وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية و الرياضية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم في نظرية ومنهجية التربية البدنية والرياضية

تخصص: الإدارة و التسيير الرياضي

المتطلبات القانونية والمادية لنجاح منظومة الاحتراف الرياضي في كرة القدم بالجزائر

(دراسة ميدانية على أندية كرة القدم للرابطة المحترفة الأولى والثانية موبيليس)

إعداد الطالب:
تريش لحسن

اشراف:أ.د عمريو زهير

لجنة المناقشة مكونة من:

الرقم	اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة	التعيين
01	د. مقاق كمال	استاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	رئيسا
02	أ.د.عمريو زهير	أستاذالتعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
03	د.بوساق فتيحة	استاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	ممتحنا
04	د.حداب سليم	استاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 03	ممتحنا
05	د.شريط محمد حسن المامون	استاذ محاضر أ	جامعة بومرداس	ممتحنا
06	د.ميمون عيسى	استاذ محاضر أ	جامعة باتنة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2017 / 2018

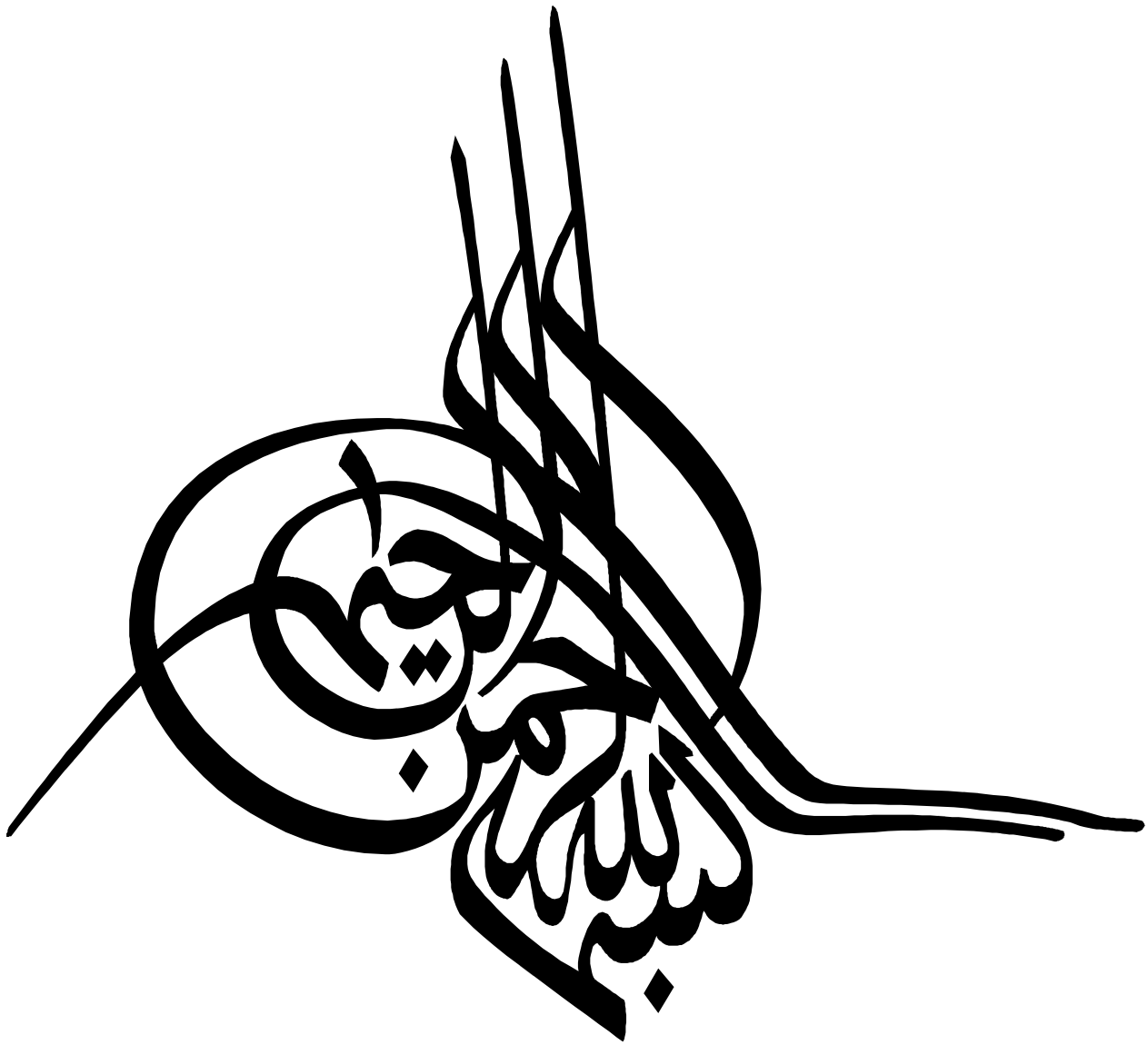
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نحمد الله ونشكره على نعمه التي لا تعد ولا تحصى ونصلي على الحبيب المصطفى عليه الصلاة والسلام أما بعد:

نرفع أسما آيات شكرنا وامتناننا لأستاذنا المشرف الأستاذ "عمريو زهير" اعترافا بفضله في توجيه مسيرة هذا البحث حتى أصبح على ما هو عليه، والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته وإرشاداته التي ساهمت بكثير في انجاز هذا العمل المتواضع.

و إلى الذين علمونا التفاؤل والمضي قدما، ووقفوا إلى جانبنا ولم يبخلوا علينا و كذا الذين كانوا عونا لنا في بحثنا هذا من قريب أو من بعيد.

نسأل الله تعالى أن يجزي خير الجزاء كل من ساعدنا في إتمام هذا العمل بالخصوص طاقم مكتبة باب الجامعة واخص بالذكر ميلود توميات و كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة تشجيعية والله ولي التوفيق

اهداء

أهدي ثمرة جهدي ونجاحي إلى:

رمز التضحية إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم ، إلى المعلم الكبير" **أبي العزيز** "السعيد" حفظه الله.

إلى معنى الحب ، وإلى معنى الحنان والتفاني إلى أغلى شئ فالوجود. "**أمي الحبيبة**

الى سندي في الحياة زوجتي الغالية

الى الكتكوتة قلبي ابنتي تقوى

إلى أخوتي وأخواتي الاعزاء

الى الكتاكيت الصغار اماني ، قدس ، السعيد ، كوثر ،الصديق ، منال ، عبد القادر ،امني ، إسلام ،عبد الرحمان ،عبد الله

إلى كل عائلة كل عائلة تريش

و إلى جميع الأصدقاء والزملاء بمعهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بالمسيلة

الى كل من يعرفني اهدي هذا العمل.

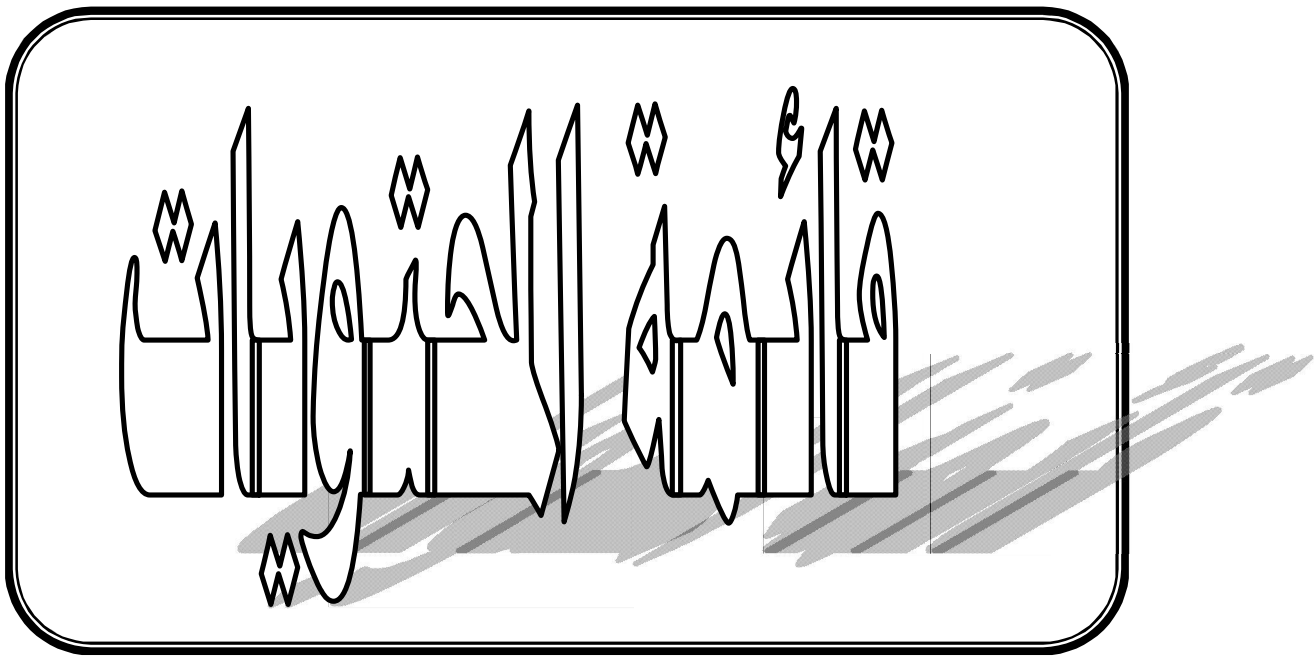
قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

- شكر.....
- إهداء.....
- مقدمة.....

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	الإشكالية.....	04
2	الفرضيات.....	08
3	تحديدالمصطلحات.....	08
4	أهداف الدراسة	10
5	أهمية البحث.....	11
6	أسباب إختيار الموضوع.....	11
7	- الدراسات السابقة.....	11
8	-دراسة ومناقشة نتائج الدراسات السابقة.....	20
	الجانب النظري	
	الفصل الاول	
	تمهيد.....	24
1	- التطور التاريخي لنشأة الاحتراف الرياضي.....	25
1-1	-ظهور الاحتراف في كرة القدم.....	25
2-1	-كيفية مواجهة متطلبات اللاعبين المحترفين.....	26
2	- الرياضة والاحتراف.....	28
2-3	-ماهية الهواية والاحتراف.....	29
2-4	-التعريف الأولمبي للهواية والاحتراف.....	30
2-6	-تطبيق نظام الاحتراف "فلسفة الاحتراف".....	31
2-7	-الفرق بين الهواية والاحتراف.....	32
3	- مكونات و التزامات الاحتراف الرياضي.....	35

2-3	- جوانب الاحتراف الرياضي.....	35
9-3	-النظام القانوني لعقد لاعب كرة القدم.....	38
10-3	أطراف الاحتراف.....	39
11	-الالتزامات والواجبات الناتجة عن عقد الاحتراف	40
4	- متطلبات أساسية لتطبيق الاحتراف الرياضي.....	45
4-4	متطلبات لاحتراف حسب دفتر الاعباء الواجب اكتتابه من طرفالشركات والنوادي الرياضية المحترفة	46
1-4-4	-التزامات النادي الرياضي المحترف.....	48
2-4-4	-الشروط والالتزامات في المجال التاطير الرياضي والتقني واللاعبين والمسيرين.....	50
3-4-4	الشروط والالتزامات في مجال المنشات الرياضية والتكوين.....	59
4-4-4	الشروط والالتزامات في مجال المالية والمحاسبة.....	59
	5-4-4 الشروط والالتزامات في المجال الامني.....	61
	6-4-4 الشروط والالتزامات في مجال تاطير المناصرين.....	61
7-4-4	الشروط والالتزامات تجاه الادارة المكلفة بالرياضة والاتحادية الرياضية الوطنية والرابطة الوطنية الرياضية المحترفة.	62
	خلاصة.....	65

الفصل الثاني: التنظيم الرياضي في كرة القدم الجزائرية	
تمهيد	66
1- الهيئات التنظيمية لكرة القدم الجزائرية	67
1-1 -لإتحادية الرياضية الجزائرية لكرة القدم	67
1-1-1-شروط منح الإعانات للإتحاديات الرياضية الجزائرية	67
1-1-2-تصنيف الإتحاديات الرياضية الجزائرية	68
1-1-3- مهام الإتحادية الرياضية الجزائرية	69
1-1-4- الإطار القانوني للإتحادية الرياضية الجزائرية	70

1-1-5- هياكل الإتحادية الرياضية الجزائرية لكرة القدم	70
1-1-6- مساعدات ومراقبة الإتحادية الرياضية الجزائرية	71
1-2- الرابطة الوطنية الجزائرية لكرة القدم	72
1-2-1- الإطار القانوني للرابطة الوطنية الجزائرية لكرة القدم	72
1-2-2- صلاحيات الرابطة الوطنية الجزائرية لكرة القدم	72
1-3- النوادي الرياضية الجزائرية	73
1-3-2- الإطار القانوني للنادي	74
1-3-4- الهياكل المنظمة والمسيرة للنادي الرياضي.....	74
1-3-5- الهيكل الإداري للنادي	76
1-3-6- تصنيف النوادي الرياضية الجزائرية	76
1-3-7- الموارد المالية للنادي الرياضي	78
1-3-8- متطلبات النادي الرياضي	79
2- تاريخ وتطور كرة القدم في الجزائر	79
3-الأنظمة القانونية التي تسيير الرياضة في الجزائر	82
3-1- القوانين المسيرة للرياضة في الجزائر قبل الإستقلال.....	82
3-2- القوانين المسيرة للرياضة في الجزائر بعد الإستقلال	84
4-مقارنة بين القانون 10/04 والقانون 05/13 الجديد فيما يخص الأندية الرياضية.....	96
خلاصة	101
الفصل الثالث : التمويل الرياضي ومجالاته	
تمهيد.....	103
1-التمويل.....	104
1-1-مفهوم التمويل.....	104
1-3-أهداف التمويل.....	104
1-4-مصادر التمويل.....	105
2-التمويل واستخداماته في المجال الرياضي.....	113
2-1-مفهوم التمويل الرياضي.....	113

2-2-أنماط التمويل الرياضي.....	114
2-3-أنواع التمويل الرياضي.....	114
3-أساليب التمويل الرياضي.....	116
3-1-التسويق الرياضي.....	116
3-1-2-أهمية التسويق الرياضي.....	117
3-2-الاستثمار في المجال الرياضي.....	123
3-2-2-تعريف الاستثمار.....	123
3-2-3-طرق الاستثمار الحديثة في المجال الرياضي.....	124
3-5-المنشآت الرياضية كمصدر للتمويل في الرياضة.....	129
4-المؤسسة الرياضية.....	130
4-1-تعريف المؤسسة الرياضية.....	130
5-التمويل الرياضي في الجزائر.....	133
خلاصة.....	138

.....الجانب التطبيقي.....

الفصل الأول : الطرق المنهجيــة للبحث

تمهيد.....	141
1-الدراسة الاستطلاعية.....	142
1-2-مجالات الدراسة.....	142
1-3-الخصائص السيكومترية للاداة الدراسة.....	142
1-4-مجتمع الدراسة.....	146
1-5-عينة البحث وكيفية اختيارها.....	147
2-المنهج المستخدم.....	148
3-أدوات الدراسة.....	149
6-الأساليب المستعملة في المعالجة الإحصائية	150
الفصل الثاني: تحليــل ومناقشــة النتائج	
1-عرض وتحليل نتائج استمارة الاستبيان لمسيري الأندية الرياضية المحترفة.....	153

2- مناقشة نتائج الدراسة على ضوء محاور الدراسة:.....	181
3-الاستنتاجات.....	187
4 - الخاتمة.....	209
5- اقتراحات.....	211
- قائمة المصادر والمراجع.....	213
- الملاحق.....	

قائمة الجداول:

الجدول رقم 01: يبين قيمة معامل Cronbach's Alpha لمحاور الاستبيان.....	143
الجدول رقم02 : يبين ثبات بطريقة التجزئة النصفية لعبارات الاستبيان.....	144
الجدول رقم 03 يوضح الاتساق الداخلي لفقرات المحور الاول.....	144
الجدول رقم 04 يوضح الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني.....	145
الجدول رقم05: يوضح صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة.....	146
الجدول رقم 06 يوضح أندية الرابطة المحترفة الأولى والثانية للموسم2016/2017.....	147
الجدول رقم07 : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (01).....	153
الجدول رقم 08 : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (02).....	154
الجدول رقم 09 : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (03).....	155
الجدول رقم 10 : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (04).....	156
الجدول رقم 11 : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (05).....	157
الجدول رقم 12 : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (06).....	158
الجدول رقم 13 : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (07).....	159
الجدول رقم 14 : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (08).....	160
الجدول رقم 15 : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (09).....	161
الجدول رقم 16 : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (10).....	162
الجدول رقم 17 : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (11).....	163
الجدول رقم 18 : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (12).....	164

الجدول رقم 19 : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (13).....	165....
الجدول رقم 20 : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (14).....	166....
الجدول رقم 21 : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (15).....	167....
الجدول رقم 22 : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (16).....	168
الجدول رقم 23 : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (17).....	169
الجدول رقم 24 : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (18).....	170
الجدول رقم 25 : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (19).....	171
الجدول رقم 26 : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (20).....	17
الجدول رقم 27 : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (21).....	173
الجدول رقم 28 : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (22).....	174
الجدول رقم 29 : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (23).....	175 ..
الجدول رقم 30 : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (24).....	176
الجدول رقم 31 : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (25).....	177
الجدول رقم 32 : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (26).....	178
الجدول رقم 35 : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (27).....	179
الجدول رقم 36 : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (28).....	180
فهرس الاشكال	

الشكل رقم01 يوضح الهيكل التنظيمي للنادي.....	:76
الشكل رقم 02 يوضح مصادر التمويل قصير الأجل.....	107
الشكل رقم 03 يوضح مصادر التمويل طويل الأجل.....	111
الشكل رقم 04يمثل مصادر التمويل في المؤسسات الرياضية.....	115 ..
الشكل رقم 05 مفهوم التسويق مع الرياضة والتسويق في الرياضة.....	120
الشكل رقم 06 ترابط العمل في عملية التسويق.....	121
الشكل07 رقم يوضح أهمية العمل الجماعي في عملية التسويق الرياضي.....	122 .
الشكل رقم 08 يوضح البرنامج المتكامل للعمل داخل السوق الداخلي.....	.122

الشكل رقم09 يوضح رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على الفقرة1.....	153
الشكل رقم10 يوضح رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على الفقرة رقم 02....	154
الشكل رقم11 رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على الفقرة رقم03..	155
الشكل رقم12 رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على الفقرة رقم 04.....	156
الشكل رقم13 رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على الفقرة رقم 05.....	157
الشكل رقم14 رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على الفقرة رقم 6.....	*158*
الشكل رقم15 يوضح رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على الفقرة رقم 07...	159
الشكل رقم16 يوضح رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على الفقرة رقم 08..	160
الشكل رقم17 يوضح رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على الفقرة رقم 09...	161
الشكل رقم18 يوضح رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على الفقرة رقم 10....	162
الشكل رقم19 يوضح رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على الفقرة رقم 11...	163
الشكل رقم20 يوضح رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على الفقرة رقم 12..	164
الشكل رقم21 يوضح رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على الفقرة رقم 13...	165
الشكل رقم22 رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على الفقرة رقم 14.....	166
الشكل رقم23 يوضح رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على الفقرة رقم 15...	167
الشكل رقم24 يوضح رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على الفقرة رقم 16...	168
الشكل رقم25 ر يوضح سم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على الفقرة رقم 17..	169
الشكل رقم26 يوضح رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على الفقرة رقم 18..	170
الشكل رقم27 يوضح رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على الفقرة رقم 19...	171
الشكل رقم28 رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على الفقرة رقم 20.....	172
الشكل رقم29 يوضح رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على الفقرة رقم 21 ...	173
الشكل رقم30 يوضح رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على الفقرة رقم 22...	174
الشكل رقم31 يوضح رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على الفقرة رقم 23..	175
الشكل رقم32 رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على الفقرة رقم 24.....	176
الشكل رقم33 يوضح رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على الفقرة رقم*25*...	*177*

الشكل رقم34 يوضح رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على الفقرة رقم 26.....178
الشكل رقم35 يوضح رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على الفقرة رقم 27.....179
الشكل رقم36 يوضح رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على الفقرة رقم 28.....180

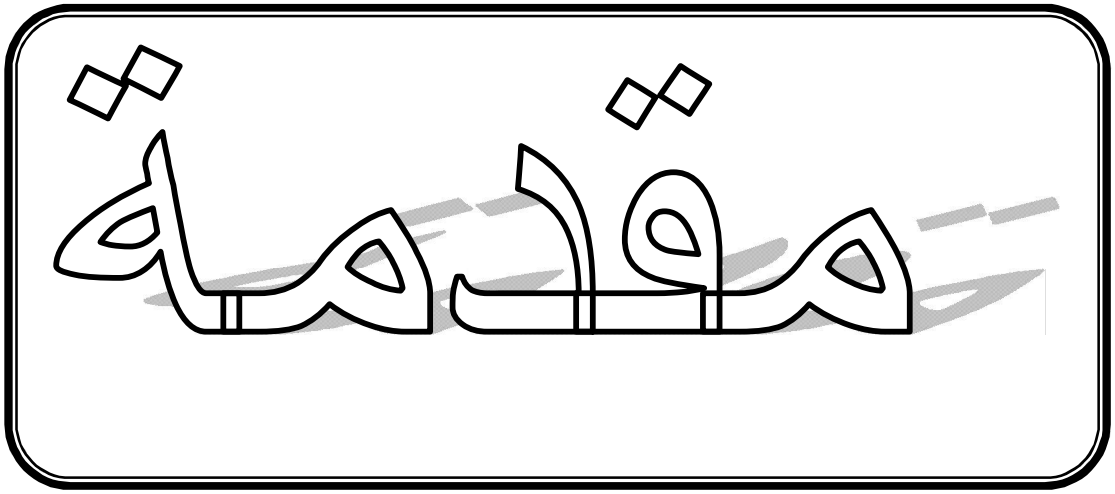
مقدمة

مقدمة:

لم تعد الرياضة تلك الممارسة البدنية التي لها أبعاد صحية ونفسية واجتماعية فحسب بل أصبحت احد المجالات الأكثر جاذبية لرؤوس الأموال واهتمام القوى الاقتصادية،بالإضافة إلى اهتمام الدول بها فشكلت بذلك أولوية هامة وذات قيمة عند السياسيين لأي مجتمع من المجتمعات.فاجتهدت الكثير من دول العالم في تطبيق نظام الاحتراف، إلا أنها واجهتها العديد من الصعوبات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية لان ما يجري حاليا في منطقتنا العربية في صورة لوائح انتقال لشؤون اللاعبين مخالف للنظم والأعراف السائدة في العالم على صعيد الاحتراف. فرياضتنا حتى الآن رياضة استهلاك فقط بمعنى أن الحكومات تصرف الأموال وهذا لغايات كثيرة منها حماية الشباب من المخاطر من خلال إتاحة البرامج لقضاء وقت واستثمار أوقات الفراغ وما أدى إلى ذلك من جوانب تربوية واجتماعية، وعندما نقول احتراف فهذا يعني اختلاف في المفهوم، حيث تتحول الممارسة إلى هدف اقتصادي رياضي.[1]

واجتهدت الكثير من دول العالم في تطبيق نظم الاحتراف،إلا أنها واجهتها العديد من الصعوبات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية لأن ما يجري حاليا في منطقتنا العربية في صورة لوائح انتقال لشؤون اللاعبين مخالف للنظم والأعراف السائدة في العالم على صعيد الاحتراف،فرياضتنا حتى الآن رياضة استهلاك فقط بمعنى أن الحكومات تصرف وهذا لغايات كثيرة منها حماية الشباب من المخاطر من خلال إتاحة البرامج لقضاء وقت واستثمار أوقات الفراغ وما إلى ذلك من جوانب تربوية واجتماعية،وعندما نقول احتراف فهذا يعني اختلاف في المفهوم،حيث تتحول الممارسة إلى هدف اقتصادي رياضي.[2]

وينظر إلى الاحتراف في ابسط صورة أن يقوم الفرد بالعمل مدربا أو لاعبا أو إداريا ، بحيث يكون دخل في هذا العمل وفق عقود وشروط يتم الاتفاق وتنظيمها و التوقيع عليها من قبل أصحاب العلاقة ، وهذا يمكن أن يعني بشكل أو بآخر قيام جهة معينة باحتكار جهود البطل الرياضي، ولا يمكن أن يتخلص من هذا الاحتكار إلا ضمن شروط العقد المبرم بينهما، أما المدرب فان قيامه بواجبات مهنته يكون ضمن شروط العقد المتفق عليه بين الطرفين باعتبار المدرب محترفا له سلطة اكبر من سلطة اللاعب ويضيف الشافعي إلى أن اللاعب المحترف هو الذي يتخذ من اللعبة مهنة أساسية لا تسمح بمزاولة أي مهنة أخرى بجانبها ، ويتقاضى عن اشتراكه في المباريات و التدريبات إيرادات مالية شهرية تبعا لبنود العقد المبرم بينه وبين النادي .

وفي الجزائر على ضوء الحالة التي تعيشها كرتنا المستديرة،فإن الحاجة التي فرضت نفسها في ظل المشاكل التي تعانيها،ولدت الفكرة المتمثلة في بعث الاحتراف الرياضي الذي مما لا شك فيه سيسد أحد أكبر الثغرات التي أتت منها تدهور النتائج الكروية في الجزائر،ومن الفكرة القائمة من إدارة سياسية واضحة ومصرحة بها رسميا. يكون

[1] 1- عصام محمد عبد الله، الاحتراف الرياضي بين الواقع والتطبيق، مؤتمر القاهرة،مصر،2007.

[2] - نفس المرجع السابق ،2007 م.

الدور للتصور العام والتفصيلي،الذي يكون قد قطع أشواطا معتبرة على مستوى الهيئات الرسمية لوزارة الشباب والرياضة.

ومما لا شك فيه أن رياضة كرة القدم في الجزائر في الوقت الراهن تمر بمرحلة انتقالية من خلال دخول نظام الاحتراف الرياضي في الموسم الرياضي 2011/2010 وما صاحبه من صعوبات ومعوقات متعلقة بعملية التمويل الرياضي ومصادره، فمعظم النوادي الرياضية المحترفة أو بالأحرى الشركات الرياضية تتخبط في مشاكل مالية صعبة، ويسعى القائمون على هذه الرياضة من الوزارة إلى الاتحادية إلى الجماعات المحلية لمساعدة هذه النوادي على الاحتراف الرياضي من خلال التحول من الدعم الحكومي إلى التمويل الذاتي أو الخوصصة وما تفرضه من أنظمة تجارية يكون القطاع الخاص هو اللاعب الأساسي كذلك. وهو ما يؤدي إلى تحول رياضة كرة القدم إلى صناعة داعمة للاقتصاد الوطني بما تستقطبه من أموال طائلة وما تقدمه من فرص وظيفية متنوعة في العديد من القطاعات ذات العلاقة المباشرة بالرياضة من استثمار، تسويق، إشهار، إعلان.[3]

وهناك عدة مجالات من أجل النهوض برياضة كرة القدم والتي من المفروض على إدارات النوادي الرياضية المحترفة تطبيقها والقيام بها لتحقيق أهدافها وغاياتها. ولقد أصبحت رياضة كرة القدم تعامل كخدمة أو سلعة لها قيمتها وذلك بالاعتماد على التسويق الرياضي الذي يعتبر من أهم الدعامات لممارسة الرياضة وخاصة كرة القدم، إضافة إلى الاستثمار والإشهار والإعلان وكذلك الرعاية وطرق استغلال وإنجاز الهياكل والمنشآت الرياضية التي تعتبر كأحد المصادر الأساسية في تمويل الرياضة.

إن هذه العلاقة التلازمية بين المال وكرة القدم هي ما يفسر لنا المستوى العام الذي تعرفه الأندية المحترفة لكرة القدم في بلادنا، الشيء الذي نستخلص منه أن نجاح أي ناد محترف ليس مرتبط بمدى مهنية اللاعبين بقدر ما هو متعلق بإدارة هذا النادي، وما هي موارده المالية، وأهم المصادر التي يعتمد عليها لتغطية أنشطته وأعماله. الأمر الذي يدعونا إلى القول هل ستبقى أنديتنا تعتمد على بعض المصادر في التمويل أم أنها تسعى إلى وضع وتطبيق إستراتيجية لتفعيل مصادر تمويلها للدخول إلى الاحترافية أو العولمة من أوسع أبوابها وهي إدارة الأموال.

ولكي تساير أنديتنا المحترفة المستوى الاحترافي يجب أن يعمل أعضاء مجالس إدارتها على البحث عن طرق وأساليب وكذلك الاستراتيجيات الحديثة لعملية التمويل في المجال الرياضي لمواجهة نظام الاحتراف الرياضي كنظام مؤثر فرض نفسه في المجال الرياضي، حيث يلعب التمويل دورا مهما لحل المشاكل الموجودة في المؤسسات الرياضية.

وعن موضوعنا الموسوم بعنوان:("**المتطلبات القانونية والمادية لنجاح منظومة الاحتراف الرياضي في كرة القدم بالجزائر**")، فحاولنا من خلال هذه الدراسة دراسة مساهمة المتطلبات القانونية واهم التشريعات والشروط والالتزامات والواجب على الاندية الاخذ بها وكذلك مساهمة المتطلبات المادية الواجب اعتمادها من

[3] بوصلاح النذير اطروحة دكتوراه: اقتراح إستراتيجية لتفعيل مصادر التمويل في الأندية الرياضية المحترفة لكرة القدم بالجزائر اطروحة دكتورا غير منشورة جامعة الجزائر 2015:ص01)

طرف الأندية الرياضية المحترفة من اجل الوصول الى تطبيق وانجاح مشروع الاحتراف الرياضي في كرة القدم بالجزائر، وقد حاولنا تقسيم هذا البحث المتواضع إلى بابين متلازمين، الأول خاص بالجانب النظري والثاني باب خاص بالجانب التطبيقي كل منها مكمل للآخر.

حيث اشتمل الباب النظري على ثلاث فصول متتالية، الفصل الأول وهو:"**الاحتراف الرياضي في كرة القدم الجزائرية** "، وتطرقنا فيه إلى الاحتراف الرياضي عبر مفهومه، نشأته، وأهميته في كرة القدم بالإضافة إلى مكوناته ثم تطرقنا إلى الاحتراف في الجزائر، بدايته، ومكوناته وأبعاده، وعوائقه ثم دوافعه بالإضافة إلى المشروع المتكامل لإستراتيجية الاحتراف الرياضي بالمؤسسات الرياضية، وكذلك السند القانوني للاحتراف بالجزائر.

أما الفصل الثاني وهو" **التنظيم الرياضي في كرة القدم الجزائرية** "، وتطرقنا فيه إلى: اهم مراحل التنظيم الرياضي واهم القوانين والتشريعات الرياضية بالجزائر ايضا تطرقنا الى اهم مرتحل تطور كرة القدم بصفة عامة و الجزائرية بصفة خاصة والتطرقنا الى الاطار القانوني لتنظيمها واهم الهياكل المكونة للاتحادية الجزائرية وصولا الى المجمع الاحترافي في كرة القدم.

و أما الفصل الثالث وهو:" **التمويل والاستثمار في المجال الرياضي** "، حيث تطرقنا فيه إلى مفاهيم عامة للتمويل، أهميته، أهدافه بالإضافة إلى مصادره، ثم تطرقنا إلى التمويل الرياضي وبعض المفاهيم المتعلقة به، أنماطه وأنواعه، وكذلك مصادر التمويل في المنافسات الرياضية بالإضافة إلى المؤسسة الرياضية وأسباب اختيار المؤسسات للتمويل الرياضي، ثم تناولنا بشكل خاص التمويل الرياضي في الجزائر ومصادره.

أما الباب الثاني فهو خاص بالجانب التطبيقي، فقد تم تقسيمه إلى فصلين هما: الفصل الأول وهو "**الطرق المنهجية للبحث**"، ويحتوي على الدراسة الاستطلاعية، المجال الزماني والمكاني، الشروط العلمية، وضبط متغيرات الدراسة، المنهج والأداة المستخدمة وإجراءات التطبيق الميداني وحدود الدراسة، فيما تناول الفصل الثاني "**تحليل ومناقشة نتائج الدراسة**"، وأخيرا باستنتاج عام وتوصيات.

الإطار العام للدراسة

الإشكالية:

ظلت الرياضة ولفترة طويلة خارج اهتمامات الاقتصاد لكن الشواهد الحديثة أثبت انه إلى جانب الترفيه فاتصالها وثيق بالقيم الاستهلاكية . الصحة والإنتاج فهي تدخل في إطار الدورة الاقتصادية سواء باعتبارها منتجا أو شريكا للإنتاج أو كقيمة مضافة ،وهناك دراسات فرنسية مهتمة بالميدان أثبتت أن الرياضة ما فتئت تمارس من قبل قاعدة عريضة بل في أحيان كثيرة أصبح يخصص لها جزء هام من الدخل الفردي حيث أن الاستثمار في المجال الرياضي أصبح يعرف نموا يقدر بعشرين في المائة سنويا كما أن تسعين في المائة من الميزانية العائلية المخصصة للرياضة في أوروبا توجه نحو شراء الملابس والمجلات وحضور المباريات الرياضية. رفقة العائلة.

ظهر الاحتراف في بلاد الإغريق بهدف الحصول على الجوائز واتسمت المنافسات الرياضية بالوحشية والقسوة.أول ظهور للاحتراف كان في رياضة المصارعة وألعاب القوى لعدم وجود أندية تنظم هذه الألعاب،وقد نادى البارون دي كوبرتان في 25 نوفمبر 1892 في إحدى مدرجات السربون الفرنسية"تبني فكرة إقامة الألعاب الأولمبية"وكافح دي كوبرتان على فكرته حتى وفق سنة 1894 بعمل مؤتمر دولي لدراسة موضوع"إقامة الدورات الاولمبية من 16-24 يونيو من نفس العام"وقد تناول المؤتمر موضوعان:

1- دراسة الهواية والاحتراف.

2- دراسة الألعاب والأنشطة الأولمبية.

وعندما أصبحت المؤسسات التجارية المهتمة بالاحتراف الرياضي ذات نفوذ اجتماعي وقومي ودولي قامت اللجنة الأولمبية باستبعاد مبدأ الهواية وذلك في سنة 1981 ومن ثم انتشرت ظاهرة الاحتراف الرياضي.

وفيما يخص العقود التي تبرم بين الأشخاص والجهات المعنية بالرياضة وتنظيم المنافسات والمباريات الرياضية الدولية وبين الأفراد الدوليين كان من الضروري اعتماد هذه العقود من المؤسسات الرياضية المختلفة.

وكنتيجة طبيعية لتطبيق الاحتراف وإلغاء الهواية ازداد نفوذ المؤسسات التجارية وازداد تدخلها في الاحتفالات والبطولات والدورات الأولمبية ولهذا فقدت اللجنة الأولمبية دورها في المحافظة على الهواية.

وأدى ذلك بالاعتراف بمصالح المؤسسات التجارية في البطولات والدورات الأولمبية التي كانت موضع نزاع- فوضعت اللجنة الأولمبية نفسها في موضع منافسة مع المؤسسات التجارية الرياضية للمحترفين،مثل المكاسب التي تعود على اللجنة الأولمبية من إقامة والدورات الأولمبية- فظهر محترفوا كرة السلة الأمريكية في دورة برشلونة 1992 وما بعدها.

كما يذكر الشافعي حسن أحمد أن مبادئ الاحتراف الدولية تتحدد في الأتي:

- مسئولية الاحتراف على الهيئات والمؤسسات الرياضية المختلفة وهي التي تحدد العلاقة بين المحترف الرياضي والمؤسسة الرياضية. ويذكر الشافعي حسن أحمد الفرق بين الهواية والاحتراف الرياضي عامة بأن الاحتراف الرياضي

يهدف إلى المكسب المادي والربح،أما الهواية فتهدف إلى ممارسة الرياضة لقيمتها في إعداد الشخصية المتكاملة بدنيا واجتماعيا وأهمية الرياضة للإنسان عامة.

والاحتراف يتوقف الدخل فيه على العائد من المنافسات وميعاد المنافسة والهواية الرياضية لا تهدف إلى الربح.

ففي الاحتراف المسئولية عن الإخلال بالواجبات والمسئوليات يقابله الجزاء المناسب كما جاء في بنود العقد،الهواية الرياضية المسئولية فيها ذاتية لأن الهدف هو استثمار وقت الفراغ وتصحيح الأخطاء لصالح حياة الفرد.

– شروط وخصائص الاحتراف تختلف من دولة إلى أخرى وفقا لفلسفة المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، وهناك دول لا تطبق نظام الاحتراف الرياضي.

– الاحتراف الرياضي مرتبط بالشروط المنصوص عليها في التعاقد تطبيقا لمبدأ القانوني العقد شريعة المتعاقدين.

ولقد بدأ الاحتراف رسميا وقانونيا منذ عام 1885،وكان أول محترف في تاريخ كرة القدم هو"جيمس لانج"الاسكتلندي والذي انضم إلى فريق"شيفلد الانجليزي"في عام 1876،وكانت الطبقة الاجتماعية العليا في ذلك الوقت تعد خاصة بالطبقات الدنيا.

وفي 1898 تكوين رابطة لاعبي كرة القدم الهواة وتحولت فيما بعد إلى اتحاد اللاعبين المحترفين،وفي عام 1941 اعترفت الأرجنتين بالاحتراف الرياضي كأول دولة في أمريكا اللاتينية.

وفي 1983 اعترف رئيس اللجنة الأولمبية الدولية بالاحتراف الرياضي في كرة القدم،وفي سنة 1988 تم السماح للاعبين المحترفين في كرة القدم بالاشتراك في دورة سيول الاولمبية.[1]

وطبقا للمادة 02 من لوائح تقنين وضع اللاعبين وقواعد انتقالهم الخاصة بلوائح احتراف كرة القدم الدولية والتي تعتبر اللاعبون المشاركون في مسابقات كرة القدم المنظمة هم سواء هواة أو محترفون،حيث يعد اللاعب محترفا إذا كان هذا اللاعب يتمتع بحيازة عقد مكتوب مع ناد ما يتقاضى راتبا أو مكافأة مالية،تفوق قيمة هذه المكافأة التكاليف الفعلية التي يستحقها مقابل ممارسته لهذا النشاط الكروي الذي يقوم،ومن ثم فإن أي لاعب لا يخضع لناديه من خلال عقد مكتوب يعتبر لاعبا هاويا.[2]

إن الإدارة الحديثة أصبحت جزء لا يتجزأ من المنظمات والمجتمعات المعاصرة، ويجب عليها أن تتفاعل مع مشكلات واحتياجات تلك المنظمات والمجتمعات. وأصبح لزاما عليها أن تتميز بالقدرة على التكيف مع التغيير المستمر والتطور السريع في مختلف مجالات الحياة في المجتمعات المختلفة من خلال اكتسابها لأنماط تنظيمية مرنة ومتداخلة وبما يتناسب مع طبيعة العمليات والأدوار التي تؤديهـــا[3]. والجزائر من بين الدول التي أعطت اهتماما

1- حسن أحمد الشافعي،إستراتيجية للاحتراف الرياضي بالمؤسسات الرياضية،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،الطبعة الأولى،الإسكندرية،مصر،2009، ص 12-17.

[2]– نبيه عبد الحميد العلقامي،لوائح احتراف كرة القدم الدولية وتفسيراتها القانونية،مركز الكتاب للنشر،الطبعة الأولى،القاهرة،مصر،2009، ص118.

[3] –عبد المقصود معوض سلامة:"أسلوب تطوير نظم الإدارة كمدخل لعمل الأندية الرياضية"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2013، الإسكندرية، ص 13.

كبيرا للرياضة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، سواء من الناحية القانونية والتشريعية إضافة إلى الإمكانات المادية والبشرية ، وحتى البني التحتية للرياضة بشكل عام.

التمويل هو عملية جديدة نسبيا في الجزائر في الوقت الذي قطع فيه هذا الأمر في كل أنحاء العالم شوطا كبيرا و صل إلى أقصى مدى له بل و أصبح من أساسيات البناء الرياضي ، و أصبح وجود فريق كرة القدم في الجزائر ذو مستوى عالي تتجلى فيه جميع صفات النادي العالمي مرهون بمدى تحكم هذا الفريق في موارده المالية و كذا مدى العلاقة التي بينه و بين مؤسسات رأس المال المختلفة أو برجال المال و الأعمال الكبار.

إن عملية البحث عن موارد مالية للإنفاق على الأنشطة المرتبطة بالمجال الرياضي أصبحت مشكلة رئيسية لمواجهة متطلبات الاحتراف في المجال الرياضي ، وللتمويل الرياضي دور مهم لحل المشاكل الموجودة على مستوى الأندية الرياضية المحترفة ، سواء تعلق الأمر بالبيع أو الشراء أو الانتقالات والتبادل.[1]

وبالنظر إلى أن الاحتراف نظام فرض نفسه في المجال الرياضي، فإنه يحتاج إلى العديد من المتطلبات التي تفرض نفسها مثل الاستثمار والتمويل والتسويق، وتوفير هياكل ومنشآت رياضية ذات مقاييس تتماشى وطبيعة نظام الاحتراف، ومن خلال تناولنا للموضوع في مرحلة الماجستير والخوض في العراقيل القانونية والمادية التي تواجه نجاح منظومة الاحتراف في كرة القدم الجزائرية و توصلنا لبعض النتائج التي دلت عن وجود قصور في تبني الاحتراف الرياضي من خلال ضعف في تطبيق بعض القوانين التي من شانها ان تساهم في نجاح هذا الأخير وقد ارتأينا من خلال الدراسة الخوض في نفس المجال بدراسة مدى مساهمة المتطلبات القانونية والمادية المتوافرة في إنجاح الاحتراف الرياضي

ورغم هذا إلا أن الاحتراف في الأندية الجزائرية يبقى الأمل الوحيد للخروج من هذه المشاكل ولتحقيق النتائج المرجوة وتنظيم وهيكلة النوادي من أجل الأهداف المسطرة وبالتالي النهوض بكرة القدم الجزائرية.

فإذا كان الاحتراف شيء جديد في اللفظ الخاص بكرة القدم الجزائرية ففي الواقع الكثير من الأندية عاشوا تحت هذا الوضع مع مجيء الجمعيات الرياضية للنخبة الناتجة عن الأمر 76-81 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976[2]، والقانون رقم 89-03 [3]المؤرخ في 14 فبراير 1989 فالنوادي كانت حينئذ على عاتق المؤسسات العمومية واللاعبين كانوا بمثابة موظفين مأجورين لكن التغيرات التي ظهرت على النظام الاقتصادي أدت إلى التخلي عن هذه النوادي.

فجاء الأمر 95- 09 [4]المؤرخ في 25 فبراير 1995 المتعلق بتوجيه المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية وتنظيمها وتطويرها في المادة 20 من هذا الأمر اعترفت الدولة الجزائرية بالإنتاج الرياضي مقابل أجرة،مفهوم الأجرة وسوق العمل الرياضي وكذلك الإنتاج على رؤوس الأموال الخاصة.

---

[1] بوصلاح النذير: مصادر تمويل الأندية الرياضية المحترفة لكرة القدم بالجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة الشريف مساعدية بسوق أهراس،2011.

[2]- وزارة الشباب والرياضة:الأمر رقم 76-81،المتضمن تقنين التربية البدنية والرياضية،الصادر بتاريخ 23 اكتوبر 1976.

[3]- وزارة الشباب والرياضة:القانون رقم 89- 03،المتعلق بتنظيم وتطوير المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية،الصادر بتاريخ 25 فيفري 1989.

[4]- وزارة الشباب والرياضة:الأمر رقم 95-09،المتعلق بتوجيه المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية،الصادر بتاريخ 29مارس1995.

وطبقا للمادة 21 من نفس الأمر أقام وزير الشباب والرياضة دفتر الشروط،الشروط التي تستجيب لها الأندية من أجل فهمها بانتظام ونقلها إلى أندية القسم الممتاز فوصولا إلى المرسوم التنفيذي رقم 06-264 [1] المؤرخ في 13 رجب 1427 الموافق ل08 أوت 2006 يضبط الأحكام المطبقة على النادي الرياضي المحترف وتحديد القوانين الأساسية النموذجية للشركات الرياضية التجارية.

وواصلت الدولة في الإعداد للإصلاحات الرياضية من خلال القوانين الخاصة المعدة والضابطة لكل ما يتعلق بالتربية البدنية والرياضية في الجزائر وكان القرار المؤرخ في 18 رجب 1431 [2]الموافق ل01يوليو سنة 2010 ،الذي يحدد نموذج دفتر الأعباء الواجب اكتتابه من طرف الشركات الرياضية المحترفة.

ومن بعده جاءالقانون 05/13 في نفس السياق القانون السابق وكان بمثابة الدعامة الجديدة للاحتراف الرياضي من اجل افضل تسيير ومن اجل مطابقة متطلبات نجاح للاحتراف الرياضي.

وكما هو معروف أن أي إصلاح مهما كان شكله ونوعه مرتبط بنص تشريعي يتكيف مع السياسة والتوجهات الجديدة محليا ودوليا خصوصا في القطاع الرياضي،إذ نجد أن الاتحاديات الرياضية الوطنية تخضع من ناحية إلى رقابة الدولة في النظام الداخلي،وإلى سلطات الهياكل الرياضية في النظام الدولي من ناحية أخرى.

ولقد عبرت هذه القوانين والتشريعات والمراسيم المتتالية على الرغبة في تنظيم النوادي الرياضية والتحول بها من النادي الرياضي الهاوي إلى النادي الرياضي المحترف عن طريق تطبيق اهم متطلبات الاحتراف شروط الاحتراف عند أندية كرة القدم الجزائرية.

ومن خلال كل هذا ارتأينا الي تناول هذا الموضوع منا خلال منظورنا وقمنا بطرح التساؤل التالي:**هل تساهم المتطلبات القانونية والمادية في نجاح منظومة الاحتراف الرياضي في كرة القدم الجزائرية؟**

ومن أجل فهم هذا التساؤل يمكن طرح التساؤلات الجزئية التالية:

التساؤلات الجزئية:

01-هل المتطلبات القانونية تساهم في نجاح منظومة الاحتراف الرياضي في كرة القدم الجزائرية؟

02-هل المتطلبات المادية تساهم في نجاح منظومة الاحتراف الرياضي في كرة القدم الجزائرية؟

[1]- وزارة الشباب والرياضة:المرسوم التنفيذي رقم 06-264 المؤرخ في 13 رجب 1427 الموافق ل08 أوت 2006،يضبط الأحكام المطبقة على النادي الرياضي المحترف

[2]- وزارة الشباب والرياضة:القرار رقم 10- 48،المتعلق بدفتر الأعباء الواجب اكتتابه من طرف الشركات والنوادي الرياضية المحترفة،الصادر بتاريخ 01 يوليو 2010 .

- **فرضيات الدراسة:**
- **فرضية العامة للدراسة:**
- تساهم المتطلبات القانونية و المادية في نجاح منظومة الاحتراف الرياضي في كرة القدم الجزائرية.
- **الفرضيات الجزئية:**

01- **الفرضية الجزئية الأولى:** المتطلبات القانونية تساهم في نجاح منظومة الاحتراف الرياضي في كرة القدم الجزائرية.

02- **الفرضية الجزئية ألثانية:** المتطلبات المادية تساهم في نجاح منظومة الاحتراف الرياضي في كرة القدم الجزائرية.

الكلمات الدالة في الدراسة:

نتناول التعريف اللغوي والاصطلاحي والإجرائي لأهم الكلمات المفتاحية والدالة والى المتغيرات والمؤشرات قيد الدراسة.

–تحديد المفاهيم و المصطلحات:

أ–مفهوم القانون:

– **لغة:**انتقلت هذه الكلمة إلى لغتنا العربية بأصلها اليوناني KANUN و معناها العصا المستقيمة فعبرت عنها اللغة الفرنسية بكلمة DROIT و تقابلها بالايطالية DIRITO و بالانجليزيةTHE LAW.

–**اصطلاحا:** هو مجموعة القواعد القانونية التي تصدرها السلطة التشريعية بقصد تنظيم مسالة معينة و هذه القواعد يخضع لها الأفراد و لو جبرا إن اقتضى الأمر ذلك.[1]

–التعريف الإجرائي للقانون في المجال الرياضي:هو منظومة كاملة مبنية على أسس و إستراتيجية و فكر واحد و سياسة عمل تطبق على اللعب و المدرب و الإداري بلوائح و قوانين لتحقيق الأهداف و تطوير اللعبة.

مفهوم الاحتراف الرياضي :

لغة : حرف ، يحرف ، احترف اتخذ حرفة لأهله اسم من الاحتراف ، طريقة لكسب حرفة.[(2)]

الاحتراف في الميدان أو في شيء يعني أن نجعله يتطور ويفوق العادي يسير وفق شروط علمية وعالمية من الدرجة العليا.[(3)]

[1]- محمد الصغير بعلي:مدخل للعلوم القانونية،دار العلوم،عنابة،الجزائر،2006،ص9.

[(2)] قاموس المنجد العربي في اللغة و الإعلام ، دار المشرق، بيروت، لبنان، الطبعة،الثانية، 1984، ص40.

[(3)] ادوار أبو نصري، متقن الطالب، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان، لبنان،2004، ص 365.

اصطلاحا:

- نعني بالاحتراف ممارسة الشخص لنشاط رياضي على انه حرفة وذلك بأن يباشره بصفة منتظمة ومستمرة بغرض تحقيق عائد مادي يعتمد عليه كوسيلة للعيش.[1]

التعريف الإجرائي :

نعني بالاحتراف في الجانب الرياضي جعل ممارسة الألعاب الرياضية بنوعيها الفردية والجماعية كوظيفة أو مهنة بصفة منتظمة ومستمرة وجعله وسيلة للعيش وإتباع الحاجات والرغبات .

التمويل:

التعريف اللغوي: التمويل: موّل من المال، ومعناها معروفا ما ملكته من الأشياء[2].

تموّل، يتموّل، تموّلا، يعني الرجل كثر ماله، تموّل مالا أي اتخذه لنفسه[3].

التعريف الاصطلاحي: التمويل هو توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة إليها إذ أنه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات وأن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها والخاصة وفي الوقت المناسب[4].

التعريف الإجرائي: التمويل هو مجموعة الأعمال والتصرفات التي تستطيع المؤسسة من خلالها تلبية حاجياتها من رؤوس الأموال لدفع أو تطوير مشروع ما.

ج- التمويل الرياضي:

التعريف الاصطلاحي: التمويل الرياضي هو مجموعة الموارد المالية والعينية التي تحصل عليها الجمعية الأهلية سواء كانت إيرادات ذاتية أو تبرعات أهلية أو إعانات حكومية[5].

التعريف الإجرائي: التمويل الرياضي هو عملية البحث عن الموارد المالية للإنفاق على الأنشطة المرتبطة بالمجال الرياضي، حيث يلعب دورا مهما في حل المشاكل الموجودة على مستوى الأندية من الناحية المالية خاصة في ظل الدخول إلى عالم الاحتراف.

- **كرة القدم :**

هي ممارسة رياضة ذات طابع تنافسي مرتبطة بقوانين تسيرية واقتصادية فهي ميكروكوزم رياضي ثقافي اقتصادي، واجتماعي.[6]

---

[1] أيمن محمد محروس و آخرون، الاحتراف الرياضي بين الواقع و التطبيق، مؤتمر القاهرة، 2009.

[2] جمال الدين محمد بن منظور الإفريقي: "قاموس لسان العرب"، ج11، دار صادر ، د.ط ، بيروت –لبنان، 1968، ص635.

[3] علي بلهادية:" القاموس الجديد للطلاب- معجم عربي مدرس- ألف بائي"، ط1 ، تونس، 1976، ص222.

[4] نبية العلقامي وآخرون:"اقتصاديات الرياضة وقومية الدولة"، مركز الكتاب للنشر، ط1، القاهرة، 2012، ص277.

[5] السعدني خليل السعدني، كمال درويش: "الاحتراف في كرة القدم "، ط1 ، القاهرة، 2006 ، ص157.

[6] كمال درويش،السعدني خليل السعدني :الاحتراف في كرة القدم: 2006،ص4

- **التعريف الاصطلاحي**: هي لعبة تتم بين فريقين يتألف كل واحد منهما من 11 لاعبا يستعملون الكرة، وفي نهاية كل طرف من طرفي الملعب مرمى هدف[1]، وغرض كل فريق إحراز هدف في مرمى الفريق المضاد، وأن يمنع الفريق الآخر من الاستحواذ على الكرة أو إحراز هدف ، ويجوز الجري بالكرة وتمريرها بالقدمين والرأس وأي جزء من الجسم باستثناء اليدين (لا تنطبق على حارس المرمى)، وذلك وفق الأحكام المنصوص عليها في القانون[2]. ويشرف على تحكيم هذه المباراة حاكم وسط وحكمي التماس ، وحكم رابع لمراقبة الوقت، وتوقيت المباراة هو شوطين، لكل شوط 45 دقيقة وبينهما فترة راحة تقدر بـ 15 دقيقة، وإذا انتهت المباراة بالتعادل (في حالة مقابلة كأس يكون هناك شوطين إضافيين وقت كل واحد منهما 15 دقيقة). وفي حالة التعادل يضطر الحكم إلى إجراء ضربات الترجيح[3].

التعريف الإجرائي: كرة القدم لعبة إجرائية تلعب بين فريقين يتكون كل واحد منهما من 11 لاعبا في ميدان مستطيل الشكل صالح للعب، يحاول كل واحد منهما تسجيل أكبر عدد من الأهداف في مرمى الخصم ، تدوم مدة اللقاء 90 دقيقة وهي مقسمة لشوطين كل واحد يدوم 45 دقيقة مع استراحة بينهما لمدة 15 دقيقة، ألبسة الفريقين مختلفة عن بعضهما.

أهداف الدراسة :

- تهدف الدراسة إلى:

- معرفة ما اذا كانت المتطلبات القانونية تساهم في نجاح منظومة الاحتراف الرياضي في كرة القدم الجزائرية.
- معرفة ما اذا كانت المتطلبات المادية تساهم في نجاح منظومة الاحتراف الرياضي في كرة القدم الجزائرية.

أهمية الدراسة :

- هذه الدراسة تمد يد العون للمسئولين والقائمين على الاحتراف الرياضي من خلال تقديم وجهة نظر مسيري الأندية الرياضية عن مساهمة المتطلبات القانونية والمادية في إنجاح الاحتراف الرياضي.
- يتطلع الباحث إلى آن تكون هذه الدراسة إضافة علمية جديدة لحقل المعرفة العلمية في الجزائر.
- إثراء المكتبة بدراسة يمكن ان تكون في يوم ما في متناول باحثين آخرين لإنجاز دراسات أخرى مكملة في المجال.

أسباب اختيار الموضوع:

- كون الموضوع يمس حقلا دراسيا هاما يتماشى مع التوجه الجديد للأندية ناحية الاحتراف.

[1] رشيد فرحات وآخرون:"موسوعة كنوز المعرفة الرياضية"، دار النظير – عبور، ط2، بيروت، لبنان، 1999، ص 217.

[2] أحمد الجماعيني، وائل عبد ربه:"موسوعة كرة القدم "، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع ، ط1، الأردن ، 2010 ، ص1.

[3] مختار سالم:"كرة القدم لعبة الملايين"، مكتبة المعارف، ط2 ، بيروت ، 1996، ص 11.

- العمل على توضيح وإبراز المنهج الذي تتبعه الأندية الجزائرية لكرة القدم لإنجاح شروع الاحتراف.
- معانات النوادي الكروية الجزائرية من مختلف المشاكل المالية والتنظيمية.
- الميول والرغبة في خوض هذا الموضوع.

الدراسات السابقة:

01- الدراسات المحلية:

الدراسة الأولى: الدراسة للطالبة فوكراش زوبيدة الدراسة بعنوان التحول من النشاط الهاوي إلى الاحتراف ومدى انعكاسه على مجال التسيير الإداري أطروحة دكتوراه بمعهد علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2017

فقد اهتمت الباحثة في محاولة الكشف على إن كان التحول من الهواية إلى الإحتراف في كرة القدم بالجزائر له تأثير على التسيير الإداري من وجهة نظر مسيري الاندية الجزائرية لكرة القدم للرابطتين المحترفتين الأولى والثانية ، ولقد تم اختيار العينة بطريقة عشوائية حيث بلغت العينة 18 مسيرا من مجتمع الدراسة والمتمثل في جميع اندية كرة القدم للرابطتين المحترفتين الاولى والثانية والبالغ عددهم(32) ناد، وللتحقق من فرضيات البحث قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي في هاته الدراسة،باستعمال استمارة استبيان موجهة لمسيري النوادي.

ويمكن تلخيص اهم النتائج التي تحصلت عليها هاته الدراسة:

-هناك صعوبات تعيق تطبيق الإحتراف من الناحية القانونية والتي لها تأثير على شكل التسيير الإداري لأن قوانين التسيير والتنظيم المتبعة في الأندية المحترفة.

- وجوب رسكلة الإداريين وتكييفهم مع النمط الجديد وخاصة من الناحية القانونية وهذا يتم عن طريق التكوين.

-لا توجد علاقة إيجابية بين الإحتراف وأداء المسيرين وعدم الإلتزام بالقواعد التنظيمية للإحتراف وفقا للقوانين العالمية .

-مصادر التمويل الحالية لا تكفى الفرق للانتقال من النشاط الهاوي إلى الاحتراف الرياضي لأن السياسة التمويلية المنتهجة من طرف الأندية المحترفة لا ترقى إلى المستوى المطلوب أي التمويل الحالي لا يفي بمتطلباته وإحتياجاته.

-إن النظام الحالي يعاني من القصور في كافة عناصره.

-الدراسة الثانية: الطالب تباني علي:بعنوان متطلبات إدارة المنشآت الرياضية في إنجاح الاحتراف الرياضي بالجزائر –دراسة ميدانية على الرابطة المحترفة الأولى لكرة القدم"."رسالة ماجستير في نظرية ومنهجية التربية البدنية والرياضية، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية- جامعة محمد بوضياف بالمسيلة2014 وقد

سلطت هاته الدراسة الضوء على أهم المتطلبات متطلبات إدارة المنشآت الرياضية في إنجاح الاحتراف الرياضي بالجزائر ، وقد جاءت اشكالية الدراسة ما هي أهم متطلبات إدارة المنشآت الرياضية لإنجاح الاحتراف الرياضي بالجزائر ؟

-وقد افترض الباحث الإعانات المالية المقدمة من الدولة أحد المصادر الأساسية في تمويل الأندية الرياضية المحترفة لكرة القدم بالجزائر.

-النصوص القانونية التي تنظم سير إدارة المنشآت الرياضية تعتبر أحد أهم متطلبات إنجاح الاحتراف الرياضي بالجزائر

- يعتبر المشرفون على إدارة المنشآت الرياضية أحد أهم متطلبات إنجاح الاحتراف الرياضي بالجزائر
- المنشآت والهياكل المتوفرة حاليا تلبي متطلبات تنظيم مختلف المنافسات والبطولات العالمية في ظل الاحتراف الرياضي بالجزائر

وقد أجريت الدراسة خلال الفترة الزمنية من نوفمبر 2012 إلى نهاية ماي 2013.

على أندية الرابطة الأولى المحترفة لكرة القدم.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وقد استعمل استمارة استبيان موجهة إلى رؤساء الأندية الرياضية و ومديري المركبات الرياضية.

ويمكن تلخيص النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

- أن القوانين التي تنظم سير إدارة المنشآت الرياضية تعتبر أحد أهم متطلبات إنجاح نظام الاحتراف الرياضي في الجزائر.
- يعتبر المشرفون على إدارة المنشآت الرياضية أحد أهم متطلبات إنجاح الاحتراف الرياضي بالجزائر.
- أن الخبرة تعتبر أحد العوامل التي تساعد المشرفين على تطبيق نظام الاحتراف الرياضي.
- أن النصوص القانونية تشجع في الاستثمار في الهياكل والمنشآت الرياضية، وكذلك الهيكل التنظيمي الحالي هو أيضا يتماشى ونظام الاحتراف الرياضي.
- التحفيز له دور في تحسين أداء المشرفين في ظل الاحتراف الرياضي.
- **الدراسة الثالثة: دراسة الطالب تريش لحسن** بعنوان العراقيل القانونية والمادية لنجاح منظومة الاحتراف الرياضي في كرة القدم الجزائرية رسالة ماجستير في نظرية ومنهجية التربية البدنية والرياضية، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية- جامعة محمد بوضياف بالمسيلة2014 إستخدم الباحث المنهج الوصفي وكان الهدف من الدراسة التعرف اهم العراقيل القانونية والمادية لنجاح منظومة الاحتراف الرياضي في كرة القدم الجزائرية
- وافترض الباحث ان ضعف تطبيق النصوص القانونية لا تساهم في نجاح منظومة الاحتراف الرياضي في كرة القدم الجزائرية.

- سياسة التمويل لاتساهم في نجاح منظومة الاحتراف الرياضي في كرة القدم الجزائرية
- غياب استراتيجية تسويقية واضحة المعالم لا تساهم في انجاح نجاح منظومة الاحتراف الرياضي في كرة القدم.

الجزائرية وقد أجريت الدراسة خلال الفترة الزمنية من نوفمبر 2012 إلى نهاية ماي 2013.

على أندية الرابطة الأولى والثانية المحترفة الجزائرية لكرة القدم.

وقد استعمل استمارة استبيان موجهة إلى رؤساء الأندية الرياضية.

ويمكن تلخيص النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

- ان ضعف تطبيق النصوص القانونية لا تساهم في نجاح منظومة الاحتراف الرياضي في كرة القدم الجزائرية.
- السياسة التمويلية المنتهجة من طرف الاندية لاتساهم في نجاح منظومة الاحتراف الرياضي في كرة القدم الجزائرية
- غياب استراتيجية تسويقية واضحة المعالم لدى الاندية الرياضية لا تساهم في انجاح نجاح منظومة الاحتراف الرياضي في كرة القدم.

- **–الدراسة الثالثة: دراسة الطالب مزروع السعيد** :بعنوان حالة القلق التنافسي في ضوء سياسة الإحتراف الرياضي لدى لاعبي كرة القدم، رسالة دكتوراه،معهد التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر سنة 2012م.

إستخدم الباحث المنهج الوصفي وكان الهدف من الدراسة التعرف على أهمية الإحتراف الرياضي وعلاقته بالقلق التنافسي على مستوى لاعبي كرة القدم للقسم الوطني الأول وكذا لاعبي الرابطة المحترفة الأولى لكرة القدم، ودرجة تأثير الإحتراف الرياضي على اللاعبين أثناء المنافسات الرياضية، وكذا التعرف على الطرق الكفيلة لتحضير اللاعبين ذو المستوى العالي للمنافسات الرياضية من الناحية النفسية حتى نجعل اللاعب في حالة هادئة ذو تركيز جيد بعيد عن الإنفعالات والتوتر النفسي والتحكم في أعصابه خاصة ظاهرة القلق لدى اللاعبين وذلك لأتفه الأسباب، وهذا من خلال:

- معرفة مستوى القلق ودرجته مما يسهل في عملية التحضير الجيد وإعداد اللاعبين وشحن بطارياتهم لخوض المنافسات الرسمية دون أي ارتباك.
- تبيان أهمية الإعداد النفسي للاعب كرة القدم التي هي من أهم الضروريات في عملية التدريب والمنافسة لمراحل النمو خلال فترات التدريب.
- تبيان أهمية الإحتراف الرياضي في التقليل أو الرفع من الضغوطات النفسية للاعبين.
- تبيان أثر القلق التنافسي في جعل اللاعب المحترف يقدم مردود أفضل خلال المنافسات الرياضية.

ولقد تم إختيار العينة بالطريقة المقصودة وعليه تم إختيار 40 لاعب من أربع فرق من القسم الوطني الأول و40 لاعب من أربع فرق من الرابطة المحترفة، وللتحقق من فرضيات البحث فقد قام الباحث بإستخدام الإختبارات والمقاييس .

ويمكن تلخيص أهم النتائج التي تحصلت عليها هذه الدراسة إلى مايلي

أن القلق الذي يعيشه لاعبوا كرة القدم للرابطة المحترفة الأولى أكبر من القلق الذي يعيشه لاعبو القسم الوطني الأول ولقد أرجعنا أسباب ذلك للظروف المحيطة باللاعب أثناء المنافسة وتتمثل في عامل الجمهور والتغطية الإعلامية لوسائل الإعلام والإغراءات المالية الممنوحة والأهداف المسطرة التي يطمح كل فريق للوصول إليها ...الخ

-الدراسة الرابعة: دراسة الطالب خضار خالد: بعنوان مدى مساهمة الشركات التجارية الرياضية في إنجاح الاحتراف الرياضي "رسالة ماجستير في نظرية ومنهجية التربية البدنية والرياضية، معهد التربية البدنية والرياضية- سيدي عبد الله – جامعة الجزائر، سنة 2011/ 2012، وقد تم طرح الإشكال كالآتي:ما مدى مساهمة الشركات التجارية الرياضية المعتمدة من طرف الأندية المحترفة في إنجاح الاحتراف الرياضي.

فحاول الباحث من خلال هذه الدراسة التعرف على مصادر الدعم المالي المنتهجة من طرف الشركات التجارية الرياضية لإنجاح الاحتراف الرياضي في كرة القدم الجزائرية، والتعرف على الطريقة المستخدمة لاستقطاب المستثمرين لإنجاح الاحتراف الرياضي في كرة القدم الجزائرية. واعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يهدف إلى جمع البيانات والحقائق مستخدما أداة الاستبيان الذي قدم لمسيري الان واعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يهدف إلى جمع البيانات والحقائق مستخدما أداة الاستبيان الذي قدم لمسيري الأندية الرياضية المحترفة لكرة القدم ويمكن تلخيص النتائج التي تحصلت عليها هذه الدراسة فيما يلي: يساهم الدعم المالي للشركات التجارية الرياضية المعتمدة من طرف الأندية في إنجاح الاحتراف في كرة القدم الجزائرية، وانه لا توجد آليات فعالة لدى الشركات الرياضية المعتمدة من طرف الأندية لاستقطاب المستثمرين من شانه أن تساهم في نجاح الاحتراف في كرة القدم الجزائرية.

-الدراسة الخامسة دراسة الطالب لعجال يحي عنوان الدراسة: دور الإحتراف الرياضي في تطوير مستوى أداء الموارد البشرية في الأندية الجزائرية لكرة القدم، مذكرة الماجستير، معهد التربية البدنية والرياضية ،جامعة الجزائر سنة2011م إستخدم الباحث المنهج الوصفي وكان الهدف من الدراسة معرفة دور الإحتراف الرياضي في تطوير مستوى أداء الموارد البشرية من وجهة نظر مسيري الأندية الجزائرية لكرة القدم للرابطتين المحترفتين

الأولى والثانية، ولقد تم إختيار العينة بطريقة عشوائية حيث بلغت العينة 70 مسيرا ما يمثل (50%)من مجتمع الدراسة والمتمثل في جميع أندية كرة القدم للرابطتين المحترفتين الأولى والثانية والبالغ عددهم (32) نادي، وللتحقق من فرضيات البحث فقد قام الباحث بتصميم إستبيان مكون من (34) فقرة

ويمكن تلخيص أهم النتائج التي تحصلت عليها هذه الدراسة إلى مايلي:

للإحتراف الرياضي دور كبير في تطوير مستوى أداء الموارد البشرية في الأندية الجزائرية لكرة القدم.

لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية لدور الإحتراف الرياضي في تطوير مستوى أداء الموارد البشرية في الأندية الجزائرية لكرة القدم تعزى لمتغيرات الدراسة (السن، الخبرة، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، مستوى النادي)

-الدراسة السادسة:للطالب بوصلاح النذير، بعنوان: مصادر تمويل الأندية الرياضية المحترفة لكرة القدم بالجزائر.2011 رسالة ماجستير في نظرية ومنهجية التربية البدنية والرياضية، معهد التربية البدنية والرياضية- جامعة محمد الشريف مساعدية سوق اهراس

وقد سلطت هاته الدراسة الضوء على أهم المصادر الأساسية التي تعتمد عليها الأندية الرياضية المحترفة في عملية التمويل الرياضي، وقد جاءت اشكالية الدراسة ما هي أهم المصادر الأساسية في تمويل الأندية الرياضية المحترفة لكرة القدم بالجزائر؟

- وقد افترض الباحث الإعانات المالية المقدمة من الدولة أحد المصادر الأساسية في تمويل الأندية الرياضية المحترفة لكرة القدم بالجزائر.
- التمويل الذاتي للأندية يعتبر كأحد المصادر الأساسية في تمويل الأندية الرياضية المحترفة.
- المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة تعتبر كأحد المصادر الأساسية في تمويل الأندية الرياضية المحترفة.
- هناك آفاق مستقبلية للتمويل الرياضي في ظل الاحتراف الرياضي من وجهة نظر رؤساء الأندية الرياضية المحترفة بالجزائر، وتمثلت عينة الدراسة في: رؤساء الأندية الرياضية – رؤساء المجالس البلدية الشعبية- رؤساء المؤسسات الاقتصادية، وقد أجريت الدراسة خلال الفترة الزمنية من نوفمبر 2010 إلى نهاية ماي 2011 على أندية الرابطة الأولى المحترفة لكرة القدم.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وقد استعمل استمارة استبيان موجهة إلى رؤساء الأندية الرياضية و رؤساء المؤسسات الاقتصادية ورؤساء المجالس الشعبية البلدية.

ويمكن تلخيص النتائج التي توصلت اليها الددراسة:

- إن الإعانات المالية المقدمة من الدولة تعتبر أحد المصادر الأساسية في تمويل الأندية الرياضية المحترفة لكرة القدم بحسب رؤساء النوادي الرياضية المحترفة في حين اختلفت أراء رؤساء المجالس البلدية الشعبية.
- اختلفت أراء رؤساء الأندية الرياضية المحترفة حول اعتبار التمويل الذاتي في الأندية كأحد المصادر الأساسية في تمويل هذه الأندية.

- اختلفت آراء رؤساء الأندية الرياضية ورؤساء المؤسسات الاقتصادية حول اعتبار تمويل المؤسسات الاقتصادية كمصدر أساسي لتمويل الأندية الرياضية المحترفة لكرة القدم.

هناك آفاق مستقبلية للتمويل الرياضي في ظل الاحتراف الرياضي بالجزائر من وجهة نظر رؤساء الأندية الرياضية المحترفة.

–الدراسة السابعة: للطالب منجحي مخلوف، تحت عنوان الدراسة : استثمار المؤسسات الاقتصادية في النوادي الرياضية المحترفة – لكرة القدم – بالجزائر. رسالة ماجستير في نظرية ومنهجية التربية البدنية والرياضية، معهد التربية البدنية والرياضية جامعة محمد الشريف مساعدية سوق اهراس2011

حاول الباحث في هاته الدراسة التعرف على واقع الاستثمار الرياضي في الجزائر من خلال معرفة أهم العوائق التي تواجه المؤسسات الاقتصادية للاستثمار في النوادي الرياضية المحترفة – لكرة القدم – بالجزائر.
وكانت الاشكالية ما هي المعوقات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية للاستثمار في النوادي الرياضية المحترفة – لكرة القدم – بالجزائر ؟
وقد افترض الباحث:

- توجد معوقات قانونية تواجه المؤسسات الاقتصادية للاستثمار في النوادي الرياضية المحترفة لكرة القدم بالجزائر.
- دفتر الأعباء الواجب اكتتابه من طرف الشركات والنوادي الرياضية المحترفة لكرة القدم يشكل عائق أمام المؤسسات الاقتصادية للاستثمار في هذه الأندية.
- سياسة الأندية الرياضية المحترفة لكرة القدم لا تستجيب لمتطلبات الاستثمار الرياضي.
- البنية التحتية للنوادي الرياضية المحترفة لكرة القدم لا تشجع المؤسسات الاقتصادية للاستثمار فيها.

و قد استخدم الباحث المنهج الوصفي في هاته الدراسة،باستعمال استمارة استبيان موجهة لرؤساء النوادي الرياضية المحترفة التي تنشط في الرابطة الأولى المحترفة لكرة القدم، ورؤساء المؤسسات الاقتصادية الموجودة على التراب الوطني الممولة لهذه ألأندية ويمكن تلخيص اهم النتائج التي تحصلت عليها الدراسة فيما يلي:

- بالنسبة للجانب القانوني والتشريعي فان رؤساء النوادي الرياضية ورؤساء المؤسسات الاقتصادية يرون بأنه يشكل عائق أمام الاستثمار في هذه النوادي الرياضية المحترفة
- وفيما يخص دفتر الأعباء الواجب اكتتابه من طرف الشركات ورؤساء النوادي الرياضية فهو أيضا يشكل عائق أمام الاستثمار في النوادي الرياضية المحترفة ،.

وتأتي سياسة الأندية الرياضية المحترفة أيضا كعائق يواجه المستثمرين للاستثمار في هذه النوادي

–الدراسة الثامنة للطالب جلال صلاح الدين : بعنوان اهمية التشريعات الاعلامية في تطوير منظومة الاحتراف الرياضي في الجزائر. "رسالة ماجستير في نظرية ومنهجية التربية البدنية والرياضية، معهد التربية البدنية والرياضية– سيدي عبد الله – جامعة الجزائر، سنة 2010/ 2011، الرياضي بالجزائر ،

وقد سلطت هاته الدراسة الضوء على اهمية التشريعات الاعلامية في تطوير منظومة الاحتراف الرياضي في الجزائر وقد جاءت اشكالية الدراسة هل التشريعات الاعلامية في الجزائر قادرة على مسايرة منظومة الاحتراف الرياضي وكيف تساهم في نجاحه؟

–وقد افترض الباحث التشريعات الاعلامية الحالية بالجزائر لا تستجيب لمتطلبات الاعلام الرياضي الذي يساهم في تطوير منظومة الاحتراف الرياضي

منظومة الاحتراف الرياضي بحاجة الى تشريع اعلامي ينظم كل اشكال الاتصال المستخدمة في الميدان الرياضي

الاعلام الرياضي في الجزائر بحاجة الى رؤية قانونية اوضح حول استخدامات المجال السمعي البصري مع دخول تجربة الاحتراف

وقد أجريت الدراسة خلال الفترة الزمنية 2010 إلى 2011 على صحفي الجرائد الرياضية المتخصصة وقد اختار الباحث عينة عشوائية.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وقد استعمل استمارة استبيان وقام بتوزيعها على30 صحفي

- لا تزال القوانين بعيدة عن متطلبات الاحتراف .
- الفراغ التشريعي في هذا الجانب لا يساهم في تطوير منظومة الاحتراف في كرة القدم الجزائرية.

التشريعات الاعلامية ليست واضحة بما يكفي لتنظيم حقل السمعي البصري في الجزائر.

الدراسة التاسعة: للطالب رعاش كمال: تحت عنوان "الاحتراف الرياضي ومدى فاعليته في الارتقاء بمستوى كرة القدم "رسالة ماجستير في نظرية ومنهجية التربية البدنية والرياضية، معهد التربية البدنية والرياضية– سيدي عبد الله – جامعة الجزائر، سنة 2009 / 2010، وقد تم طرح الإشكال كالآتي: إلى أي مدى يساهم تطبيق الاحتراف الرياضي في الارتقاء بمستوى كرة القدم الجزائرية ؟

فحاول الباحث من خلال هذه الدراسة دراسة الاحتراف الرياضي والتأثيرات والانعكاسات الناجمة عن تطبيقه في كرة القدم الجزائرية، وتناول واقع كرة القدم الجزائرية وكذا مفهوم ومكونات والتزامات الاحتراف الرياضي أيضا الاقتصاد وظاهرة الاحتراف الرياضي.واعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يهدف إلى جمع البيانات والحقائق مستخدما أداة الاستبيان الذي قدم للاعبي ومدربي ومسيري الأندية العاصمية:مولودية

الجزائـــــــر (MCA)، اتحـــــــاد العاصـــــــمة (USMA)، أولمـــــــبي العناصـــــــر (OMR)، رائـــــــد القبة (RCKA).ويمكن تلخيص النتائج التي تحصلت عليها هذه الدراسة فيما يلي:

- فيما يخص التشريعات الرياضية الخاصة برياضة كرة القدم وعلاقتها بقانون الاحتراف الرياضي نجد أن هذه التشريعات لا تتماشى مع مقتضيات ومتطلبات قانون الاحتراف، وهذا ينعكس على الأندية بشكل سلبي.
- وفيما يخص واقع التمويل الرياضي الخاص بالأندية الجزائرية نجد أن هذه الأندية تعاني من قلة الموارد المالية لتحقيق أهدافها وهو ما ينعكس على مستواها ونتائجها، خاصة في ظل غياب قوانين تساعد على تشجيع عمليات الاستثمار والتسويق في المجال الرياضي مما يضمن التمويل الذاتي لهذه الأندية.

عدم إتباع الأندية الجزائرية لسياسة التكوين الرياضي بشكل عام فيما يخص اللاعبين والمدربين وحتى الإداريين مما ينعكس على مستوى البطولة الجزائرية.

02- الدراسات العربية:

- **الدراسة العاشرة حسن أحمد الشافعي وعبد الرحمان سيار** تحت عنوان " للاحتراف الرياضي بالمؤسسات الرياضية" (2009) وإستهدفت هذه الدراسة إلى وضع إستراتيجية للإحتراف الرياضي بالمؤسسات الرياضية، وقد أجابت الدراسة على التساؤل الآتي :هل توجد إستراتيجية للإحتراف الرياضي بالمؤسسات الرياضية؟ وما هي عناصر إستراتيجية الإحتراف الرياضي التي يجب مراعاتها عند وضعها بصورة متكاملة ولقد تم إستخدما المنهج الوصفي المسحي والتحليل الإرتباطي المقارن.

- أما بالنسبة لمجتمع البحث يتمثل في الإدارة العليا المتمثلة في مجلس إدارة المؤسسة الرياضية وهي مجالس إدارة كل من " المجلس القومي للرياضة "اللجنة الأولمبية المصرية، الاتحادات الرياضية وعددها 24 اتحادا رياضيا، والأندية الرياضية وعددها1188 ، ومراكز الشباب وعددها4457 مركزا ولقد تم اختيار عينة عشوائية من الإدارة العليا وفقا لمعادلة المعنوية قدرها398 فردا وعينة عشوائية أخرى من المستثمرين وعددهم خمسون(50) مستثمرا أو رجل أعمال من كشوف السجلات التجارية وعينة أخرى من المستفيدين من اللاعبين والمدربين والإداريين، اللاعبين من الإتحادات الرياضية والمدربين والإداريين من مراكز الشباب والأندية الرياضية تم إختيار عينة عشوائية منهم قدرها 398 فردا.

- مستخدما كل من تحليل اللوائح والقوانين المنظمة للأحتراف الرياضي للمؤسسات الرياضية المقابلات الشخصية إستمارة الإستبيان، توصل الباحثان إلى 161 إقتراح مشروح متكامل للإحتراف الرياضي بالمؤسسات الرياضية.

- **الدراسة الحادية عشر:للدكتور السعدني خليل عبد الغنى** والتي تحمل عنوان "دراسة مقارنة للاحتراف الرياضي" بالقاهرة، 2005 .

وكانت إشكالية الدراسة كالتالي : دراسة مقارنة للاحتراف الرياضي في كرة القدم بهدف وضع نموذج مقترح لنظام الاحتراف الرياضي في كرة القدم بجمهورية مصر العربية في ضوء مقارنة نظام المطبق في بعض الأنظمة العربية (تونس – قطر – السعودية) والأوربية (انجلترا – فرنسا – ايطاليا – تركيا)، بتحليل لوائح هذه الأنظمة في ضوء لوائح الاتحاد الدولي.

للوصول إلى المتطلبات الأساسية لنجاح نظام الاحتراف وتحقيق أهدافه.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي ،واختار عينة عشوائية طبقية من العاملين في المجال الرياضي والمسئولين عن تطبيق الاحتراف في كرة القدم،ومستخدما استمارة الاستبيان والمقابلات الشخصية وتحليل الوثائق لجمع البيانات وتوصل الباحث إلى عدة إستخلاصات أهمها :

- ضرورة إعادة صياغة قانون الهيئات الرياضية لمواكبة التغيرات الحديثة في ظل نظام الاحتراف ودراسة الأبعاد الاقتصادية للرياضة مع وضع تشريعات وقوانين لتلك الأبعاد يتمشى مع نظام الاحتراف الرياضي،ووضع السياسات والإجراءات واللوائح التنظيمية الداخلية بالنادي لإدارة شئون اللاعبين المحترفين وتسويقهم باستخدام احدث الأساليب داخليا وخارجيا .
- أوصت الدراسة إلى ضرورة وضع رؤية مستقبلية وإستراتيجية لكرة القدم المصرية في ظل نظام الاحتراف ،وجوب إدارة الكرة المصرية بفكر ومفهوم اقتصادي واستثماري وتسويقي ناجح مع التدريب على كيفية تطبيق المفهوم الحقيقي للإدارة المحترفة .

- **الدراسة الرابعة عشر:للدكتور أيمن محمد محروس** التي تحمل عنوان"الاحتراف بين الواقع والتطبيق"،بالقاهرة 2007، وجاءت الإشكالية كما يلي: " تحديد المفهوم الصحيح لماهية الاحتراف وكذلك من خلال تحليل لوائح الاحتراف لبعض الدول الأوربية والعربية الناجحة في تطبيق نظام الاحتراف " وذلك وصولاً لوضع مقترح للاحتراف يتناسب مع الحالة الاقتصادية والاجتماعية لمصر والدول العربية .

وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي حيث يعد أنسب المناهج ملائمة لطبيعة هذا البحث، ولقد كان مجتمع البحث يتمثل في لاعبي كرة القدم من الدرجة الأولي (أ) الدوري الممتاز، لاعبو كرة القدم من الدرجة الأولي (ب)، مدربي كرة القدم، إداريو كرة القدم ، أعضاء من مجالس إدارات الأندية ومديري

النشاط الرياضي بالأندية، النقاد ورجال الصحافة والإعلام وخبراء في كرة القدم، حكام وأعضاء من الأجهزة الطبية الخاصة بكرة القدم، أعضاء من المجلس القومي للرياضة.

وتم اختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية العمودية حيث كان حجم العينة (200) من الإفراد.

اعتمد الباحث في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة على الأدوات التالية:

- تحليل لوائح ونظم الاحتراف للدول العربية.
- المقابلات الشخصية.
- استمارة استبيان.

– دراسة ومناقشة نتائج الدراسات السابقة:

استعرض الباحث مجموعة من الدراسات السابقة والمشابهة والتي كانت لها صلة بموضوع الدراسة الحالي ومن خلال تطلع وتفحص هذه الدراسات تبين أنها تناولت في مجملها نقاطا وإبعادا مختلفة أدت بالإشارة إلى موضوع معين، إضافة إلى أن بعض الدراسات تم إجراؤها في بيئات عربية وأجنبية مختلفة لكل منها مميزاتها وخصائصها. وكانت هذه الدراسات التي اعتمدنا عليها يتمثل معظمها في رسائل ماجستير وأطروحات دكتوراه إضافة إلى مذكرة نيل شهادة الماجستير للباحث والذي يعتبر الموضوع المعالج حاليا امتدادا له، وتم تطبيق هذه الدراسات على بعض الإدارات والمؤسسات الرياضية وبعض الهيئات والنوادي الرياضية. واستخدمت هذه الدراسات في مجملها المنهج الوصفي باستعمال أداتين للبحث الاستبيان والمقابلات الشخصية.

ومعظم الدراسات التي استعرضها الباحث:

ركزت كثيرا على أسباب تأخر تطبيق مشروع الاحتراف في الجزائر حيث تناولت أهم العوائق و المشاكل التي كانت سببا في عدم قدرة الأندية الجزائرية لكرة القدم على تطبيق الاحتراف ،و كذلك تحليل القوانين المنظمة للاحتراف الرياضي في الجزائر و معرفة أهم الأسباب التي أدت إلى تأخر النوادي الرياضية لكرة القدم في تطبيق مشروع الاحتراف في الجزائر ،كذلك اهتمت و تناولت مصادر التمويل المختلفة التي تعتمد عليها النوادي والمؤسسات الرياضية في تغطية نشاطاتها والقيام بأعمالها القطاع الخاص في زيادة ورفع فعالية العملية الإدارية للنوادي الرياضية ومن الجانب الاعلامي وتطوير مستوى اداء الموارد البشرية في ظل الاحتراف ومدى فاعلية الاحتراف في الارتقاء بمستوى كرة القدم، والاستثمار في النوادي المحترفة واهم الاستراتيجيات بالمؤسسات الرياضية ومساهمة الشركات التجارية في انجاح الاحتراف الرياضي و المنشات الرياضية.

كل تلك المؤشرات جعلت الباحث يقف على نتائج هذه الدراسات ويسايرها في النقاط المشتركة حتى يستطيع معالجة الموضوع بأحسن طريقة. وقد كانت انطلاقة الباحث على ضوء نتائج هذه الدراسات. وساعدت هذه الأخيرة الباحث في:

-أعطت الباحث ثراء في المعلومات والبيانات المتعلقة بمشكلة الدراسة.

- تحديد وصياغة أهداف وتساؤلات الدراسة.
- استخدام المنهج الوصفي لملائمته لطبيعة الدراسة وتحقيق هدفها.
- تحديد مجتمع الدراسة واختيار عينة تمثل هذا المجتمع.
- تحديد أدوات جمع البيانات الخاصة بالدراسة والتي تمثلت في استمارة الاستبيان.
- تحديد الأسلوب الإحصائي المناسب لطبيعة الدراسة.
- استفاد الباحث من نتائج الدراسات فى مناقشة وتفسير النتائج.
- ساهمت أيضا في إعداد الجزء النظري عن طريق التعرف على المراجع العلمية الخاصة بمتغيرات الدراسة.

الجانب النظري

الفصل الأول

الاحتراف الرياضي في كرة القدم الجزائرية

تمهيد

عرف الاحتراف الرياضي تطورا كبيرا عبر العصور، حيث كانت الممارسة الرياضية تنحصر في مفهوم الهواية، إلا أنها تطورت بشكل تدريجي وسيطرت على جميع الأنشطة الرياضية، مما جعل الاحتراف جزءا هاما من الرياضة أدى إلى تطور قيمة وأهمية الأنشطة الرياضية، مما جعلها محل اهتمام المجتمعات ابتداء من السياسيين وصولا إلى أبسط مواطن في أي دولة من دول العالم، فلقد استطاع هذا القانون بإضفاء الجانب التجاري والاقتصادي إلى الجانب المدني والاجتماعي التي حرصت عليه الرياضة من خلال مبدأ الهواية، ولهذا وجب دراسة الاحتراف كنظام كامل بمتطلباته ومتغيراته وذلك في ضوء التطور الدولي المستمر للنهوض بالرياضة.

1- التطور التاريخي لنشأة الاحتراف الرياضي :

1-1 ظهور الاحتراف في كرة القدم :

أصبح الاحتراف الرياضي رسميا وقانونيا منذ عام 1885 حيث يعتبر ذلك العام بداية لمرحلة من أهم مراحل كرة القدم، حيث تم الاعتراف به ولم يأت ذلك إلا بعد مرحلة طويلة من التطور والاعتراض فاللعبة كانت بمثابة ترويج بالنسبة للقلة في الجامعات والمدارس ويطلق عليها في إنجلترا اسم " لعبة الجنتلمان" أي السيد المهذب لأنها كانت تمارس في بيئة رفيعة المستوى من الناحية الثقافية والاجتماعية ، وأصبحت لعبة القاعدة العريضة من الشعب والجماهير وخاصة أعضاء الأندية الرياضية ، كما ارتبط الاحتراف في كرة القدم ارتباطا عميقا بالأوضاع الاقتصادية في بريطانيا .

وكان أول محترف في تاريخ كرة القدم هو "جيمس لانج" الاسكتلندي والذي انضم إلى فريق "شفيليد " الإنجليزي عام 1876 وكانوا يضعون له أجرة في حذائه سرا بعد المباريات ، وكان الاحتراف أمرا غير رسميا قبل عام 1885 ، وكانت طبقة الارستقراطيين النبلاء يعتبرون الاحتراف من الأعمال الخاصة بالطبقات الأدنى في المستوى[1].

واستمر الاحتراف المقنع المستمر في مجال كرة القدم حقبة من الزمان ولكن بدأت الشكاوي تنهال على اتحاد كرة القدم الإنجليزي وكان من الصعب على لجان التحقيق إثبات استخدام بعض الأندية للاعبين محترفين ببساطة لأن تلك الأندية كانت تحتفظ بسجلين ، سجل يقدم للمختصين وسجل سري في بيانات بالمكافآت التي تدفع للمحترفين سرا بوضع النقود في أحذيتهم .

وفي نوفمبر 1883 ثبت لإتحاد كرة القدم الإنجليزي أن نادي " أكربنتجتون" في مسابقة كأس إنجلترا تقديم أجر لأحد اللاعبين حيث قدم النادي المهزوم شكوى وهو نادي " باراك رود".ثم جاء أشجع رجل في تاريخ الصراع بين الهواية والاحتراف وهو الميجور " ويليام سوديل" مدير فريق "بريستون نورث أند" فبعد تعادل نادي "أبتون باراك"1-1 مع نادي بريستون في فيفري 1883 قدم نادي "أتبون" شكوى لاتحاد كرة القدم، وجاء في الشكوى أن فريق بريستون يضم لاعبين محترفين سرا مما يخالف لوائح بطولة كأس إنجلترا وهي البطولة الرسمية المنظمة الوحيدة في ذلك الوقت.

وأمام لجنة التحقيق أعلن سوديل بكل شجاعة أدبية أن جميع لاعبيه من المحترفين فقرر إيقاف أندية " بريستون"، و"بوليتول" و"بيرتلي" عن الاشتراك في مسابقة كأس إنجلترا الثبوت تهمة شنيعة على لاعبيه وهي تهمة الاحتراف وبدأت حملة ضد اتحاد كرة القدم الإنجليزي عندما طالب كل الأندية بتقديم بيانات وافية عن مصدر رزق ووظائف جميع اللاعبين للتأكد من أنهم هواة وذلك عندما تبين وجود لاعبين محترفين في أندية إنجليزية وكان هذا يخالف لوائح بطولة كأس إنجلترا.

---

[1]- علاء صادق: الرياضة والاحتراف، دار المعارف، القاهرة، مصر، دون سنة، ص(26).

وعندما وافق الاتحاد الإنجليزي على السماح باحتراف اللاعبين لم يتوقف أنصار الهواية على تضييق الخناق على المحترفين فقد نص السماح بشرعية الاحتراف على أن يعيش اللاعب المحترف على بعد ستة أميال من ناديه على الأكثر لمدة عامين قبل أن يجوز له تمثيل ناديه في بطولة كأس إنجلترا وجاء الرد على ذلك القرار المتعسف من شركات الغاز والكهرباء والفحم الإنجليزية بالاعتراف بحق العمال للاعبين كرة القدم في الحصول على إجازات بمرتب كامل وكانت أول إجازة مدفوعة بالكامل في تاريخ كرة القدم للاعب المحترف[1].

1-2 كيفية مواجهة متطلبات اللاعبين المحترفين:

وقعت الأندية الإنجليزية في أزمة مالية وهي كيفية تدبير أجور أسبوعية منتظمة للاعبيها المحترفين، فالاحتراف هو تنظيم لحياة اللاعبين المحترفين وضمان مورد رزقهم ولوظيفتهم وهي ممارسة كرة القدم، وجاء الحل من خلال اقتراح إيجابي من اسكتلندي هاجر من الشمال إلى الجنوب في مدينة برمنجهام الإنجليزية في إقامة مسابقة جديدة تضم مباريات كثيرة وبالتالي تشكل دخلا منتظما للأندية تستطيع به مواجهة النفقات الجديدة المتصاعدة وهي أجور المحترفين، ومكافآت الفوز والتعادل وصيانة أرضيات الملاعب وبناء مدرجات تتسع لأعداد المشاهدين المتصاعدة، وذلك كان الهدف الأساسي من إقامة دوري كرة القدم وكان عام 1888 يشهد إقامة أول دوري في كرة القدم في العالم [2].

حيث تطلب الاحتراف وبطولة الدوري الجديدة المزيد من التنظيم المتقن وفنون الإدارة الدقيقة خاصة وأن الأندية المحترفة تحولت إلى شركات مساهمة ومؤسسات اقتصادية تطرح أسهمها في السوق ومن ثم نشأت الحاجة إلى الاهتمام بمستوى فريق النادي لأن اقتصاديات النادي ترتكز على سمعة فريقه ومستواه ومدى النظام والالتزام بالنادي.

1-3 أثر الاحتراف على كرة القدم :

ظهور الاحتراف كان له الأثر الإيجابي على كرة القدم تنظيميا وإداريا وشعبية ومع مرور الأعوام أصبح المحترف المنبوذ سابقا نجما محبوبا ومع ظهور الاحتراف أدى إلى تفريغ المحترفين لوظيفتهم وهي كرة القدم فارتفع مستوى الأداء وجذب الملايين إلى الملاعب قبل ظهور الإذاعة والتلفزيون ومع بدأ أول دوري منظم لكرة القدم تصاعد عدد الأندية في بريطانيا إلى أرقام كبيرة فبعد الدوري الإنجليزي باثني عشر ناديا في 1888 بدأ دوري ايرلندا في عام 1890 ودوري اسكتلندا في عام 1891 ونظم بعد ذلك الدوري الأوربي[2].

1-4 التطور التاريخي لحقوق اللاعب المحترف:

كانت حقوق اللاعب المحترف قليلة أو ضائعة في كل بلاد العالم حتى منتصف الخمسينيات ولم يكن له الحق في تقرير مصيره ولا حق الانتقال من نادي إلى آخر إلا بموافقة ناديه ولا يمكن اللعب للنادي الذي يريد

(1)- علاء صادق: مرجع سابق، ص(28)، (14).

(2)- عادل شريف : قصة كرة القدم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988،ص ص(28)،(41).

الانتقال إليه مهما دفع هذا النادي وحتى في حالة انتهاء عقده مع ناديه فإن استمراريته مع ناديه يصح إجباريا إذا رغب النادي في ذلك[1].

وكان اللاعب المحترف يباع كسلعة يتحكم فيها رؤساء الأندية الذين كانوا دائما من الأثرياء وكانوا يلتقون دائما ببعضهم ، حيث كانوا يتفقون على خفض أسعار اللاعبين لثقل مصروفاتهم على أنديتهم، وهذا الاتفاق غير العادل فيه ظلم واقع على اللاعبين المحترفين غير القادرين على المطالبة بحقوقهم في ظل التعسف الإداري.

وفي نهاية الخمسينيات والستينيات تحسن الأوضاع كثيرا في أوربا وأمريكا مع الاحتفاظ لأصحاب الأندية بسلطاتهم في التصرف في حرية اللاعبين وظل ظلم اللاعب المحترف حتى عام 1976 عندما أعلن اللاعبون المحترفون الثورة على ظلم أصحاب الأندية وأقاموا الكثير من الدعاوى القضائية ضدهم في المحاكم والتي اتخذت وقعا إيجابيا لصالح اللاعبين وأقرت بعدم قانونية القوانين السابقة لأصحاب الأندية وكذا تعديل قانون انتقال اللاعبين من أندية إلى أخرى مؤكدة على حرية اللاعب المحترف في الحصول على حريته كاملة في وقت معين عندما يقتضي الفترة المحددة له مع ناديه ، وكان هذا التغيير السر الحقيقي وراء الزيادة الرهيبة في أسعار اللاعبين لاسيما في كرة القدم والسلة والهوكي والبيسبول وكرة القدم الأمريكية وبمرور الوقت بدأ تكوين روابط اللاعبين المختلفين والتي زادت من قوة اللاعب وواجهت تحكم رؤساء الأندية بشجاعة مما أثر على إيجابيات واضحة لصالح اللاعبين المحترفين[1] .

1-5 تطور مكانة الرياضي المحترف :

مرت مكانة الرياضي المحترف بتطور يعكس مدى الاحترام الذي كانت تلقاه الرياضة عامة والاحتراف خاصة، فقد كان الرياضي المحترف في العصور البدائية محلا للاحترام والتقدير من جانب الناس، وكانوا ينظرون إليه على أنه بطل الأبطال، إلا أنه في العصور الوسطى تغيرت النظرة فقد هبطت قيمة الرياضي المحترف وأصبح التقليل من شأنه يحل محل الاحترام والتقدير بل كان ينظر إلى احتراف الرياضة على أنه مهنة له وقد شاطر الممثلون الرياضيين المحترفين المصير نفسه بالتقليل من قيمتهم الشخصية واعتبارهم عند عامة الناس

وفي القرن التاسع عشر عكست ظروف التطور التي مر بها احتراف الرياضة وخاصة رياضة كرة القدم في إنجلترا، الحالة التي آلت إليها هذه الرياضة في العصور الوسطى مع تعثر وانحدار حيث ساهمت الرياضة مساهمة هامشية في تلك الحقبة من الزمن والسبب في ذلك هو بروز رياضة الهواة، التي كانت تمارس بواسطة الطبقات الارستقراطية ، والطبقات الاجتماعية الدنيا في وقت واحد ، غير أن الأمر ما لبث أن تبدل في القرن العشرين وذلك نتيجة للتغيرات التي اهتز لها المجتمع البريطاني .

[1]- عيد الحميد عثمان الحنفي: عقد احتراف لاعب كرة القدم، كلية الحقوق، الكويت، 1995، ص 18، 23.

لقد ظهرت تنظيمات مهنية في جميع فروع الألعاب الرياضية وكانت ذات هدف تجاري، واسترد الاحتراف مكانته المتميزة وأصبح الناس ينظرون إلى الرياضي المحترف في الأنشطة المختلفة نظرة حب واحترام وتقدير[1].

2- الرياضة والاحتراف:

2-1 الرياضة وارتباطها بالاحتراف :

تعد الرياضة من أهم الظواهر الاجتماعية التي تهتم بها معظم الدول، فمعظم الدراسات التي تناولت الرياضة كانت تنظر إليها على أنها مجرد تدريبات جسدية تهدف إلى التنمية البدنية والروحية والنفسية، ولم ينظر إليها على أنها وسيلة للكسب أو على أنها مهنة أو حرفة يمتهنها الإنسان كمصدر للرزق، ومن ذلك التعريف الذي جاء في القاموس الفرنسي "لاروس" فقد جاء فيه أن الرياضة مجموعة تدريبات جسدية تؤدى في شكل فردي أو جماعي وتهدف إلى الترويح عن النفس أو مجرد اللعب أو المنافسة ، وتمارين من خلال قواعد معينة تعرف بقواعد اللعبة ومن يمارسها لا يهدف من ورائها إلى تحقيق غرض نفعي مباشر[1].

والحقيقة أن هذه التعريفات وإن كانت تصدق على بعض الرياضيين وبصفة خاصة الهواة فهي لا تصدق على جميع الرياضيين فهناك فئة المحترفين الذي يسعون دائما إلى الحصول على ثمن لعبهم وانتصارهم وجهدهم ، فالمقابل الذي يسعى إليه الرياضي المحترف قد أصبح سمة تميز معظم الأنشطة الرياضية في الوقت الحاضر.

وعلى هذا فقد اتجه الفقه الفرنسي الحديث إلى تعريف الرياضة بأنها نشاط ترويحي يهدف إلى تنمية القدرات البدنية وتعد لعبا وعملا في آن واحد ويخضع الرياضي في ممارسته للوائح والأنظمة لخاصة ويمكن أن يتحول إلى نشاط حرفي.

ويمتاز هذا التعريف بأنه ينظر إلى الرياضة نظرة حديثة تتماشى مع الواقع الموجود بالفعل في المجال الرياضي، فلم تعد الرياضة فقط مجرد لعبة وتسلية بل أصبحت بمثابة عمل يقوم به الرياضي لحساب النادي أو الجهة التي يلعب باسمها.

2-2 تغيير مفهوم الهواية في الرياضة :

إن التزايد المطرد في المشاركة الرياضية في عدد كبير من الدول والرواج والدعاية الذين اكتسبهما الرياضيون العظام كانت من أهم عوامل تغيير مفهوم الهواية وتحوله تدريجيا إلى الاحتراف مع أنه تقليديا لم يكن من المعتاد أن يلتقي الرياضيون أي مقابل مادي من أجل إبراز قدراتهم ومواهبهم الرياضية ولقد أظهرت الرياضة

[1]- علاء صادق: مرجع سابق، ص،12، 17.

المعاصرة ميلا نحو الاحتراف، وذلك في سعيها الدؤوب نحو الامتياز وتوطيد الأركان كمهنة شأنها شأن سائر المهن.

وتشير ويست West 1987 ، إلى تغيير مفهوم الهواية في الرياضة وأسباب ذلك يعود إلى تغيير الزمن فعندما ظهرت الألعاب الأولمبية (القديمة) في بلد الإغريق لم تكن فترة التمثيل الدولي قد وجدت أو على الأقل كانت في مهدها، كما أشارت إلى أنه من المحتمل أن تكون أهم الأسباب التي أدت لتغيير مفهوم الهواية تلك التي أتت في صورة الأمم مشيرة إلى ما حدث بين الرياضي الأمريكي جيس أوينز Jess Owens وبين الزعيم النازي هتلر في أولمبياد 1936 في برلين، حيث اعتبر الأمريكيون فوز "أوينز" بالميدالية الذهبية بمنزلة رفع للمكانة الاجتماعية الدولية لهم، ولقد تزايد هذا التأثير الضاغط في دفع عجلة الاحتراف والتفرغ للرياضة ما دامت هيبة الدولة مرهونة بأداء رياضيها في المحافل الدولية والأولمبية [1].

2-3 ماهية الهواية والاحتراف :

أهم الموضوعات التي اهتمت بها الدورات الأولمبية الحديثة هي موضوع الهواية والاحتراف في الألعاب الأولمبية لدرجة أن بير دي كوبرتان أفرد لهذا الموضوع فصلا خاصا في كتابه " التاريخ عن عبث الألعاب الأولمبية" وكذلك كان نفس الموضوع ضمن جداول الأعمال المقررة في المؤتمر الذي عقد بعثت فيه الدورات الأولمبية الحديثة[1].

والميزان الدقيق للأندية في المجال الرياضي هو إتاحة الفرصة للمشتركين في المسابقات الرياضية لكي يشتركوا وهو يخضعون جميعا لظروف واحدة غير مميزة، بمعنى أن لا يتخذها أحدهم صناعة أو حرفة يعيش منها، ثم يأتي ليقابل فردا آخرا في مسابقة رياضية يمارسها من أجل الترفيه وتمضية أوقات الفراغ دون السعي إلى أي مكاسب مادية.

هذا الخلاف الجوهري في حياة المتنافسين يتبعه خلاف في الاستعداد الرياضي وفي التوجيه وفي روح المناضلة أو العائد المادي المتوقع، وأخطر ما في الهواية والاحتراف هو الجمع بينهما من باب التحايل والكسب المادي المستتلا بما يحمل المشروع الرياضي جهدا لإظهار كل وضع على حقيقته حتى تتوفر في المسابقات وفي البيئة الرياضية.

والاحتراف يعني في أبسط صورة أن يقوم الفرد بالعمل لاعبا والعمل بطلا أو العمل مدربا أو مساعد للمدرب، ويكون له دخل من هذا العمل وفق عقود أو شروط يتم الاتفاق عليها مسبقا أي الاتجار والتعايش من ممارسة الرياضة.[2]

بينما الهواية تعني في أبسط صورها ممارسة الأنشطة الرياضية دون انتظار أي مكاسب مادية أو معنوية.

---

(1)أمين ساعاتي :الدورات الأولمبية (ماضي، حاضر، مستقبل)، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001، ص 48، 51

(2) كمال درويش، السعداني خليل السعداني: مرجع سابق، 5ص52،51،50 .

وبذلك يتضح أن للرياضة وجهان الاحتراف والهواية، فالاحتراف هو اللائحة التي يمارس من خلالها شخصا نشاطا رياضيا معنويا ليعود عليه بفائدة خاصة، وتكون تلك الفائدة مادية في أغلب الحالات، ويرتبط الاحتراف دائما بالثراء ولذلك ينتشر الاحتراف في الدول الأوربية والأمريكية. [1]

بينما تقتصر الهواية على ممارسة الشخص للرياضة دون حصوله على أي ربح فاللاعب الهاوي هو الذي يشترك في أداء المباريات ضمن البرنامج التدريبي للنادي بدون أن يتقاضى أجرا على عمله سوى المصروفات الضرورية اللازمة لتنقلاته أو إقامته بدون أن يتقاضى أي شيء غير ذلك[2].

2-4 التعريف الأولمبي للهواية والاحتراف:

في يناير 1983 ، وبعد أن تسرب الاحتراف إلى الألعاب الأولمبية واعترف رئيس اللجنة الأولمبية الدولية بالاحتراف وأعضاؤها وأصبح الاحتراف متغلغلا في كل ما هو أولمبي والسماح للمحترفين بالمشاركة في الأولمبياد 1996 في أتلانتا وكذلك أبطالا لأولمبياد 2000 في سيدني .

فقد نص قانون اللجنة الأولمبية الدولية في المادة رقم 26 على ما يلي:

اللاعب الهاوي هو من يشترك وكان دائما يشترك في اللعبة لمجرد التسلية دون كسب مادي من أي نوع واللاعب لا يسكب هذه الصفة:

1- إذا لم يكن له عمل يؤمن به حاضره ومستقبله .

2- إذا كان يتولى أو استولى على فائدة مادية نظير اشتراكه في الرياضة.

3- إذا انحرف عن قوانين الاتحادات الدولية المختصة وعن التفسيرات الرسمية لهذه المادة26.

كما تقرر في مؤتمر اللجنة الأولمبية المعقدة في استوكهولم 1947 ما يلي :

- الهاوي هو الشخص الذي تكون صلته الدائمة بالرياضة لغرض المتعة البدنية والعقلية والاجتماعية التي ينالها منها والذي تكون الرياضة بالنسبة له مجرد ترويج وليس لكسب مادي من أي نوع سواء كان مباشر أو غير مباشر .
- واللاعب المحترف هو اللاعب الذي يتخذ من الرياضة التي يمارسها مهنة أساسية له يعيش من دخلها ، بحيث يملك حقوق وعليه وإجابات من بينها عدم مزاولة مهنة أخرى بجانب الممارسة الرياضية.

2-5 فلسفة الألعاب الأولمبية الحديثة وعلاقتها بالاحتراف:

في 20 نوفمبر 1893 وفي أحد مدرجات السوربون الفرنسية حيث كان بها يحتفلون بالذكرى الخامسة لتأسيس الاتحاد الرياضي الفرنسي ألقيت عدة كلمات وأبحاث عن الألعاب الأولمبية قديمها وحديثها وكان حديث

---

[1] أمين ساعاتي :الدورات الأولمبية (ماضي، حاضر، مستقبل)، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001،ص 48، 51

[2] كمال درويش، السعداني خليل السعداني: مرجع سابق، ص 52،51،50.

"بيار دي كوبرتان" عن الألعاب الأولمبية عند الإغريق، وضرورة بعثها من جديد كانت فكرة تحمس لها بعض الحاضرين فناصروها وعارضها البعض الآخر في عناد[1]

وقد وقفت الفكرة عند حد التفكير العميق في عصب التنفيذ ومر شتاء 1893 في نقاش الفكرة ودراستها ومن ثم كان تصميم دي كوبرتان أن يدعو إلى مؤتمر دولي لتدعيم مشروعه فانتظر الفرصة السابقة التي وجدها في مؤتمر 1893 والذي كان قد خصص لبحث الهواية والاحتراف في المحيط الرياضي .

وفي غضون هذا المؤتمر الذي مثل فيه فرنسا استطاع أن يروج لمشروعه وأن يجذب إليه عددا من مندوبي الأمم الأخرى وأن يفوز بأعوان آخرين مؤيدين له فقط، ظل دي كوبرتان يكافح ويفسح الطريق أمام رسالته إلى أن وفق في سنة 1894 إلى أن يضم إلى جدول أعمال المؤتمر الدولي موضوع إقامة الدورات الأولمبية وحدد لهذا المؤتمر أيام (16-24 يونيو سنة 1894) بمدرج السوربون تحت رئاسة "البارون دي كورسل" من الشيوخ وكان سفير فرنسا في برلين فوزير للخارجية وكان للمؤتمر ثمانية وكلاء يمثلون (إنجلترا، أمريكا ، السويد والمجر)

وقد قسمت أعمال المؤتمر إلى قسمين هما :

القسم الأول : لدراسة الهواية والاحتراف ، والثاني لدراسة الألعاب الأولمبية[2]

وقد تحددت أهداف الحركة الأولمبية الحديثة فيما يؤدي إلى تنمية صفات بدنية وخلقية عالية إلى دعم روح التفاهم والصداقة بين جميع أبناء البشر والمساواة فيما بينهم ليقوم بينهم تعاون لبناء عالم أفضل تسوده المحبة والسلام والتفاهم. وفي اجتماع عقد في باريس حضره خمسة وسبعون عضوا تقرر إقامة أول دورة عام 1896 وكاد المشروع يفشل لولا الدعم المال لمليونير مصري من أصل يوناني مقيم بالإسكندرية[3]

2-6 تطبيق نظام الاحتراف "فلسفة الاحتراف" :

تستخدم أمريكا الرياضة كدعاية لمشروعات التجارية وتحقيق الربح عن طريقها أي استغلال الرياضة من أجل المكسب المادي.

- فتطبيق نظام الاحتراف جعل من الرياضة ظاهرة من ظواهر الحياة الاجتماعية لا ترتبط بالثقافة فقط ولكن بالاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية أيضا.
- ظاهرة الاحتراف تعتبر مظهرا طبيعيا للأسلوب الأمريكي المادي، فاللاعب لا يستطيع أن يحقق مستوى معيشة لائق عن طريق استثمار واجب الرياضة.

وبالرغم من اهتمام أمريكا بالاحتراف إلا أنها تهتم بالهواية أيضا للعمل على توسيع القاعدة لممارسة النشاط الرياضي ولاختيار العناصر الممتازة والزج بها للاحتراف وحتى تكون على قدم المساواة مع الدول الاشتراكية والنامية لتحقيق سياستها الرأسمالية من خلال الهواية.

---

[1] حسن أحمد الشافعي: التشريعات في التربية البدنية والرياضية، دار الوفاء، الطبعة الأولى، مصر، 2004، ص34 35

[2] أمين أنور خولي : أصول التربية البدنية والرياضية (المدخل، التاريخ، الفلسفة)، دار الفكر العربي، ط3، القاهرة، 2001،ص284.

[3] حسن أحمد الشافعي، مرجع سابق، ص80،79.

فالرياضة في أمريكا أصبحت واقعا حقيقيا لكل فرد، ونحن نرى أن ذلك لا يدل إلا على الاهتمام بالقاعدة الوسيطية التي تتمثل في النشء وهي أساس لأي تطور وتقدم للرياضة وخاصة على مستوى البطولة الدولية العالمية [1].

2-7 الفرق بين الهواية والاحتراف :

- الهواية تهدف إلى الاشتراك في الرياضة من أجل الرياضة وقضاء الوقت لطريقة صحيحة وفي الاحتراف يتم ذلك كم أجل المكاسب المادية
- الهواية لا تهدف إلى المكاسب المادية بينما الاحتراف يتم من أجل الوصول إلى المكاسب المادية.
- في الهواية يكون الاشتراك في المسابقات الرسمية وفق برامج الاتحادات واللجان الأولمبية بينما الاشتراك في مسابقات الاحتراف يتوقف على المسابقات ذات الدخل الأعلى وفي الأوقات التي تناسب الجبهة المتعاقدة [2].
- الرياضي الهاوي يتمتع بالإجازة وفق ميوله ورغباته أما المحترف فإيجازاته تكون وفق البرنامج التدريبي وبرنامج المسابقات الرسمية.
- الالتزام عند الهاوي يكون أقل منه عند المحترف بحيث تكون العقوبة لدى الهاوي في حالة التقصير بطريقة تربوية أما المحترف تقابله الجهة المتعاقدة بخصم مبالغ من استحقاقات المحترف.
- الأموال التي يتقاضاها الهاوي لا ترتبط بأي مكاسب مادية لشخصه ولا تزيد في مواجهة مصاريف الانتقال والملابس وفق العائد المادي من العمل، أما الأموال التي يتقاضاها المحترف
- فإنها ترتبط بمكاسب المادية مقابل اشتراكه في التدريب والمباريات وتعرضه للأخطار[3].
- أثبتت بعض البحوث العلمية التي أجريت في المجال الرياضي أن الاحتراف في المجال الرياضي كان من أسباب انتشار المنشطات الرياضية بما يضمن له التعاقد على أجر أعلى.
- عند إصابة الهاوي يكون علاجه على نفقة اللجنة الأولمبية التي يتبعها هذا الهاوي كما تقدم بعض الاتحادات الرياضية الأولمبية بإجراء التأمين على الأبطال ضد الحوادث أو الإصابات عند اشتراكهم في البطولات الرسمية.

أما عند إصابة المحترف فيتوقف علاجه أو التأمين عليه ضد الإصابة أو الحوادث على النصوص الواردة في التقاعد وهل تضمن تحمل الجبهة المتعاقدة للعلاج أو يتحمله الفرد نفسه.

- تحافظ القوانين الدولية لرياضات الهواة على سلامة الرياضي وعدم استمراره في المباريات فور إصابته وأحيانا تكون هذه القوانين أكثر صرامة لحماية الرياضي بتوفير مدة معينة للراحة الإجبارية وقد تصل

---

[1]- حسن أحمد الشافعي: المسؤولية في المنافسات الرياضية (المحلية والدولية)، منشأة المعارف، مصر، 1998، ص79، 80.

[2]- تشارلز بيوتشر، أسس التربية البدنية، ترجمة حسن عوض، كمال صالح عيدو، مكتبة الأنجلومصرية، 1964، ص333.

[3]- أحسن أنور خولي : أصول التربية البدنية والرياضية، (المدخل، التاريخ، الفلسفة)، دار الفكر العربي، ط3، 2001،ص225.

في بعض الألعاب إلى عام راحة كاملة بينما تتوقف فترات الراحة وتوفير الأمن والسلامة للمحترف على نصوص التعاقد وحق استغلال الأداء لصالح الجهة المتعاقدة .

- توقيع العقوبات على الرياضي في مجال الهواية يخضع للتحقيق ودراسة كل الملابسات المرتبطة بالمخالفات مع إعطاء الحق للهاوي في الدفاع عن نفسه ونقض القرار الصادر بالعقوبة أما توقيع العقوبات على الرياضي المحترف فإنه يخضع للشروط المادية والغرامات ما لم تكن هناك شروط أكثر صعوبة في نصوص التعاقد[1].

وتنتهي صفة الهواية للاعب في حالة توقيعه عقد محرر القيمة والفترة الزمنية ولا يعتبر اللاعب محترفا في حالة تقاضيه بدلات، انتقال ورعاية صحية وملبس وتأمين ، وعند حصوله على مقابل مادي نظير التوقيع وراتب شهري فذلك ينقله من الهواية إلى الاحتراف [2].

2-8 كيف انتقلت الرياضة من الهواية إلى الاحتراف :

منذ عرف الإنسان الرياضة وبدأ التنافس والمسابقات دخل الاحتراف الرياضة قبل مئات السنين من دخول الهواية، وكان مقابل الاحتراف متباينا عبر السنوات والطريف أن أولى جوائز الاحتراف في التاريخ كانت أعلاها على الإطلاق ، ففي الأيام للإنسان كانت مباريات المصارعة تنتهي بإعلان الفائز الذي يبقى على قيد الحياة بينا يلقي المهزوم حتفه على الفور .

وبعد هذا حدثت ثورة اللاعبين ضد التمييز العنصري ، إقامة الدورة الأولمبية في برلين سنة 1936[3].

وكان غرض هتلر هو استغلال الدورة للرعاية النازية وانتقال الرياضة من الهواية إلى الاحتراف[4].

وفي عهد الفراعنة كانت المسابقات الرياضية هي أساس اختيار الحاكم ولا يزال مدونا على جدران الكثير من المعابد وعلى هرم سفارة حكاية كبرى مسابقات الرياضة الفرعونية واسمها شوط القربان ، وهو سباق للعدو ولمسافات طويلة ويقام في عيد " الحب سد " ويتولى الفائز في السباق حكم البلاد.[5]

وتحولت الرياضة مع التطورات الحديثة إلى ظاهرة اجتماعية كبيرة وأهم المحركات الاقتصادية في العالم المتقدم بعدما طغى المال على الرياضة وانتقلت من الهواية إلى الاحتراف الذي يدر على أصحابه الملايين.

وفي عام 1925 اصطبغت كرة القدم والبيسبول بالصبغة التجارية ولما تدخلت المصالح والأعمال التجارية في مجالات الرياضة صبغت منها مشاريع عظيمة ، ولقد تضاعفت هذه المشاريع بشكل كبير في مجموعة

---

[1]- حسن أحمد الشافعي : التنظيم الدولي للعلاقات الرياضية، منشأة المعارف، مصر،1985 ،ص64.

[2]- عبد الحميد عثمان الحنفي ، عقد احتراف كرة القدم، كلية الحقوق، الكويت، 1995،ص13.

[3]- Richard Mandel: ibid, P.62

[4]- حسن أحمد الشافعي: التشريعات في التربية البدنية والرياضية، مرجع سابق، ص44.

[5] إسماعيل حامد عثمان: التحديات التي تواجه الدورات الأولمبية في القرن الحادي والعشرين، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996.ص41 ،44 ،46.

دول غرب أوربا وأمريكا خلال السنوات الماضية ولقد كان الاحتراف في الرياضة واحد من الأمثلة الصارخة في هذا الصدد وأصبح يقدم عائدا استثماريا ضخما.[1]

فخبير الاقتصاد "جان فرانسوا" قد أكد أن الرياضة أصبح رقم أعمالها العالمي يقدر ب400 مليار دولار أمريكي، من بينها 4.3 مليار دولار لكرة القدم وحدها وبذلك أصبحت الرياضة نشاطا اقتصاديا شأنه في ذلك شأن بقية القطاعات الأخرى الشيء الذي يفسر التخلي عن المبادئ الأولمبية والسماح باشتراك اللاعبين المحترفين وإعادة تنظيم هذا المجال حول قيم تجارية جديدة.

ولم يكن هذا التوسع المالي ليكبر لولا التقدم في وسائل الإعلام التي عرفت طفرة قوية مع انتشار البث عبر الأقمار الصناعية، حيث أصبح التلفزيون مستهلكا كبيرا للعروض الرياضية والتي تدر أموالا كثيرة .

وفي عام 1986م، فتح الباب أمام اللاعبين المحترفين في الدورات الأولمبية، وفي عام 1988 ظهر التسويق الرياضي مما فتح المجال أمام شركات تجارية كبرى للدخول في عالم الرياضة كرعاة.

وبعد ما سمح لجميع أنواع الرياضات بالاحتراف وأصبحت الشركات الراعية موضع مزايدات من طرف المحطات التلفزيونية العالمية، حيث نجد أن محطة " n.p.c" دفعت مبلغا قدره 3و7 مليون دولار لتضمن نقل الألعاب الأولمبية في دورة سيدني بأستراليا.[2]

كما أدت عائدات الرعاية النجمة عن نقل التلفزيون إلى ارتفاع كبير من العائدات بالنسبة للرياضيين، كما أن سوق المستلزمات الرياضية يروج له أبطال أمثال نجوم كرة القدم رونالدينيو ودافيد بيكام ورونالدو ونجوم كرة السلة مايكل جوردن وغيرهم من نجوم العالم المحترفين عرفت ارتفاعا مطرفا .

وباتت كرة القدم وغيرها من الرياضات التي بلغت أسهمها التجارية مبالغ خيالية تتناول في البورصات كأي شركات إنتاجية، وأصبحت الأموال تتدفق على النجوم من كل اتجاه، وذلك الوضع أدى إلى إصابة الرياضة وأصحابها بعدة تأثيرات قد تكون قاضية على الرياضة في المستقبل كالفساد المالي والعنف وظهور مافيا رياضية وتناول المنشطات .

---

[1] إسماعيل حامد عثمان: المرجع السابق، ص 44.

[2] نفسه، ص 41.

3- مكونات و التزامات الاحتراف الرياضي:

3-1- الاحتراف من الناحية القانونية :

يعرف البعض الاحتراف بأنه" توجه النشاط بشكل رئيسي وبصفة معتادة إلى القيام بعمل معين يقصد الربح " ويعرف آخرون بأنه " مباشرة نشاط يتخذ وسيلة لتعيش صاحبه ولتشبع حاجته "

ويتبين من هذين التعريفين أن الاحتراف في معناه العام يعني ممارسة الشخص لنشاطه على أنه حرفة وذلك بأنه يباشره بصفة منتظمة ومستمرة بغرض تحقيق عائد يعتمد عليه كوسيلة للعيش ويتبين من ذلك أن الاحتراف بالمعنى القانوني يستلزم توفر عنصرين:

الأول : أن يباشر الشخص نشاطه بصفة منتظمة ومستمرة .

الثاني : أن يعد العائد الذي يحصل عليه من هذا النشاط مصدر الرزق الرئيسي[1] .

3-2- جوانب الاحتراف الرياضي

إن الاحتراف الرياضي شأنه شأن أي مهنة من المهن أو أي نشاط آخر سوء كان تجاريا أو صناعيا، حيث يلتزم ذلك أن يتخذ اللاعب من ممارسة النشاط الرياضي مهنة يباشرها بصفة منتظمة ومستمرة بهدف تحقيق عائدا ماديا يعتمد عليه كوسيلة للكسب والعيش[2] .

لذلك فعملية الاحتراف يجب أن يكون لها أركان أساسية تتمثل في النادي واللاعب وعقد بينهم متفق عليه .

3-3- العناصر المكونة للاحتراف الرياضي :

ولكي يتحقق الاحتراف الرياضي يجب أن يتصف النشاط الرياضي بالانتظام والاستمرارية وأن يكون النشاط الرياضي المتخصص هو مصدر الرزق الرئيسي للاعب، بل يستلزم فوق ذلك أن يكون هناك عقد احتراف مبرم بين اللاعب والنادي وهذا ما تنص عليه دائما لوائح الاحتراف .

وبناءا على ذلك يلزم لاعتبار اللاعب لاعبا محترفا أن تتوافر العناصر الثلاثة التالية :

1- الانتظام والاستمرار في ممارسة لعبة كرة القدم .

2- أن تشكل لعبة كرة القدم مصدر رزق رئيسي للاعب.

3- أن يكون عقد احتراف بين اللاعب والنادي الرياضي [3].

---

[1]- كمال درويش ، السعدني خليل السعدني: مرجع سابق، ص58

[2]- أحسن أنور الخولي، أسامة راتب، جمال الشافعي، إبراهيم الخليفة: مرجع سابق، ص 743.

[3]- عبد الحميد عثمان الحنفي: مرجع سابق، ص58.

3-4 الانتظام والاستمرارية في ممارسة كرة القدم :

يشترط في لاعب كرة القدم المحترف أن يتخذ من لعبة كرة القدم مهنة يباشرها بصفة منتظمة ومستمرة أي أنه يكرس كل وقته وبطريقة منظمة ودورية لممارسة هذه اللعبة ومن ثم لا يتوفر لديه أي وقت آخر لممارسة نشاط مهني آخر وهذا ما تنص عليه دائما لوائح الاحتراف.

فالفقرة الثالثة من المادة الرابعة من لائحة الاحتراف السعودي تنص على أنه " يلزم اللاعب المحترف أن يكون متفرغا للعب في ناديه "كما تنص الفقرة الثالثة من المادة الأولى من لائحة الاحتراف الفرنسية على أن يلزم لاعتبار اللاعب محترفا أن يتخذ من لعبة كرة القدم مهنة أساسية

وإذا كانت المادة 26 من النظام الأساسي للجنة الأولمبية تعرف الرياضي الهاوي بأنه " الذي يمارس الرياضة كنشاط غير رئيسي" وأن اللاعب المحترف هو الوجه الآخر المخالف للاعب الهاوي ولذا فإن اللاعب المحترف هو الذي يمارس الرياضة على أنها حرفته الأساسية ومن ثم يمارسها بانتظام واستمرار.

3-5 لعبة كرة القدم مصدر رزق رئيسي للاعب المحترف :

لا يكفي لتوافر معنى الاحتراف أن يتصف النشاط الرياضي بالاستمرار والانتظام بل يلزم فوق ذلك أن يكون الأجر الذي يحصل عليه اللاعب نظير ممارسته للعبة كرة القدم هو مصدر رزق رئيسي، ويعتمد عليه اللاعب وبصفة أساسية في معيشته[1].

والقول بأن اللاعب المحترف يعتمد وبصفة أساسية في معيشته على ما يتلقاه من أجر هو أمر ثابت ومحقق في جميع رياضات الاحتراف ، وخاصة إذا ما لاحظنا أن المبالغ المالية التي يحص عليها اللاعب من احترافه هي دائما مبالغ مرتفعة أي تكفيه وتكفي أسرته وتزيد فاللاعب لا يتقاضى فقط راتبا شهريا بل يحصل كذلك بدل مسكن سنويا وبدل مواصلات هذا بالإضافة إلى التأمين الشامل ضد الإصابة داخل الملاعب وفي حالة العجز والوفاة أيضا التأمين الصحي الذي يشمل العلاج العادي للاعب والكشف الطبي الدوري الإلزامي على اللاعب.

يحصل اللاعب على نسبة معينة من مقابل الامتثال وذلك في حالة انتقاله من ناديه إلى نادي آخر، ومجموع هذه المبالغ يكفي بما لا يدع مجالا للشك أن يكون مصدر إلا أنه " لا يشترط في اللاعب المحترف أن تكون الرياضة مصدر رزقه الوحيد، بل يكفي أن يكون المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه في معيشته[2].

3-6 وجود عقد احتراف بين اللاعب والنادي الرياضي :

لاعب كرة القدم لا يستطيع المشاركة في المباريات أو المسابقات الرسمية التي ينظمها الاتحاد الرياضي لكرة القدم إلا إذا كان مرخصا له بذلك من الاتحاد الرياضي، والحصول على هذا الترخيص يلتزم أن يكون

---

[1]- حسين أنور الخولي، أسامة رتب، جمال الشافعي، إبراهيم الخليفة: مرجع سابق، ص775.

[2]- لائحة الاتحاد الدولي لكرة القدم المعدلة والخاصة بشؤون اللاعبين، سويسرا، 2005/07/01.

اللاعب مقيدا كلاعب محترف في أحد الأندية المرخصة بممارسة الاحتراف وهذه الأخيرة لا تسمح بقيد اللاعب في قائمة اللاعبين المحترفين إلا إذا كان اللاعب قد أبرم معها عقد الاحتراف[1] .

وعلى هذا فإنه يلزم لاعتبار اللاعب لاعبا محترفا أن يكون مرتبطا بناديه بعقد احتراف وهذا هو العنصر الأساسي والجوهري الذي يميز اللاعب المحترف عن اللاعب الهاوي، ولهذا نجد أن جميع لوائح الاحتراف التي تنظم احتراف لعبة كرة القدم تنص صراحة على ضرورة وجود عقد بين اللاعب وأحد الأندية ، وذلك يتضح في المادة الثالثة من لائحة الاحتراف السعودي " اللاعب المحترف هو اللاعب الذي يتقاضى لقاء ممارسته لعبة كرة القدم مبالغ مالية بموجب عقد محدد المدة بينه وبين النادي"

ولإبراز أهمية وجود عقد الاحتراف ذهب جانب من الفقه الفرنسي إلى تعريف لاعب كرة القدم المحترف بأنه اللاعب الذي يبرم عقد احتراف مع أحد الأندية الممارسة للاحتراف. وترجع أهمية هذا العقد إلى أنه يساعد على تحديد الالتزامات التي تقع على عاتق الطرفين (النادي واللاعب).

3-7 الاحتراف الرياضي والاعتياد :

الاحتراف الرياضي يعني أن يتخذ اللاعب من لعبة كرة القدم حرفة بأن يباشرها بصفة منتظمة ومستمرة بهدف تحقيق عائد يعتمد عليه كمصدر رئيسي للرزق وذلك بناء على عقد احتراف يبرم مع النادي الرياضي.

والاحتراف بهذا المعنى يختلف عن مجرد الاعتياد، فالاعتياد يقتضي تكرار وقوع العمل من وقت لآخر أما الاحتراف فيستوجب تكرار وقوع العمل بصفة منتظمة ومستمرة.

وبذلك يكون الاحتراف مهنة يتخذها اللاعب سبيلا للارتزاق في حين يكفي في الاعتياد أن ينتظر وقوع العمل من الشخص من وقت لآخر.

أما الاحتراف فيقتضي انتظام العمل واستمراره باعتباره حرفة يعتمد عليها كمصدر وحيد للرزق ومن ثم يكرس لها كل الوقت والجهد، ولا يعتبر اللاعب محترفا إذا اعتاد على الاشتراك في بعض المباريات لأجل الشهرة والتسلية وبذلك يمكن وصفه بلاعب هاوي، متى كان اشتراكه في المباريات لا يمثل بالنسبة له مهنته الرئيسية أو مصدر الرزق الرئيسي[2] .

3-8 العقود الإدارية :

قد صاغ الفكر القانون بعض التعريفات للعقد فمنها تعريفه بأنه " توافق إرادتين أو أكثر على إحداث أثر معين يرنيه القانون" ومنها تعريفه بأنه " اقتران الإيجاب بالقبول على نحو يحدث أثر قانونيا في المعقود عليه "ويتبين من هذا التعريف أن العقد يقوم على عنصرين أساسيان هما :

الأول – توافق إرادتين أو أكثر أو اقتران الإيجاب بالقبول وهذا الاقتران أو ذلك التوافق يجعل الرضا أو التراضي ركن العقد.

---

[1]- عبد الحميد عثمان الحنفي: مرجع سابق، ص11.

[2]- سعيد جبير : المسؤولية الرياضية، دار النهضة العربية، 1992، ص135.

الثاني – اتجاه الإرادة المشتركة لأطراف العقد إلى إحداث أثر معين يرتبه القانون يتسم بالالتزام.

والعقد باعتباره أحد مصادر الالتزام فإنه الأثر الذي يرتبه القانون عليه متنوع فهو ينشئ الالتزام أو يعدله أو ينقله أو يلغيه . ومن ثم فإنه لا وجه للتفرقة بين العقد والاتفاق لأن كل منهما ينعقد بتوافق إرادتين أو أكثر ويترتب عليهما القانون ذات الأثر في الالتزام بالإنشاء أو التعديل أو بالنقل أو بالإلغاء أو العقود ، يجب أن يوجد شرطا جزائيا حتى يلتزم كلا الطرفين بنصوص العقد.

وتلجأ الإدارة في سبيل تحقيق أهدافها والقيام بمشروعاتها إلى إبرام العقود مع الآخرين وهي تفصح عن إرادتها في هذا الصدد فإذا لجأت الإدارة عند إبرام العقد إلى وسائل القانون العام، كنا بصدد عقد إداري أو على العكس فإذا لجأت إلى وسائل القانون الخاص كنا بصدد عقد مدني يخضع للقانون الخاص مما يترتب على ذلك من آثار[1] .

ويتضح من ذلك أن هناك نوعين من العود التي تبرمها الإدارة مع الأفراد :

(**النوع الأول**) العقود الإدارية وهي تخضع لأحكام القانون الإداري ويختص بها القضاء الإداري.

(**النوع الثاني**) العقود المدنية وهي تخضع لأحكام القانون الخاص .

3-9 النظام القانوني لعقد لاعب كرة القدم :

لوائح الاحتراف التي تصدرها الاتحادات الرياضية والتي تنظم عقد الاحتراف تعد بمثابة المصدر المادي الذي يلتزم به المتعاقدون عند إبرامهم عقد الاحتراف، وخضوع عقد الاحتراف لهذه اللوائح لا يتنافس مع طبيعته كعقد عمل وذلك لأنه على الرغم من أن التشريعات الخاصة بالعمل قد عينت بمسائل العمل ووضعت لها القواعد والأحكام العامة والتفصيلية ، إلا أن المشروع في معظم الدول غالبا ما يترك كثيرا من التفضيلات التي تكون قابلة للتغيير باختلاف الظروف والبيئة مفوضا الجهات الإدارية في إصدار اللوائح والقرارات المنظمة لها أو المنفذة لأحكامها لكي يتسم التطبيق بالمرونة اللازمة وذلك لما يمتع به قانون العمل من الصفة الواقعية ووجوب ملازمته كل عمل .

وعلى ذلك يمكننا القول بأن ما تصدره الاتحادات الرياضية والأندية من لوائح بعد سن اللوائح لتشريعات العمل ما دامت قد صدرت تنفيذا للقانون[2] .

---

[1]– كمال درويش، إسماعيل حامد: التنظيمات في المجال الرياضي، ط2 ،كلية التربية الرياضية للبنين، حلوان، القاهرة، 2003، ص79.

[2]– كمال درويش، بنية العلقامي، محمد فضل الله: التشريعات والقوانين نظرة تكاملية، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 2004، ص189.

3-10 أطراف الاحتراف :

3-10-1 الطرف الأول "النادي الرياضي" :

يعرف النادي الرياضي بأنه " هيئة تهدف إلى نشر التربية الرياضية وما يتصل من نواحي ثقافية واجتماعية وروحية وصحية وتهيئة الوسائل وتسيير السبل لشغل أوقات فراغ الأعضاء بما يعود عليهم من هذه النواحي "[1].

يتبين من هذا التعريف أن النادي الرياضي أحد طرفي عقد الاحتراف لا يمكن أن يكون إلا شخصا اعتباريا وذلك على خلاف صاحب العمل في عقود العمل الأخرى فهو قد يكون شخصا طبيعيا أو شخصا اعتباريا.

وإذا كان ما سبق عرضه في خصوص النادي ينطبق على أندية الهواة والمحترفين فإن الذي يهمنا هنا هو بيان الشروط الخاصة، التي يلزم أن تتوافر في الأندية الممارسة للاحتراف، والتي تعد الطرف الثاني في عقد الاحتراف أي صاحب العمل.

يشترط في النادي الممارس للاحتراف وفقا لنص المادة الثامنة من لائحة احتراف اللاعب السعودي ما يلي :

1- أن يكون من الأندية المرخصة رسميا من قبل الاتحاد الرياضي للعبة كرة القدم .
2- أن يتعهد بالالتزام بكل ما تضمنته لائحة الاحتراف وبكل التعليمات التي يصدرها الاتحاد الرياضي.
3- أن يقدم للاتحاد الرياضي خطة مالية مقنعة تثبت مقدرته على أداء تكاليف ممارسة الاحتراف وفقا للوائح الاحتراف.
4- أن يحتفظ بسجلات نظامية خاصة باللاعبين المحترفين وفقا للنموذج المعد من الاتحاد لهذه الغاية.
5- أن يبرم عقود مع اللاعبين المحترفين الذين يلعبون في فريقه الأول وفق لنموذج المعد من قبل الاتحاد...

يتبين من هذه الشروط أن النادي يخضع في ممارسته للاحتراف لكل ما يصدره الاتحاد الرياضي من تعليمات وتوجيهات فهناك رقابة كاملة من الاتحاد الرياضي للعبة كرة القدم على الأندية الممارسة للاحتراف ، وهو ما يشكل قيدا على حرية هذه الأندية[2].

3-10-2 الطرف الثاني " اللاعب المحترف" :

يعرف اللاعب المحترف بأنه اللاعب الذي يتقاضى لقاء ممارسته لعبة كرة القدم مبالغ مالية كرواتب ومكافآت، بموجب عقد محدد المدة بينه وبين النادي.

يتبين من هذا التعريف أن اللاعب المحترف أحد طرفي عقد الاحتراف وهو شخص طبيعي يتعهد بممارسة لعبة كرة القدم لحساب النادي وتحت إدارته وإشرافه ، فاللاعب المحترف بالضرورة يجب أن يكون شخصا

[1]- عبد الحميد عثمان الحنفي: مرجع سابق، ص 65، 81

[2]- عبد الودود يحي : الموجز في الطريقة العامة للالتزامات، دار النهضة، القاهرة، 1979، ص74 ،154.

طبيعيا ذلك أن علاقته بالنادي تفترض أداء مجهودات بدنية وذهنية ، ومن ثم لا يمكن أن ينعقد عقد الاحتراف إلا بين شخص طبيعي وناد ، أما الشخص الاعتباري، فلا يمكن أن يتعهد بممارسة لعبة كرة القدم، وإن كان من الممكن أن يبرم عقد مقاولة، يقوم بتنفيذ الأداء الرياضي عمالة وإن كان ذلك نادرا من الناحية العلمية[1] .

وتستلزم بعض لوائح الاحتراف لتسجيل اللاعب في الاتحاد الرياضي كلاعب محترف إتباع بعض الإجراءات ومنها :

1- الحصول على موافقة الاتحاد المبدئية يجب أن يقدم النادي طلبا مرفقا به:

- مشروع العقد الذي سيبرم مع اللاعب على أن تحدد قيمة المدة المتفق عليها لسريان العقد.
- خطاب من نادي اللاعب الحالي يتضمن موافقة مبدئية على انتقال اللاعب للعمل مع نادي آخر.

2- ويلزم لتسجيل اللاعب في كشف النادي المنتقل إليه بعد موافقة الاتحاد المبدئية أن يتقدم النادي للاتحاد بالوثائق التالية:

- صورة العقد المنتهية بين اللاعب والنادي .
- تعهد خطي من اللاعب مصدقا عليه من إدارة النادي يوضح أن العقد هو الأساس والمعتمد من قبل إدارة النادي.
- شهادة انتقال دولية في حالة الاحتراف الخارجي ، وهي شهادة تفيد بأن الاتحاد الدولي قد وافق على انتقال اللاعب .

3-11 الالتزامات والواجبات الناتجة عن عقد الاحتراف :

الآثار الناتجة عن عقد عمل لاعب كرة القدم المحترف هي ما يتولد عن العقد من واجبات والتزامات بالنسبة إلى كل من طرفيه " النادي الرياضي واللاعب المحترف" والحقوق التي تترتب عنه لأحد طرفيه وهي في الوقت نفسه التزامات على الطرف الآخر[2] .

أ- التزامات اللاعب المحترف :

لاعب كرة القدم المحترفة باعتباره عاملا لدى النادي ، يخضع لالتزامات نفسها التي يخضع لها غيره من الموظفين.

كما يمكن توضيح تلك الالتزامات فيما يلي :

- لاعب كرة القدم المحترف شأنه شأن باقي العمال يلتزم أساسا بأداء العمل المتفق عليه أي المشاركة في التدريبية والمباريات والمسابقات التي يتم إحضاره بها من قبل النادي المتعاقد معه.
- يلتزم اللاعب بأن يقوم بالعمل المكلف به بنفسه فلا ينيب عنه غيره في أدائه .

---

[1]- كمال درويش، إسماعيل حامد : مرجع سابق ، ص212.

[2]- عبد الحميد عثمان الحنفي: مرجع سابق ، ص17.

- يجب على اللاعب المحترف أن يتفرغ لأداء العمل المنوط به فلا يرتبط بأي عمل مع أية جهة أخرى، كما لا يجوز له بدون موافقة خطية من النادي أن يشارك بأي نشاط رياضي آخر.
- يجب على اللاعب الامتثال لكل ما يصدر إليه من أوامر وتعليمات خاصة بتنفيذ العمل سواء كانت صادرة من الجهاز الإداري للفريق أو من الجهاز الفني سواء صدرت هذه التعليمات عند التدريب أو أثناء سير المباراة فهو يلتزم بالخطط التي يضعها مدرب الفريق قبل بدء المباريات أو التعديلات التي يضعها أثناء سير المباراة .
- يلتزم اللاعب بالمحافظة على ممتلكات النادي وأمواله وجميع ما يسلم إليه وفي حالة الإضرار بها أو عند ردها أو فقدها يكون مسؤولا عن تعويض النادي عن قيمتها[1] .
- كذلك يلتزم اللاعب بموجب السرية، فلا يجوز له إطلاع الآخرين وبصفة خاصة الفريق المنافس على التشكيل أو على الخطة المنتهجة التي وضعها المدرب للمباراة، وبصفة عامة يحظر للاعب الإدلاء بأي معلومات من شأنها الإضرار بالنادي الذي يلعب لحسابه[2].

ويتبين من ذلك أن الالتزام الرئيسي الذي يقع على عاتق اللاعب المحترف وما يتفرع عنه من التزامات يتشابه مع الالتزام الرئيسي الذي يخضع له غيره من العمال.

ب- الالتزامات الخاصة التي تفرضها طبيعة النشاط الرياضي على لاعب كرة القدم المحترف :

تفرض طبيعة الأداء الرياضي الذي يقوم به اللاعب المحترف مجموعة من الالتزامات على اللاعب لينفرد بها عن غيره من العمال ومنها ما يلي :

- يلتزم بالمحافظة على صحته وعدم تعرضها للخطر فاللاعب يعتبر عند توقيعه على عقد الاحتراف يخلوه من الأمراض والإصابات التي تحول دون تنفيذه بنوده ، فاللاعب المحترف يجب أن يكون لائقا من الناحيتين البدنية والصحية.
- يلتزم اللاعب بضرورة اختبار النادي عن أي إصابة لمرض يمنعه من اللعب وأداء واجباته وإذا استمر المرض لفترة طويلة فعليه تقديم شهادة مرض بذلك وأن يتقدم للفحوصات الطبية التي يطلبها النادي منه.
- الالتزام بإتباع نظام غذائي معين فاللاعب المحترف لا يتناول إلا الأغذية التي يقررها المشرف الغذائي وفي المواعيد المقررة للوجبات الغذائية.
- الالتزام بالمواعيد التي يحددها النادي للنوم والراحة والتدريب ويتحدد ذلك وفقا لطبيعة المباراة أو البطولة التي يشارك فيها النادي سواء الوطنية أو الدولية.

---

[1]- أحس الخولي، أسامة راتب، جمال الشافعي، إبراهيم الخلفية: مرجع سابق ، ص743.

[2]- كمال درويش، محمد صبحي حسنين : موسوعة متجهات إدارة في مطلع القرن الجديد، المجلد الثالث، دار الفكر العربي، القاهرة، ص235.

- يلتزم اللاعب بالإقامة في المكان الذي يحدده له النادي فلا يسافر خارج مقر النادي إلا بعد الحصول على موافقة خطية بذلك.
- يلتزم اللاعب بعدم الإدلاء بأي بيانات أو أحاديث للصحافة أو أجهزة الإعلام إلا بإذن مسبق من مسؤولي النادي وعلى ألا تضر تصريحاته أو أحاديثه بمصالح النادي.
- يلتزم اللاعب المحترف بالمشاركة في المباريات والمسابقات سواء كانت الوطنية أو القارية أو الدولية وهذا الالتزام يعد الالتزام الرئيسي الذي يقع على عاتقه ولا يوجد أدنى شك في أن هذا الالتزام هو من الناحية القانونية التزام يبذل عناية بتحقيق نتيجة .

وانتظام الراتب الشهري المحدد يجبر اللاعب المحترف على أن يلبي فورا الاستدعاء من ناديه أن يتبع التعليمات الأزمة طبقا للائحة وأي غياب غير مصرح به أو غير مقبول يدخل في الأوضاع الأنظمة الداخلية للنادي، حسب المادة 33 من لائحة الاحتراف للاعب الفرنسي في كرة القدم[1].

كما تتضح العناصر الأساسية التي يحتاجها اللاعب المحترف والتي تجعله يلتزم ببنود عقده مع ناديه هي:

"**الحماية**" : حيث يحتاج اللاعب إلى حماية عندما يؤدي ما عليه من التزامات وواجبات وذلك مقابل الحصول على حقوقه طبقا للعقد المتفق عليه .

"**الرعاية**" : خاصة الرعاية الاجتماعية والطبية فيجب تأمين مستقبل اللاعبين المحترفين بإجراء كل الإجراءات الخاصة بالتأمين.

"**التوعية**" : معظم اللاعبين لا يعرفون تفاصيل لوائح الانتقالات لذا يجب أن يكون لتوعية اللاعبين عامل هام لمعرفة تفاصيل لوائح وعقود احترافهم.

ولوائح الاحتراف تفرض على اللاعب التزامات خاصة وقد تصل إلى الحد بالمساس بالحياة الخاصة للاعب المحترف، الأمر الذي يؤدي إلى تقيد حريتهم كما يقع على عاتقه عدم أي تصرف من شأنه المساس بسمعته الرياضية أو الأخلاقية أو بحالته الصحية وهذه من المسؤوليات التي ينفرد بها اللاعب المحترف[2] .

أ- التزامات النادي الرياضي تجاه اللاعب المحترف :

يلتزم النادي التعاقد مع اللاعب بوصفه صاحب عمل بالالتزام الرئيسي الذي يلتزم به جميع الأعمال وهو دفع الأجور أما الالتزامات الأخرى فهي التزامات ثانوية ناتجة عن الاتفاق بين الطرفين والمنصوص عليها في لوائح الاتحاد واللوائح الداخلية للأندية وفي بنود عقود الاحتراف.

[1]- لائحة الاتحاد الفرنسي لكرة القدم FFF للاعبي كرة القدم المحترفين، فرنسا، 2000.

[2]- عبد الحميد عثمان الحنفي: مرجع سابق، ص 17، 18، 21.

ب- الالتزام الرئيسي "دفع الأجر للاعب المحترف" :

يعد الالتزام بدفع الأجر الذي يقع على النادي هو الذي يحقق للاعب المحترف الغاية الأساسية التي يسعى إليها والهدف من احترافه هو الحصول على مصدر رزق ثابت ، حيث نجد أن لوائح الاحتراف وكذلك نماذج العقود تنص دائما على الأجر بل وتتطلب أن يكون محددا تحديد دقيقا.

ومن ذلك المادة (5) من لائحة احتراف اللاعب السعودي فقد نصت على أن يلتزم النادي بدفع راتب شهري لا يقل عن سنة كحد أدنى، وذلك إلى جانب الالتزامات الأخرى[1] .

كما نصت المادة (26) من لائحة الاحتراف الفرنسي اللاعبين المحترفين على كل ناد يب أن يحترم المكافآت والمرتبات ويجب أن ترسل من النادي إلى اللاعبين وفقا للعقد المبرم بينهم من آخر يوم في نهاية الشهر المحدد في العقد.

كما نصت المادة (24) في الفقرة (4) ي حالة عدم تسديد النادي لراتب اللاعب المحترف لمدة خمسة أيام فإن اللاعب يرفع الخلاف إلى المجلس المختص بالقضاء العالمي التابع للجنة الوطنية لكرة القدم.

كما يلتزم النادي بأن يدفع اللاعب أجره في الزمان والمكان الذين يحددهما العقد ودفع الأجر في الميعاد المتفق عليه لأن ذلك يشكل أهمية بالغة بالنسبة إلى اللاعب المحترف[2] .

ت- التزامات النادي الثانوية للاعب المحترف :

إلى جانب التزام النادي بدفع الأجر فهناك ثمة التزامات أخرى ثانوية تقع على عاتقه ومنها:

- هو المسؤول عن إدارة الاحتراف في كرة القدم داخله طبقا للوائح الموضوع من قبل الاتحاد الرياضي لكرة القدم.
- يلزم النادي فور إبرام عقد الاحتراف بأن يطلب من الاتحاد الرياضي تسجيل اللاعب كأحد لاعبي النادي المحترفين .
- يلتزم بكل ما يساعد اللاعب المحترف على الرفع من مستواه مثل :
  - أدوات وأجهزة وملاعب رياضية .
  - ملاعب للتدريب
  - أدوات بديلة مساعدة في التدريب
  - صالات لرفع الكفاءة البدنية ومجهزة (على أعلى مستوى)
  - مدربين أكفاء على أعلى مستوى – إداريين متخصصين وأجهزة طبية ونفسية[3].

---

[1]- لائحة احتراف لاعبي كرة القدم بالمملكة السعودية (1999-2000).

[2]- لائحة الاتحاد الفرنسي لكرة القدم (FFF) للاعبي كرة القدم ، فرنسا، 2000.

[3]- حسن أحمد الشافعي: مرجع سابق، ص106.

- يلتزم النادي بتوفير الغذاء والمسكن المناسب للاعب إلى جانب الرعاية الطبية الشاملة أي فحوص دورية على اللاعب، وكذلك عمل تأمين صحي يشمل العلاج العادي والكشف الدوري الإلزامي على اللاعب والتأمين ضد الإصابة داخل الملعب وحتى حالة العجز والوفاة.

ففي المادة (27) من اللائحة الفرنسية للاحتراف تشير إلى أن القانون يجبر النوادي على أن تهتم بالتأمين الاجتماعي من أجل احتياجات العمل والحوادث والأمراض التي تحدث للاعبين.

كما يلزم النادي الرياضي بعمل سجلات خاصة لكل لاعب محترف يسجل بها كل من :

- الحالة الصحية ونتيجة التحليلات والفحوصات الطبية المستمرة على اللاعب .
- الحالة البدنية التي يتمتع بها اللاعب وتسجيل مستواه خلال فترات زمنية محددة.
- الجزاءات والعقوبات والخصومات التي تقع على اللاعب .
- الحالة الانضباطية في تنفيذ البرنامج التطبيقي الموضوعي للاعب المحترف والذي يشمل التدريبات والمباريات والحضور والانصراف والنوم والاستيقاظ وتناول الغذاء وكذلك يجب على النادي أن يوفر للاعب المحترف في كرة القدم نسخا من:
  - أنظمة ولوائح الاحتراف الرياضي لكرة القدم.
  - أنظمة ولوائح النادي الرياضي.
  - صورة من عقود التأمين المطلق على اللاعب [1].

12-3 خصوصية الاحتراف الرياضي من التزامات وواجبات :

الاحتراف هو طموح كل رياضي في العالم، واللاعب الهاوي يريد أن يصبح محترفا وطموح اللاعب المحترف زيادة مكاسبه والحصول على شهرة واسعة ليرفع سعره وراتبه وقدر مكافآته، والمال هو الهدف الذي يسعى إليه كل لاعب محترف وفي سبيله يرمي المحترف وراء ظهره كل الجوانب الرياضية الأخرى بداية بالمتعة ومرورا بالقيم ويهدف إلى زيادة أرباحه، وهو الأمر الذي دفع معارضي الاحتراف بأنه كان سببا في تغيير طبيعة الرياضة وجعل المال صاحب الكلمة العليا كما أنه حول الإنسان إلى سلعة تباع وتشترى بسعر معين للأغنى بغض النظر عن جنسه أو ديانته أو ديانة السلعة أو دولة السلع والمشتري، لكن أنصار الاحتراف وهم الأكثر حاليا يؤكدون إقبال الجماهير يزداد على مسابقات المحترفين وأن مستوى مسابقات المحترفين أعلى جدا من الهواة[2] .

كما أن الاحتراف له قواعد أساسية يجب على الابن المحترف الالتزام بها لكي يرفع من مستواه حيث أن حياة اللاعب المحترف تختلف كليا عن حياة اللاعب الهاوي ، فالمحترف يتفرغ تفرغا كاملا للعبة كمهنة أساسية والتي هي مصدر رزقه الوحيد.

---

[1]- كمال درويش، محمد صبحي حسنين : مرجع سابق، ص238.

[2]- محمد عبد العظيم : طريق الاحتراف في كرة القدم، دار الفاروق، مصر، 2005،ص10.

كما يجب على المحترف أن يتمتع بالقيم الأخلاقية والروح الرياضية لأنه أصبح مثلا أعلى لكثر من المشاهدين له في جميع أنحاء العالم [1]

4- متطلبات أساسية لتطبيق الاحتراف الرياضي :

4-1 تطبيق الاحتراف يعني تشريعا رياضيا جديدا :

نظام الاحتراف في كرة القدم يطبق وفق لأنظمة تشريعية دولية من خلال الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) ولا تتدخل الدول فيه، وفي الوقت نفسه نجد أنه يطبق بدون شرعية، حيث نجد تضاربا بين متغيرات ومتطلبات نظام الاحتراف مع النظام التشريعي الرياضي للدولة، إذن فكيف يطبق الاحتراف في ظل إجراءات حكومية وأين التشريع الذي يحمي حقوق الأندية والتي تعجز عن حماية حقوقها بالرغم من أننا نريد أن نطبق ونتحدث عن صناعة كرة القدم فبدون هذا التشريع ستجد الأندية صعوبات في تطبيق الاحتراف بنجاح، ولذلك يجب وضع إستراتيجية تشريعية مرحلية جديدة تواكب التطورات الرياضية العالمية. [2]

4-2 أهمية ارتباط التشريع بالمتغيرات الحديثة في الرياضة :

لم يعد قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة واللوائح التشريعية للهيئات يتناسب مع المفاهيم والمتغيرات في الرياضة، فقد تغير الفكر الرياضي من الهواية إلى الاحتراف، فلم تعد البنود القانونية ولوائحها التي تفرض الجهة الإدارية على الهيئات الرياضية من لجنة أولمبية واتحادات وأندية تتماشى مع متطلبات العصر الحديث ولا تواكب التحولات العالمية في الرياضة والتي فرضت نفسها في ظل تواجد الاحتراف ولا يمكن إخفاؤها ومنها (اقتصاديات الرياضة، التمويل والتسويق والاستثمار والرعاية والخصخصة والعولمة الرياضية وصناعة الرياضة) وما إلى ذلك من متغيرات عملت على تغيير المفاهيم ، حيث أصبح من الضروري تعديل قانون الهيئات الرياضية حتى تستطيع الرياضة مواكبة تطورات العصر لا تنفصل عن التطور الرياضي.

4-3 جوانب التعديل التشريعي للقوانين واللوائح في ظل تطبيق الاحتراف في كرة القدم:

حيث توضيح بعض من تلك الجوانب النقاط التالية :

يجب صياغة قانون الهيئات الرياضية لمواكبة التغيرات الحديثة في ظل نظام الاحتراف ودراسة الأبعاد الاقتصادية للرياضة مع وضع تشريعات وقوانين لتلك الأبعاد حتى تتماشى مع نظام الاحتراف الرياضي .

- تطبيق الاحتراف يعني تشريعات جديدة ومظلة حتى تحمي حقوق الأندية ومنها :
  - يجب السماح باستغلال أسماء وشعارات وألوان الأندية في الدعاية والإعلان دون إذن مسبق منها .
  - إيجاد صيغة قانونية للأندية الرياضية لتمويل نفسها مع زيادة مصادر التمويل.

---

[1] أحسن أنور الخولي: أصول التربية البدنية والرياضية (المدخل،التاريخ، الفلسفة)، دار الفكر العربي، ط3، القاهرة، 2001، ص104.

[2] نبيه العقلماني ، محمد فضل الله : التشريعات والقوانين، ، مرجع سابق، ص 26، 33

- يجب تعديل التشريعات والقوانين الرياضية لإضافة الأنشطة الرياضية ضمن قوانين الاستثمار والعمل على تحويل الرياضة والبطولات للاستثمار من خلال قوانين تحررها من القيود، مع استثمار الملاعب والمنشآت والفرق الرياضية وإطلاق الحرية للأندية والاتحادات والاستثمارات دون رقابة حكومية إلا من خلال الجمعية العمومية.
- يجب أن يشجع قانون الهيئات الرياضية المستثمرين على إنشاء أندية خاصة تهتم بالرياضة التنافسية.
- يجب وضع ضوابط تشريعية وقانونية بين الأندية والمستثمرين في القطاع الخاص تضمن حقوق كل من لاعبين محترفين أو رعاية لاعبين من وصولهم إلى الاحتراف الداخلي والخارجي.
- يجب إنشاء محكمة قضائية رياضية عامة لفض النزاعات في المجال الرياضي ولجمع الأنشطة الرياضية.

متطلبات الاحتراف حسب دفتر الأعباء الواجب اكتتابه من طرف الشركات والنوادي الرياضية المحترفة:

- **المادة 01**:يهدف دفتر الأعباء هذا إلى تحديد لا سيما الشروط والالتزامات التقنية الواجب اكتتابها من طرف الشركات والنوادي الرياضية المحترفة للمشاركة والاندماج في أنظمة التظاهرات والمنافسات الرياضية الاحترافية التي تنظمها الرابطة الوطنية الرياضية المحترفة تحت إشراف الاتحادية الرياضية الوطنية المعنية،طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 264/06 المؤرخ في13 رجب عام 1427 الموافق 8غشت سنة 2006م، الذي يضبط الأحكام المطبقة على النادي الرياضي المحترف ويحدد القوانين الأساسية النموذجية للشركات الرياضية التجارية.
- فحسب المادة 42 من القانون رقم10/04المتعلق بالتربية البدنية والرياضية تصنف النوادي متعددة الرياضات أو أحادية الرياضة إلى ثلاث أصناف:
- **1-النادي الرياضي الهاوي:**
- تعرف المادة43 من نفس القانون بأن النادي الرياضي الهاوي"أنه جمعية رياضية ذات نشاط غير مربح تسير بأحكام القانون المتعلق بالجمعيات وأحكام هذا القانون".تحدد مهام النادي الرياضي الهاوي وتنظيمه عن طريق قانونه الأساسي النموذجي الذي تعده الاتحاديات الرياضية الوطنية ويوافق عليه الوزير المكلف بالرياضة.
- **2-النادي الرياضي شبه المحترف:**
- تعرف المادة 44النادي الرياضي شبه المحترف بأنه جمعية رياضية يكون جزء من النشاطات المرتبطة بهدفها ذات طابع تجاري،لا سيما تنظيم التظاهرات الرياضية المدفوعة الأجر ودفع أجرة بعض رياضيها ومؤ طيرها.[1]

[1] - وزارة الشباب والرياضة:القانون 04-10المؤرخ في 14 غشت 2004،المتعلق بالتربية البدنية والرياضية،الصادر بتاريخ 18غشت 2004، ص18.

- وجاء في المادة 45 بأنه تخصص الأرباح التي يجنيها النادي الرياضي شبه المحترف إلى تشكيل صندوق الاحتياطات،كما أن مسئولية أعضاء الأجهزة المسيرة هي المسئولية المحددة حسب الحالة بموجب 715مكرر 23و713مكرر25 و715مكرر26 من القانون التجاري وتطبيق عليهم أحكام المادتين"81-813-1 من القانون التجاري"
- ويمكن للنادي الرياضي شبه المحترف الاستفادة ضمن شروط امتيازه من استغلال المنشات الرياضية العمومية المنجزة بالمساهمة المالية للدولة والجماعات المحلية طبقا لأحكام المادة 88 أدناه.
- **3-النادي الرياضي المحترف:**
- المادة 46:يتولى النادي الرياضي المحترف على الخصوص تنظيم التظاهرات والمنافسات الرياضية المدفوعة الأجر وتشغيل مؤطرين ورياضيين مقابل أجر وكذا كل النشاطات التجارية المرتبطة بهدفه يمكن للنادي الرياضي المحترف اتخاذ أحد أشكال الشركات التالية:
  - -المؤسسة الوحيدة الشخص الرياضية ذات المسئولية المحدودة.
  - -الشركات الرياضية ذات المسئولية المحدودة.
  - -الشركة الرياضية ذات الأسهم.
- تسير الشركات المنشأة بعنوان هذه المادة بأحكام القانون التجاري وأحكام هذا القانون وكذا قوانينها الخاصة.تحدد القوانين الأساسية النموذجية للشركات المذكورة أعلاه عن طريق التنظيم.وتحدد لا سيما كيفيات تنظيم الشركات المذكورة أعلاه وطبيعة المساهمات.
- المادة47:يمكن كل نادي رياضي وكل شخص طبيعي أو اعتباري أن يؤسس أو يكون شريكا في ناد رياضي محترف.
- تخصص مجمل الأرباح المحققة من المؤسسة الوحيدة الشخص الرياضية ذات المسئولية المحدودة إلى تشكيل صندوق الاحتياطات عندما يمتلك النادي الرياضي رأسمال هذه الشركة.
- ينص القانون الأساسي للشركة الرياضية ذات المسئولية المحدودة على تخصيص كل الأرباح المحققة إلى تشكيل صندوق الاحتياطات عندما يمتلك النادي الرياضي أكثر من ثلث رأسمال هذه الشركة.[1]
- **1/ النادي الرياضي المحترف:**"هو جمعية ذات هدف تجاري بحت وراء تنظيم تظاهرات ومنافسات رياضية مدفوعة الأجر،وتشغيل مؤطرين ورياضيين مقابل أجر،وكذا النشاطات التجارية المرتبطة بهدفه".
- **2/ مهام النادي الرياضي المحترف:**
- -المشاركة في مختلف المنافسات الرياضية الوطنية والدولية.

[1]- وزارة الشباب والرياضة:القانون رقم 04-10،المرجع السابق،ص19.

- – القيام بعملية التكوين لفائدة الرياضيين والتأطير وإحداث مراكز تكوين المواهب الرياضية.
- – ضمان تدريب رياضي النادي و تأطيره أو رياضي كل فريق أخر وتحضيرهم وتجميعهم.
- – المشاركة في انتقاء المواهب الرياضية الشابة وكشفها وتوجيهها.
- – العمل على تربية وترقية منخرطي النادي والمساهمة في ترقية الروح الرياضية
- – تنظيم كل نشاط استراحة وترفيه تجاه الشباب والجمهور.
- – تنظيم التظاهرات والعروض والمنافسات الرياضية المدفوعة الأجر.
- – إحداث كل منشاة رياضية واستغلالها في إطار التنظيم المعمول به وتسيير وصيانة أملاك النادي.
- – منح الرواتب لرياضي النادي وتأطيره ضمن احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- – القيام بكل نشاط إشهار ورعاية وتكفل من شانه المساهمة في تطوير الموارد المالية للنادي.[1]
- **المادة2**: تلتزم النوادي الرياضية المحترفة بتطبيق الشروط والالتزامات المنصوص عليها في دفتر الأعباء تحت طائلة الحرمان من المشاركة في البطولات الاحترافية.[2]

- **4-4-1التزامات النادي الرياضي المحترف:**

- –الامتثال للقوانين الأساسية وتنظيمات الاتحادية أو الاتحاديات والرابطات التي ينتمي إليها.
- – احترام كل المقاييس والتعليمات في ميدان المصادقة وأمن المنشات الرياضية.
- – اكتتاب تأمين يضمن مسئوليته ضد المخاطر التي يمكن أن تحدث لأعضاء النادي ورياضييه أو للجمهور طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- – ضمان الاتصال مع الهيئات والهياكل المعينة،الحماية والمتابعة الطبية لرياضي النادي والتأطير الرياضي.
- – الانضمام إلى الرابطات والاتحاديات الرياضية.
- – عدم ممارسة أي نشاط ما عدا الذي تم التصريح به في قوانينه الأساسية.
- – تقديم لغرض المراقبة حصيلته الأدبية والمالية وكذا كل الوثائق المرتبطة بسيره وتسييره بطلب من الإدارة المكلفة بالرياضة والسلطات المؤهلة لذلك.
- – إعداد الجرد وتحرير الوثائق المحاسبية المختلفة المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما لاسيما القانون التجاري.
- – تعيين محافظ أو عدة محافظين للحسابات.
- العمل على الوقاية من تعاطي المنشطات والعنف ومكافحتهما.[3]

[1] – وزارة الشباب والرياضة،النشرة الرسمية،السداسي الثاني،سنة 2006،ص04.
[2] – وزارة الشباب والرياضة،النشرة الرسمية،السداسي الثاني،سنة2010،ص20.
[3] - وزارة الشباب والرياضة،النشرة الرسمية السداسي الثاني،سنة2006،ص05.

- **4/ الشركة ذات المسئولية المحدودة:**تؤسس الشركة ذات المسئولية المحدودة من شخص واحد أو عدة أشخاص لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموا من حصص.[1]
- **5/ الشركة ذات الأسهم:**هي الشركة التي ينقسم رأسمالها إلى أسهم وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر إلا بقدر حصصهم ولا يمكن أن يقل عدد الشركاء عن سبعة.[2]
- **6/ شروط تأسيس شركة رياضية تجارية من طرف نادي رياضي:**
- يمكن لكل نادي مؤسس بصفة قانونية لأحكام القانون رقم 31/90 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990م والقانون رقم 10/04المؤرخ في 14 غشت2004م والذي تبلغ إيراداته وأجوره خمسين"50"مليون دينار بعنوان السنة المالية الأخيرة،تأسيس شركة رياضية تجارية وفقا للأشكال المنصوص عليها في التشريع المعمول به.
- عندما يحوز النادي الرياضي أكثر من ثلث رأسمال الشركة الرياضية ذات المسئولية المحدودة أو تكون الشريك الوحيد في المؤسسة الرياضية ذات الشخص الوحيد وذات المسئولية المحدودة،يمكنها في إطار دفتر الأعباء المذكور في المادة 12 أدناه أن يقدم مساهمته في شكل منشأة رياضية مطابقة للمقاييس
- ومستغلة وفق الأشكال المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المعمول بها،كما يمكنه انجاز كل منشاة
- رياضية بوسائله الخاصة.
- يجب على النادي الرياضي أو المؤسسة الرياضية ذات الشخص الوحيد وذات المسئولية المحدودة أو الشركة الرياضية ذات المسئولية المحدودة المذكورين في المادة7 أعلاه،توقيع اتفاقية تحدد النشاطات التابعة للنادي الموقع على الاتفاقية والنشاطات التابعة للمجال الاحترافي الواقعة على مسئولية النادي
- والشركة على التوالي.
- يجب أن تنص الاتفاقية المذكورة في المادة 8 أعلاه على ما يلي:
- – توزيع النشاطات المرتبطة بالتكوين الرياضي بين النادي والشركة.
- – كيفيات مشاركة الشركة في النشاطات التي تبقى تحت مسئولية النادي.
- – شروط استعمال الميادين والبنايات والمنشآت من إحدى الطرفين وعند الاقتضاء،علاقات هذه الأطراف مع مالك هذه التجهيزات.
- – شروط استعمال الشركة التسمية والعلامة أو أية إشارات مميزة أخرى يمتلكها النادي وكذا المقابل المستحق من الشركة للنادي مقابل هذا الاستعمال.
- – مدة الاتفاقية وكيفيات تجديدها التي يجب أن لا تدرج إمكانية التجديد الضمني وكذا كيفيات فسخها المسبق بعد إشعار مسبق لمدة لا تفوق ثلاثة"3"أشهر.

[1] – مبروك حسين، القانون التجاري، دار هومة، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2004، ص137.

[2] – مبروك حسين، المرجع السابق،ص142.

- و تنص الاتفاقية كذلك على ما يأتي:
- – إن وظائف مسير النادي الرياضي من جهة أو مسير الشركة من جهة أخرى يجب أن تمارس من قبل أشخاص طبيعيين مختلفين.
- – أنه لا يمكن لأي مسير ناد رياضي أن يتقاضى أجرا أيا كان شكله سواء من الشركة وأي مسير شركة أن يتقاضى أجرا من طرف النادي الرياضي.
- – تعرض الاتفاقية على موافقة الوزير المكلف بالرياضة،وترفق بوثائق تحدد قائمتها بقرار من الوزير المكلف بالرياضة.[1]
- **المادة3**:يلتزم النادي الرياضي المحترف باكتتاب دفتر الأعباء بعد إجراءات الموافقة الداخلية ضمن هياكلها ويوقع الممثل الشرعي للنادي على دفتر الأعباء.

4-4-2– الشروط والالتزامات في مجال التأطير الرياضي والتقني واللاعبين والمسيرين

- **المادة4**:يتعين على النادي الرياضي المحترف في مجال المدربين والتاطير الرياضي والتقني:
- – أن بتوفر على مكونين مؤهلين طبق للتنظيم الساري المفعول.
- – أن يتوفر على مدربين حائزين على شهادات منصوص عليها في القوانين والأنظمة السارية المفعول لا سيما بالنسبة للفريق الأول أكابر.
- – أن يصرح بالأشخاص المكلفين بالتأطير التقني والطبي لدى الإدارة الجبائية وهيئات التأمينات الاجتماعية والتقاعد.
- – أن يعرض عقود المدربين على مصادقة الاتحادية الوطنية المعنية.
- – أن يتوفر على مدير تقني يثبت المؤهلات اللازمة.
- – أن يتوفر على مستخدمين طبيين وشبه طبيين متخصصين.
- – أن يكتتب تأمينات للتأطير الرياضي والتقني والطبي.
- – أن يتوفر على نفسانيين عند الاقتضاء.
- – أن يضمن التكوين المستمر لمستخدمي التأطير الرياضي.
- **المادة5**: يتعين على النادي الرياضي المحترف فيما يخص اللاعبين:
- – تطبيق الأحكام القانونية والتنظيمية السارية المفعول، لا سيما في مجال العمال الأجانب.
- – تطبيق التنظيمات في مجالي تشغيل اللاعبين وتحويلهم.
- – احترام الأحكام التي تحكم مراقبة تعاطي المنشطات.
- – تطبيق الأنظمة التي تسنها الاتحادية الرياضية الوطنية والرابطة الوطنية الرياضية المحترفة.

[1] – وزارة الشباب والرياضة، النشرة الرسمية، السداسي الثاني،سنة2006،ص06.

- – عرض عقود لاعبيه على مصادقة الرابطة الوطنية الرياضية المحترفة حسب الشروط الشكلية المحددة من طرف الاتحادية الرياضية الوطنية المعنية.
- – اكتتاب تأمينات لفائدة لاعبيه.
- – تطبيق القانون الأساسي للاعب المحدد من طرف الاتحادية الرياضية الوطنية المعنية.
- – تقديم إجازة اللاعب التي توفرها مسبقا الرابطة الوطنية الرياضية المحترفة.
- – توفر على حد أدنى من فرق شباب،وفرق اللاعبين الهواة واللاعبين المحترفين كما هي محددة في تنظيمات الاتحادية الرياضية الوطنية المعنية.
- – التصريح بلاعبيه لدى الإدارة الجبائية وهيئات التأمينات الاجتماعية والتقاعد وأن يرسل إليها طبقا للإجراءات والأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها التصريحات الخاصة بالأجور وكذا إلى الاتحادية الرياضية الوطنية والرابطة الرياضية المحترفة.
- يجب أن يكون توظيف اللاعبين المحترفين مطابقا للأحكام المحددة من قبل الاتحادية الرياضية الوطنية المعنية.[1]
- يعد اللاعب محترفا إذا كان هذا اللاعب يتمتع بحيازة عقد مكتوب مع ناد ما ويتقاضى راتبا أو مكافأة مالية، تفوق قيمة هذه المكافأة التكاليف الفعلية التي يستحقها مقابل ممارسته لهذا النشاط الكروي الذي يقوم به، ومن ثم فان أي لاعب لا يخضع لناديه من خلال عقد مكتوب يعتبر لاعبا هاويا.
- يتعين على اللاعب أن يتم تسجيله لدى الهيئة "النادي" سواء كان ذلك اللاعب محترفا أو هاويا وفقا لأحكام المادة02،ويحق ذلك للاعبين المسجلين بالمشاركة في كرة القدم المنظمة، ومن ثم فانه يتعين على اللاعب بموجب هذا التسجيل احترام لوائح وأحكام الفيفا والاتحادات والهيئات.
- –لا يجوز للاعب أن يكون مسجلا في أكثر من نادي في آن واحد.
- –لا يحق للاعب أن يتم تسجيله لدى أكثر من ثلاثة أندية على التوالي خلال الموسم الواحد في الفترة من الأول من شهر يوليو إلى 30من شهر يونيو من العام التالي.
- –لا يحق للاعبين التسجيل إلا خلال فترتي التسجيل السنويتين المحددين لهذا الغرض من قبل الهيئة المعنية، وبصفة استثنائية يحق للاعب المحترف الذي انتهى عقده قبل نهاية فترة التسجيل أن يتم تسجيله خارج مواعيدها المحددة ويصرح للهيئات تسجيل هؤلاء المحترفين بشرط مراعاة أن يوجد في الاعتبار سلامة ونزاهة المنافسة الرياضية المعنية، وفي حالة فسخ عقد ما لعذر مشروع، يحق للفيفا أن تتخذ إجراءات مؤقتة لتفادي أي تجاوز وذلك وفقا للمادة22.

[1] - وزارة الشباب والرياضة، النشرة الرسمية، السداسي الثاني،2010،ص20.

- –أول فترة تسجيل تبدأ في نهاية الموسم وتنتهي عادة بصفة عامة قبل بداية الموسم الجديد وهذه الفترة يجب ألا تتجاوز اثني عشر أسبوعا أو فترة التسجيل الثانية التي تقع عادة في منتصف الموسم بحيث لا تتجاوز أربعة أسابيع، ويجب إرسال مواعيد فترتي التسجيل للموسم إلى الفيفا قبل الشروع في تنفيذهما وتطبيقهما باثني عشر شهرا على الأقل ويحق للفيفا تحديد المواعيد حيث تتباطىء الهيئات ولا تقوم بإرسالها في الوقت المناسب.
- –لا يحق للاعبين أن يتم تسجيلهم فيما عدا الحالة الاستثنائية الواردة في المادة 06 الفقرة01 سواء بناء على تسليم طلب مقبول من النادي إلى الهيئة المعنية خلال الفترة المتاحة للتسجيل.
- – الأحكام الخاصة بفترات التسجيل لا تنطبق على المباريات القاصرة على التنافس بين الهواة بالنسبة لمثل هذه المباريات فان الهيئة المعنية بتحديد فترة تسجيل اللاعبين يجب أن توضع في الاعتبار ضمان النزاهة الرياضية للمباراة المعنية.
- – على الهيئة التي تقوم بتسجيل اللاعب أن توفر للنادي المسجل به جواز سفر خاص يحتوي على كافة البيانات الشخصية،هذه الوثيقة يجب أن تحدد على وجه الخصوص كل ناد يتم تسجيل اللاعب به منذ بلوغه عامه الثاني عشر إذا ما تصادف وقوع موعد ميلاده فيما بين المواسم فسوف يتم تسجيل اللاعب في جواز سفره على أساس تعيينه للنادي الذي كان مسجلا به في الموسم التالي لتاريخ ميلاده.
- – يجب أن يرفق طلب تسجيل اللاعب المحترف صورة من عقد اللاعب ونضع هنا على عاتق الجهة المختصة مهمة اتخاذ قرار ما إذا كانت سوف تؤخذ في الاعتبار أية تعديلات تعاقدية أو اتفاقيات ملحقة إضافية إذا لم يتم تسليمها إليها وفقا لما هو متبع.
- – لا يحق للاعب المسجل لدى هيئة ما أن يتم تسجيله تبعا لهيئة جديدة سواء في حالة ما إذا كانت بحوزة تلك الأخيرة بطاقة الانتقال الدولية وآلت إليها من الهيئة السابقة، ويتم تسليم هذه البطاقة دون شروط مجانا ودون حد زمني، ولا يتم الاعتداد بأية أحكام مخالفة لذلك ومن ثم فإنها تعد كأن لم تكن،وعلى الهيئة التي تقوم بإصدار بطاقة الانتقال الدولية أن تسلم نسخة منها إلى الفيفا.
- – بطاقة الانتقال الدولية غير مطلوبة بالنسبة للاعب الذي لم يتجاوز الثانية عشر من عمره.[1]
- * **مفهوم عقد اللاعب أو المدرب وأحكامه:**
- ان عقد اللاعب أو المدرب عقد كباقي العقود المنتشرة في المجتمع لذلك تطبق عليه الأحكام العامة التي تحكم العقود في مجملها.

[1]– نبيه عبد الحميد العلقامي، مرجع سبق ذكره،ص118،121

- **– مفهوم عقد اللاعب أو المدرب:**
- يعقد الشخص عدة عقود حسب رغباته ومتطلباته ويتميز كل عقد عن غيره من خلال تعريفه وخصائصه.
- **– تعريف عقد اللاعب أو المدرب:**
- يعرف المشرع الجزائري العقد في المادة54 من القانون المدني على أنه"العقد اتفاق يلتزم بموجبه شخص أو عدة أشخاص نحو شخص أو عدة أشخاص آخرين يمنح أو فعل أو عدم فعل شيء ما".
- أما اللعب أو التدريب فلم يتناول المشرع الجزائري تعريفه ولا تنظيمه إلا أننا بالرجوع إلى القواعد العامة يمكن أن نعرفه كما يلي:عقد اللعب أو التدريب"هو عقد يلتزم بموجبه اللاعب أو المدرب باللعب أو التدريب لدى نادي معين مدة محددة لقاء أجر معلوم"
- أهم عناصر العقد هي:
- **– أطراف العقد:** اللاعب أو المدرب من جهة والنادي من جهة أخرى.
- لم يذكر المشرع اللاعب بل ذكر عبارة الرياضي في المادة 30 من قانون 04-10 وهو كل ممارس معترف له طبيا بالممارسة الرياضية ومجاز قانونا ضمن نادي رياضي،وقد اعتادت الأطراف على تجربة اللاعب قبل توقيع العقد.
- أما المدرب فقد ذكره المشرع الجزائري ضمن مستخدمي التأطير ويشترط في المدرب المتعاقد أن يقدم شهادة التدريب أو شهادة تأهيل لممارسة التدريب يسلمها الوزير المكلف بالرياضة أو الاتحادية الرياضية الوطنية،تقدم شهادة التأهيل إذا كانت لديه شهادة تدريب من جهات أجنبية.[1]
- من جهة أخرى يعتبر النادي الرياضي طرفا ثانيا في العقد، ويصنف القانون الجزائري النوادي الرياضية إلى ثلاثة أصناف:نادي رياضي هاوي،نادي رياضي شبه محترف،نادي رياضي محترف.
- ويشترط القانون الجزائري في النوادي الرياضية أن تكون مؤسسة وفقا للقانون ولها قانون أساسي يحدد أهدافها.
- * **عنصر الزمن**:وهي المدة التي يكون فيها أطراف العقد ملتزمين بتنفيذ العقد في مواجهة بعضهم البعض.
- * **عنصر الأجر**: وهو سبب التزام اللاعب أو المدرب، يقوم النادي بالوفاء به، ويعتبر الأجر عنصرا أساسا في العلاقة التعاقدية.
- * **مضمون العقد**: وهو التزام اللاعب والمدرب بأداء عمل، في حين يلتزم النادي الرياضي بمنح شيء –الأجرة– ويعتبر العقد مصدر التزامهم.

[1] - ميمون جمال الدين"عقود اللاعبين والمدربين في ظل اقتصاد السوق"،المؤتمر العلمي الدولي الأول،تسيير الإدارة الرياضية في ظل اقتصاد السوق،جامعة محمد بوضياف،المسيلة،أيام 08-10 أفريل 2008.

- **أحكام عقد اللاعب أو المدرب:**
- ينشىء عقد اللاعب أو المدرب التزامات على عاتق اللاعب أو المدرب والتزامات مقابلة في جانب النادي الرياضي،كما يترتب القانون أثرا على عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته.
- إن الالتزامات تتحدد بكل حرية وفقا لمبدأ سلطان الإرادة الذي يعني أن الإرادة المشتركة لطرفي العقد هي التي تنشئ العقد ذاته وهي التي تحدد أثاره فإرادة الطرفين حرة في تحديد الآثار المترتبة عن العقد في الحدود التي رسمها المتعاقدين.
- **التزامات اللاعب أو المدرب:**
- – يلتزم اللاعب أو المدرب أساسا باللعب أو التدريب لدى النادي الرياضي المتعاقد معه وبالامتناع عن اللعب أو التدريب لنادي آخر.
- فاللاعب أو المدرب ملتزم بعمل مادي وإذا لم يقم بتنفيذ التزامه جاز للنادي أن يطلب تنفيذ العقد أو التعويض مع المطالبة بتوقيع الغرامة التهديدية عن كل يوم تأخير لإرغام اللاعب أو المدرب على الوفاء بالتزاماته طبقا للمادة 147 من القانون المدني الجزائري والمادة 340 من قانون الإجراءات المدنية ومع ذلك لا يجوز إجبار اللاعب أو المدرب على القيام بالعمل لأن فيه مساس بحريته الشخصية حسب المادة 175 من القانون المدني الجزائري فيتم تعويض النادي على عدم تنفيذ الالتزام.
- – يلتزم اللاعب أو المدرب بالامتناع عن اللعب أو التدريب في نادي آخر بمجرد توقيع العقد وهذا الالتزام امتناع عن عمل مدي أيضا كان يمكن القيام به لولا وجود هذا الالتزام فإذا أخل اللاعب أو المدرب بالتزامه بالامتناع عن العمل جاز للنادي المطالبة بإزالة ما وقع مخالفا للالتزام مع التعويض.
- – يلتزم اللاعب باحترام قرارات الطاقم الفني والإداري ما لم تكن تعسفية كوضعه الدائم في الاحتياط تأسيسا على نظرية التعسف في استعمال الحق المنصوص عليها بالمادة 124 مكرر من القانون المدني الجزائري.
- – يلتزم اللاعب إضافة إلى ما سبق باللعب في النادي الذي يحول إليه فيما يسمى بالماركاتو فيجوز للنادي الأصلي أن يحول حقه إلى غيره من النوادي بناء على حوالة الحق.[1]
- – يحق إعارة للاعب لأي ناد آخر بموجب عقد مكتوب موقع بينه وبين الأندية المعينة،ومثل هذه الإعارة تخضع للقواعد ذاتها المنظمة لانتقال اللاعبين بما فيها الأحكام الخاصة بمكافآت التدريب وآلية التضامن.

[1]- ميمون جمال الدين،المرجع السابق

- – ووفقا لأحكام المادة 05،الفقرة الثالثة فان الحد الأدنى لفترة الاعارة عليه ان يتوافق مع الفترة الواقعة فيما بين فترتي التسجيل.
- – ولا يحق للنادي الذي قبل انضمام لاعب لديه على سبيل الإعارة أن ينقله إلى ناد ثالث دون الحصول على موافقة كتابية م قبل النادي الذي أعاره وكذلك من اللاعب المعني بالأمر.[1]
- **التزامات النادي الرياضي:**
- تعتبر الأجرة التزام أساسي يلتزم به النادي الرياضي وهي مبلغ نقدي يتم دفعه في فترات محددة للاعب أو المدرب مقابل قيام هذا الأخير بالتزاماته ولا بد من تحديد الأجرة في العقد.
- يتم تحديد الأجرة من طرفي العقد بكل حرية وتكون مقسطة مثلا كأجرة شهرية إضافة إلى علاوة الإمضاء كما يتم التفاوض على علاوات أخرى.
- إن ارتفاع أجور اللاعبين أو المدربين لا يثير أي إشكال من الناحية القانونية ما لم يثبت الاستغلال إن توفرت شروطه– كما رأينا سابقا–قد يلتزم النادي بالتزامات أخرى مثل ضمان التكفل باللاعبين والمدربين من حيث الإيواء والإطعام ويلتزم النادي أيضا بالتأمين على اللاعبين والمدربين إذ أن الأخطار في مجال الرياضة ما فتئت تتزايد خاصة بعد ظهور العنف في الملاعب الرياضية ونقص الروح الرياضية.
- **حقوق والتزامات الرياضيين والمدربين والنادي المحترف في القانون**
- نشير بداية إلى أن مصدر هذه الحقوق والالتزامات هي القانون أي قانون 04-10 المتعلق بالتربية البدنية والرياضية.
- **أولا:التزامات اللاعبين والمدربين في القانون:**
- يلتزمون خلال مسارهم الرياضي بالعمل على تحسين الأداء الرياضي واحترام القوانين والأنظمة الرياضية المعمول بها والامتثال للأخلاق الرياضية والامتناع عن أعمال العنف كما يلتزمون بتلبية نداء النخبة الوطنية والتمسك بالدفاع عن الوطن وتمثيله بصورة مشرفة والمشاركة في مكافحة تعاطي المنشطات والامتناع عن استعمالها.
- **ثانيا:حقوق اللاعبين والمدربين في القانون:**
- يؤمن اللاعبون والمدربون من مخاطر الحوادث التي يتعرضون لها أثناء وبعد المنافسات الرياضية والتدريبات كما يستفيدون من الحماية من كل اعتداء محتمل يتصل بمهامهم قبل المنافسات وأثناءها وبعدها.[2]

[1] - نبيه عبد الحميد العلقامي،مرجع سبق ذكره ،ص122

[2] -2 ميمون جمال الدين، مرجع سبق ذكره.

- – الاستفادة من فترات غياب خاصة مدفوعة الأجر ومبررة مع إضافة مدة السفر دون المساس بمسارهم المهني اذا كان الغياب من أجل لمساهمة أو إعطاء دروس في التكوين أو تحسين الأداء أو المشاركة في ندوات أو تدريبات رياضية والمشاركة في المنافسات الرياضية المعتمدة.
- – الحق في المكافآت المادية والمالية في حالة تحقيق نتائج رياضية ذات مستوى دولي أو عالمي تمنح لهم
- بمبادرة من الوزير أو اتحاديتهم الرياضية أو اللجنة الأولمبية أو أي شخص طبيعي أو معنوي عام أو خاص
- **ثالثا:التزامات النادي الرياضي المحترف في القانون**
- يلتزم النادي الرياضي المحترف طبقا للمواد 02،03 من المرسوم التنفيذي 264/06 المتعلق بالشركات الرياضية ب :
- –المشاركة في المنافسات الوطنية والدولية.
- – التكوين والتأطير وإحداث مراكز تكوين المواهب.
- – ضمان التدريب والتأطير ولو للفرق الأخرى.
- – المشاركة في انتقاء المواهب وكشفها وتوجيهها.
- – تربية وترقية المخرطين.
- – الترفيه اتجاه الجمهور.
- – تنظيم التظاهرات مدفوعة الأجر.
- – إحداث المنشآت أو استغلالها وتسيير وصيانة أملاك النادي.
- – منح الرواتب للرياضيين .
- – الإشهار والرعاية والتكفل للزيادة من الموارد المالية.
- **عقود اللاعبين والمدربين في النادي الرياضي المحترف:**
- إن الشركات التجارية من الأعمال التجارية بحسب الشكل وهي الأعمال التي تعد تجارية بغض النظر عن صفة القائم بها والشركة التجارية هي مشروع اقتصادي هدفه القيام بعمل تجاري لتحقيق الربح.
- والنادي الرياضي المحترف هو شركة رياضية تجارية تكون في شكل شركة رياضية ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة أو شركة رياضية ذات أسهم وتتأسس الشركة الرياضية بطريقتين:
- – إما تحول النادي الرياضي الهاوي إلى شركة رياضية تجارية بشرط أن تبلغ إيراداته و أجوره50 مليون دينار.

- – إنشاء شركة رياضية تجارية من طرف شخص طبيعي أو معنوي بشرط أن يكون هذا الشخص جزائري الجنسية.[1]
- **الحفاظ على الالتزام التعاقدي بين المحترفين والأندية**
- – لا يصح فسخ التعاقد بين المحترف والنادي سواء في حالة انتهاء مدة العقد أو بنائه إلا على اتفاق الثنائي.
- – في الإمكان فسخ التعاقد من قبل أي طرف دون أن تترتب على ذلك أي تبعات من أي نوع سواء سداد تعويضات أو فرض تعويضات رياضية حين يكون هناك عذر مشروع.
- – إن المحترف الذي لم يشارك في اقل من 10 بالمائة من المباريات الرسمية التي لعبها ناديه طوال الموسم يحق له فسخ عقده قبل موعد انتهائه دون التعرض لأية عقوبات رياضية وذلك استنادا إلى وجود عذر رياضي مشروع وعند تقييم مثل هذه الحالات ينبغي وضع اللاعب في الاعتبار،وان وجود عذر رياضي مشروع تتم دراسته حالة بحالة،وفي مثل هذه الحالة لن يتم توقيع أية عقوبة رياضية وان ظلت إمكانية المطالبة بتعويضات ووجوب سدادها، ولا يحق للاعب المحترف فسخ تعاقده بناء على عذر رياضي مشروع سواء خلال الخمسة عشر يوما التالية على المباراة الرسمية الأخيرة في الموسم الرياضي للنادي الذي هو مسجل لديه.[2]
- – لا يحق فسخ التعاقد من قبل طرف واحد في أثناء الموسم.
- – في حالة فسخ عقد لاعب ما دون أن يكون هناك عذر مشروع يتم في هذه الحالة تطبيق الأحكام التالية:
- 1– في كافة الأحوال يتعين على الطرف الذي يقوم بفسخ التعاقد أن يقوم بسداد تعويض وفقا للأحكام المنصوص عليها في المادة 20 والملحق الرابع الخاصين بمكافآت التدريب وباستثناء النص على ما عداها في العقد،فان التعويض عن فسخ التعاقد يتم احتسابه وفقا للقانون الساري في البلد المعني بالأمر وخصوصية الرياضة وكذلك أية معايير أخرى وهذه المعايير تتضمن على وجه الخصوص المكافآت وغيرها من المزايا الواجب سدادها للاعب بموجب العقد القائم أو المدة المتبقية من العقد الحالي أو العقد الجديد حتى خمس سنوات كحد أقصى وإجمالي النفقات والمصروفات التي تكبدها أو قام بسدادها النادي السابق"أو الأشياء المستهلكة خلال فترة التعاقد" وكذلك معرفة ما إذا كان الفسخ يقع في أثناء الفترات الخاضعة لحماية القانون.
- 2– إن الحق في مثل هذا التعويض لا يصح بصورة أو بأخرى التنازل عنه إلى الطرف الثالث،إذا ما تحتم على اللاعب المحترف سداد تعويض ما فانه هو والنادي الجديد يعدان مسئولين معا ويحق على

[1]– ميمون جمال الدين،المرجع السابق.

[2]- نبيه عبد الحميد العلقامي،مرجع سبق ذكره ص125.

كل منهما سداده،ومبلغ التعويض هذا من الممكن أن ينص عليه ضمن بنود العقد أو يتم الاتفاق عليه بين الأطراف المعنية.

- 3- بالإضافة إلى التعويض الذي يتحتم سداده فهناك عقوبات رياضية يتم توقيعها على اللاعب الذي فسخ العقد أثناء الفترة الخاضعة لحماية القانون،وهذه العقوبة تترجم إلى إيقاف اللاعب عن اللعب لمدة أربعة أشهر بالنسبة للمباريات الرسمية،أما في حالة الظروف المشددة قد تمتد هذه العقوبة إلى ستة أشهر،وفي كافة الأحوال فان العقوبات الرياضية تدخل حيز التنفيذ ابتداء من مطلع الموسم التالي للنادي الجديد،وفسخ العقد من طرف واحد دون عذر مشروع أو عذر رياضي مشروع إذا ما تم عقب انتهاء الفترة الواقعة تحت حماية القانون،والتي لا تستوجب عندئذ توقيع عقوبة رياضية ما،وبالرغم من ذلك فانه يجوز فرض إجراءات تأديبية خارج نطاق تلك الفترة ودلك في حالة عدم وجود إخطار مسبق بانتهاء التعاقد وهذا الإخطار يتم تسليمه خلال الخمسة عشر يوما التالية على المباراة الأخيرة في الموسم"بما في ذلك مباريات الكؤوس المحلية"التي يلعبها النادي المسجل لديه اللاعب،وهنا يجب أن نؤكد على أنه تبدأ مرة أخرى الفترة التي تقع تحت مظلة القانون" الفترة المحمية بالقانون"حينما يتم تمديد فترة العقد السابق عند تجديد التعاقد التي يلعبها النادي المسجل لديه اللاعب تبدأ مرة أخرى الفترة التي تقع تحت مظلة القانون والمحمية بالقانون حينما يتم تمديد فترة العقد السابق عند تجديد التعاقد.[1]
- **المادة6**:يجب أن يدرج في عقود اللاعبين شرطا إلزاميا خاصا بالرد الايجابي لاستدعاءات مختلف الفرق الوطنية.يكون التكفل وتعويض اللاعبين المدعوين من اختصاصات الاتحادية الرياضية الوطنية المعنية.
- **المادة7**: يجب على كل مسير ناد رياضي محترف أن يكون حائزا على إجازة مسير تسلمها الاتحادية الرياضية الوطنية المعنية وأن يكون إما مساهما أو شريكا أو أجيرا.
- وبهذه الصفة يجب عليه:
- – احترام أنظمة الاتحادية الرياضية الوطنية والقوانين الأساسية للرابطة الرياضية المحترفة وكذا النادي.
- – عدم القيام بتصرفات مخالفة للقوانين والأنظمة وأخلاقيات الرياضة واحترام النظام الداخلي للنادي.
- – السهر على احترام القوانين والأنظمة السارية المفعول من قبل المستخدمين واللاعبين والتأطير الموضوعين تحت سلطته،لا سيما التنظيمات التي تسنها الرابطة الرياضية الوطنية المحترفة.
- **المادة8**: المسيرون الذين يمارسون ضمن النادي الرياضي المحترف المذكورون في المادة 7أعلاه هم:

[1]- نبيه عبد الحميد العلقامي، المرجع السابق،ص126.

- – الرئيس المدير العام./ – رئيس مجلس الإدارة./ – المدير العام أو المسير./ – رئيس الهيئة المديرة.
- – رئيس مجلس المراقبة./ – أعضاء الهيئة المديرة أو مجلس المراقبة./ – المتصرفون./ – مسير الشركة.[1]
- **4–4–3– الشروط والالتزامات في مجال المنشآت الرياضية والتكوين**
- **المادة9**: يتعين على النادي الرياضي المحترف:
- – إثبات بكل وثيقة قانونية"سند،إيجار أو اتفاقية..."انتفاعه الدائم أو الجزئي لمنشأة رياضية مطابقة للمقاييس التقنية والخاصة المنصوص عليها في أحكام المرسوم التنفيذي رقم09-184 المؤرخ في 17جمادى الأولى عام1430 اموافق12مايو سمة2009 الذي يحدد الإجراءات والمقاييس الخاصة بالمصادقة التقنية والأمنية على المنشآت القاعدية الرياضية المفتوحة للجمهور وكذل كيفيات تطبيقها.
- – اكتتاب عقود التأمين الإلزامية للمنشآت الرياضية المستقبلة للجمهور.
- – توفر على جهاز مراقبة عن طريق الفيديو وفق كيفيات تم إعدادها مع الاتحادية الرياضية الوطنية المعنية.
- – توفر ضمن المنشأة الرياضية على نظام إنارة ملائم يسمح بإجراء اللقاءات الليلية وبثها التلفزي.
- **المادة10**: يجب على النادي الرياضي المحترف أن يتوفر على مركز للتكوين وفقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم09-97 المؤرخ في 26صفر عام1430 الموافق 22فبراير سنة2009الذي يحدد شروط إحداث مراكز تكوين المواهب الرياضية وتنظيمها وسيرها واعتمادها ومراقبتها.وفي غياب ذلك يلتزم بإنشاء مركز للتكوين في أجل ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ تأسيس النادي.
- **المادة11**:يلتزم النادي الرياضي المحترف بتجنيد وسائله وموارده وطاقاته قصد ترقية تكوين المواهب الرياضية الشابة وضمان تبعا لذلك إنتاج أداءات على مستوى جميع فئات السن.
- **المادة12**:يلتزم النادي الرياضي المحترف بتسهيل مشاركة لاعبيه في تربصات التكوين في مجال الرياضة وفي مجال التكوين.
- **المادة13**:يلتزم النادي الرياضي المحترف على عدم التنازل على مركز التكوين أو التدريب المنجز بأموال عمومية والمستفيد منه.
- **4-4-4– الشروط والالتزامات في مجال المالية والمحاسبة**
- **المادة14**: يتعين على النادي الرياضي المحترف:
- **–** امتلاك موارد مالية كافية ومطابقة مع مقتضيات المنافسة وذات علاقة مع أنشطته.
- – ضمان مسك المحاسبة طبقا للقوانين والأنظمة السارية المفعول.

[1]– وزارة الشباب والرياضة،النشرة الرسمية،السداسي الثاني،2010،ص21.

- – تسوية كل العمليات المالية عن طريق الشيك أو التحويل.
- – الامتناع عن استعمال الأوراق النقدية ما عدا حالة الوكالات الضرورية للنفقات البسيطة طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول في هذا المجال.
- – القيام بالمحاسبة المنتظمة لكل العمليات والخضوع إلى الرقابة الميدانية والوثائقية لأجهزة وسلطات الرقابة وممثليهم المؤهلين لهذا الغرض وهذا بالسماح،لاسيما لهؤلاء بالاطلاع على المعلومات المحاسبية والمالية الضروريين لتأدية مهامهم.[1]
- **المادة15**: يلتزم النادي الرياضي المحترف طبقا للإجراءات والأحكام التشريعية والتنظيمية
- السارية المفعول بتقديم لمديرية المراقبة والتسيير المالي لاتحادية الرياضية الوطنية المعنية وللرابطة الوطنية الرياضية المحترفة،وكذا مديرية الشباب والرياضة للولاية المعنية لوثائق الآتية:
- –نسخة من جدول إرسال الأجور المدفوعة شهريا.
- –نسخة من التصريح بالأجور والمرتبات الأخرى لدى الإدارة الجبائية وهيئات
- الضمان الاجتماعي المعنية
- –الوضعية المحاسبية السنوية المصادق عليها من طرف الهيئات المسيرة.
- –مخطط مفصل لتمويل البرنامج المتعدد السنوات وكذا الميزانية السنوية.
- –الحسابات والحصائل المصادق عليها من طرف محافظ حسابات معتمد.
- –حساب الاستغلال وكذا كل الوثائق المحاسبية المنصوص عليها في القانون التجاري.
- –بيان الموارد المتحصل عليها بعنوان الرعاية والإشهار والإعمال الخيرية والهبات والوصايا.
- –دفاتر الجرد والسجلات القانونية التي يشترطها القانون التجاري عند الاقتضاء.
- **المادة16**: يلتزم النادي الرياضي المحترف بإعداد ورقة للإيرادات بمناسبة كل لقاء.
- تبين هذه الوثيقة كل الأماكن التي بيعت وتبين الإيرادات الإجمالية.
- يجب أن ترسل ورقة الإيرادات إلى الاتحادية الرياضية الوطنية المعنية والى الرابطة الرياضية المحترفة ومديرية الشباب والرياضة للولاية المعنية وكذا إدارة الضرائب المختصة إقليميا.
- **المادة17**:يتعين على النادي الرياضي المحترف عند بداية كل موسم إعلام الاتحادية الرياضية الوطنية والرابطة الرياضية الوطنية المحترفة ومسير المنشأة الرياضية وإدارة الضرائب المختصة ومديرية الشباب والرياضة بسعر الأماكن لكل فئة ولكل أنواع اللقاءات. يجب إلصاق هذا السعر وإعلام الجمهور به
- **المادة18**:يلتزم النادي الرياضي المحترف باحترام عدد أو نسبة الأماكن المخصصة للنوادي الزائرة والممونين والشخصيات المهمة جدا وكيفيات منح البطاقات للمسيرين والإشتراكات المحددة من طرف

[1] – وزارة الشباب والرياضة،المرجع السابق،ص21.

الاتحادية الرياضية الوطنية،عندما تكون المنشأة الرياضية التي تجرى بها المنافسة ملكا تاما للنادي الرياضي المحترف

4-4-5 الشروط والالتزامات في المجال الأمني

- **المادة19**:يتعين على النادي الرياضي المحترف تعيين مسئول عن الأمن يزود بالصلاحيات الضرورية ويتوفر لهذا الغرض على كل الوسائل التي تسمح له بضمان بصفة تامة المهام المسندة إليه،لا سيما فيما يخص تأطير المناصرين ومكافحة العنف في المنشآت الرياضية.
- **المادة20**: يجب على مسئول الأمن قبل كل لقاء وبالعلاقة مع رئيس النادي:
- -تقدير على أحسن وجه المخاطر التي يمثلها اللقاء وإعلام مسيري ناديه الذين يتعين عليهم إخطار مسئول مصلحة الأمن على المستوى المحلي.
- -تنظيم بالاتصال مع رئيس النادي ومسئول لجنة المناصرين مع كل الأطراف الأخرى
- المعنية تشاور حول كل المسائل المتعلقة بتنظيم وأمن اللقاء.
- -اتخاذ تدابير المرافقة والتأطير الملائمة للمناصرين لتفادي كل حادث يعيق إجراء اللقاء.
- -السهر بالاتصال مع مسئول بيع التذاكر على الفصل الإجباري لشابيك بيع التذكر بين مناصري الفريقين المتنافسين[1]
- -ضمان مراقبة المستخدمين المكلفين بتفتيش المداخل واحتمالا القيام مع المسئول على الشبابيك والتذاكر بتعديل أو تعزيز الترتيب الموضوع في هذا الميدان.
- -تنظيم موقع مناصري النادي الحاضرين في المدرجات المتفرقة التي خصصت لهم ومراقبتهم واتخاذ بالاتصال مع ممثلي لجان المناصرين كل التدابير الملائمة في هذا المجال في ظل احترام الترتيب الأمني الموضوع.
- **المادة21**: يعد النادي الرياضي المحترف المنظم مسئولا عن الأحداث التي يمكن أن تقع داخل المنشأة الرياضية أو بجوارها بفعل تصرفات لاعبيه ومدربيه ومسيريه والمناصرين أو بسبب النقص في التنظيم الموكل إليه.
- **المادة22**:يتعين على النادي الرياضي المحترف إرسال في غضون 48 ساعة على الأكثر التقرير الأمني الذي يعده مسئول الأمن والتعلق بكل لقاء إلى الرابطة الرياضية الوطنية المحترفة والاتحادية الرياضية الوطنية والسلطات المعنية.

4-4-6 الشروط والالتزامات في مجال تأطير المناصرين

- **المادة23**:يلتزم النادي الرياضي المحترف بإحداث لجنة للمناصرين ضمن أعضائه تكلف بما يلي:

[1]- وزارة الشباب والرياضة،المرجع السابق،ص22.

- –وضع ترتيب لتأطير المناصرين.
- –المشاركة في ضبط ووضع حيز التنفيذ كل التدابير التي من شأنها الوقاية من العنف ومكافحته في المنشآت الرياضية،لا سيما تلك تسهل النظام واستقبال ومرافقة الفرق الزائرة ومناصريها وحمايتها.
- –ترقية الروح الرياضية والمحافظة على أخلاقيات الرياضة.
- يجب إرسال قائمة مسئولي لجان المناصرين إلى الاتحادية الرياضية الوطنية والرابطة الرياضية الوطنية المحترفة ومديرية الشباب والرياضة للولاية المعنية ومصالح الأمن على مستوى المحلي.[1]
- **المادة24**:يلتزم النادي الرياضي المحترف بوضع جهاز استقبال وتنشيط ومراقبة والأمن داخل المنشأة الرياضية. ويتعين عليه اتخاذ كل التدابير المفيدة والضرورية بالاتصال مع مسئول الأمن على المستوى المحلي في حالة وقوع تصرفات معادية ضد الحكام والمفوضين واللاعبين ومسيري الفريق الزائر وكذا المناصرين.

4–4–7 الشروط والالتزامات تجاه الإدارة المكلفة بالرياضة والاتحادية الرياضية الوطنية والرابطة الوطنية الرياضية المحترفة المعنية

- **المادة25**: علاوة عن الالتزامات المنصوص عليها في المادة15 من دفتر الأعباء هذا،يتعين على النادي الرياضي المحترف إرسال إلى الاتحادية الرياضية الوطنية والرابطة الوطنية الرياضية المحترفة والإدارة المكلفة بالرياضة ملفا كاملا يتضمن: – نسخة من القوانين الأساسية للشركة الرياضية التجارية.
- – نسخة من محضر الجمعية العامة لمجلس الإدارة أو مجلس المراقبة المتضمن تعيين أو انتخاب أجهزته المسيرة مع كل المعلومات المطلوبة.
- – قائمة الأشخاص المؤهلين لتوقيع الوثائق الرسمية،الصادرة عن النادي.
- **المادة26**:يلتزم النادي الرياضي المحترف بإرسال إلى الهيئات المذكورة في المادة25 أعلاه،كل التغييرات التي تطرأ،لا سيما على القوانين الأساسية للنادي وفي رأسماله وفي تشكيلة أجهزته.[2]
- **المادة27**: يجب على النادي الرياضي المحترف أن يكون منضما إلى الاتحادية الرياضية الوطنية
- وأن يكون مرخصا له من طرفها ومن طرف الرابطة الوطنية المحترفة للمشاركة في البطولات الاحترافية وغيرها من المنافسات الدولية ولاستعمال اللاعبين المحترفين.
- **المادة28**:يلتزم النادي الرياضي المحترف الخضوع إلى المراقبة الإدارية والتقنية والمالية للاتحادية
- الرياضية الوطنية والرابطة الرياضية الوطنية المحترفة والإدارة المكلفة بالرياضة وكذا جميع السلطات المؤهلة قانونا.

[1]– وزارة الشباب والرياضة،المرجع السابق،ص22.

[2]- وزارة الشباب والرياضة،المرجع السابق،ص23.

4-4-8 الشروط والالتزامات في مجال علاقات العمل والنظام الداخلي:

- **المادة29**:يلتزم النادي الرياضي المحترف باحترام القوانين والأنظمة السارية المفعول لا سيما تلك المتعلقة بقانون العمل والضمان الاجتماعي والشركات التجارية،يجب أن تكون كل معاملة مطابقة للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- **المادة30**: يلتزم النادي الرياضي المحترف بالقيام بكل التصريحات وبكل الإجراءات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة السارية المفعول لا سيما في مجال:- التوظيف./- الضمان الاجتماعي./- التقاعد./- الضرائب والأعباء الجبائية./- إقامة وعمل الأجانب./- اكتتاب التأمينات.
- **المادة31**: يتعين على النادي الرياضي المحترف إعداد نظام داخلي يطبق على المستخدم وعلى أجرائه.
- **المادة32**: يجب أن يلصق النظام الداخلي في أماكن العمل وأن يكون سهل الاطلاع عليه.
- **المادة33**: يحدد النظام الداخلي،لا سيما ما يأتي:
- – التدابير التطبيقية للتنظيم في مجال الوقاية الصحية والأمن.
- – القواعد العامة والدائمة المتعلقة بالانضباط لا سيما طبيعة ودرجة العقوبة التي يمكن أن يتخذها المستخدم.
- – الأحكام المتعلقة بالتزامات واجبات مستخدمي النادي الرياضي المحترف.

4-4-9 الشروط والالتزامات في مجال التنظيم الهيكلي

- **المادة34**:يتعين على النادي الرياضي المحترف أن يتوفر على تنظيم هيكلي يسمح له بممارسة وتسيير فعال وناجع لنشاطاته.
- **المادة35**: يجب أن يتضمن التنظيم الهيكلي المنصوص عليه في المادة34 أعلاه لا سيما ما يأتي:
- – مدير عام أو مسير عام./- مدير مالي ومحاسبي.
- – مدير تقني يكلف بتنسيق،لا سيما العمل التقني لمختلف الفرق وبالسهر على تكوين المواهب الشابة.
- – مسئول مصلحة الإعلام الآلي./- مسئول مكلف بالتسويق./- مسئول مكلف بالأمن.
- – مستخدمون طبيون وشبه طبيين،لا سيما أطباء ومعالجون وكذا مدلكون ونفسانيون مؤهلون ومزودون بكل العتاد الطبي والتقني المطلوب.

- **المادة36**:يصرف النظر عن أحكام المادة35 أعلاه ولمدة انتقالية تقدر بخمس سنوات ابتداء من تاريخ نشر دفتر الأعباء هذا في الجريدة الرسمية يمكن تعديل التنظيم الهيكلي للنادي الرياضي المحترف حسب حجمه وموارده.
- **المادة37**: توضح تنظيمات الاتحادية الرياضية الوطنية المعنية عند الحاجة شروط دفتر الأعباء هذا.[1]

[1]– وزارة الشباب والرياضة،المرجع السابق،ص23-24..

–خلاصة:

من خلال تتبع تطور الممارسات الرياضية من خلال الأنشطة المختلفة في المجال الرياضي فنلاحظ أن الاحتراف جعل من ممارسة الرياضة مهنة لها دخلها من خلال استفاء شروط وواجبات وحقوق مزاولة أي مهنة سواء تعلق الأمر بالاستمرارية والمداومة على مزاولة النشاط الرياضي والالتزام بالعقود وما تحمله من التزامات بالإضافة إلى حق الرياضي المحترف في العائد المادي من خلال الممارسة والمشاركة في النشاط الرياضي.

إن ارتباط الرياضة بالاحتراف تعد من أهم الظواهر الاجتماعية التي تهتم بها معظم الدول، من خلال التحول من مفهوم الذي كان تنظر إليه الرياضة المنحصر في كونها مجرد تدريبات جسدية تهدف إلى التنمية البدنية والروحية والنفسية إلى مفهوم آخر يرى في الرياضة وسيلة للكسب وعلى أنها مهنة وحرفة يمتهنها الإنسان كمصدر للرزق .

وتحولت الرياضة في العصر الحديث إلى أهم المحركات الاقتصادية في العالم من خلال حجم الاستثمارات في هذا المجال لما وجد فيه من نشاط اقتصادي هام وحيوي شأنه شأن القطاعات الأخر.

الفصل الثاني

التنظيم الرياضي في كرة القدم الجزائرية.

تمهيد :

جاء في هذا الفصل خدمة لهذه الدراسة و الذي نتطرق فيه للتنظيم الرياضي في كرة القدم الجزائرية انطلاقا من الإتحادية الرياضية لكرة القدم و مهامها والتي تسهر على تنظيم المسابقات والبطولات والمباريات الدولية لكل فئات الفرق والمنتخبات الجزائرية وتضم كل من الرابطة و أندية كرة القدم الجزائرية ، كما تفرض القوانين و الإلتزامات ترتكز خاصة على التقنين والمسيرين والمرافق الرياضية والتكوين و التسيير المالي وهذا ما يؤدي إلى وضع إستراتيجية جديد في تسير كرة القدم الجزائرية لمساعدة الأندية على تخطي العقبات وإعطائها الوسائل لمواجهة هذا التحول بخصوص تنفيذ وتجسيد الاحتراف على ارض الواقع وبغرض الإهتمام بالبطولة الوطنية للقسم الأول والثاني.

5- الهيئات التنظيمية لكرة القدم الجزائرية:

1-8- الإتحادية الرياضية الجزائرية لكرة القدم :

هي جمعية تضم كل أندية كرة القدم الجزائرية وتعمل على تنظيم المنافسات الوطنية والمباريات الدولية وبغرض الإهتمام بالبطولة الوطنية للقسم الأول والثاني أنشأت الرابطة الوطنية لكرة القدم دورها هو تنظيم المنافسة الوطنية (البطولة)، مما يسهل مؤمورية الإتحادية في إعداد مخططات التنمية والإهتمام بالفرق الوطنية لجميع الأصناف.

تأسست الإتحادية الجزائرية لكرة القدم عام196 وإنضمت إلى الإتحاد الدولي لكرة القدم عام1963 ، وأصبحت عضوا رسميا في الإتحاد الأفريقي لكرة القدم عام 1964 ولها مهام تنظيمية لكرة القدم، الجزائر عضو مؤسس في الإتحاد المغربي العربي عام1988 ، عضو في جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة من الإستقلال، وعضو في الإتحاد الإفريقي والأوبك والعديد من المؤسسات العالمية والإقليمية وتعتبر إتحادية كرة القدم المسؤولة الأولى عن كرة القدم في الجزائر، منذ الاستقلال 1962، ولقد ترأس الإتحادية منذ ذلك الوقت عدة شخصيات قديرة [1].

1-1-1- شروط منح الإعانات للإتحاديات الرياضية الجزائرية :

يخضع كل منح لإعانات من الدولة والجماعات المحلية أو كل هيئة عمومية أخرى للإتحادية الرياضية الوطنية لإبرام عقد أهداف بين الإتحادية الرياضية الوطنية والهيئة المانحة للإعانة طبقا لما تنص عليه المادة (02) من المرسوم التنفيذي رقم 405/05 كما تشير المادة 03 من نفس المرسوم على أن عقد الأهداف هذا يجب أن ينص خاصة على مايلي[2]:

- مبلغ الإعانة .
- جدول توزيع الإعانة حسب العناوين .
- كيفيات دفع الإعانة وفتراتها .
- برنامج النشاطات والأداءات والأهداف المرجو تحقيقها .
- الأمر بصرف النفقات بعنوان الإتحادية الرياضية الوطنية المستفيدة .

[1] بوسنة رحيمة، دراسة" المرسوم التنفيذي رقم 05-405 المؤرخ في 14 رمضان 1426الموافق 17 أكتوبر 2005 المحدد لكيفيات تنظيم الاتحاديات الرياضية الوطنية وسيرها وكذا شروط الاعتراف لها بالمنفعة العمومية والصالح العام "و مدى تعارضه مع التشريعات الدولية، مذكرة ماجستير، معهد التربية البدنية و الرياضية ،الجزائر، 2008، ص 22

[2] طوبال وسيم :أسباب ضعف الرعاية الرياضية في الجزائر (حالة الإتحاديات الرياضية الوطنية)مذكرة ماجستير معهد التربية البدنية و الرياضية، الجزائر، 2009، ص 124

- كيفيات المراقبة .
- الوثائق إدارية والمالية الواجب تقديمها من طرف الإتحادية الرياضية الوطنية .
- واجب التصريح بمجموع إيرادات الإتحادية الرياضية الوطنية.
- التدابير التحفظية في حالة عدم إحترام بنود عقد الأهداف .
- شروط تعديل عقد الأهداف أو فسخه .

1-1-2- تصنيف الإتحاديات الرياضية الجزائرية :

يمكن أن تصنف الإتحاديات الرياضية الوطنية حسب عدة معايير وفقا لطبيعة نشاطها وإختصاصها الرياضي، ولقد جدد وزير الشباب والرياضة بمقتضى قرار مؤرخ في 4 شوال 1426 الموافق ل 6 نوفمبر سنة 2005 قائمة الإتحاديات الرياضية الوطنية المعترف لها بالمنفعة العمومية والصالح العام وهذا تطبيقا لأحكام المادة 41 من المرسوم التنفيذي 405/05 على التوالي :[1]

- الإتحادية الجزائرية لألعاب القوى .
- الإتحادية الجزائرية لكرة السلة .
- الإتحادية الجزائرية للملاكمة .
- الإتحادية الجزائرية لكرة القدم .
- الإتحادية الجزائرية لرياضة المعوقين .
- الإتحادية الجزائرية للجمباز .
- الإتحادية الجزائرية لكرة اليد .
- الإتحادية الجزائرية للجيدو .
- الإتحادية الجزائرية للسباحة .
- الإتحادية الجزائرية لكرة طائرة .
- الإتحادية الجزائرية للرياضة المدرسية .
- الإتحادية الجزائرية للرياضة الجامعية .

[1] – طوبال وسيم :نفس المرجع السابق ،ص 130

1-1-3- مهام الإتحادية الرياضية الجزائرية :

تساهم الإتحادية الرياضي من خلال أنشطتها وبرامجها في تربية الشباب وترقية الروح الرياضية وحماية أخلاقيات الرياضة وتدعيم التماسك والتضامن الإجتماعيين تتمثل مهام الإتحادية فيما يلي [1]:

- وضع نظام للمراقبة الطبية الرياضية .
- وضع نظام لترقية الأخلاقيات الرياضية والوقاية من العنف ومحاربته مع السلطات العمومية .
- مكافحة تعاطي المنشطات تحت رقابة اللجنة الوطنية الأولمبية وبالتنسيق مع الوزير المكلف بالرياضة والوزير المكلف بالصحة .
- تحضير وتسيير الفرق الوطنية في إطار مشاركتها في المنافسات الدولية بالتنسيق مع الوزير المكلف بالرياضة قصد التمثيل المشرف للوطن .
- تنظيم وتنشيط ومراقبة الإختصاص أو الإحتصاصات الرياضية التي تكلف بها طبقا للأهداف العامة المحددة بالتنسيق مع الوزير المكلف بالرياضة .
- وضع نظام المنافسات وتسييرها .
- ممارسة السلطة التأديبية على الرابطات والنوادي المنضمة إليها ،و على الهيئات التي تنشئها .
- تحديد معايير الإلتحاق بالفرق الوطنية .
- تكوين أعوان التأطير بالإتصال مع هياكل التكوين التابعة للوزارة المنضمة إليها .
- سن التنظيمات التقنية والعامة للإختصاص الرياضي .
- تطوير برامج البحث عن المواهب الرياضية ورياضي النخبة والمستوى العالي المقيمين بالخارج والتكفل بهم.
- تعيين الأعضاء الذين يمثلون الجزائر ضمن الهيئات الرياضية الدولية بعد موافقة الوزير المكلف بالرياضة .
- الإنظمام إلى الهيئات الرياضية الدولية بعد موافقة الوزير المكلف بالرياضة .
- الإكتتاب الإلزامي لعقود التأمين التي تغطي المخاطر التي يتعرض لها منخرطوها .
- تسليم الإجازات والشهادات والرتب والأوسمة ودبلومات الإتحادية وفقا للتنظيم المعمول به

[1]- ،قانون 04-10 المؤرخ في 10 أوت 2004 متعلق بالتربية البدنية والرياضية الفصل السادس القسم الثالث المادة 51 ص-ص30-32

1-1-4- الإطار القانوني للإتحادية الرياضية الجزائرية :

الإتحادية الرياضية الجزائرية لكرة القدم جمعية منصوص عليها بموجب القانون 06/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات الذي عدل وألغى القانون رقم90/ 31 المؤرخ في ديسمبر1990 (المادة 73من قانون 06/21)، فحسب النظام الداخلي للإتحادية الجزائرية لكرة القدم، فإن المادة الأولى منه تنص أن الإتحادية الجزائرية لكرة القدم، تقوم بتسيير ومراقبة كرة القدم الإحترافية والهاوية.

تمارس الإتحادية الرياضية الوطنية سلطتها على الرابطات والأندية الرياضية المنضمة لها.

1-1-5- هياكل الإتحادية الرياضية الجزائرية لكرة القدم :

تضم الإتحادية الرياضية الجزائرية على الخصوص ما يلي :

- الجمعية العامة .
- الرئيس.
- المكتب الإتحادي .
- اللجان الدائمة

- الجمعية العامة: وهي أعلى هيئة في الإتحادية،و تحدد أهداف الإتحادية وأنشطتها وتسهر على تحقيقها وتعتبر الجهاز السيد للإتحادية، ومن أهم ما تقوم به [1]:

تنتخب الرئيس، أعضاء المكتب، كما أنها تصادق على :القانون الأساسي للإتحادية، النظام التأديبي، الحصيلة الأدبية والمالية، كذا برنامج عمل الإتحادية والنظام الداخلي والتنظيمات بعد إقتراحها من طرف المكتب، كما أنها تصوت على النظام الداخلي والتنظيمات بعد إقتراحاتها من المكتب وتشجيع الرياضة النسوية وتجسيد التمثيل النسوي.

- المكتب الإتحادي: هو الجهاز الذي يضمن التسيير الإداري والتقني للإتحادية، ويتشكل المكتب الإتحادي، يمكن للمكتب أن يتزود بلجان متخصصة مكلفة بمساعدته في القيام بأنشطة، ويجتمع المكتب مرتين على الأقل في الشهر باستدعاء من الرئيس، تقوم بالتصويت بالأغلبية، وفي حالة تعادل الأصوات، يرجح صوت الرئيس.

[1]-المادة 12 من المرسوم التنفيذي 05|405 المؤرخ في 17 أكتوبر 2005 المحدد لكيفيات تنظيم الاتحاديات الرياضية الوطنية وسيرها وكذا شروط الاعتراف لها بالمنفعة العمومية والصالح العام ص **15**

– الرئيس: ينتخبه المكتب الإتحادي، من بين أعضائه لعهدة 4 سنوات قابلة للتجديد (حسب المادة 6 من قانون 22/11 المعدلة للمادة11)[1] ويمثل الإتحادية في كل أعمالها ولدى الهيئات الرياضية الوطنية الدولية ويتولى على الخصوص:

- توزيع الوظائف في المكتب الإتحادي، والسهر على تطبيق قرارات أجهزة الإتحادية .
- يعد التقارير المالية والأدبية يعرضها على المكتب والجمعية تصادق عليها، كما يقوم بإعداد الحصائل والخلاصات ويبعث بالتقارير للوزارة.
- يمثل الإتحادية في القضاء.
- يعتبر الآمر بالصرف.

-**الأمانة العامة:** وهي الهيكل الإداري للاتحادية.

-**اللجان الدائمة والمختصة** :هي التي تقوم بدعم هياكل الإتحادية في ممارستها لمهامها.

1-1-7مساعدات ومراقبة الإتحادية الرياضية الجزائرية:

تنص المادة 24 من المرسوم التنفيذي المذكور سابقا على أن الدولة والجماعات المحلية أو كل هيئة عمومية أخرى تقدم مساعدات لتمويل النشاطات المحددة في عقد الأهداف المعد بين الأطراف ولا يجب أن تستعمل لأعراض أخرى إلا إذا تحصلت الإتحادية على الموافقة من الهيئة المانحة للإعانة كما تلزم المادة 27 على ضرورة نص عقود الأهداف خصوصا على شروط تتناول الآداءات الواجبة تحقيقها وكذا آليات المراقبة. وتخصص الدولة مبلغ بنسبة 20% على الأقل من كل إعانة إلى الإتحادية الرياضية الوطنية لتكوين المواهب الرياضية الشابة، كما أن الوزير المكلف بالرياضة يزود الإتحادية الرياضية الوطنية إذا اقتضى الأمر مستخدمين أو مصالح تقنية وإدارية.

مقابل هذا فإن الإتحادية الرياضية الوطنية ملزمة بمسك سجلات حسابية، سجلات الجرد والتصديق عليها عن طريق محافظ حسابات ومصادقة عليها من جمعية العامة وإرسالها بعد ذلك إلى الإدارة المكلفة بالرياضة وإلا فالإتحادية الرياضية الوطنية لا تحصل على إعانات جديدة من الدولة والجماعات المحلية.

كما أن هذه الإعانات لو استعملت لأغراض مخالفة لشروط العقد فإن أصحابها إلى عدم تلبيتهم للإنتخاب في أجهزة الإتحادية الرياضية الوطنية لمدة خمس (05) سنوات.

[1] المرسوم التنفيذي 22/11، المؤرخ في 26 جانفي 2011، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي 405/05 المؤرخ في 17 اكتوبر 2005 يحدد كيفيات تنظيم الإتحادية الرياضية الوطنية و سيرها وكذا شروط الإعتراف لها بالمنفعة العامة، الجريدة الرسمية عدد 6 الصادرة في 30 جانفي 2011، ص 14

تمنع الإتحادية القيام بأية صفقة تجارية مع أية مؤسسة فيها مصالح بصفة مباشرة أو غير مباشرة ومن كل تنازع عن الأملاك العقارية للإتحادية.

2-1 الرابطة الوطنية الجزائرية لكرة القدم:

سنتطرق للإطار القانوني للرابطة الوطنية لكرة القدم، أي القوانين التي يخضع لها تسييرها، ثم ندرج صلاحياتها، والهيكل التنظيمي الذي تعمل به.

1-2-1- الإطار القانوني للرابطة الوطنية الجزائرية لكرة القدم

الرابطة الوطنية لكرة القدم جمعية منصوص عليها بموجب القانون رقم 06/12 مؤرخ في12 جانفي 2012، والقانون رقم 10/04 كذا القوانين الأساسية للإتحادية الجزائرية لكرة القدم، القوانين الداخلية للرابطة الوطنية لكرة القدم.

1-2-2- صلاحيات الرابطة الوطنية الجزائرية لكرة القدم:

جاء في المادة 2 من القانون الأساسي للرابطة الوطنية مايلي:

-تقوم الرابطة الوطنية الجزائرية لكرة القدم بتسيير البطولة الوطنية للقسم الوطني الأول والثاني والرابطات الجهوية لكرة القدم، مكلفة بتسيير البطولات الجهوية، في إطار الشروط التي يحددها القانون، كما جاء كذلك في المادة 8 من النظام الداخلي للرابطة الوطنية أو الإتحادية الوطنية لكرة القدم.[1]

1-2-3- التنظيم الهيكلي للرابطة الوطنية:

حسب المرسوم التنفيذي 166/96 المؤرخ في 8 مايو1996 المادة6 منه تتكون الرابطة من[2]:

- **الجمعية العامة:** وهي الجهاز السيد للرابطة .
- **الرئيس:** وهو المسير للرابطة، ومناط بمهام عدة كتوزيع المهام، تحديد مشروع جدول أعمال دورات الجمعية العامة، استدعاء أجهزة الرابطة إلى غير ذلك، المادة 14من مرسوم96/166 .

[1]- إفروجن غنية ،التسيير الإداري و علاقته بالأداء الرياضي النخبوي (دراسة متمحورة حول البعد القانوني التشريعي) مذكرة ماجستير، معهد التربية البدنية و الرياضية ،الجزائر، 2008 ص 93

[2]- مرسوم تنفيذي166/96 مؤرخ في8 مايو1996 بالجريدة الرسمية العدد 29يحدد كيفيات تنظيم الرابطات الرياضية، و كيفية سيرها ،ص18 .

- **المكتب التنفيذي للرابطة** :هو الذي يقوم بتنفيذ مداولات الجمعية العامة، المادة17 من مرسوم 166/96.
- **مجلس الرابطة:** وهو جهاز إستشاري، يقوم بتحضير الجمعية العامة وكيفيات تسييره التي تحدد بالنظام الداخلي واللجان المختصة، وتعمل على دعم الرابطة في ممارسة مهامها.

1-3- النوادي الرياضية الجزائرية:

1-3-1- تعريف النادي:

هو هيكل من بين هياكل التسيير لإنشائه يتطلب مجموعة من الصفات تتمثل في المنشطين والمسيرين لكل ناشئ رياضي وتحديد أوقات كافية الإستعمال الأجهزة الرياضية وتنظيم المنافسات والتدريبات[1].

كما يعرف النادي على أنه هيئة تكونها جماعة من الأفراد بهدف تكوين شخصية الشباب بصورة متكاملة من جميع النواحي الإجتماعية و النفسية و الفكرية ز الروحية عن طريق نشر التربية الرياضية والاجتماعية وبث روح القومية بين الأعضاء من الشباب وإتاحة الظروف المناسبة لتنمية مواهبهم[2].

إن الأندية دورها مهم وفعال فهي تهدف إلى المساهمة بدور إيجابي في التنمية لأفرادها في إيطار إحتياجاتم و رغباتهم مما يؤدي إلى تحقيق فلسفة الدولة [3].

حسب المادة 42 من قانون 10/04 تهدف النوادي الرياضية لتربية وتكوين الشباب.

حسب المادة 26 من النظام الداخلي للاتحادية فإن النادي هو عبارة عن جمعية رياضية، أو مؤسسة ذات طابع رياضي، معترف بها طبقا لأحكام القانون المتعلق بالجمعيات، وكذا قانون الرياضة والتربية البدنية والتنظيم الساري المفعول.

وإنطلاقا من الأهداف ومهام الإتحاد الرياضي العام التي يعمل النادي على تحقيقها، نستخلص الأهداف التالية [4]:

- تربية وتكوين الشباب بترقية الروح الرياضية والوقاية من العنف ومحاربته.

---

(1) - Le Robbert, dictionnaire de français, imprime en France, 2001, p 76.

(2) إبراهيم عبد المقصود وحسن أحمد الشافعي، **الموسوعة العلمية للإدارة الرياضية، التنظيم في المجال الرياضي**، مرجع سبق ذكره، ص 91

(3) إبراهيم عبد المقصود وحسن أحمد الشافعي، **الموسوعة العلمية للإدارة الرياضية، التنظيم في المجال الرياضي**، مرجع سبق ذكره، ص 68

(4) إفروجن غنية، **التسيير الإداري و علاقته بالأداء الرياضي النخبوي (دراسة متمحورة حول البعد القانوني التشريعي)**نفس المرجع السابق، ص 96

- زيادة الإنتاج ومضاعفة الدخل القومي.
- العمل على رفع المستوى الفني للألعاب والعمل على نشر وتوسيع الألعاب الأولمبية.
- تكوين مواطن متكامل من الناحية الفكرية والبدنية والخلقية.
- العمل على تشجيع الهواية الرياضية والإهتمام بها، بالإضافة إلى ترسيخ المثل الرياضية العليا في حياة أفراده.

1-3-2- الإطار القانوني للنادي:

إن القوانين التي يسير بها النادي الرياضي هي القوانين المتعلقة بالجمعيات، التي جاء النص بها في قانون رقم 12/06المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات، قانون رقم 10/04 المتعلق بالتربية البدنية والرياضية، كذا المرسوم التنفيذي رقم 118/90 المؤرخ في 30 أفريل 1990 متمم بالمرسوم التنفيذي رقم 90/284 المؤرخ في 22 سبتمبر 1990 الذي يحدد صلاحيات وزير الشباب والرياضة، المرسوم التنفيذي رقم 94/237 المؤرخ في 10أوت 1994 الذي يحدد صلاحيات وزير الداخلية والجماعات المحلية والبيئية والإصلاح الإداري [1].

1-3-3- مهام النادي: من مهام النادي ما يلي:

- رفع اللياقة البدنية لمنتسبيه والإرتقاء بمستواهم الصحي.
- تحقيق شعار الرياضة الجماهيرية، بإستقطاب أكبر عدد من المواطنين لممارسة النشاطات الرياضية.
- خلق قدرات وكفاءات رياضية عالية للوصول إلى البطولات والمسابقات الدولية.
- الدفاع عن الوطن والإخلاص للأمة العربية وإحترام العمل، ترسيخ روح الجماعة والتعاون والصدق والتواضع ونبذ الظلم والغش.
- صون سمعة البلاد وتمثيلها خير تمثيل.
- تشجيع ممارسة الديمقراطية.

1-3-4- الهياكل المنظمة والمسيرة للنادي الرياضي:

يتكون هيكل النادي إداريا من الجمعية العمومية، مجلس الإدارة، المكتب التنفيذي وتتكون الجمعية العمومية من الأغلبية المطلقة لأعضاء النادي الذين لهم الحق في الحضور، فإذا لم يكتمل هذا العدد يؤجل

[1]- قرار وزاري مؤرخ في 6 يونيو 1990، نموذج القانون الأساسي للنادي الرياضي.

الإجتماع إلى جلسة أخرى تعقد خلال أسبوعين على الأكثر من التاريخ الأول ويكون الإجتماع صحيحا بحضور10% أو بحضور مائة عضو عامل أيهما أقل من أعضاء الجمعية العمومية فإذا لم تتوفر هذه الأغلبية تقوم جهة إدارية مختصة بتكليف مجلس الإدارة ممارسة سلطات الجمعية العمومية لحين عقدأول إجتماع لها.

-مجلس الادارة: يتكون مجلس إدارة النادي من أعضاء النادي المنتخبين ويتولى مجلس إدارة النادي إصدار القررات المؤدية إلى حسن سير النادي وتحقيق أهدافه، حيث يتكون المجلس من رئيس ووكيلين، أمين صندوق، سكريتير عام والباقي أعضاء عاديين، ومدة المجلس أربع سنوات و لمجلس الإدارة إختصاصات عديدة منها تكوين اللجان المختلفة لتساعد على تسيير نشاط النادي.

-المكتب التنفيذي: يتكون من الرئيس أو أحد الوكيلين والسكريتير العام أو المدير المتفرغ، أمين الصندوق، ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة يختارهم المجلس في أول اجتماع له.[1]

1-4- الهيكل الإداري للنادي:

[1]- إبراهيم عبد المقصود و حسن الشافعي، الموسوعة العلمية للإدارة الرياضية، التنظيم في المجال الرياضي، مرجع سبق ذكره،ص 95

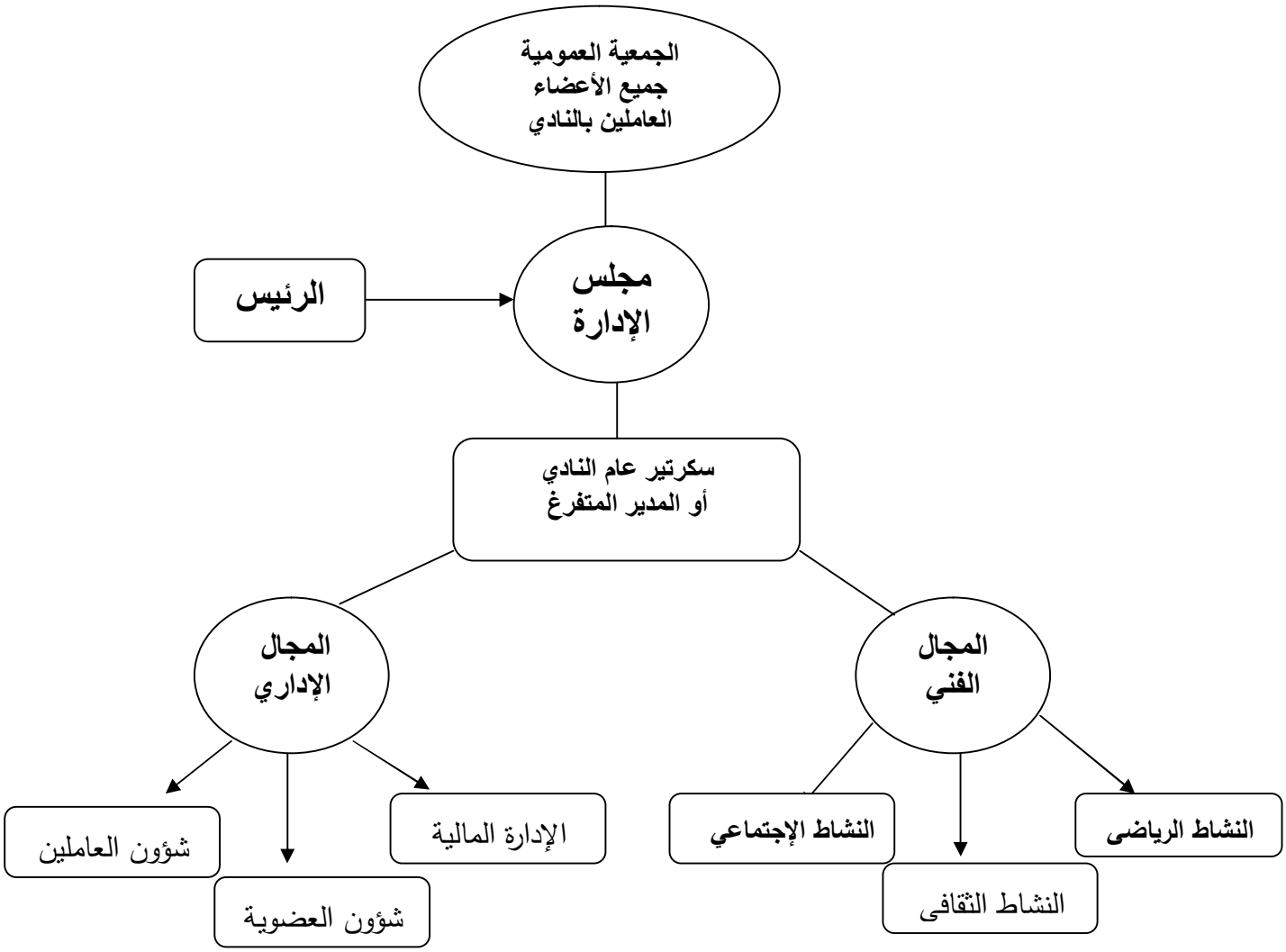

الشكل رقم(01): يوضح الهيكل التنظيمي للنادي:[1]

1-3-4- تصنيف النوادي الرياضية الجزائرية :

تمارس النوادي الرياضية في الجزائر مهمة تربية وتكوينالشباب عن طريق تط وير برامج رياضية وبمشاركتها في ترقية الروح الرياضية والوقاية من العنف ومحاربته وهي تخضع لمراقبة الرابطة أو الاتحادية الرياضية الوطنية المنظمة إليها وتكون النوادي الرياضية إما متعددة الرياضات أو أحادية الرياضة وتصنف إلى ثلاثة أصناف: النوادي الرياضية الهاوية/النوادي الرياضية الشبه المحترفة/النوادي الرياضية المحترفة ذلك حسب قانون رقم: 10/04 نذكرها كالأتي :

[2]- طلحة حسام الدين وعدلة عيسى ممطر، مقدمة في الإدارة الرياضية، مرجع سبق ذكره، ص85

– **النادي الرياضي الهاوي:** تنص المادة 43 على أن النادي الرياضي الهاوي جمعية رياضية ذات نشاط غير مربح، تسير بقانون متعلق بالجمعيات وأحكام قانون رقم: 10/04 وكذا القانون الأساسي، المعد من طرف الإتحادية الرياضية الوطنية، والذي يحدد مهامه.

– **النادي الرياضي شبه المحترف:** حسب المادة 44،45 من قانون رقم: 10/04 فإن النادي الرياضي شبه المحترف هو جمعية رياضية تهدف لتحقيق الربح، في جزء من نشاطها، خاصة تنظيم التظاهرات الرياضية المدفوعة الأجر.

تحديد مهام هذا النادي بواسطة قانون أساسي.

إن تشكيل النادي لصندوق إحتياطات بفضل ما يتيحه من أرباح، وتطبيق أحكام القانون التجاري، على أعضاء الأجهزة المسيرة، المواد 715 مكرر و23،715مكرر25 و 71مكرر26 ، و811 و813-1.

وللنادي الرياضي شبه المحترف الإمتياز لإستغلال المنشآت الرياضية العمومية ضمن شروط حالة توفر الشروط.

إن النادي الرياضي الهاوي، والنادي الرياضي شبه المحترف يخضع إعتمادهما إلى الرأي التقني المسبق، للإتحادية الوطنية المعنية، (المادة 42 من قانون 10/04).

- **النادي الرياضي المحترف:**

من خلال المادة 46 من قانون 10/04 مؤرخ في 14 أوت2004 ، يقوم هذا النادي ب:

تنظيم التظاهرات والمنافسات الرياضية المدفوعة الأجر، وتشغيل مؤطرين ورياضيين مقابل أجر، وكذا كل النشاطات التجارية المرتبطة بهدفه، فالنادي الرياضي المحترف يمكن أن يأخذ شكل الشركات التجارية التي نص عليها القانون التجاري وهي:

- المؤسسات الوحيدة الشخص رياضة ذات مسؤولية المحدودة.
- الشركة الرياضية ذات المسؤولية المحدودة.
- الشركة الرياضية ذات الأسهم.

تسيير هذه الشركات يكون طبقا لقانون 10/04 المتعلق بالرياضة، القانون التجاري، والمرسوم التنفيذي رقم 264/06 مؤرخ في8 أوت 2006 يتعلق بالأحكام المطبقة على النادي الرياضي المحترف، ويحدد القوانين

الأساسية النموذجية للشركات الرياضية التجارية، هذه الأخيرة التي عليها كذلك العمل بها، كما يمكن للنادي الرياضي أو الشخص الطبيعي أو الإعتباري أن يؤسسوا أو يكونوا شركاء في نادي رياضي محترف .إذا أمتلك النادي 3/1 رأسمال الشركة فأكثر، تخصص كل الأرباح لتشكيل صندوق الإحتياطات .

– إلتزامات الأندية المحترفة:

حسب المادة 2 من المرسوم التنفيذي 264/06 مؤرخ في 8 أوت 2006 [1]

والمادة 14 من دفتر الشروط فإن على الأندية تسديد الرواتب والعلاوات للاعبين بواسطة صكوك.

تلتزم الأندية بمنح اللاعبين كشف الراتب الشهري، وإستصدار الأجور والمكافآت الأخرى، كما عليها التصريح بالأجور للإتحادية والرابطة المحترفة لكرة القدم، المادة5 من دفتر الشروط.

المادة 3 من المرسوم التنفيذي 264/06 تنص على إلتزامات الأندية وحسب المادة 4 من نفس المرسوم تنص على أنها ستتعرض للعقوبات المقررة في مدونة الإنضباط للإتحاد الجزائري لكرة القدم.

1–3–7– الموارد المالية للنادي الرياضي:

- رسوم الالتحاق والاشتراكات حسب الفئات التي تحددها اللائحة المالية.
- حصيلة إيرادات الحفلات والمباريات ومنتجات الهيئة التي توافق عليها الجهة الإدارية المختصة.
- الإعانات.
- التبرعات والهبات والوصايا بشرط موافقة الجهة الإدارية المختصة.
- فوائد الودائع بالبنوك إن وجدت.
- رسوم انتقال البعثات للمشاركة الخارجية.
- إعفاء أدوات وملابس المنتجات من الرسوم الجمركية.
- حصيلة النصف من المائة على الأقل من الأرباح السنوية للشركة أو المصنع.

ضرورة عدم إذاعة المباريات في أوقاتها وفي هذه الحالة يزداد إقبال الجماهير ويتحول دخل النادي إلى دخل قيمة كبيرة، أما عن أهمية تقديم الخدمة لمن لم يحضروا المباراة فيمكن أن يقوم التلفزيون بإعداد برامج تتضمن أهم أحداث اللقاءات أو إعادة إذاعة المباريات في أوقات أخرى.[1]

[1] – مرسوم تنفيذي رقم 264/06 مؤرخ في 8 أوت 2006، يضبط الأحكام المطبقة على النادي الرياضي المحترف و يحدد القوانين الأساسية النموذجية للشركات الرياضية التجارية، جريدة رسمية عدد 50 الصادرة في 9 أوت 2006 ص 4

1-3-8- متطلبات النادي الرياضي:

إن النادي الرياضي لديه ثلاثة أنواع من المتطلبات وهذا حسب ما أشار إليه الدكتور عفاف عبد المنعم في كتابه الإمكانيات في التربية البدنية والرياضية:

متطلبات مالية :تتمثل في السيولة النقدية، حيث تحصل عليها الأندية من الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات الاقتصادية بالإضافة إلى المداخل الأخرى.

متطلبات مادية :يمكن الحصول عليها من المؤسسات الاقتصادية.

متطلبات معلوماتية :النادي الرياضي يحتاج إلى كل من المعلومات الداخلية والمعلومات الخارجية التي تحدث خارجه.

2- تاريخ وتطور كرة القدم في الجزائر

مرت كرة القدم في الجزائر حسب بعض المختصين والمتتبعين لهذه اللعبة بعدة مراحل أساسية هي:

المرحلة الأولى (1895 -1962):

لقد كانت أول إنطلاقة مع تأسيس أول فريق سنة 1985 تحت إسم طليعة الحياة في الهواء الكبير وبعده تم ظهور الفرق الرسمية كمولودية الجزائر والنادي الرياضي لقسنطينة ونادي معسكر. وظهرت الفرق لجمع الجزائريين لخلق تكتل لمواجهة الإستعمار وكانت كرة القدم وسيلة لزرع روح النضال والتضحية لرفض الإستعمار وكان خير دليل على ذلك المقابلة التي جمعت مولودية الجزائر بفريق أورلي (سانت أوجين) بولوغين حاليا والتي على إثرها تم إعتقال الكثير من الجزائريين بسبب الإشتباكات العنيفة التي وقعت آنذاك في سنة 1956 وفي هذه الحالة أمر القادة الثوري ون بإعلان تجميد هذا النشاط الرياضي في 11 مارس 1956 تجنبا للخسائر البشرية وفي 18 أفريل 1958تم تأسيس فريق جبهة التحرير الوطني والذي مثل الجزائر أحسن التمثيل في مختلف المنافسات العربية منها والدولية ودافع عن القضية وحق الشعب الجزائري[2].

المرحلة الثانية (1962- 1976):

[2]- إبراهيم عبد المقصود، الموسوعة العلمية للإدارة الرياضية، التنظيم في المجال الرياضي، مرجع سبق ذكره، ، ص67

(2) بوصلاح النذير مصادر التمويل في الاندية الرياضية المحترفة لكرة القدم بالجزائر، رسالة ماجستير، قسم التربية -البدنية والرياضية معهد علوم الطبيعة والحياة، سوق اهراس، الجزائر 2011 .ص61

لقد عرفت كرة القدم الجزائرية مرحلة جديدة مباشرة بعد إسترجاع السيادة وإستقلال الوطن سنة1962 ، والمناسبة كانت تأسيس مجلس الرياضة تحت إشراف الدكتور محند معوش الدورة التي شاركت فيها أربع أندية وهي: مولودية الجزائر الوداد البيضاوي (المغرب) الترجي الرياضي1962 -1963 ،الإتحاد الرياضي الإسلامي للجزائر الذي فاز بالدورة. وأول كأس للجزائر نظمت سنة 1963 وفاز وفاق سطيف وأجريت أول مقابلة للفريق الوطني سنة 1963 ضد المنتخب البلغاري وأنتهت ب (02-01) لصالح الفريق الجزائري وأول إنطلاقة للبطولة الوطنية كانت شهر سبتمبر1964 .

أما فيما يتعلق بالمنافسات الرسمية فقد شارك المنتخب الوطني وتحصل على الميدالية الذهبية سنة 1975 في إطار ألعاب البحر الأبيض المتوسط التي نظمت بالجزائر ،وكان ذلك أمام المنتخب الفرنسي (03- 02) وفي سنة1976بفوز نادي مولودية الجزائر بكأس إفريقيا للأندية البطلة .

وأهم ما يمكن قوله أن كرة القدم الجزائرية خلال هذه الفترة تنفست الصعداء بفضل النتائج التي تحصلت عليها على جميع الأصعدة القارية والدولية.

المرحلة الثالثة(1976-1990):

في هذه الفترة عرفت كرة القدم الجزائرية قفزة نوعية لها منذ تاريخ ظهورها وإعتبرت بمثابة الفترة الذهبية وهذا بفضل تطور التجهيزات الرياضية المخصصة لها وتوفير الإمكانيات المادية التي تساعد على النهوض والرفع من مستواها، فلقد تم تشييد ملاعب عديدة على مستوى القطر الوطني منها ملعب05 جويلية وكان ذلك في جوان 1972، وكان يعد هذا الملعب من أحدث الملاعب في إفريقيا وعرفت هذه المرحلة إدماج معظم الأندية الوطنية في مؤسسات إقتصادية وطنية كبرى مثل ضم فريق مولودية نفط العاصمة(MAB) وفريق مولودية نفط وهران . (MAP)

وفي هذه الفترة عرفت المنتخبات الوطنية والأندية الرياضية قفزات نوعية في مجال النتائج، حيث تحصل المنتخب الوطني على الميدالية الذهبية في الألعاب الإفريقية التي نظمت بالجزائر 1978 والميدالية البرونزية في ألعاب البحر الأبيض المتوسط وتحقيق التأهل إلى نهائيات كأس العالم 1982 بإسبانيا والفوز التاريخي على المنتخب الألماني نتيجة(02-01).

أما على صعيد الأندية ومن خلال الدعم الكبير الذي عرفته من قبل المؤسسات الوطنية الكبرى حيث فازت شبيبة القبائل بكأس الأندية البطلة الإفريقية سنة 1981 وبالكأس الممتازة بسنة 1983 وفوز المنتخب الوطني بكأس إفريقيا في دورة الجزائر في سنة1990 .

وأهم ما يميز هذه المرحلة هو أن كرة القدم الجزائرية إستطاعت فرض وجودها في مختلف المحافل القارية والدولية وإعتبرت بمثابة المرحلة المثالية والذهبية في تاريخ كرة القدم منذ ظهورها.

المرحلة الرابعة(1991–2008):

أما بخصوص الفترة بين 1991–2008 فإن كرة القدم الجزائرية عرفت تدهورا خطيرا أثر سلبا على سمعة المنتخب الوطني على الصعيد الدولي والقاري حيث ظهر المنتخب الوطني في نهائيات كأس إفريقيا سنة 1992 بالسنغال بمستوى متواضع والخروج بإقصاء من الدور الأول رغم التشكيلة اللامعة من اللاعبين، كما أقصي من الدورة الموالية من المشاركة في دورة تونس 1994 وكان السبب إداري حيث إدراج اللاعب يتمثل في قضية "كاروف "في المقابلة ضد السنغال وهو معاقب من طرف الكاف يوم1993/01/10 .

علاوة على ذلك خروج المنتخب الوطني من الدور الربع النهائي في دورة جنوب إفريقيا سنة1996، يليها المشاركة السلبية في دورة بوركينافاسو سنة 1998 التي تعتبر مأساة كبيرة حيث خرج المنتخب الوطني بثلاث إنهزامات أمام كل من غينيا وبوركينافاسو والكاميرون تليها خروجه من الدور الأول في دورة غانا ونيجيريا سنة 2000ثم تليها دورة 2002 التي أقيمت في الكامرون وكانت النتائج مثل سابقتها، وفي دورة تونس 2004 كان نصيب أبناء" رابح سعدان" و"بوعلام شارف "الإقصاء من الدور الربع النهائي أمام منتخب المغرب، بعدها أتت الصدمة الكبرى حيث أقصي المنتخب الوطني من المشاركة في دورة مصر ولم يتأهل الخضر للوصول إلى نهائيات كأس العالم بكوريا واليابان سنة2002 هذا بالإضافة إلى عدم تأهله إلى نهائيات كأس إفريقيا في جانفي 2008بغانا.

أما فيما يخص الأندية فقد عرفت هي الأخرى إقصائات عديدة منها على الخصوص إقصاء مولودية وهران من كأس الأندية العربية سنة1998، وفريق شباب قسنطينة وشباب بلوزداد من كأس إفريقيا للأندية البطلة سنة 1998و 2001 على التوالي، بالإضافة إلى فريق إتحاد العاصمة الذي أقصي من كأس كؤوس الأفريقية سنة 2002.

وما يلاحظ في هذه الفترة القفزة النوعية لفريق شبيبة القبائل الذي شرف الجزائر حقيقة في منافسة كأس الكاف بفوزه بها ثلاث مرات على التوالي 2000–2001–2002.

ولكن على العموم يمكن القول أن معظم النتائج التي سجلت سواء على مستوى الفريق الوطني أو الأندية الجزائرية على حد سواء تعتبر جد سلبية خلال هذه الفترة وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على أن كرة القدم تعاني مشاكل بالجملة.

المرحلة الخامسة (2009–إلى يومنا هذا):

في هذه الفترة الكرة الجزائرية شهدت تقدما ملحوظا سنة 2009 أين تأهلت لنهائيات كأس أفريقيا التي أقيمت بأنغولا سنة 2010 أين احتل المنتخب الجزائري المركز الرابع، أما الحدث الأبرز فهو تأهله لنهائيات كأس العالم 2010بعد مباراة فاصلة ضد الفريق المصري والتي انتهت بنتيجة 1–0 لصالح الجزائر بتوقيع عنتر يحيى، وكذا الوصول إلى الدور النصف النهائي لكأس أفريقيا التي أقيمت في أنغولا عام2010 بقيادة المدرب رابح سعدان وتشكيلة شابة على غرار زياني، حليش، بوقرة وأخرون، وشاركت الجزائر في بطولة إفريقيا المنظمة بدولة جنوب إفريقيا سنة2013 وأقصيت في الدور الأول رغم الأداء المميز الذي قدمه أشبال المدرب حاليلوزيتش ،كما شهد عام 2014 انجازات غير مسبوقة للرياضة الأكثر شعبية في الجزائر ببلوغ المنتخب الوطني الدور الثاني لكاس العلم بالبرازيل و تتويج وفاق سطيف بدوري أبطال أفريقيا،و شاركت الجزائر في نهائيات كاس الامم الافريقية لطرة القدم 2015 التي درت في غينيا الاستوائية .كان من ابرز المرشحين لنيل الكأس، تأهل عن دور المجموعات بعد تحقيقه إنتصارين ضد كل من منتخب جنوب افريقيا لكرة القدم ومنتخب السنغال لكرة القدم إلا انه أقصي في دور ربع النهائي بعد هزيمته أمامالمنتخب الايفواري بثلاثية مقابل هدف. هذا وقد كان المنتخب الجزائري قد تأهل لهذه الدورة بعد مشوار ممتاز في التصفيات، بفوزه بخمس مباريات متتالية أولها خارج الديار أمام إثيوبيا وآخرها في الجزائر أمام مالي وانهزم في المقابلة السادسة أمام نسور مالي في باماكو.

3– الأنظمة القانونية التي تسيير الرياضة في الجزائر:

مر تطور التشريع الرياضي في الجزائر بمراحل عدة، إذ صدرت عدة تشريعات وتم إلغاء أخرى حسب النظام السائد في كل مرحلة، بحيث يحاول المشرع الجزائري مواكبة التغيرات التي تطرأ في كل مرة صدرت عدة قوانين لتسيير الرياضة وتطويرها ندرجها فيما يلي :

3–1– القوانين المسيرة للرياضة في الجزائر قبل الإستقلال :

3–1–1– قانون 1901 الخاص بالجمعيات في العهد الاستعماري: يعتبر القانون الصادر في 1901الوثيقة الأساسية التي كانت تنظم الرياضة الجمعوية في العهد الإستعماري فقد كانت الرياضة آنذاك تمثلها السياسة الإستعمارية وسياسة الجور والإضطهاد ضد الشعب الجزائري الذي كان محروما من جميع الحقوق المدنية، الإجتماعية والسياسية الحق في الثقافة والتعليم.

قليل هو عدد الجزائريين الممارسين للرياضة ما عدا بعض الرياضات الشعبية التي كانت محبوبة عند الجزائريين لما كانت لهم فرصة القيام بها :ككرة القدم، الملاكمة، والعدو الريفي بالمدن الكبيرة.

كانت الرياضة الجزائرية وسيلة لتدعيم الرياضة الفرنسية في وقت الإستعمار.

حيث كان يحكمها قانون 1901/07/01 الفرنسي المتعلق بالجمعيات وهو يحتوي على المبادئ العامة للقانون التي تنظم العقود والإلتزامات حسب المادة "1" ويعتبر كوثيقة قانونية قاعدية لتنظيم النشاط الجمعوية.

لكن ورغم كل ذلك فقد كان تهميش الرياضيين الجزائريين من طرف الإستعمار الفرنسي حافزا لروح الوطنية والنضال من أجل القضية الوطنية في صفوف الفرق المسلمة مثل جبهة التحرير الوطني.

وبالرغم من ذلك فقد أسست فرق كرة القدم المسماة بالجمعيات الإسلامية، والتي عكست النضال ضد المستعمر، فكانت وسيلة لتوعية الشعب بضرورة النضال ضد الظلم والقهر، والاستغلال.

3-2- القوانين المسيرة للرياضة في الجزائر بعد الإستقلال :

إستعادت الجزائر سيادتها، وإستعادت بذلك أراضيها المسلوبة والتي كانت في الأصل ممتلكات الشعب الجزائري والتي تجسدت في صورة الثورة الفلاحية وتأميم الموارد الطبيعية وإتباع سياسة البناء والتشييد وفاءا منها للميثاق .الذي أقره المجلس القومي للثورة الجزائرية في طرابلس وطبقا للمبادئ الإشتراكية لقيادة حزب جبهة التحرير الوطني" من الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية الشروع في إنجاز الإصلاح الزراعي وإنشاء اقتصاد وطني ينهض العمال بتسييره وإنتهاج سياسة إجتماعية لفائدة الجماهير كي ترتفع مستوى معيشة العمال والتعديل بترقية المرأة قصد إشتراكها في تدبير الشؤون العامة وتطوير البلاد، ومحو الأمية وتنمية الثقافة القومية وتحسين السكن والحالة الصحية العامة.[1]

3-2-1. مرحلة من 1962- 1971 :

شهدت هذه المرحلة صدور قانونين من أجل تسيير الحركة الرياضية، قانون 157/62 المؤرخ في1962/12/01 الذي مدد مفعول التشريعات الفرنسية إلا ما يعارض منها مع السيادة الوطنية وما كان مناهض للعنصرية ،المرسوم التنفيذي 254/63 المؤرخ في 1963/07/10 المنظم للرياضة والجمعيات الرياضية بالإضافة إلى مجموعة التعليمات الرسمية التي حددت مكانة التربية البدنية والرياضية داخل المنظومة التربوية إضافة إلى دور تعليمات رسمية ندرجها فيمايلي :

[1]- بن بوسنة رحيمة دراسة" المرسوم التنفيذي رقم 05-405 المؤرخ في 14 رمضان 1426الموافق 17 أكتوبر 2005 المحدد لكيفيات تنظيم الاتحاديات الرياضية الوطنية وسيرها وكذا شروط الاعتراف لها بالمنفعة العمومية والصالح العام "ومدى تعارضه مع التشريعات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 30.

– قانون رقم 157/62 المؤرخ في 1962/12/01 : وجدت الجزائر نفسها بعد الإستقلال أمام عبئ كبير يتمثل في مواجهة تدهور الأحوال في المجال الصناعي التجاري والفلاحي، هذا الأخير الذي كان أساس إقتصاد البلاد، هذا بسبب ما تركته فرنسا نتيجة تجهيل الجزائريين وحرمانهم من المشاركة في إدارة الشأن العام، فلم تتح للجزائريين فرص التكوين في وظائف مرموقة ليكون إطارا مؤهلا فحرمتهم فرنسا من فرص التعليم والتكوين، بحيث كانت الإدارة حكرا لأنفسهم وأولادهم، الأمر الذي جعل الجزائر تتخبط في مشاكل جد خطيرة، بسبب الهجرة الجماعية للمناصب الإدارية المحتكرة من طرف الجماعات الأوربة واليهود، فأمام نقص الإطارات تدخل طلاب وعسكريين الذين نزعوا البدلة وتولوا المناصب الإدارية، فكانت المهمة صعبة جدا لكن مع إرادة الشعب الجزائري فقد إتخذ مسؤولية إدارة شؤون البلاد في مختلف القطاعات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وهي مسؤولية كبيرة أمام الخسائر المادية والبشرية التي خلفها المستعمر، لهذا جاء في قانون62 /157 الذي جاء كي يفرض إستمرارية العمل بالتشريعات الفرنسية إلا ما يتعارض مع السيادة الوطنية وما كان مناهض للعنصرية.يعني العمل بقانون 1901 الفرنسي الخاص بالجمعيات، هذا الأخير في محتواه تضمن مبدأ ديمقراطي: حرية التعاقد في مواده الثلاثة الأولى تحدد بوضوح الشروط اللازمة لتأسيس الجمعية [1].

– المرسوم رقم 254/63 المؤرخ في 1963/07/10[2]: الذي ينظم الرياضة والجمعيات الرياضية،الذي صدر طبقا لما جاء في قانون 1901/07/01 وقانون رقم 157/62 ففي الفترة بعد إستقلال الجزائر كانت المنشآت الرياضية قليلة،وكان التنظيم سيء والتأطير يكاد ينعدم، فحاولت الجزائر سن بعض التشريعات في المجال الرياضي، ذلك كان صعبا بسبب التحولات الإقتصادية والسياسية في الجزائر، هذا ما جعل المشرع الجزائري يتبع النموذج الفرنسي في المجال الرياضي القائم على آللبرالية مع بعض التعديلات، مع العلم أن الجزائر إنتهجت النظام الإشتراكي أنذاك. فصدرت بعض القوانين، التي معظم قواعدها مقتبسة من التشريعات الفرنسية، فكان المرسوم63/ 254 يتكون من34 مادة، تحتوي كيفية تأسيس الجمعية، شروط العضوية في الجمعية، هيكلة وتسيير الجمعية، الإختصاصات المنوطة بها، الرابطات الجهوية، الفدراليات هيكلتها وإختصاصها، اللجنة الأولمبية الوطنية...إلخ.

– صدور تعليمات رسمية في 1970: هذه المرحلة هي مرحلة الإصلاح الثوري، أين صدرت عدة قوانين تشريعية، تنظيمية، ذلك لمحاولة وإرادة الدولة في تطوير والنهوض بالبلد، في المجال الرياضي. في هذه السنة صدرت تعليمات رسمية تشبه إلى حد بعيد سواء من حيث المصطلحات أو المضمون القوانين والمنشورات الفرنسية المتعلقة بممارسة مهنة التربية البدنية والرياضية والمتعلق بالتكوين الرسمي لأستاذة التربية البدنية والرياضية، حيث

[1] –افروجن غنية :الجانب القانوني و التسيير الإداري لكرة القدم دراسة حالة بعض النوادي المحترفة في الجزائر أطروحة دكتوراه معهد التربية البدنية و الرياضية ،جامعة الجزائر ،2014،ص 67

[2] –المرسوم رقم 254/63 المؤرخ في 1963/07/10 يتعلق بتنظيم الرياضة، جريدة رسمية عدد 47، صادرة في 1963/07/17.

أظهرت الدولة الجزائرية من مختلف القوانين التي أصدرتها توجهها الإشتراكي، بالرغم من بعض التناقضات التي نجدها، لأنها مستوحاة من القوانين الفرنسية التي صدرت في ظل إقتصاد السوق، فجاء في هذه التعليمة التي صدرت من الوزارة الشبيبة الرياضية والسياحة، تحديد لمفهوم التربية البدنية والرياضية، فبينت أهمية التربية البدنية والرياضية للأفراد في تنمية روح الجماعة، وتأثيرها على الأفرد والجماعة من الناحية البدنية والفكرية، النفسية والإجتماعية هكذا جاءت هذه التعليمة معترفة بسحر الرياضة على الإنسان في المجتمع، بتكوين فرد متزن بدنيا، فكريا، نفسيا، إجتماعيا، كما قامت بتحديد كيفيات تنظيم وتعليم التربية البدينة والرياضية، فنجد في معنى هذه الأخيرة، أهدافها، مبادئها، ميثاق التربية البدنية والرياضية.[1]

كما بدأ تكوين الإطارات في هذه المرحلة، وكانت ممارسة الرياضة بكل حرية وفي كل المستويات والقطاعات .أما بالنسبة للمنشآت فتم إنشاء مركب متعدد الرياضات ومركب 5 جويلية.

3-3- مرحلة السبعينيات:

تعتبر هذه المرحلة منعرجا مهما للحركة الرياضة الجزائرية حيث تتميز بصدور ميثاق1976 وميثاق1986 ودستور1976.

-الأمر79/71المؤرخ في 1971/12/03: المتعلق بالجمعيات حيث يعتبر القانون الخاص بالجمعيات الأول الذي صدر بعد الإستقلال، بعد 9 سنوات التي إستمر العمل فيها بقانون عام 1901 في هذه الفترة لتنظيم الجمعيات، فاعتبرت الجمعيات الرياضية الهيئة القاعدية الأساسية التي تمارس في إطارها الرياضية، بتطبيق هذا القانون، فكان تسيير الحركة الرياضية طبقا لهذا القانون إضافة إلى اللوائح التي صدرت من أجل تسيير الرياضة في الجزائر، بالرغم من كون النموذج الفرنسي للرياضة كان قائما على اللبرالية، فتم تطبيقه على مجتمع إشتراكي رغم محاولات الإصلاح [2].

جاء الأمر 79/71 في 28 مادة (المادة 1 إلى المادة 16)جاءت على شكل أحكام عامة عن معنى الجمعية[3]، الشروط التي يجب توافرها في الأعضاء، أن ممارسة نشاطها يكون بموافقة السلطة العمومية حسب المادة 2من هذا القانون، كيفية تأسيس الجمعية، حالات البطلان والإلغاء والحالات التي تؤدي إلى عقوبات، كإحداث جمعية غير قانونية المادة 9 تنص العقاب يتراوح بين عام إلى 3 أعوام وغرامة مالية من 3000 إلى 70000دج، أما المادة 17 توضح إمكانية الإعتراف للجمعية بالمنفعة العمومية.المواد من 18 إلى 22 فيها

[1] -افروجن غنية :الجانب القانوني و التسيير الإداري لكرة القدم دراسة حالة بعض النوادي المحترفة في الجزائر ،نفس المرجع السابق،ص،68

[2] -افروجن غنية : المرجع السابق،ص 69

[2] الأمر 79/71 المؤرخ في 3 ديسمبر 1971 يتعلق بالجمعيات جريدة رسمية عدد 105 الصادرة في 24 ديسمبر 1971.

أحكام خاصة بالجمعيات الأجنبية التي تتطلب الموافقة المسبقة لوزير الداخلية.المادة 22 إلى 28 جاء فيها أحكام خاصة بالجمعيات ذات الطابع السياسي، فهناك بعض الأحكام المشتركة مع الجمعيات الأخرى لكن لاتطبق عليها كل أحكام هذا القانون.

- الأمر/81 76 المؤرخ في 23 / 1976/10 المتعلق بالتربية البدنية والرياضية :

للمرة الأولى يصدر قانون تشريعي، يسير الرياضة في الجزائر بعد الإستقلال الذي من خلاله حاولت الجزائر الإصلاح في مجال التربية البدنية والرياضية، ويظهر ذلك في الميثاق الوطني الصادر في1976، فحسب ما جاء فيه أن الرياضة المادة (42) حق وواجب، فأصبح تنظيما إجباريا في النشاطات وحسب المادة 3 تسعى الدولة وضع سياسة تخطيطية للمنشآت وأجهزة الرياضة، وتنظيم مصالح مكلفة بترقية النشاطات الرياضية، كما جاء في المادة 67من دستور1976 ، حق المواطنين في حماية صحتهم بترقية التربية البدنية والرياضية ووسائل الترفيه، بحيث إعتبرت ذات منفعة عامة، كما جاء في المادة 56 الحق في إنشاء الجمعيات[1].

كانت الجزائر بعد الإستقلال تحاول التطلع للتجديد ومحاولة بلوغ التقدم، فكانت ترغب في تحقيق أكبر قدر ممكن من التنمية في كل المجالات لتعوض ما عاشته وتعرضت له من تخلف في المجال الإقتصادي الثقافي في المرحلة الإستعمارية، فكانت تبحث عن طريق من أجل التنمية الإقتصادية والإجتماعية بعدما تحررت سياسيا فكان إختيارها كغيرها من بلدان العالم الثالث المستقلة الطريق الإشتراكي، كأسلوب لبناء المجتمع الجزائري في المجالات المتعددة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ويظهر هذا من خلال هذا القانون الذي أكدت فيه الدولة الجزائرية توجهها الإشتراكي صراحة، في المادة 1 الفقرة 4 منه 98 جاء هذا الأمر مشكلا من 5 أبواب، الباب الأول فيه المبادئ العامة للتربية البدنية والرياضية المتشكل من المادة 1 إلى5، جاء فيها أن التربية البدنية والرياضية حق وواجب لكل المواطنين وأنها إجبارية في جميع قطاعات النشاط الوطني. كما تنص المادة 5 صراحة على أن تنظيم الحركة الوطنية وإدارتها يخضع لمبادئ التسيير الإشتراكي للمؤسسات.كما جاء في الباب الثاني المواد من (6 إلى29) في الفصل الأول منه أن تعليم التربية البدنية والرياضية إجباري في قطاع التكوين والتعليم وفقا للمادة 6 من نفس القانون، جاء في الفصل الثاني على ضرورة تكوين إطارات لترقية التربية البدنية والرياضية، كما جاء فيه تكوين إطارات شبه رياضية طب رياضي، إعلام رياضي... المادة(21) جاء الباب الثالث منظما للحركة الرياضية الوطنية، فذكر الجمعيات في الفصل الأول منه، بحيث لكل مواطن الحق في الإنضمام إليها(المادة 35 من نفس القانون) فاعتبرها الخلية الأساسية للحركة الرياضية الوطنية، كما ذكر الرابطات، التخصصية والمتعددة التخصص في الفصل الثاني من هذا الباب، كما جاء في الفصل الثالث تسمية الإتحاديات الرياضية، التي يمكن أن تنشأ على شكلين: متعددة الإختصاص الرياضي أو متخصصة، الفصل الرابع من نفس القانون ذكر اللجنة الأولمبية الجزائرية

[1]– الدستور الجزائري 1976، الجريدة الرسمية عدد 94، الصادرة في 24 نوفمبر 1976.ص17

التي تحمي الراية والرموز الأولمبية، الفصل الثالث، جاء فيه المجالس الرياضية، البلدية، الولائية، التي تتكفل بإعداد المخطط الوطني للتنمية، المجلس الوطني للرياضة، الذي يدلي برأيه في التوجيهات المتعلقة بالسياسة الرياضية. الباب الرابع يبين التجهيز والمعدات الرياضية، نلاحظ رغبة الدولة في تطوير المنشآت الرياضية أعطى المشرع في الباب الخامس حماية للممارسين الرياضيين، بتوفير رقابة طبية إجبارية (المادة69)، أجبر التأمين على الأخطار للمربين بحيث يعتبر مربين رياضيين حسب قانون81/76 المؤرخ في 23 أكتوبر1976 ، الأشخاص الذين يتولون التنشيط والتنظيم والتسيير في هياكل الحركة الرياضية الوطنية،(المادة78) الباب السادس أدرج الأحكام المالية، بحيث خصصت ميزانية خاصة من طرف البلديات لتمويل النشاط الرياضي، في 1977 بدأ تطبيق الإصلاحات الرياضية، وتم إدراج الرياضة كعنصر مكون بمسعى الثورة الثقافية، وخلق نظام جديد للتربية البدنية والرياضية، يتوافق مع التوجيهات الاشتراكية للبلاد، غير أن هذا القانون لم يلقى تطبيقا في الواقع، فصدرت عدة مناشير ومذكرات لتسيير الرياضة بعدها [1].

3-3-1. مرحلة من 1988-1995 (إعادة بعث الرياضة):

- قانون رقم 03/89 مؤرخ في 14 /1989/02 متعلق بتنظيم وتطوير المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية :[2] الذي صدر مباشرة قبل صدور دستور 1989 وقد جاء هذ ا القانون نتيجة الفراغ الناجم عن عدم تطبيق الأمر76 /81 والتحولات الإقتصادية والسياسية للبلاد بالإضافة إلى ظهور قانون إستغلالية المؤسسات العمومية 01/88 وتخلي المؤسسات العمومية عن تمويل النشاطات الرياضية، وأصبحت المؤسسات الرياضية عبارة عن جمعيات رياضية منها الإتحاديات، الرابطات، النوادي ...إلخ

إن القانون 03/89 جاء ليبنى علاقة الرياضة والمحيط الخارجي وإرتباطها مع جميع مجالات الحياة، حيث تعرف المادة 2 منه مصطلح المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية أنها ": مجموع من الممارسات مدرجة في سياق دائم التطور، منسجم ومتجانس ومندمج في المحيط السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي ومتطابق مع القيم الإسلامية، وهذا من خلال مختلف هياكل التنظيم والتنشيط المتكونة أساسا من جمعيات رياضية، رابطات، إتحاديات ولجان أولمبية كما تسجل أيضا بعض المفاهيم الجديدة من بينها أعمال الإشهار والرعاية للأنشطة الرياضية وتحول الجمعيات إلى مؤسسات أو شركات تجارية ذات الهدف الرياضي وبالتالي خضوعها للقانون التجاري وليس لقانون الجمعيات.

[2]-افروجن غنية : المرجع السابق ص70،71.

[1]-قانون رقم 03/89 مؤرخ في 1989/02/14 **يتعلق بتنظيم وتطوير المنظومة الوطنية الرياضية**، جريدة رسمية عدد 07 صادرة في 1989/02/15.

بالإضافة إلى إحداث صندوق لتطوير الأنشطة الرياضية مهمته تكملة دور الدولة والمساهمة في عملية التمويل وبما أن دستور 89 لم يأتي بجديد في المجال الرياضي فيبقى قانون 03/89 القاعدة التشريعية الأساسية إلى غاية1995، والذي ألغي بموجب الأمر رقم95/09 المؤرخ في25 /1995/02 المتعلق بتوجيه المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية وتنظيمها وتطويرها.

- الأمر رقم 09/95 المؤرخ في 1995/02/25 المتعلق بتوجيه المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية وتنظيمها وتطويرها: صدور هذا القانون راجع لعدة أسباب منها :التغير والتطور السريع في شتى المجالات، وعدم مسايرة القانون السابق للواقع مع نقص الدقة فيه، بحيث يعتبر هذا القانون القاعدة التشريعية الأساسية التي تنظم المجال الرياضي، فمقارنة بقانون 03/89 نلاحظ أن المشرع أضاف كلمتين تنظيمها وتطويرها هذا ما يدل على أن الجزائر لم تهمل النشاط الرياضي، وتحاول تنظيم الرياضة أكثر وتطويرها فيظهر أنها أعطت أهمية لهذا القطاع، نفهم ذلك من خلال الأهداف التي جاء بها هذا القانون، حيث جاء فيه 132 مادة موزعة في 8أبواب، حيث جاء هذا القانون ليوضح مبادئ توجيه وتنظيم المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية ووسائل تطويرها حسب الباب الأول منه، في الباب الثاني يوضح المشرع كيفية تنظيم الممارسات البدنية والرياضية وهياكل المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية، حيث قسم هذه الممارسات حسب الهدف والطبيعة وفقا للمادة4: التربية البدنية والرياضية، النشاط البدني والرياضي الترفيهي، رياضة المنافسة، رياضة النخبة وذات المستوى العالي.

المادة/9 ف 3 ينص القانون فيها على وجود النوادي الرياضية التي يتم تنظيم المنافسات على مستواها، فذكر هذا القانون الأندية الرياضية للهواة، والأندية الرياضية المحترفة، الرابطات، نلاحظ أن هذه الأخيرة لم يذكرها القانون السابق، إذا هذا القانون ولأول مرة في الجزائر جاء الذكر في القانون على الإحتراف، فتعد نوادي محترفة حسب قانون95/09 تلك التي تجعل الرياضة نشاط دائم لها، بواسطة إشتراكات أشخاص معنويين أو طبيعيين بحصص، يكون هدفها تحقيق نتائج رياضية مقابل أجر[1]، كما جاء فيه أحكام على الجمعيات الرياضية الوطنية، التي يمكنها ان تتحول إلى إتحادية رياضية وطنية حسب المادة 30 من نفس القانون، أما الباب الثالث جاء فيه النص على الموارد البشرية، التكوين والبحث، أدرجت مجموعة من الحقوق والواجبات، بهذا يستفيد الرياضيين الذين حققوا أداءات ذات مستوى دولي من تدابير خاصة تتعلق بتحضيرهم التقني، تكوينهم، مسارهم المهني، وغيرها من الحقوق التي جاءت في المواد من (67 إلى74) كما جاء فيه أحكام حول التأطير، أخرى تتعلق

[1]- المادة 20 من الأمر 09/95 المؤرخ ي 25 فيفري 1995، يتعلق بتوجيه المنظومة الوطنية للتربية البدنية و الرياضية و تنظيمها و تطويرها، الجريدة الرسمية عدد 17 الصادرة في 29 مارس 1995 ص .11

بالتقديرات والمكافآت، قواعد خاصة بالتجهيزات والعتاد الرياضين، قواعد تتعلق بالتمويل، إلى أن صدر تعديل لهذا القانون بموجب القانون رقم 10/04 المؤرخ في 14 أوت 2004 متعلق بالتربية البدنية والرياضية، وهو القانون الساري المفعول حاليا.

3-3-2. المرحلة من 2004 إلى يومنا هذا :

إن القوانين التي تسير الرياضة في هذه المرحلة هي قانون 10/04 المؤرخ في 16 أوت 2004 المتعلق بالتربية البدنية والرياضية، فالحركة الرياضية يحكمها هذا القانون وكذا المرسوم التنفيذي05-405 المؤرخ في17 أكتوبر 2005 المحدد لكيفيات تنظيم الإتحاديات الرياضية الوطنية وسيرها وكذا شروط الإعتراف لها بالمنفعة العمومية والصالح العام إضافة إلى قانون الجمعيات 06/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات الذي ألغى القانون 31/90 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات.

3-2-4-1- قانون 10/04 المؤرخ في 14 أوت سنة 2004 والمتعلق بالتربية البدينة والرياضية: جاء هذا القانون ليحدد القواعد العامة التي تسير بها التربية البدنية والرياضية، فيه 113 مادة تتوزع في 7فصول، جاء هذا القانون ليؤكد دور التربية البدنية والرياضة في التربية والتفتح الفكري للمواطنين وتدعيم قيم التماسك الإجتماعي وترقية الشباب إجتماعيا وثقافيا وهذا حسب المادة 2 من قانون 10/04 كما تعتبر التربية البدنية والرياضية حسب المادة 3 حقا معترفا به لكل المواطنين، ودور الدولة في ديمقراطية الرياضة دون تميز وإعتبارها من الصالح العام، تتولى سياسة تطويرها وتنظيمها ومراقبتها.

يوضح هذا القانون أن مسؤولية ترقية التربية البدنية والرياضية، تعود إلى الدولة التي ستقوم بتوفير الوسائل الضرورية، مثلا المنشآت، تمويل الرياضة، فتقع مسؤولية تنمية هذا القطاع وتطويره على اللجنة الأولمبية، الإتحاديات الرياضية الوطنية، وكذا كل شخص خاضع للقانون العام أو الخاص، كالنوادي الرياضية، الشركات التجارية الرياضية أي النوادي المحترفة [1].

فجاء فيه كل ما يتعلق بالمجال الرياضي، كما جاءت فيه نصوص خاصة بالرياضة الترويحية والرياضة التنافسية، إضافة إلى توفير كل الوسائل الضرورية لضمان التمثيل الأفضل للوطن في المنافسات الرياضية الدولية،كما تناول كيفية ممارسة النوادي الرياضية الهاوية منها والمحترفة مهمة تربية وتكوين الشباب وهذا بمراقبة الرابطة والإتحاد الرياضي الوطني المنضمة إليها،و تناول المشرع الرابطات الرياضية بإعتبارها جمعية تخضع للقوانين الأساسية للإتحادية الرياضية الوطنية المنضمة إليها، والتي قد توجد على شكل رابطة رياضية متعددة الرياضات أو

[2]- قانون 10/04 المؤرخ في 14اوت 2004 المتعلق بالتربية البدنية و الرياضية .

متخصصة وقد تكون وطنية، جهوية، ولائية أو بلدية مهمتها التنسيق بين النوادي والرابطات الرياضية المنظمة إليها.

وكذلك في تناول الإتحادية الرياضية الوطنية وهي كما تعرفها المادة50 "جمعية ذات صبغة وطنية تسيرها أحكام القانون المتعلق بالجمعيات وأحكام القانون10/04 تمارس نشاطاتها بكل إستقلالية، كما أكد على الدور المهم الذي تلعبه الإتحادية الرياضية الوطنية في تنفيذ مهمة الخدمة العمومية بمساهمتها من خلال أنشطتها وبرامجها في تربية الشباب وترقية الروح الرياضية وحماية أخلاقيات الرياضة وتدعيم التماسك والتضامن الإجتماعيين من خلال تحضير وتسيير الفرق الوطنية للمشاركة في المنافسات الدولية والتنسيق مع الوزير المكلف بالرياضة قصد التمثيل المشرف للوطن.

ممارسة السلطة التأديبية على الرابطات والنوادي المنظمة إليها وعلى الهيئات التي تنشأها.

إن الإتحادية الرياضية الوطنية تمارس نشاطاتها عن طريق التفويض، عندما يعترف لها الوزير المكلف بالرياضة بالمنفعة العمومية والصالح العام، حيث تحدد شروط الإعتراف بالمنفعة العمومية والصالح العام للإتحاديات الرياضية الوطنية وكذا قوانينها الأساسية، عن طريق التنظيم مما يسمح لها بالحصول على مساعدات وإعانات مالية من طرف الدولة والجماعات المحلية وهذا وفق أسس تعاقدية وشروط إستعمالها ومراقبتها وهذا ما جاءت به المواد 59 إلى64 بالإضافة إلى ذكر مختلف الأجهزة الإستشارية للتربية البدنية والرياضية المتمثلة في:

-المرصد الوطني للرياضة.

-المجلس البلدية للرياضة.

-اللجنة الوطنية للتنسيق ما بين القطاعات من أجل الوقاية من العنف داخل المنشآت الرياضية، وهي محددة بالتنظيم، وبالإتصال مع المؤسسات وهيئات في مجالات لها علاقة بالرياضة تقوم حسب المادة 66 بـ:

- التكفل بطب الرياضة من خلال إحداث مركز وطني ومراكز جهوية للطب الرياضي.
- البحث وتطوير العلوم والتكنولوجيات المطبقة على الرياضة.
- الإعلام والتوثيق في مجال الرياضة.
- تسير وتفعيل مردودية المنشآت الرياضة.
- دعم إمداد الإتحاديات للرابطات الرياضية.
- التكوين والتأطير.
- تمثيل الهيئات الدولية.
- تكوين النخبة الرياضية والمواهب الرياضية الشابة وتحضيرها.
- الدعم المالي خارج موارد الدولة.

– كشف تعاطي المنشطات ومكافحته.

كما تتكلف الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية والخاصة المساهمة في تمويل الأنشطة الرياضية من تعليم، تكوين إطارات، والرياضيين، الوقاية والحماية الطبية الرياضية ومكافحة المنشطات، تشجيع البحث العلمي والممارسة الرياضة الإحترافية والشبه الإحترافية والتمثيل الدولي.

علما أن المادة 75 من نفس الأمر تسمح للمتعاملين العموميين أو الخواص التدخل لتمويل عمليات دعم وترقية لفائدة الرياضيين والنوادي الرياضية والرابطات والإتحاديات الرياضية الوطنية، وكذا اللجنة الوطنية الأولمبية على شكل مساهمات مالية أو تكوين الرياضيين أو دعم وسائل النوادي والهيئات السالفة الذكر.

تنظم المواد94 –97 الإستراتيجية الوطنية في ميدان العلاقات مع الهيئات الرياضية الدولية، وهذا بتحديد من الوزير المكلف بالرياضة بمساهمة اللجنة الوطنية وهذا بخصوص:

–إنضمام الإتحاديات الرياضية الوطنية إلى الهيئات الرياضية الدولية.

–الإلتحاق الوظائف الإنتخابية ضمن هيئة رياضية دولية، وممارستها من طرف عضو تابع للإتحادية رياضية وطنية. وكذا شروط إستقبال وإنشاء مقرات الهيئات الرياضية الجهوية والقارية و /أو الدولية على التراب الوطني.

كما تتحدد كيفيات دعم الدولة للهيئات الرياضية الدولية و/أو القارية المتواجدة في أرض الوطن في شكل إتفاقي بين الوزير المكلف بالرياضة والهيئة و/أو الهيئات الرياضية المعينة أي أن كل تظاهرة رياضية ينظمها متعامل أجنبي يخضع للمراقبة المسبقة للوزير المكلف بالرياضة بالتنسيق مع الوزراء المعنيين.

كما تسير المادة 96 إلى أنه يمكن للمسيرين الأعضاء المنتخبين الذين لهم صفة العضوية في الأجهزة التنفيذية للهيئات الرياضية الدولية الإستفادة من إنتداب خلال عهدة إنتخابهم حيث يتولى الوزير المكلف بالرياضة متابعة الإجراءات المتعلقة بالإنتداب لدى الهيئات والمؤسسات التي ينتمون إليها ويعاد إدماجهم في سلكهم الأصلي عند إنتهاء فترة إنتخابهم.

إنتقد هذا القانون رغم حداثته من بعض المختصين، والخبيرين في المجال الرياضي، حيث توصلوا بأن هذا النص يحمل بعض التناقضات والنقائص، يجب إدراكها وتعديلها، في 16مادة على الأقل، فكانت هناك إقتراحات ملموسة خضعت لتقديرات وقرارات الجهات المعنية حسب الإجراءات المعمول بها .فتوصلت إلى ضرورة تعديل بعض النصوص التطبيقية لقانون 10/04 منها المتعلقة بتنظيم وسير الإتحاديات الرياضية وشروط الإعتراف لها بالمنفعة العمومية من بين هذه النصوص :

المرسوم رقم 405/05 المؤرخ في 17 أكتوبر2005 يجب تعديل المواد11،13،14 والمواد 6،7،19،47،63، المتعلقة بفتح عهدة إنتخابية، إلغاء العهدة الإنتخابية، وتقليص عدد الخبراء إلى 10%

كدعم يمكنه المساهمة في تحديد تركيبة الجمعية العامة مع العلم أن هذا القانون عدل وتمم في 2011 بالقانون 22/11 المؤرخ في 26 جانفي2011 [1].

يهدف هذا المرسوم إلى تحديد كيفيات تنظيم الإتحاديات الرياضية الوطنية وسيرها وكذا شروط الإعتراف لها بالمنفعة العمومية والصالح العام هو صادر عن السلطة التنفيذية والمتمثلة في الوزير المكلف بالرياضة والشباب. يتكون هذا المرسوم من خمسة (05) فصول:

الفصل الأول: يتضمن الأحكام العامة

الفصل الثاني: كيفيات التنظيم والسير

الفصل الثالث: أحكام مالية

الفصل الرابع :المساعدات والمراقبة

الفصل الخامس: شروط إعتراف بالمنفعة العمومية والصالح العام وينقسم إلى:

- **الفرع الأول**: المنفعة العمومية والصالح العام
- **الفرع الثاني** :التفويض

ويحتوي المرسوم على ملحق يتضمن القانون الأساسي النموذجي للإتحادية الرياضية الوطنية المعترف لها بالمنفعة العمومية والصالح العام وهو يحتوي على خمسة (05)فصول:

-**الفصل الأول** :أحكام عامة

-**الفصل الثاني** :الجمعية العامة

-**الفصل الثالث** :الرئيس

-**الفصل الرابع** :المكتب الإتحادي

-**الفصل الخامس** :الإنتخاب وقابلية الإنتخاب

تؤسس الإتحادية الرياضية الوطنية على أساس معايير يحددها الوزير المكلف بالرياضة بحيث لا يمكن إعتماد أكثر من إتحادية واحدة على الصعيد الوطني هذا حسب النشاط الرياضي.

تنص المادة 4 من المرسوم على مهمة الخدمة العمومية المنصوص عليها في المادة 51 من القانون10/04 لما لها من دور كبير في تربية الشباب وترقية الروح الرياضية وحماية أخلاقيات الرياضة وتدعيم التماسك والتضامن الإجتماعيين.

ومن هنا يتجلى لنا صلاحيات وزير الشباب والرياضة حسب هذا المرسوم والمتمثلة في:

---

[1]-افروجن غنية : مرجع سابق ،ص 75

– تحديد معايير تأسيس وإعتماد الإتحاديات الرياضة الوطنية بقرار وزاري.

–الموافقة القانون الأساسي والنظام الداخلي للإتحادية الرياضية الوطنية.

–يوافق الوزير المكلف بالرياضة على القوانين الأساسية والنموذجية للنوادي الرياضية الهاوية والرابطات الرياضية والتي يحددها الإتحادية الرياضة الوطنية طبقا لأحكام المواد30 ،43،49 من القانون 10/04 .

– يحدد الوزير المكلف بالرياضة عن طريق قرار وزاري ويوافق على القوانين الأساسية النموذجية للنوادي الرياضية الهاوية المتعددة الرياضة المحددة من طرف الإتحادية الرياضية الوطنية.

– يخضع كل حل للجمعية العامة حسب المادة 17 فقرة 2 للموافقة المسبقة من الوزير المكلف بالرياضة، دون الإخلال بأحكام القانون رقم31/90المؤرخ في 4 ديسمبر1990.

– يخضع كل تعديل يدرج في القانون الأساسي أو النظام الداخلي للإتحادية الرياضة الوطنية أو تشكيلة المكتب الإتحادي إلى موافقة الوزير المكلف بالرياضة.

– يحدد الوزير المكلف بالرياضة شروط كيفيات منح الإعانات ومراقبتها خاصة الأقساط المخصصة لسير الإتحادية الرياضية الوطنية.

–تثبت كل سنة لدى الوزير المكلف الرياضة إستعمال الإعانات الممنوعة إلى الإتحادية الرياضة الوطنية خلال السنة المالية المنصرمة حسب المادة 30 من نفس المرسوم.

—يتناول الفصل الخامس من المرسوم التنفيذي 05-405 شروط الإعتراف بالمنفعة العمومية والصالح العام، وهذا بموجب قرار من الوزير المكلف بالرياضة ويحدد قانونها الأساسي طبقا للملحق المرفق بالمرسوم التنفيذي05 – 405 يعترف بالمنفعة العمومية والصالح العام للإتحادية الرياضة الوطنية على أساس معايير حددتها المادة 38 وهي:

- طابع الإختصاص أو الإختصاصات الرياضية.
- السمعة الوطنية والدولية لنشاط أو الأنشطة الرياضة المؤطرة
- كثافة الأنشطة
- النتائج الرياضية المتحصل عليها.
- حجم الأعداد المؤطرة وأهميتها.
- مستوى الهيكلة والتنظيم والموقع على الصعيد الوطني.
- الأثر الاجتماعي والثقافي.

وهكذا يمكن الإتحاديات الرياضة الوطنية المعترف لها بالمنفعة العمومية والصالح العام أن تقر تمثيل وزارات في تشكيلة أجهزتها المداولة والمسيرة في حدود نسب يوافق عليها الوزير المكلف بالرياضة وتحدد قائمة هذه الإتحاديات

بموجب قرار من الوزير المكلف بالرياضة، كما يمكن للوزير المكلف بالرياضة أن يفوض هذه الإتحاديات بممارسة كل أو جزء من مهام الخدمة العمومية المنصوص عليها في المادة 51 من القانون رقم 10/04 لمدة أربعة 04) (سنوات قابلة للتجديد كما يمكن سحب هذا التفويض في حالة:

- سحب الإعتماد من الإتحادية الرياضة الوطنية.
- التدابير التأديبية لا سيما المادة 100 من القانون 04/10 المذكور أعلاه .
- خرق الإتحادية للقوانين والتنظيمات المعمول بها.
- المساس بالنظام العام أو الآداب العامة
- عدم إحترام شروط عقد الأهداف المبرم مع السلطة العمومية.

تتحصل هذه الإتحاديات الرياضة الوطنية المعترف لها بالمنفعة العامة والصالح العام من إعانات ومساعدات ومساهمات من الدولة والجماعات المحلية وفق أسس تعاقدية تحدد الأهداف التقنية السنوية والمتعددة السنوات الواجب بلوغها وشروط إستعمال ومراقبة هذه المساعدات الممنوحة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

كما تجدر الإشارة إلى أن الوزير المكلف بالرياضة يضع تحت تصرف الإتحادية الرياضة الوطنية مستخدمين تقنيين وإداريين لا سيما:

أ-مسئولو المديريات المنهجية والإدارية ضمن المديرية التقنية الوطنية المكلفة بما يأتي:

- الفرق الوطنية.
- التنظيم الرياضة والتكوين.
- التطوير الرياضي والتكوين.
- ترقية المواهب الشابة الرياضية والتكفل بها.

ب-الأمين العام.

ج-المدير التقني الوطني.

د-مستخدمو التأطير الرياضي.

كما يمكن لهؤلاء المستخدمين توظيفهم حسب أشكال تعاقدية من بين المستخدمين الذين يستوفون الشروط التنظيمية للممارسة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

تضع المادة 48 حد أقصاه سنة واحدة إبتداء من تاريخ نشر القرار لمطالبة قوانينها الأساسية مع أحكام هذا المرسوم.

- القرار التنفيذي 189/07 المؤرخ في 16 جوان 2007 المحدد لقانون رياضي النخبة والمستوى العالي وكذلك وضع معايير ترتيب وسلم التعويضات الممنوحة للرياضيين والمؤطرين حسب المعايير الدولية.
- القرار التنفيذي 06/297المؤرخ في 2 سبتمبر 2006 الممدد لقانون المدربين عن طريق المواد التي هي محل جدال18،16، 21 ،23، 34.

3-2-4-2-قانون 06/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات:

جاء هذا القانون معدلا للقانون31/90 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 بالجمعيات، بحيث حاول المشرع الجزائري من خلال هذا القانون إدراج تعديلات تتماشى مع التطورات الحالية، فجاءت فيه كل الأحكام الخاصة بالجمعيات، مشروط الإنشاء، كيفية التأسيس، أي الخطوات المتبعة لتأسيس الجمعية الرياضية، حالات الحل والتعليق، الموارد المالية، كما جاء في هذا القانون مصطلح جديد هو المؤسسة، التي تعتبر جمعيات ذات طابع خاص، حيث أن الجمعيات الرياضية تعتبر جمعيات ذات طابع خاص، المادة 46 من قانون06/12 تنص على العقوبات التي توقع على ممثلي الجمعيات غير القانونية، وكذا التي لم تسجل بعد، فقلصت من مدة العقوبة وزادت من قيمة الغرامة مقارنة بالحكم المنصوص عليه في القانون السابق31/90 كما تغير العدد الخاص بالأعضاء مقارنة بالقانون الذي عدل، كما أن المادة 30 من قانون06/12 تحظر تلقي منح أو هبات أو مساهمات من أي تنظيم أجنبي غير حكومي. مع الحصول على إذن مسبق من السلطات المختصة، وحسب المادة 23 من القانون الجديد يمكن للجمعيات المعتمدة الإنضمام إلى الجمعيات الدولية،و في ظل إحترام القيم و الثوابت الوطنية و الأحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها شرط إبلاغ وزارة الداخلية عن هذا الإنضمام، وإشعار وزارة الشؤون الخارجية .[1]

3-2-4-3- قانون رقم 13\05 المؤرخ في 23\07\2013 النتعلق بتنظيم النشطة البدنية و الرياضية و تطويرها [2]

يعتبر القانون 13\05 نموذجا عن القانون المتكيف مع الظروف الجديدة التي تعرفها الرياضية في الجزائر و التي أدت إلى إلغاء القانون 10\04 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بالتربية البدنية و الرياضية الذي أعتبر

[1]-الجريدة الرسمية عدد 02 الصادرة في 15 جانفي 2012 ص، 36،.37

[2]-الجريدة الرسمية العدد رقم 39 الصادرة بتاريخ 31 جويلية 2013.

وقت صدوره قفزة نوعية في دارة التربية البدنية و الرياضية ولكنه بلغ حدوده يعد سنوات من تطبيقه بسبب عجزه عن تلبيه الإحتياجات الجديدة التي فرضتها المتغيرات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة وهذا من الأسباب التي أدت إلى صدور هذا القانون .

4- مقارنة بين القانون 10/04 و القانون 05/13 الجديد فيما يخص الأندية الرياضية :

جاء القانون 05/13 المتعلق بتنظيم الانشطة البدنية و الرياضية و تطويرها ،ليقرر أن تصنف الاندية الرياضية لصنفين فقط بدل ثلاث أصناف كما جاء به القانون 10/04 المتعلق بالتربية البدنية و الرياضية حيث تنص المادة 72 من القانون 05/13 على ما يلي :يمكن أن تكون النوادي الرياضية متعددة الرياضات أو أحادية الرياضة و تصنف إلى فئتين :

- النوادي الرياضية الهاوية
- النوادي الرياضية المحترفة

النادي الرياضي هو الهيكل القاعدي للحركة الرياضية الذي يضمن تربية و تحسين المستوى الرياضي من أجل تحقيق الأداءات الرياضية ..و تقابلها المادة 42 من القانون 10/04 التي تنص :

"تمارس النوادي الرياضية مهمة تربية و تكوين الشباب عن طريق تطوير برنامج رياضية و بمشاركتها في ترقية الروح الوطنية و الوقاية من العنق و محاربته .

و تخضع لمراقبة الرابطة و الاتحادية الرياضية الوطنية المنظمة إليها .

تكون النوادي الرياضية متعددة الرياضات أو أحادية الرياضة و تصنف إلى 3 أصناف :

- النوادي الرياضية الهاوية .
- النوادي الرياضية شبه المحترفة
- النوادي الرياضية المحترفة

يخضع اعتماد النوادي الرياضية الهاوية إلى الرأي التقني المسبق للاتحادية الرياضية المعنية .

يمنح هذا الاعتماد طبقا للتشريع المتعلق بالجمعيات "

لقد أشار كلا القانونين في مواد السابقة إلى أن النوادي قد تكون متعددة الرياضات أو أحادية الرياضية و إكتفى القانون 10/04 بهذه الإشارة إلا أن القانون 05/13 النوعين في المواد 73 و74 على التوالي كما يلي:

المادة 73: يتوفر النادي الرياضي المتعدد الرياضات على فروع رياضية متخصصة تكلف بتسيير الاختصاصات الرياضية الممارسة فيه .

المادة 74:يكلف النادي الرياضي الاحادي الرياضية بتسيير اختصاص رياضي واحد.

هذا بالاضافة الى ان هذا القانون قد عرف النادي الرياضي على عكس القانون 10/04 وهذا في الفقرة الثانية من المادة 72 منه.

أما عن تعريف القانون الجديد قد أضاف المادة 76 بالنسبة للنادي الرياضي الهاوي. فتنص المادة 75 من القانون 05/13 على أن النادي الرياضي الهاوي جمعية رياضية ذات نشاط غير مربح تسير بأحكام القانون المتعلق بالجمعيات و أحكام هذا القانون، وكذا القانون الأساسي "

وهي ما يقابلها في القانون 10/04 الفقرة الأولى من المادة 43 ، فهي نفسها لم تتغير .

المادة 76 من القانون 13 -05تنص فقرتها الأولى على ما يلي :

يخضع تأسيس النادي الرياضي الهاوي قبل اعتماده إلى الرأي المطابق للإدارة المكلفة بالرياضة "

وهي الفقرة المضافة ولم يتطرق لها القانون 10/04 أما الفقرة الثانية من هذه المادة فتنص "...تحدد مهام النادي الرياضي الهاوي وتنظيمه و سيره بموجب قانون أساسي نموذجي يحدد عن طريق التنظيم"

هذه الفقرة التي تعبر هي نفسها الفقرة الثانية من المادة 43 من القانون 10/04 واكتفى هذا القانون بالنسبة للنادي الرياضي الهاوي بهذه المادة فقط(م43) في حين ان القانون 05/13 بالإضافة إلى الفقرة الثانية من المادة 76 السالفة الذكر ، فقد جاء المشرع بالمادة 77 التي تنص :" يمكن النادي الرياضي الهاوي أن ينشئ مركزا للتكوين ما قبل التحضير أو مركزا لتكوين المواهب الرياضية .

يجب على النادي الرياضي الهاوي إنشاء فروع رياضية عديدة متخصصة ضمن هياكله ، لاسيما لفائدة الأصناف الشابة "

أما بالنسبة إلى النادي الرياضي المحترف بما إن النادي الرياضي شبه المحترف حذفه القانون 05/13 إن صح التعبير فتنص المادة 46 من القانون 10/04على ما يلي : " يتولى النادي الرياضي المحترف على الخصوص

تنظيم التظاهرات و المنافسات الرياضية المدفوعة الأجر و تشغيل مؤطرين رياضيين مقابل أجر و كذا كل النشاطات التجارية المرتبطة بهدفه .

يمكن النادي الرياضي المحترف إتخاذ أحد أشكال الشركات التجارية الآتية :

- المؤسسة الوحيدة الشخص الرياضية ذات المسؤولية المحدودة
- الشركة الرياضية ذات المسؤولية المحدودة
- الشركة الرياضية ذات اللأسهم

تسير الشركات المنشأة بعنوان هذه المادة بأحكام القانون التجاري و أحكام هذا القانون وكذا قوانينها الخاصة.

تحدد القوانين الأساسية النموذجية للشركات المذكورة أعلاه عن طريق التنظيم .

وتحدد لاسيما كيفيات تنظيم الشركات المذكورة أعلاه و طبيعة المساهمات "

وتقابلها المادة 78 من القانون 13-05 بالنسبة للنادي الرياضي المحترف حيث تنص : " يعد النادي الرياضي المحترف شركة تجارية ذات هدف رياضي يمكن أن يتخذ أحد أشكال الشركات التجارية الآتية:

- المؤسسة ذات الشخص الوحيد الرياضية ذات المسؤولية المحدودة .
- الشركة الرياضية ذات المسؤولية المحدودة .
- الشركة الرياضية ذات الأسهم .

تسير الشركات المنصوص عليها أعلاه بأحكام القانون التجاري و أحكام هذا القانون، و كذا قوانينها الأساسية الخاصة التي يجب أن تحدد لا سيما كيفيات تنظيمها و طبيعة المساهمات .

تحدد القوانين الأساسية النموذجية للشركات المذكورة أعلاه عن طريق التنظيم."

من خلال قراءة هذين النصين يتضح أن المادة 78 من القانون 05/13 تطرقت للنادي الرياضي المحترف بصفته مباشرة و عرفته أانه شركة تجارية حتى يتضح مفهوم النادي الرياضي المحترف على عكس المادة 46 من القانون 10/04 التي تركت هذا المفهوم غامضا و إتفقت المادتان سالفتي الذكر على أشكال الشركات التي يمكن أن يتخذها النادي الرياضي المحترف .

أما بالنسبة لهدف النادي الرياضي المحترف ، فلم يتطرق له القانون 04-10 والذي نجده واضحا في المادة 79 من القانون 13-05 حيث تنص :" يهدف النادي الرياضي المحترف لاسيما الى تحسين مستواه التنافسي

الاقتصادي والرياضي، وكذا لرياضييه عبر مشاركته في التضاهرات و المنافسات الرياضية المدفوعة الأجر و توظيف مؤطرين و رياضيين مقابل أجرة و كذا ممارسة كل الأنشطة التجارية المرتبطة بهدفه" ، كما أشار هذا القانون إلى تشجيع الدولة للنادي الرياضي المحترف و الذي أغفله القانون 10/04، و هذا في نص المادة 80 منه حيث تنص :" تشجع الدولة ، من خلال تدابير تحفيزية و تدابير مرافقة ، كل ناد رياضي محترف مؤسس قانونا منشئ مركزا لتكوين المواهب الراضية الشابة طبقا للقوانين والأنظمة سارية المفعول " ثم تليها المادة 81 التي يقابلها في القانون 10/04 المادة 47 و هما على التوالي :

المادة 81 من القانون 05/13:" يمكن كل ناد رياضي هاو وكل شخص طبيعي أو معنوي أن يؤسس ناديا رياضيا محترفا أو يكون مساهما أو شريكا فيه .

ويمكن الشركات الأجنبية أن تكون مساهمة أو شريكة في النادي الرياضي المحترف، طبقا للتشريع المعمول به

المادة 47 من القانون 10/04: " يمكن كل ناد رياضي أو كل شخص طبيعي أو اعتباري أن يؤسس أو يكون شريكا في ناد رياضي محترف .

تخصص مجمل الأرباح المحققة من المؤسسة الوحيدة الشخص الرياضية ذات المسؤولية المحدودة إلى تشكيل صندوق الاحتياطات عندما يمتلك النادي الرياضي أكثر من ثلث 3/1 هذه الشركة "

أول ملاحظة يمكن استنباطها هي في الفقرة الأولى من المادة 81 حيث نصت :" كل ناد رياضي هاو" فهذه العبارة محددة جدا المقصود بها النادي الرياضي الهاوي ، أما الفقرة الأولى من المادة 47 فلم تحدد نوع النادي، و هذا راجع للاختلاف في تصنيف الأندية الرياضية لكل من القانونين 13-05 والقانون 04-10 هذا الأخير لم يحدد صنف النادي الرياضي في الفقرة الأولى من المادة 47 منه لأنه بالإضافة للنادي الرياضي المحترف يوجد حسب هذا القانون النادي الهاوي و هناك النادي الرياضي شبه المحترف،فعدم التحديد هنا يقصد به يمكن لكل ناد سواء كان هاويا أو شبه محترف، أما في القانون 13-05 فلا يوجد تقسيم آخر غير النادي الرياضي المحترف و النادي الرياضي الهاوي.

أما بالنسبة للفقرة الثانية من المادة 47 من القانون 04-10 فالمقصود هو النادي الرياضي المحترف والتي يقابلها المادة 83 من القانون 13-05 حيث تنص:"عندما يمتلك النادي الرياضي الهاوي رأسمال المؤسسة ذات الشخص الوحيد الرياضية ذات المسؤولية المحدودة ، تخصص مجمل الأرباح المحققة في هذه الشركة إلى تشكيل صندوق الاحتياطات»

نلاحظ أن هذه المادة تكلمت عن النادي الرياضي الهاوي كما نلحظ أن القانون 10/04 قد أشار إلى نوعين من الشركات الرياضية وهي المؤسسة الوحيدة الشخص الرياضية ذات المسؤولية الوحيدة وهذا في الفقرة الثانية من المادة 47، والشركة الرياضية ذات المسؤولية المحدودة في الفقرة الثالثة من نفس المادة وهذا بالنسبة لتشكيل صندوق الاحتياطات بينما القانون الجديد 05/13 لم يشر إلى النوع الثاني من الشركات الرياضية و اكتفى فقط بالمؤسسة ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة و هذا في المادة 83 منه، وعلى العموم فقد أضاف القانون الجديد 13-05 بعض المواد المتعلقة بالنادي الرياضي الهاوي على أساس أن هذا الأخير أصبح لديه بعض الميزات لم تكن له في السابق كما أصبح له مهام جديدة كالمهام التي كانت منوطة بالنادي الرياضي شبه المحترف وهذه المواد هي المادة 82، 84 ، فمن خلال قراءة نصوص هذه المواد يتضح ذلك وهي على التوالي :المادة 82 تتضمن على « يمكن لكل نادي رياضي هاو يشارك بصفة معتادة في تنظيم التظاهرات و الأحداث الرياضية المدفوعة الأجر، الذي يكون إيراداته وكذا أجور المؤطرين الذين يشغلهم قد بلغت بعنوان السنة المنصرمة مبلغا يفوق سقفا يحدد عن طريق التنظيم، تأسيس شركة رياضية تجارية كما هو منصوص عليه في القانون ».

أما المادة 84 فتنص على ما يلي :

« مع مراعاة التشريع ساري المفعول ،وفي حالة الزيادة في الرأسمال الاجتماعي للشركات الرياضية التجارية المذكورة في المادة 78 أعلاه إما عن طريق إصدار أسهم جديدة أو الحصص اجتماعية وإما عن طريق الزيادة في قيمة الأسهم أو الحصص الاجتماعية فانه يجب على الجمعيات العامة للمساهمين أو للشركاء في الشركات المذكورة أعلاه ، أما عن طريق إصدار أسهم جديدة أو حصص اجتماعية جديدة وأما عن طريق الزيادة في طريقة الأسهم أو الحصص الاجتماعية فإنه يجب على الجمعيات العامة للمساهمين أو الشركاء في الشركات المذكورة أعلاه قبول الاكتتابات الجديدة أو الابنية بغرض الزيادة في موارد هذه الشركات و ضمان إستمراريتها».

والمغزى من هذا كله أن المشرع عند حذفه للنادي الرياضي شبه المحترف في القانون 05/13 أنه قام بضمه للنادي الرياضي الهاوي ثم أضاف لهذا الأخير بعض المهام والصلاحيات التي كانت تنطبق أو من صلاحيات النادي الرياضي شبه محترف ،كما أعطى له بعض الحقوق كالحق في تنظيم المظاهرات المدفوعة الأجر وذلك بشروط محددة حسب التنظيم .

وفي الأخير أرى أن المشرع قد وفق في هذا التقسيم وتصنيف النوادي الرياضية إلى صنفين اثنين فقط وهما، النادي الرياضي المحترف والنادي الرياضي الهاوي ،وهذا بإزالة كل الغموض حيث أن الصنفين مختلفين عن بعظهما وأن تشابها في الكثير من الحالات.

- **خلاصة** :

تطرقنا في هذا الفصل بالتفصيل إلى التعريف والأهمية والأهداف سواء كانت إجتماعية أو ثقافية أو رياضية. للإتحادية والرابطة والأندية الرياضية لكرة القدم وشروط الدخول إلى النادي والإطارات الفنية والإدارية للنادي وأهدافه ثم الهيكل التنظيمي إلى القانون الأساسي للأندية،وبعد أن تناولنا الأندية الرياضية وأهميتها بالنسبة للأفراد والمجتمع وأهدافها ،يتضح لنا جليا من خلال هذا الفصل الدور البارز والفعال للأندية الرياضية الوطنية في صقل المواهب الرياضية وتطوير الفكر الرياضي والثقافي والاجتماعي في المجتمع الرياضي بشكل خاص، وفي المجتمع بشكل عام ونستنتج أيضا أن هذه الأندية الرياضية تسيرها قوانين ونظم ولوائح تنظيمية منصوص عليها في القانون الأساسي له وهذا بعد ما تطرقنا لتاريخ كرة القدم والأنظمة القانونية المسيرة لهذه الرياضة بالجزائر، إلا أن ما نراه في واقعنا الرياضي هو تدني مستويات الإنجاز وضعف النتائج خاصة في الأندية الرياضية الجزائرية لكرة القدم التي تعاني من أزمات في ظل الإحتراف، والتي تعجز الإدارة عن حلها وخاصة في ظل التحولات التي طرأت. وهذا يتطلب منها توضيح المبادئ والأسس العلمية التي تناسب النظم الدولية ويجب إنتشار الفكر الإحترافي وتربية النشء على أسلوب الحياة الإحتراف مع ضرورة تغير فكرة المنظومة الكروية بأكملها إستنادا على سياسات تخطيط إستراتيجية بغية النهوض بالرياضة وتصبح قطاعا تنمويا كباقي القطاعات .

الفصل الثالث

التمويل والاستثمار في المجال الرياضي

تمهيـد:

يعتبر إمداد الأندية الرياضية بالأموال اللازمة للقيام بنشاطها من اعقد المشكلات التي تواجهها وان الكيفية أو الطريقة التي تحصل بها هذه النوادي على ما تحتاجه من أموال للقيام بمختلف أعمالها هي أول ما يفكر فيه كل مسير رياضي.

وبما أن مشكلة التمويل الرياضي تعد من أهم وابرز المشكلات التي تواجه النوادي الرياضية لافتقارها إلى المهارات الأساسية في إدارة الأمور المالية أو لنقص التمويل.

هذا ما أدى بنا إلى التكلم عن هذا الفصل حيث تم التطرق إلى مفهوم و تعريف التمويل بالإضافة إلى أهداف وخصائص التمويل وكذا مصادره المختلفة بالإضافة إلى ذكر الإدارة المالية من خلال التطرق إلى تعريفها،وظائفها،أهدافها،مهامها ومكانتها في الهيكل التنظيمي وكذا علاقة الوظيفة المالية بالوظائف الأخرى وقد اشرنا بالذكر إلى التمويل الرياضي من خلال مفهومه، تعريفه وأهميته وكذا أنماطه وأشكاله وتقنياته وقد خصصنا بالذكر أهمية التمويل و إمكانياته في المؤسسات الرياضية .

1 .التمويل:

1 .1 . مفهوم التمويل:

التمويل هو مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع[1]، والتمويل sponsoring كلمة لاتينية تعني إعطاء وعد أو ضمان مع ضرورة الحصول على مقابل، في العصور الوسطى وجدت هذه الكلمة في النصوص القانونية، وبعد ذلك وتحت تأثير لاتينية الكنائس تغير مفهوم وشكل هذه الكلمة إلى (parrainage) و (marrainage)، وعلى العموم لم يعد لهذه الكلمة مفهوم رسمي متفق عليه[2].

فالتمويل هو تلك الوظيفة الإدارية في أي شركة، التي تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصدر التمويل المناسب، لتوفير الاحتياطات اللازمة لأداء أنشطة الشركة المختلفة مما يساعد على تحقيق أهدافها، وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار الشركة، والتي تشمل المستثمرين، العمال، المديرين، المجتمع والمستهلكين[3].

1 . 2 .أهمية التمويل:

للتمويل أهمية بالغة في تحديد سياسة البلاد التنموية، حيث يعتبر العضو المحرك لتنفيذ المشاريع الاستثمارية على النطاق الذي تسطره الإدارة العليا للمؤسسة.إن المؤسسة تعمل في محيط متقلب، ويزداد تعقيدا باستمرار، وفي جو منافسة لا ترحم . وكل مؤسسة منافسة تقوم بوضع وتنفيذ خطط واستراتيجيات من أجل البقاء والاستحواذ على مكانة أحسن بين المنافسين[4].

ويكمن دور التمويل في أن أي مشروع من المشاريع الاستثمارية يحتاج إليه طيلة فترة حياته ويظهر دوره بصفة خاصة في أثره على السياسة التنموية للبلاد ، بحيث يترتب عليه توفير مناصب شغل جديدة ، مما يؤدي إلى تحسين الوضعية المعيشية، وتحقيق الرفاهية للأفراد ومنه بلوغ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

1 .3 . أهداف التمويل:

يعتبر التمويل عنصر أساسي لاستمرار المؤسسة في نظامها ونموها، ولا يمكن لأي مؤسسة أو مشروع أن يحقق أهدافه أو يطبق خطته دون هذا العنصر الحيوي يمكن نلخص أهدافه في بعض النقاط الأساسية التالية:

* يأتي التمويل ليساعد المؤسسة على تسوية توازنها المالي والخارجي.
* تبرز أهمية التمويل في أنه يساعد على تطور النشاط الاقتصادي من خلال خلق مشاريع جديدة.
* مساهمته في تفعيل ميكانيزمات الجهاز المصرفي من خلال حركة رأس المال.

---

[1] محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان:"الإدارة المالية والتمويل"، الدار الجامعية ،دط، الإسكندرية ، 1999، ص 25 .

[2] محمد الناشد: "التخطيط المالي والنقدي الإدارة المالية"، مديرية الكتب والمطبوعات، دط، حلب، 1998، ص 33.

[3] محمد عثمان إسماعيل حميد:"التمويل والإدارة المالية في منظمات الأعمال"، دار النهضة العربية، دط، القاهرة، 1995، ص 17.

[4] ناصر دادي عدون:"الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 ،الجزائر، 2007 ، ص 07 .

* دوره في توجيه السياسة الاقتصادية للبلاد[1].

1 . 4.مصادر التمويل:

يعد قرار التمويل واحدا من قرارات الإدارة المالية المهمة، فعملية تمويل موجودات المنشأة لم تعد من الأمور السهلة في عالم اليوم، الذي يجعل من مهمة الحصول على الأموال وتوجيهها نحو الفرص الاستثمارية من المهام الأساسية للإدارة المالية في منشآت الأموال باختلاف أنواعها وأحجامها، وذلك يؤدي بدوره إلى تعاظم دور المدراء الماليين في اتخاذ قرار التمويل المناسب الذي يحتم على المنشأة تقرير كيفية الحصول على الأموال اللازمة وتوقيت الحصول عليها. وتزداد مهمة المدير المالي في هذا المجال تعقيدا وصعوبة باختلاف أشكال التمويل المتاحة أمامه وتعددها. فعملية اختيار شكل التمويل المناسب يجب أن تستند إلى دراسة دقيقة ومستفيضة[2].

إن مصادر التمويل المعروفة في مالية المؤسسة هي القروض بمختلف أنواعها، وتعرف أيضا بالمصادر الخارجية، والمصادر الذاتية هي الأموال المملوكة للمؤسسة والأرباح المحتجزة وإصدار الأسهم في الأسواق المالية كما يوجد الائتمان التجاري، وهناك طريقة التمويل الإيجاري[3].

يمكن تقسيم مصادر التمويل إلى:

1 . 4 . 1 . من حيث الملكية Equity وتنقسم إلى :

أ – التمويل من المالكين أنفسهم وذلك من خلال عدم توزيع الأرباح، زيادة رأس المال، ويطلق عليه بأموال الملكية Equity financing.

ب – التمويل من غير المالكين، وقد يكونوا موردين للمنشأة، أو بنوك أو مؤسسات مالية..الخ

1. 4.2. من حيث النوع: وينقسم إلى:

أ – تمويل مصرفي: يتم الحصول عليه من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

ب – تمويل تجاري: يتم الحصول عليه من التجار.

1. 4.3.من حيث المدة (الفترة الزمنية) وينقسم إلى:

أ – تمويل طويل الأجل، مثل القروض البنكية، السندات..الخ وتكون مدته أكثر من 10 سنوات.

ب– تمويل متوسط الأجل، وهو ذلك النوع من التمويل الذي يمتد ما بين السنة والعشرة سنوات مثل القروض المصرفية...الخ.

ج – تمويل قصير الأجل، وهو الذي تكون مدته أقل من سنة، مثل القروض البنكية، التمويل التجاري، أذونات الخزينة..الخ[4].

---

[1] طارق الحاج:"مبادئ التمويل"، صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2002، ص 24.

2 محمد علي إبراهيم:"الإدارة المالية المتقدمة"، دار إثراء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010، ص701.

[3] "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، الدورة الدولية المنعقدة في 25-28 ماي 2003، دار الهدى، سطيف، الجزائر، 2004، ص 594.

[4] طارق الحاج:"مبادئ التمويل"، مرجع سابق، ص 22،23.

وهو أحد أنواع مصادر التمويل الخارجي ويمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات الجارية في الشركة ويرتبط بتحقيق أهدافها في السيولة والربحية[1].

1.3.4.1.مصادر التمويل قصير الأجل.

يقصد بالتمويل قصير الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المنشأة من الغير، وتلتزم بردها خلال فترة لا تزيد عادة عن عام، وهناك من يرى بأنه يمثل تلك الأموال التي يمكن رصدها من أجل مواجهة النفقات التي تتعلق بالتشغيل الجاري للطاقات الإنتاجية للمنشأة[2]، ويمكن تقسيم مصادر التمويل قصير الأجل إلى:

-الائتمان التجاري:

يمكن تعريف الائتمان التجاري بأنه نوع من التمويل قصير الأجل تحصل عليه الشركة من الموردين ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تتاجر بها أو تستخدمها في العملية الصناعية. ويعتبر الائتمان التجاري أكبر مصدر للديون قصيرة الأجل ونظرا لكون الشركات الصغيرة لا تستطيع الحصول على التمويل من مصادر أخرى فإنها تعتمد عليه اعتمادا كبيرا أكثر مما هو عليه بالنسبة للشركات الكبيرة[3].

-الائتمان المصرفي:

يقصد بالائتمان المصرفي القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المنشأة من البنوك بغرض تمويل التكاليف العادية والمتجددة للإنتاج ومتطلبات الصندوق، والتي تستحق عادة عندما تحصل المنشأة على عوائد مبيعات منتجاتها. ويأتي هذا النوع من الائتمان في المرتبة الثانية بعد الائتمان التجاري وذلك من حيث درجة اعتماد المنشأة عليه كمصدر للتمويل قصير الأجل[4].

والائتمان المصرفي أقل تكلفة من الائتمان التجاري وأقل مرونة منه، إلا أنه في جانب آخر أكثر مرونة منه، ولذلك الشركة تحصل عليه بشكل نقد وبذلك يستطيع استخدامه في مجالات الحاجة المختلفة[5].

-التمويل عن طريق المستحقات:

يتمثل التمويل عن طريق المستحقات في تلك المستحقات الإلزامية الناتجة عن الخدمات التي تحصلت عليها المنشأة والتي يتم سداد تكلفتها. وعادة ما تتمثل هذه المستحقات في مبالغ الضرائب المستحقة، اقتطاعات الضمان الاجتماعي، بعض الأجور المستحقة، وعادة ما تلجأ منشآت الأعمال إلى هذا النوع من التمويلات لأنها تعتبر مجانية وليس لها تكلفة[6].

---

[1] قاسم نايف علوان:"إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009، ص 295.

[2] أحمد بوراس:"تمويل المنشآت الاقتصادية"، دار العلوم للنشر والتوزيع، دط، عنابة-الجزائر، 2008، ص35.

[3] قاسم نايف علوان:"إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق"، مرجع سابق، ص298، 299.

[4] أحمد بوراس:"تمويل المنشآت الاقتصادية"،مرجع سابق، ص38.

[5] قاسم نايف علوان:"إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق"، مرجع سابق،301.

[6] أحمد بوراس:"تمويل المنشآت الاقتصادية"،مرجع سابق ص40.

الشكل (02): يوضح مصادر التمويل قصير الأجل

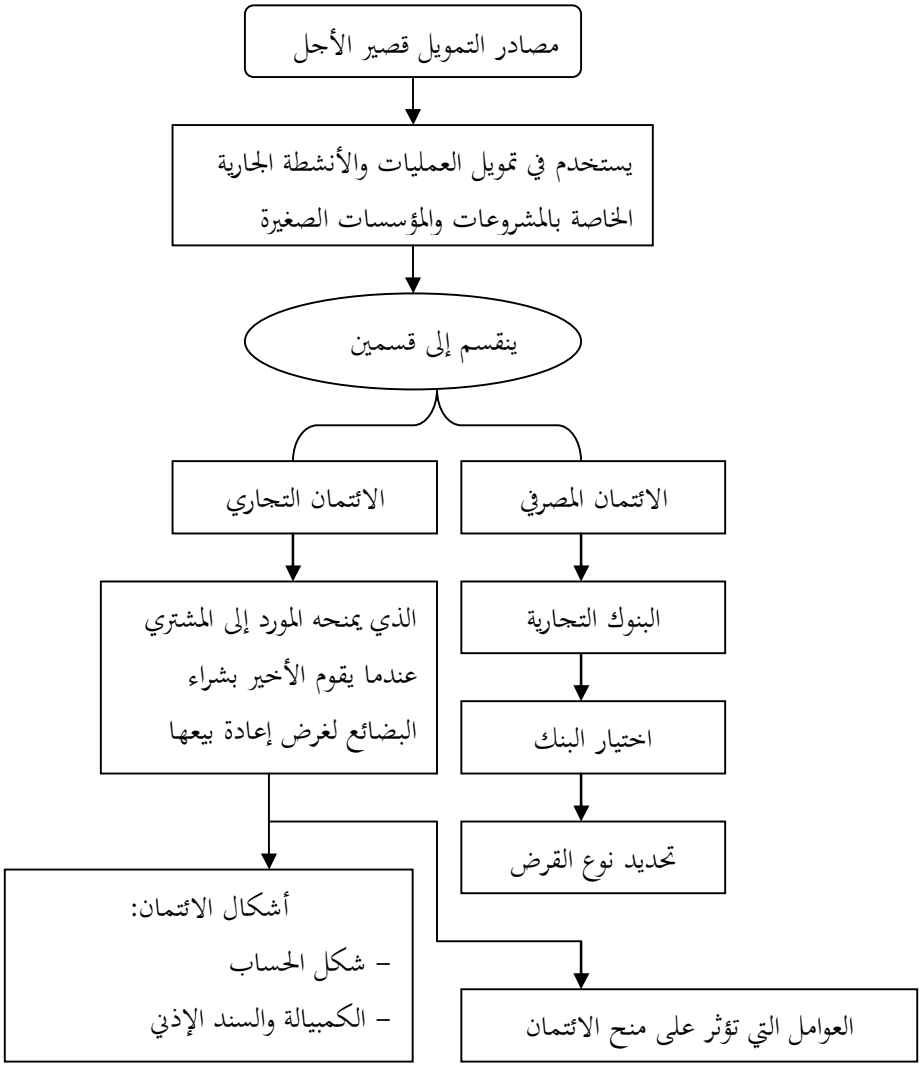

المصدر: حسن أحمد الشافعي:"الاستثمار والتسويق في التربية البدنية والرياضية"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1 الإسكندرية، مصر، 2006، ص 61.

2.3.4.1.مصادر التمويل طويل الأجل:

يعد قرار التمويل واحدا من قرارات الإدارة المالية المهمة، فعملية تمويل موجودات المنشأة لم تعد من الأمور السهلة في عالم اليوم، الذي يجعل من مهمة الحصول على الأموال وتوجيهها نحو الفرص الاستثمارية من المهام الأساسية للإدارة المالية في منشآت الأموال باختلاف أنواعها وأحجامها، وذلك يؤدي بدوره إلى تعاظم دور المدراء الماليين في اتخاذ قرار التمويل المناسب الذي يحتم على المنشأة تقرير كيفية الحصول على الأموال اللازمة وتوقيت الحصول عليها. وتزداد مهمة المدير المالي في هذا المجال تعقيدا وصعوبة باختلاف أشكال التمويل المتاحة أمامه وتعددها. فعملية اختيار شكل التمويل المناسب يجب أن تستند إلى دراسة دقيقة ومستفيضة

-طبيعة التمويل بالأسهم العادية:

تعد الأسهم العادية أحد أشكال التمويل طويل الأجل الخارجي المتاحة أمام المنشأة ومن المصادر الأساسية للتمويل الممتلك والمصدر الأول في المراحل الأولى لتأسيس الشركة كذلك عند ظهور الحاجة للأموال بعد سنوات التأسيس لمواجهة متطلبات الاستثمار في الفرص الاستثمارية الجديدة.

ويأخذ موضوع التمويل بالأسهم العادية حيزا كبيرا من تفكير إدارة المنشأة عامة والإدارة المالية بشكل خاص نظرا لما له من انعكاسات على قيمة المنشأة في السوق المالية، فكلما استطاعت المنشأة تعظيم قيمة أسهمها العادية في أنظار المستثمرين استطاعت بذلك استقطاب رؤوس أموال أكبر تتمكن من خلالها استغلال ما يتاح أمامها من فرص الاستثمار[1].

-مفهوم التمويل بالسندات:

السندات عبارة عن قروض طويلة الأجل، ينقسم القرض الطويل إلى أجزاء صغيرة متساوية القيمة يطلق على كل منها اسم سند[2].

وتعرف القيمة الاسمية للسند، على أنها السعر المثبت على السند عند إصداره، وتأمل الشركة أن يباع السند عند إصداره بالقيمة الاسمية المدونة عليه، وهو ما يتحقق عندما يكون معدل الفائدة الاسمي المثبت على السند يساوي معدل الفائدة السائد في السوق المالية على سندات مماثلة من حيث الاستحقاق ومخاطرة التخلف عن الدفع.

يمكن للمدير المالي أن يلمس أهمية التمويل بالسندات من خلال الفوائد التي من الممكن أن يحصل عليها باستخدامه هذا النوع من التمويل المتمثلة في:

- ✓ يعد التمويل بالسندات البديل للتمويل في حالة كون السوق المالية غير كفؤة كفاءة قوية.
- ✓ استخدام السندات في التمويل تعطي للشركة حرية التصرف دون قيود لأن حامل السند لا يجوز له التصويت أو التدخل في الشؤون العمومية للمنشأة.
- ✓ المرونة في التمويل حيث تستطيع المنشأة التي أصدرت السندات أن تستغل مصادر التمويل الأخرى مثل القروض المصرفية أو إصدار أسهم إضافية.
- ✓ الكلفة القليلة والثابتة للمنشأة حتى لو حققت المنشأة أرباحا كبيرة.
- ✓ تستطيع المنشأة خصم الفوائد المدفوعة على السندات من الضرائب التي تدفعها للحكومة[3].

-مفهوم وأهمية التمويل بالأسهم الممتازة.

الأسهم الممتازة تشبه الأسهم العادية في أن كلاهما يمثل أموال الملكية في المؤسسة المساهمة، العائد في

---

[1] محمد علي إبراهيم:"الإدارة المالية المتقدمة"، مرجع سابق، ص701-702.

[2] حسن أحمد الشافعي:"التمويل والتمويل التأجيري في التربية البدنية والرياضية"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2006، ص46.

[3] محمد علي إبراهيم:"الإدارة المالية المتقدمة"، مرجع سابق، ص706-707.

الحالتين يتوقف على الأرباح[1].

تعد الأسهم الممتازة شكل من أشكال التمويل الخارجي طويل الأجل، إذ تمثل ملكية، لها قيمة إسمية ودفترية وسوقية كما في الأسهم العادية غير أن القيمة الدفترية للأسهم الممتازة تتمثل في قيمة هذه الأسهم كما تظهر في دفاتر الشركة مقسومة على عدد الأسهم المصدرة.

ويعد هذا النوع من التمويل ذا طبيعة هجينة أو مشتركة تجمع بين صفات التمويل المقترض والتمويل الممتلك، حيث أنها تعتبر مزيجا من الاقتراض وحقوق الملكية فالسهم الممتاز يماثل أدوات المديونية لأن نصيبه من الأرباح محدد بنسبة من قيمته الاسمية فضلا عن أنه من حالة التصفية يحق لحامله المطالبة بنصيبه من الأرباح قبل الأسهم العادية[2]، ويتمثل دور الأسهم الممتازة من وجهة نظر المؤسسة في:

- زيادة موارد الأموال المتاحة للشركة.
- المتاجرة بالملكية.
-استعمال أموال الغير دون اشتراكهم في الإدارة[3].

-التمويل بالأوراق المالية القابلة للتحويل.

الأوراق المالية القابلة للتحويل، هي السندات والأسهم الممتازة القابلة للتحويل إلى أسهم عادية باختيار حاملها، وبشروط وحالات محددة. أو بشروط تحددها نسبة التحويل، ويتم التعبير عن نسبة التحويل إما كسعر للتحويل وإما كنسبة للتحويل لأنه إذا تم تحديد أحدهما يتم تحديد الأخرى آليا. ويعبر عن سعر التحويل هنا، عن السعر الحقيقي الذي يدفع للأسهم العادية عندما تتم عملية التحويل، أما نسبة التحويل فهي تعبر عن الأسهم العادية التي يحصل عليها حامل الأوراق المالية القابلة للتحويل مقابل التنازل عنها[4].

-التمويل بالاستئجار:

التأجير التمويلي هو أسلوب اقتصادي وأداة لترويج المبيعات أو الخدمات. ويعتبر وسيلة لاقتناء أصول المشروع دون الحاجة إلى إعاقة رأس مال المشروع أو الشركة، حيث تقوم أصول المشروع أو الشركة المؤجرة بتغطية تكاليفها من إيرادات تشغلها أثناء فترة الاستخدام. وتتمثل تلك الأصول في كافة أنواع الآلات والمعدات والأجهزة أو الأراضي والعقارات سواء للاستخدام الخدمي أو الإنتاجي[5].

تتيح عملية الاستئجار للمنشأة المستأجرة أن تبقي الأصل تحت تصرفها، وأن تحصل على التمويل المطلوب، وهو بذلك يمثل أحد أشكال التمويل الخارجي المتاحة أمام المنشأة.

تستطيع المنشآت أن تحصل على احتياجاتها من الأصول الثابتة إما عن طريق شرائها أو عن طريق

[1] حسن أحمد الشافعي:"التمويل والتمويل التأجيري في التربية البدنية والرياضية"، مرجع سابق، ص45.
[2] محمد علي إبراهيم:"الإدارة المالية المتقدمة"، مرجع سابق، ص709.
[3] حسن أحمد الشافعي:"التمويل والتمويل التأجيري في التربية البدنية والرياضية"، مرجع سابق، ص45.
[4] محمد علي إبراهيم:"الإدارة المالية المتقدمة"، مرجع سابق، ص711.
[5] حسن أحمد الشافعي:"التمويل والتمويل التأجيري في التربية البدنية والرياضية"، مرجع سابق، ص84.

استئجارها، حيث تمتلك المنشآت في الأحوال الاعتيادية الموجودات الثابتة التي تظهر في الميزانية العمومية، غير أن المهم هو استعمال تلك الموجودات في العمليات وليس مجرد امتلاكها ومن بين الطرق الممكنة للحصول على تلك الموجودات هو الشراء.

انتشرت ظاهرة استئجار الأصول الثابتة في كثير من الدول، والمنطق هو أن امتلاك هذه الأصول يؤدي إلى تجميد مقدار كبير من الأموال التي كان من الممكن استخدامها إما لتسديد قروض طويلة الأجل أو للاستثمار في مجالات بديلة. لقد كان الاستئجار فيما سبق قاصرا على المباني والأراضي ولكنه اليوم أصبح يشمل جميع أنواع الأصول الثابتة للمنشأة بما فيها المعدات والآليات والتجهيزات[1].

-التمويل بالاندماج:

يستخدم مصطلح الاندماج للإشارة إلى أي تجميع ينتج عنه منشأة واحدة بدلا من اثنتين أو أكثر قبل التجميع، وهو نشاط من نشاطات الإدارة المالية التي لا تتسم بالتكرار، وتنصب على إحداث تغيرات هيكلية أساسية في كيان وإدارة المنشآت القائمة حاليا.

يجب عدم إغفال تأثير هذا الاندماج على كل من الأرباح والسعر لأسهم الشركة، حيث أن عملية الاندماج يمكن أن تترك بعض الآثار السلبية والإيجابية على كل من الأرباح والأسعار السوقية لأسهم الشركة.

-التمويل بالخيارات:

يعرف الخيار على أنه عقد يعطي حامله حقا لشراء أو بيع موجود معين بسعر معين، يطلق عليه سعر التنفيذ، وذلك في أو قبل تاريخ محدد، وهنالك من يقول أن الخيار يعطي لحامله الحق ولكن ليس الإلزام ببيع أو شراء موجود معين.

وفي إطار أهمية الخيارات للبيئة التمويلية، فإنها تقدم نوع من التمويل غير التقليدي الذي بدوره يقدم جملة من المنافع غير التقليدية للبيئة التمويلية بشكل عام، حيث يساعد على تكامل أسواق رأس المال والمديونية.

التعامل بالخيارات من شأنه أن يوفر الحماية أو التحوط من تقلبات أسعار أدوات الملكية والمديونية، وأن توفير مثل هذا التحوط من شأنه أن يطمئن المتعاملين بالأوراق المالية ويشجع التداول بها.

-التمويل بالتعهدات(التراخيص):

تمثل التعهدات إحدى وسائل التمويل بالملكية بإصدار الأسهم العادية الجديدة وهي بذلك تعد شكلا آخرًا من أشكال التمويل الخارجي المتاحة التي توفرها السوق المالية ضمن إطارها الواسع.

وتعتبر خيارات شراء الأسهم من الأوراق المالية التي يمكن أن تصدرها المنشأة للتمويل والتي تتميز بخاصيتين هما:

-إحدى وسائل التمويل بالملكية بإصدار أسهم عادية جديدة.

[1] محمد علي إبراهيم:"الإدارة المالية المتقدمة"، مرجع سابق، ص715-716.

-هي إحدى الأدوات المالية التي تمثل خيارات يعود أمر ممارستها إلى المستثمرين[1].

-التمويل الداخلي(الأرباح المحتجزة):

وهو الأرباح التي تحتفظ بها المؤسسة لغرض إعادة استثمارها وتوزيعها على المساهمين أصحاب الشركة ويمكن الاحتفاظ بجزء منها داخل المؤسسة وتوزيع الباقي على المساهمين[2]. وتعد مصادر التمويل الداخلية مصدرا ذا أهمية كبيرة خاصة في الشركات الناجحة إذا ما اتبعت سياسة حكيمة في التوزيع، توازن بين عائدات مناسبة لحملة الأسهم العادية وفي الوقت نفسه توفر موارد ذاتية للشركة تساعدها على النمو والتطور وتحسين وضعها المالي وتزيد من قدرتها على الاقتراض إذا ما احتاجت المنشأة لذلك[3].

ومن أسباب التمويل عن طريق الأرباح المحجوزة:

-عند صعوبة بيع الأوراق المالية- الأرباح محققة كبيرة وكافية لمقابلة التوسع والنمو.

-عند إرادة الملاك تجنب زيادة حقوق التصويت والمشاركة في السيطرة.

-مصلحة الملاك الاحتفاظ بالأرباح في المؤسسة[4].

الشكل (03): يوضح مصادر التمويل طويل الأجل.

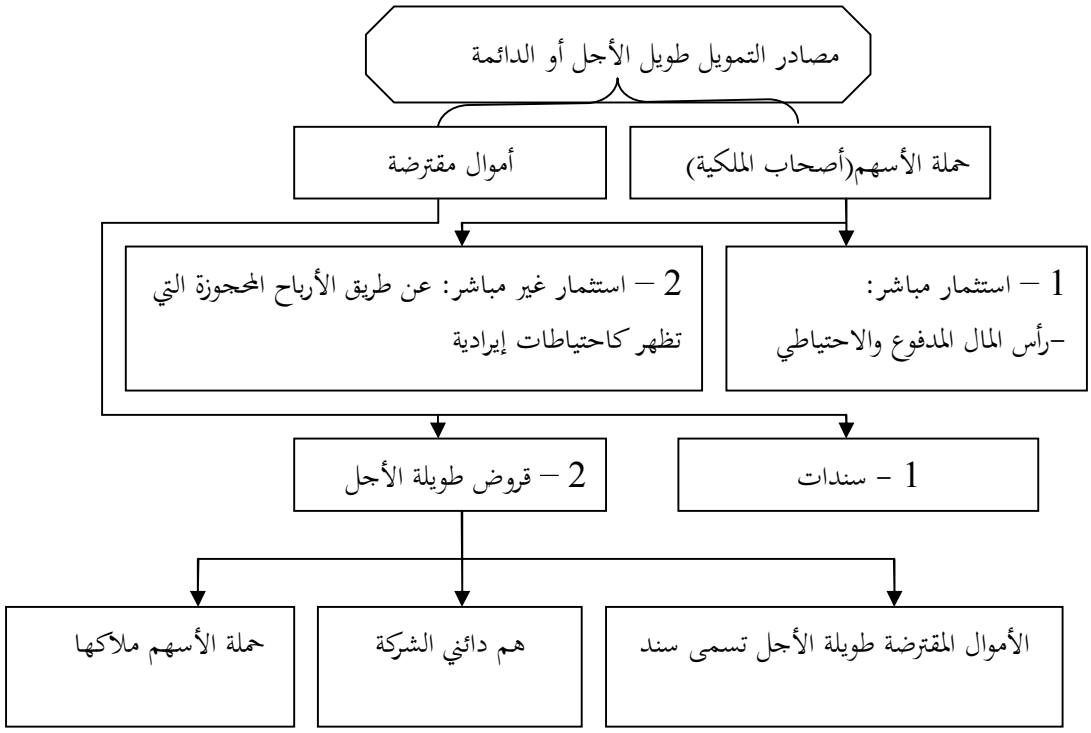

المصدر: حسن أحمد الشافعي:"الاستثمار والتسويق في التربية البدنية والرياضية"، مرجع سابق، ص 62.

[1] محمد علي إبراهيم:"الإدارة المالية المتقدمة"، مرجع سابق، ص718، 720.

[2] حسن أحمد الشافعي:"التمويل والتمويل التأجيري في التربية البدنية والرياضية"، مرجع سابق، ص52.

[3] محمد علي إبراهيم:"الإدارة المالية المتقدمة"، مرجع سابق، ص723.

[4] حسن أحمد الشافعي:"التمويل والتمويل التأجيري في التربية البدنية والرياضية"، مرجع سابق، ص53.

1-4-4 من حيث المصدر وينقسم إلى:

1 – تمويل داخلي أو ذاتي، ويكون مصدره من المؤسسة نفسها أو مالكيها. مثل بيع الأصول أو تأجيرها أو حجز الأرباح..الخ.

2 – تمويل خارجي، ويكون مصدره من خارج المؤسسة وبعيدا عن مالكيها[1]، وتتمثل في:

-الأسهم بأنواعها العادية والممتازة.

-السندات بأنواعها المختلفة.

-التمويل من خلال السحب المصرفي.

-التمويل من خلال قروض مصرفية، والتي تقسم بدورها إلى قروض قصيرة، متوسطة، وطويلة الأجل[2].

2 . التمويل واستخداماته في المجال الرياضي:

2-1. مفهوم التمويل الرياضي:

التمويل الرياضي هو عملية البحث عن موارد مادية للإنفاق على الأنشطة المرتبطة بالمجال الرياضي حيث أصبحت مشكلة ومعوق رئيسي لمواجهة الاحتراف كظاهرة فرضت نفسها كنظام مؤثر في المجال الرياضي[3].

والتمويل الرياضي هو توفير المال اللازم للاستثمار في المؤسسات الرياضية لتحقيق أهداف هذه المؤسسات الرياضية وتحديدا للنظام المالي الذي يحقق أفضل النتائج[4].

وهو عملية البحث عن الأموال اللازمة لتحقيق أهداف المؤسسة الرياضية، وتخصيص هذه الأموال لتحقيق أهداف المؤسسة وفقا لإتباع نظام مالي يحقق أفضل النتائج[5].

ويتمثل التمويل الرياضي في استعمال الأحداث الرياضية بهدف التحسين من شهرة المؤسسة الممولة و تثمين صورة علامتها ومنتجاتها.فمن وراء الدعم المالي و المادي الذي يقدمه المموّل لتظاهرة أو لرياضي أو لنادي يريد الحصول على فائدة مباشرة و/أو جني أثار إيجابية على مستوى صورة المؤسسة أو علاماتها[6]. وهو مرتبط بدورة تدفق الأموال داخل المؤسسة الرياضية التي تتمثل في:(المساهمون+ قروض طويلة وقصيرة الأجل+ الاشتراكات والتبرعات والاعلانات) والأنشطة الرياضية الاجتماعية والثقافية والترويحية بالمؤسسة الرياضية، الناتج المالي من هذه الأنشطة، الأصول الثابتة بالمؤسسة، الناتج المالي من إدارة التسويق والأنشطة والخدمات، وإدارة تسويق الأنشطة والخدمات المختلفة بالمؤسسة الرياضية[7].

---

[1] طارق الحاج:"مبادئ التمويل"، مرجع سابق، ص 22،23.

[2] موفق عدنان عبد الجبار الحميري:"أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة"، الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010، ص 40.

[3] عزت الكاشف:" اقتصاديات التربية البدنية والرياضية"، مكتبة النهضة العربية ، دط ، القاهرة ، 1996، ص 88.

[4] حسن أحمد الشافعي:"تطبيقات ميدانية معاصرة في الاستثمار والتمويل في التربية البدنية والرياضة"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الاسكندرية، 2011، ص9.

[5] علية عبد المنعم حجازي، حسن أحمد الشافعي:"إستراتيجية للتسويق الرياضي والاستثمار بالمؤسسات الرياضية المختلفة"، مرجع سابق، 2009، ص 26.

[6] السعدني خليل السعدي ، كمال درويش:" الاحتراف في كرة القدم"، مرجع سابق، ص 157.

[7] حسن أحمد الشافعي، عبد الرحمان أحمد سيار:"إستراتيجية للاحتراف الرياضي بالمؤسسات الرياضية"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2009، ص 55.

ويلعب التمويل في المجال الرياضي دورا مهما، كما يعتبر من أهم المشاكل الموجودة في المجال الرياضي، والتي تؤثر بالسلب على إتاحة الفرص للهيئات الرياضية بمختلف أنواعها على تحقيق أهدافها وتنفيذ برامجها، ولهذا فمشكلة التمويل في الرياضة من أكبر المشاكل التي تواجه القادة المسؤولين الرياضيين في الوقت الحالي[1].

وللتمويل في المجال الرياضي دور مهم لحل المشاكل الموجودة على مستوى الهيئات الرياضية بمختلف أنواعها سواء تعلق الأمر بالبيع أو الشراء أو الانتقالات والتبادل، وهو ما قد يؤثر سلبا على تحقيق وتنفيذ برامج الهيئة الرياضية، ومن هنا أصبحت مشكلة البحث عن مورد مالي قضية رئيسية تواجه غالبية الهيئات والمنظمات الرياضية[2].

2-2. أنماط التمويل الرياضي:

يخضع اختيار الحدث الرياضي من طرف الشركة أو المؤسسة المهتمة بالإشهار إلى سببين رئيسين:

السبب الأول: الهدف الذي يسعى رئيس الشركة الوصول إليه يجب أن يجد في طبعه أحدث الظروف الملائمة لاستيعابه.

السبب الثاني:اختيار المنتج الذي نريد ربطه بالحدث ويجب أن يكون في انسجام مع جاذبيته أو واقع الحدث.

و يكون تدخل الممول بالطرق التالية:

– **مساعدة مالية لفريق رياضي:** يقوم اللاعبين بارتداء أقمصته التي يظهر عليها اسم المموّل مرئيا.

– **مساعدة مادية للاعب:** حيث يقوم الممول بصنع جزء من العتاد الرياضي للاعب ، وهذا الأخير يلتزم كلية باستعمال عدة هذه الشركة أو المؤسسة خلال تدريباته وخلال المنافسات التي يشارك فيها ومن جهة أخرى يقوم الرياضي بالدعاية للمؤسسة عن طريق الظهور بماركة الشركة ، أو من خلال تصريحات شفوية أو كتابية في كل مرة، مؤكدا على جودة المنتوج الذي يدعمه.

– **مساندة تظاهرة رياضية:** في هذه الحالة يقوم الراعي أو المموّل بتسديد مبلغ من المال لمنظمي التظاهرة الرياضية سواء كانت لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع نشاط هذا المموّل ليستفيد من جهته من ظهور رمزه على بعض وسائل التظاهرة كالتذاكر مثلا أو المعلقات أو القبعات..الخ.

– **المساهمة في المناسبات الرياضية:**حيث يقوم المموّل بتسخير الوسائل المادية والمالية لإجراء منافسة رياضية معينة يكون فيها أحد الرياضيين يمثل المؤسسة[3].

[1] السعدني خليل السعدي، كمال درويش:" الاحتراف في كرة القدم "، مرجع سابق ، ص 157.

[2] كمال درويش وآخرون:"اقتصاديات الرياضة"، مكتبة الأنجلو مصرية، ط1، القاهرة، 2013، ص 40.

[3] ناصر دادي عدون:"تقنيات مراقبة التسيير"، دار المحمدية، دط، الجزائر، 2000، ص 83 .

2 –3 .أنواع التمويل الرياضي:

2 –3 –1.التمويل الحكومي:

ويشمل كل الإعانات المالية والمادية التي تدعم بها الهيئات الرياضية عن طريق المؤسسات الحكومية.

2 –3 –2. التمويل الأهلي:

ويشمل كل التبرعات المالية أو العينية التي تأتي للهيئة الرياضية عن طريق الأفراد أو الشركات أو المؤسسات من داخل أو خارج البلاد[1].

2 –3 –3.التمويل الذاتي:

التمويل الذاتي للمؤسسة هو إمكانية المؤسسة تمويل نفسها من خلال نشاطها[2]، وهو كل الإيرادات التي تحققها الهيئة الرياضية عن طريق استثمار مرافقها أو منشآتها أو نشاطاتها، وأهم صور التمويل الذاتي هي التسويق الرياضي والاستثمار الرياضي.

وتتمثل أهم مصادر الدخل الأكثر شيوعا للهيئات الرياضية كالتالي:

-حق استغلال شعار الهيئة. -تذاكر المباريات ومساهمات الجماهير.-عائدات البطولات الكبرى.

- استثمار المنشآت الرياضية التي تمتلكها الهيئة.-استثمار المهرجانات والأحداث الرياضية.
- عائدات الاحتراف الرياضي المتمثل في بيع اللاعبين داخليا وخارجيا.-الرعاية الرياضية.-الإعلانات.
- -بيع المنتجات التي تحمل شعار الهيئة.-المراهنات والتوقعات.-الهبات والتبرعات.
- التمويل الحكومي(المنشآت–تمويل مباشر–إعفاءات حكومية) [3].
- اشتراكات الأعضاء ومساهمات الأعضاء.-إصدار الطوابع التذكارية للمناسبات والأحداث الرياضية .
- حقوق البث الإذاعي والتلفزيوني للأنشطة والمناسبات الرياضية .
- عائدات نسبة من قيمة سلع يعلن أنها مخصصة لدعم مجال أو هدف رياضي[4].

[1] كمال درويش وآخرون:"اقتصاديات الرياضة"،مرجع سابق، 40.

[2] سمير عبد الحميد علي: "إدارة الهيئات الرياضية، النظريات الحديثة وتطبيقاتها "، منشأة المعارف ، ط 1 ، الإسكندرية ، 1999 ، ص 104 .

[3] كمال درويش وآخرون:"اقتصاديات الرياضة"،مرجع سابق، 40، 41.

[4] منير إبراهيم هندي:" الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل"، منشأة المعارف ،دط ، الإسكندرية ،1998، ص 4.

الشكل (04):يمثل مصادر التمويل في المؤسسات الرياضية.

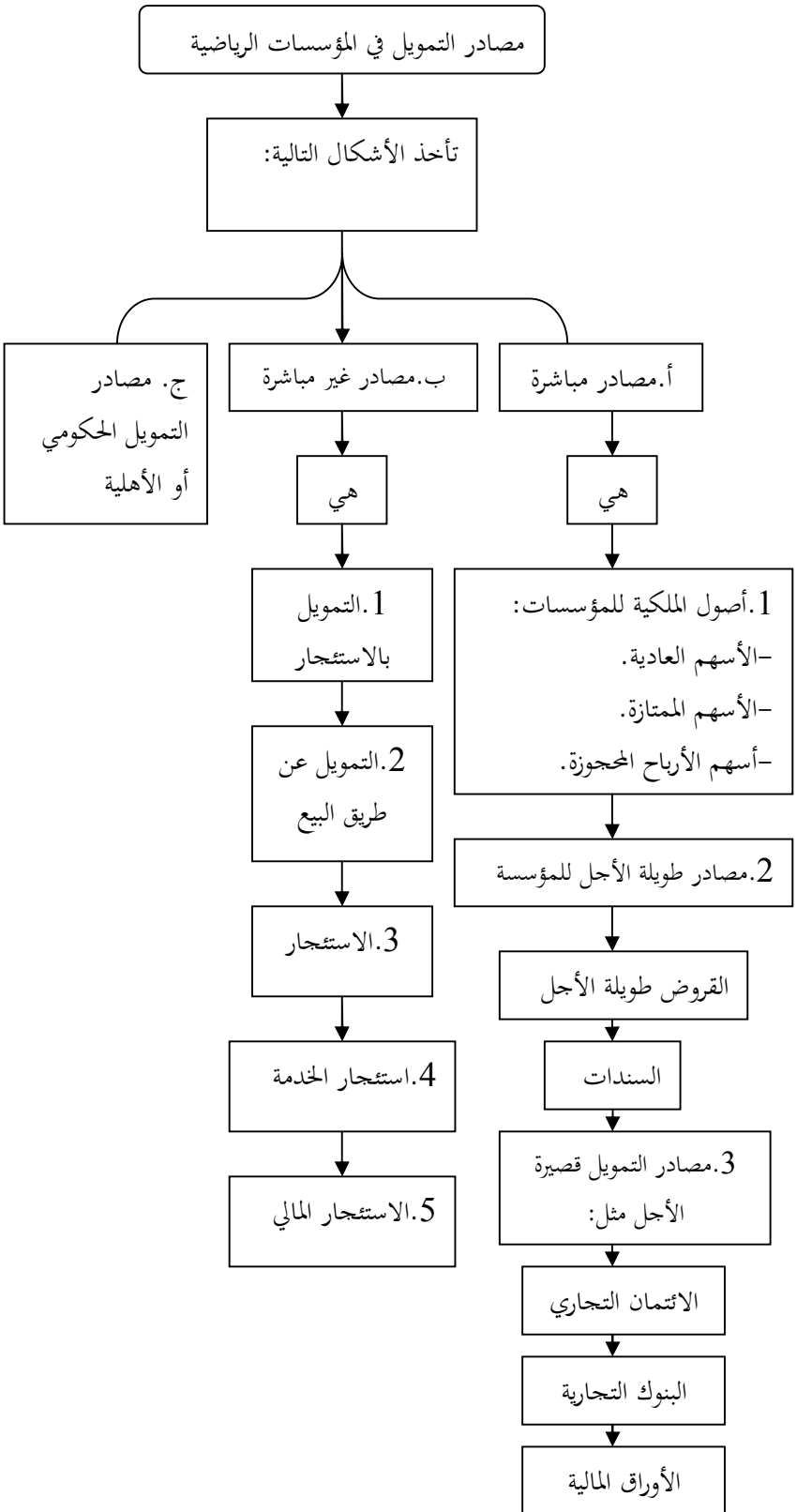

المصدر:حسن أحمد الشافعي:"تطبيقات معاصرة في الإدارة في التربية البدنية والرياضة"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الإسكندرية، 2010، ص 49

4-2.العقبات التي تواجه التمويل الرياضي:

التمويل الرياضي داخل الهيئات الرياضية الأهلية يقابله العديد من المشكلات والعقبات في تدبير احتياجاتها المالية ومن هذه العقبات ما يلي:

- القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للهيئات الرياضية الأهلية والتي تعرقل عمليات التمويل الذاتي منها والأهلي داخل هذه الهيئات الأهلية.
- عدم وجود المتخصصين ذوي الخبرات في مجال التمويل لحل المشكلات المالية.
- انعدام الحوار بين الجهة الإدارية والهيئات الأهلية من خلال فرض القوانين واللوائح دون المشاركة بين الهيئات الأهلية الرياضية في وضع وصياغة هذه القوانين واللوائح.
- عقبات إعلامية تتمثل في عدم الاهتمام بالأنشطة الرياضية مثل كرة القدم باعتبارها اللعبة الشعبية

الأولى، مما يترتب على ذلك قلة الوعي الجماهيري بهذه الأنشطة وأيضا تقليل فرص التسويق الرياضي لتلك الألعاب[1].

3- أساليب التمويل الرياضي:

3-1. التسويق الرياضي:

3-1-1. مفهوم التسويق الرياضي:

عرف **بيتس وستوتلار Pits and stotlar** التسويق الرياضي بأنه عملية تصميم وتنفيذ الأنشطة الخاصة بإنتاج وتسعير وترويج وتوزيع للمنتجات أو الخدمات الرياضية لإرضاء حاجات المستهلكين أو المشاركين لتحقيق أهداف الهيئة أو المنشأة[2].

كما أنه يمكن تعريفه بأنه نظام يتكون من عدة عناصر تفاعل مع بعضها البعض وهي المنشأة والبيئة الخارجية وعوامل الاتصال فيما بينها ، وأنه مجموعة من الوظائف يجب القيام بها لانسياب السلع والخدمات من مصادر إنتاجها إلى أماكن استعمالها ومن هذه الوظائف البحوث التسويقية وتخطيط المنتجات (التمييز ، التغليف، الضمان، الخدمات) والسعر والتوزيع[3].

ويشير مكيدنلر وجيتس إلى أن التسويق هو: عملية تخطيط وجذب المفاهيم والأسعار والدافعية للشراء والتوزيع للأفكار والبضائع والخدمات لكي تخلق التغيرات التي تحقق الأهداف الفردية والتنظيمية[4].

والتسويق حسب مارتن بل هو: العمل الإداري الخاص بالتخطيط الاستراتيجي لجهود المشروع وتوجيهها والرقابة على استخدامها في برامج تستهدف تحقيق الربح للمنشأة والإشباع لحاجات مستهلكين، ذلك العمل

---

[1] "التمويل الرياضي في الجزائر، واقع وآفاق" واقع و آفاق"، الملتقى الدولي الثالث، رؤية مستقبلية حول الاحتراف الرياضي في الجزائر، مخبر علوم وتقنيات النشاط البدني الرياضي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، يومي 25-26 جانفي2009

[2] كمال درويش وآخرون:"اقتصاديات الرياضة"، مرجع سابق، ص 63.

[3] كمال الدين عبد الرحمن درويش:"التسويق والاتصالات الحديثة وديناميكية الأداء البشري في إدارة الرياضة"، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 2004، ص 35.

[4] Mcdanieljr & Gates Roger :Marketing Research,john wily,sons Ins 6xed,2005,p:19.

الذي يتضمن توحيد كل أنشطة المشروع(بما فيها الإنتاج والتمويل والربح) في نظام عمل موحد[1].

من خلال هذه التعاريف نجد بأن: التسويق وظيفة معقدة، والتسويق الرياضي أكثر تعقيدا، ويرجع السبب في ذلك أن الرياضة ذات الخصائص المعينة تجعل المنتج الرياضي فريدا من نوعه[2].

وللتسويق الرياضي أربعة عوامل أساسية تحدد مفهومه وهي:

أ-التركيز على السوق: ويشمل ذلك تحديد خصائص السوق الرياضي من أجل تركيز أفضل لتلبية الاحتياجات.

ب-التوجه نحو المتلقي: هو المفتاح الأساسي الواجب التركيز عليه في الفلسفة الناجحة للتسويق الرياضي، والتوجه نحو المتلقي يعني بأن تستثمر المنظمة الرياضية التي تقدم الخدمة وقتا لمعرفة احتياجات ورغبات المتلقين.

ج-التسويق المتناسق: يعني بأن الأفكار والمجهودات التسويقية يجب أن تشمل كافة الدوائر التنظيمية، ويجب أن يتوفر فهم واضح لأهداف المنظمة، وتطبيق فلسفة التوجه نحو الملتقى ويشمل هذا التسويق الداخلي والذي يعني المكافأة والتدريب وتحفيز الموظفين للعمل معا لخدمة المتلقي.

د-الربحية: يجب على المنظمة الرياضية التركيز على تحقيق الربحية من خلال النظر إلى تلبية احتياجات المتلقين بشكل أفضل من المنافسين، حيث يضمن ذلك المحافظة على المتلقين واستقطاب متلقين جدد، وهو ما يحدث حاليا في سوق مبيعات الأقمصة الرياضية للنوادي الكبرى مثلا، حيث نجد أن فريق البيارن لديه أكبر مدخول بـ 17 مليون يورو ثم يليه جوفنتوس بـ 13.5 مليون يورو في حين أن ريال مدريد يقارب 12 مليون يورو[3].

3-1-2.أهمية التسويق الرياضي:

التسويق الرياضي هو مجموعة من الأنشطة الرياضية التي تقود تدفق السلع والخدمات الرياضية من المنتج إلى المستهلك، ومن خلال ظهور المفهوم الحديث للتسويق فقد أصبح من السهل تطبيقه على البطولات والمباريات، نظرا لأن البطولات الرياضية هي المجال التربوي السليم الذي يمكن أن يقدم فرصة النشاط التنافسي، وتعتبر إمكانية تربوية ذات أبعاد عميقة ، ويمكن أن تؤثر إيجابيا إذا أحسن تنظيمها وإدارتها ووضعت تحت إشراف قيادة تربوية رشيدة ونظرا لكثرة احتياجات ومتطلبات الهيئات الرياضية فقد اهتمت هذه الهيئات بمجال التسويق ومحاولة ربطه بالمجال الرياضي وذلك للاستفادة من زيادة الدخل الذاتي العائد إليها، وذلك لأن مجال التسويق هو المجال الأمثل للاستثمار الجيد لإمكانات أي مؤسسة[4]. وتتمثل أهمية التسويق الرياضي في:

- جذب اهتمام الجمهور نحو ممارسة الرياضة والمساهمة في رفع المستويات الرياضية العالمية للدولة.
- مصدر لتنمية موارد المؤسسة الرياضية و زيادة موارد الدولة من الضرائب وترشيد الدعم الحكومي.
- الارتقاء بمستوى الأنشطة الرياضية ومجالات التربية البدنية والرياضة.

---

[1] علي محمد الحاج أحمد، سمير حسين عودة:"إدارة التسويق"، مكتبة المجمع العربي، ط1، عمان، 2010، ص26.

[2] كمال الدين عبد الرحمن درويش، محمد صبحي حسانين:"التسويق والاتصالات الحديثة وديناميكية الأداء البشري في الإدارة الرياضية، موسوعة متجهات إدارة الرياضة في مطلع القرن الجديد، المجلد3، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، ص35.

[3] دعاء محمد عابدين محمد:"استثمار العلامات التجارية في تسويق الأنشطة الرياضية"،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2012، ص29، 30.

[4] محمود صادق بازرعة :"إدارة التسويق"، دار الفكر العربي ،دط ، القاهرة ، 1998، ص 51.

- ارتفاع مستوى الوعي الرياضي وأهمية الممارسة الرياضية وتحقيق المنافسة بين المؤسسات الرياضية[1].

3-1-3. مجالات التسويق الرياضي:

إن التسويق الرياضي كغيره من أنواع التسويق الأخرى وهو لا يقل أهمية عنها كونه يشمل جوانب فردية وجماعية، ومجالاته أوسع بكثير، ومنها:

- الترخيص باستخدام العلاقات والشعارات على المنتجات ووسائل الخدمات.
- الإعلان على ملابس وأدوات الرياضيين.
- الإعلان على المنشآت الرياضية.
- استثمار المرافق والخدمات في الهيئات الرياضية .
- عائد دخول المباريات والمناسبات الرياضية.
- الإعانات والتبرعات والهبات.
- مساهمات الأعضاء واشتراكات الأعضاء.
- استثمار حقوق الدعاية والإعلان.
- إصدار الطوابع والعملات التذكارية في الأحداث الرياضية.
- حقوق البث الإذاعي والتلفزيوني للأنشطة والمناسبات الرياضية[2].

3-1-4. العوامل المؤثرة على التسويق الرياضي:

- النظام السياسي والاقتصادي بالدولة.
- الديانات والتقاليد والأعراف و الموروث الثقافي.
- نوعية الرياضة وشعبيتها.
- الاهتمام الإعلامي بالرياضة.
- التقدم التكنولوجي والحراك الاجتماعي[3].

3-1-5.ما يجب مراعاته عند التسويق في مجالات التربية البدنية والرياضية:

- ✓ ضرورة تواجد عمليات تسويق رياضي بالمؤسسات الرياضية المختلفة.
- ✓ وضع موازنة خاصة بالتسويق الرياضي بالمؤسسة الرياضية.
- ✓ وجود قاعدة أو مركز معلومات عن الشركات والهيئات المسوقة بالمؤسسة الرياضية.
- ✓ وجود دراسات تقويمية لكل بطولة أو منافسة رياضية.
- ✓ وجود قاعدة أو مركز معلومات عن البطولات والمناسبات الرياضية بالمؤسسة الرياضية.

---

[1] "مجلد المؤتمر العلمي الدولي الأول، تسيير الإدارة الرياضية في ظل اقتصاد السوق"، مرجع سابق ، ص 541.

[2] علاء الدين حمدي أحمد:"إستراتيجية تسويق خدمات النشاط الرياضي"، مرجع سابق، ص 30، 31.

[3] "مجلد المؤتمر العلمي الدولي الأول، تسيير الإدارة الرياضية في ظل اقتصاد السوق"، مرجع سابق، ص357.

- ✓ وجود دراسات أو بحوث للتسويق الرياضي لتطوير خططه بالمؤسسة الرياضية.
- ✓ تحديد أو وضع برنامج زمني لأنشطة التسويق الرياضي بالمؤسسة الرياضية.
- ✓ وضع برامج للإعلانات للبطولة الرياضية بالمؤسسة الرياضية.
- ✓ وضع وسائل تنشيط المبيعات بالنسبة للمستفيدين من المؤسسة الرياضية.
- ✓ وضع وسائل تنشيط المبيعات بالنسبة للتوزيع من المؤسسة الرياضية.
- ✓ وضع خطة للتسويق الرياضي ضمن التخطيط العام للمؤسسة الرياضية.
- ✓ وضع أهداف التسويق الرياضي ضمن أهداف المؤسسة الرياضية.
- ✓ وجود كوادر تسويقية متخصصة.
- ✓ مسؤولية التسويق الرياضي بالمؤسسة الرياضية.
- ✓ وضع تخطيط استراتيجي للتسويق الرياضي بالمؤسسة الرياضية مع مراعاة: البدائل الإستراتيجية، المحافظة على الوضع الحالي، التوسع، الانكماش، الإستراتيجية المختلطة.

يتم وضع خطط التسويق الرياضي على النحو التالي:

- خطة المنتج أو الخدمة أو النشاط.
- خطة الترويج "الدعاية والإعلان".
- خطة التوزيع.
- خطة التسعير[1].

3-1-6.التسويق مع الرياضة:

هنا تكون الرياضة أو التسويق الرياضي أداة للمؤسسة التي لا تنتج منتجات حيث تكون الرياضة هنا محور وسيط لتحقيق أهداف المؤسسة بشكل عام وتحقيق أهداف مرتبطة بتنشيط المبيعات لمنتج معين بشكل هذا بالإضافة إلى بناء الصورة لتلك المؤسسة أو المنتج وبذلك يكون التسويق مع الرياضة جزء أساسي من تشكيل وصياغة المزيج التسويقي للمؤسسة بشكل خاص. فالموضوعات الرياضية للاعبين أو الأجهزة الرياضية غالبا ما تستخدم على أنها وسيلة إعلانية أو وسيط إعلاني لنقل الرسالة الإعلامية أو تستخدم عندما ينبغي حدوث انتقال صورة الرياضة إلى المؤسسة على الرغم من أن تلك المؤسسات ليس لديها منتج رياضي ومن ثم فإن الأساس في هذا أن اللاعبين يمثلون أحد أشكال التسويق مع الرياضة[2].

3-1-7.التسويق في الرياضة:

التسويق في المجال الرياضي هو التطوير لمفاهيم إدارة التسويق للمنظمات التي تعمل في المجال الرياضي، فالمنظمات

[1] حسن أحمد الشافعي:" الاستثمار والتسويق في التربية البدنية والرياضة "، مرجع سابق، ص 151-154.

[2] محمد أحمد محمد كمال رمادي:"لجنة تسويق مقترحة بالاتحادات الرياضية الأولمبية"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2012، ص64، 65.

الرياضية والشركات المنتجة لسلع قريبة من المجال الرياضي تسويق منتجاتها الرياضية للرياضيين المهتمين بالرياضة والمنظمات وأخيرا المستهلك الرياضي والممولين أو المستثمرين من قبل الدولة والرعاة[1]

شكل(05): مفهوم التسويق مع الرياضة والتسويق في الرياضة.

المصدر: محمد أحمد محمد كمال رمادي:"لجنة تسويق مقترحة بالاتحادات الرياضية الأولمبية"، مرجع سابق ص68.

[1] سعد أحمد شلبي:"أسس إدارة التسويق الرياضي"، المكتبة العصرية بالمنصورة، ط1، المنصورة، 2002، ص 27.

3-1-8. كيفية تنفيذ إستراتيجية تسويق متكاملة (تجربة نادي مانشستر يونايتد)–السيد بن هابتون–المدير السابق لإدارة التسويق في نادي مانشستر يونايتد.

إن الاعتماد على موارد كرة القدم وحدها لا يكفي ولا بد لكل نادي أن يبحث عن رعاة يتحولون بدورهم إلى شركاء مساهمين لضمان استمراريتهم وعدم هروبهم إذا ما تعرضوا للخسارة من بداية عملهم ضاربا مثالا على شركة سبورت سكاي التي خسرت من أرباحها أول ثلاث سنوات من نقلها الحصري للدوري الإنجليزي، ولكنها طورت عملها وتمكنت بعد ذلك من جلب أموال كثيرة، وتجربة نادي مانشستر يونايتد تعد هي الأهم في العالم من حيث تطبيق الاحتراف فقد استفدنا من اسم النادي في أنشطة غير كرة القدم، من بينها إقامة حفلات الروك على أرض الاستاد وبيع العديد من المنتجات المختلفة لمدينة مانشستر وتشجيع الجماهير على الاشتراك في الموقع الإلكتروني للنادي وأصبح هناك أكثر من عشرات شركات ترعى النادي.

3-1-8-1. كيفية بناء نادي رياضي تجاري متكامل:

أولا: الحاجة لمراجعة الوضع الحالي:

نظرا لكون النادي مشروع تجاري لذا يحتاج لرجال الأعمال ويجب التفكير فيه كمنتج له مكانته في السوق وله زبائنه (جمهوره)، وبالتالي يتطلب الأمر مراجعة الوضع الحالي وفقا لما يلي:

–الوسائل والوسائط الإعلامية –الإستاد ومرافقه –الرعاة والشركاء –الرخصة –اللاعبين والمدربين –قاعدة البيانات –التكنولوجيا –المجتمع والبرامج الخارجية –التجزئة والمشتريات– برامج تنمية الشباب الأكاديمية والطموحات.

–الموارد المتاحة (البشرية، المادية)[1].

ثانيا: ترابط العمل في جميع عناصره:

الشكل(06): ترابط العمل في عملية التسويق.

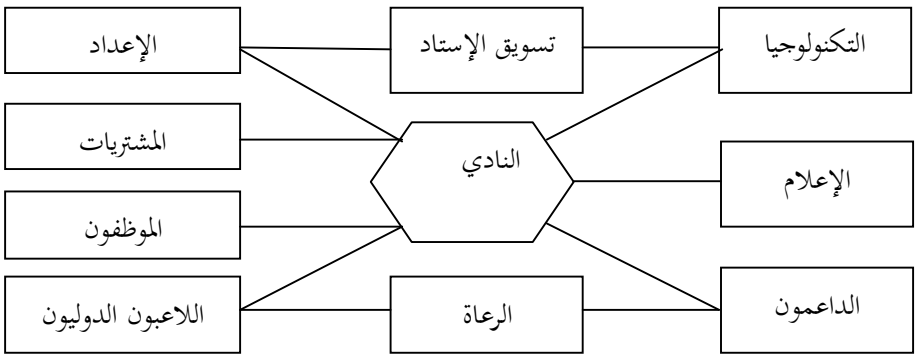

المصدر: "كيفية تنفيذ إستراتيجية تسويق متكاملة (تجربة نادي مانشستر يونايتد)"، مؤتمر دبي الدولي الخامس تحت شعار: كرة القدم الواقع والمأمول، 2010، ص30.

[1] "كيفية تنفيذ إستراتيجية تسويق متكاملة (تجربة نادي مانشستر يونايتد)"، مؤتمر دبي الدولي الخامس تحت شعار: كرة القدم الواقع والمأمول،مرجع سابق، ص29، 30.

ثالثا: تأكيد العمل الجماعي:

الشكل(07): يوضح أهمية العمل الجماعي في عملية التسويق الرياضي.

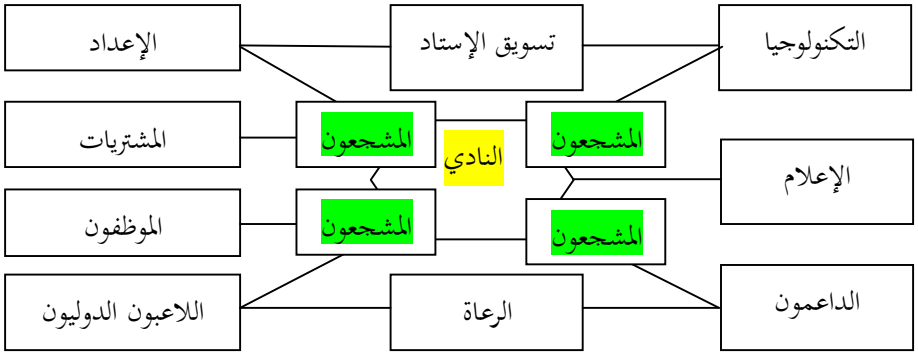

المصدر: "كيفية تنفيذ إستراتيجية تسويق متكاملة (تجربة نادي مانشستر يونايتد)"، مؤتمر دبي الدولي الخامس تحت شعار: كرة القدم الواقع والمأمول، 2010، مرجع سابق، ص30.

رابعا: البرنامج المتكامل للعمل داخل السوق الداخلي:

الشكل(08): يوضح البرنامج المتكامل للعمل داخل السوق الداخلي.

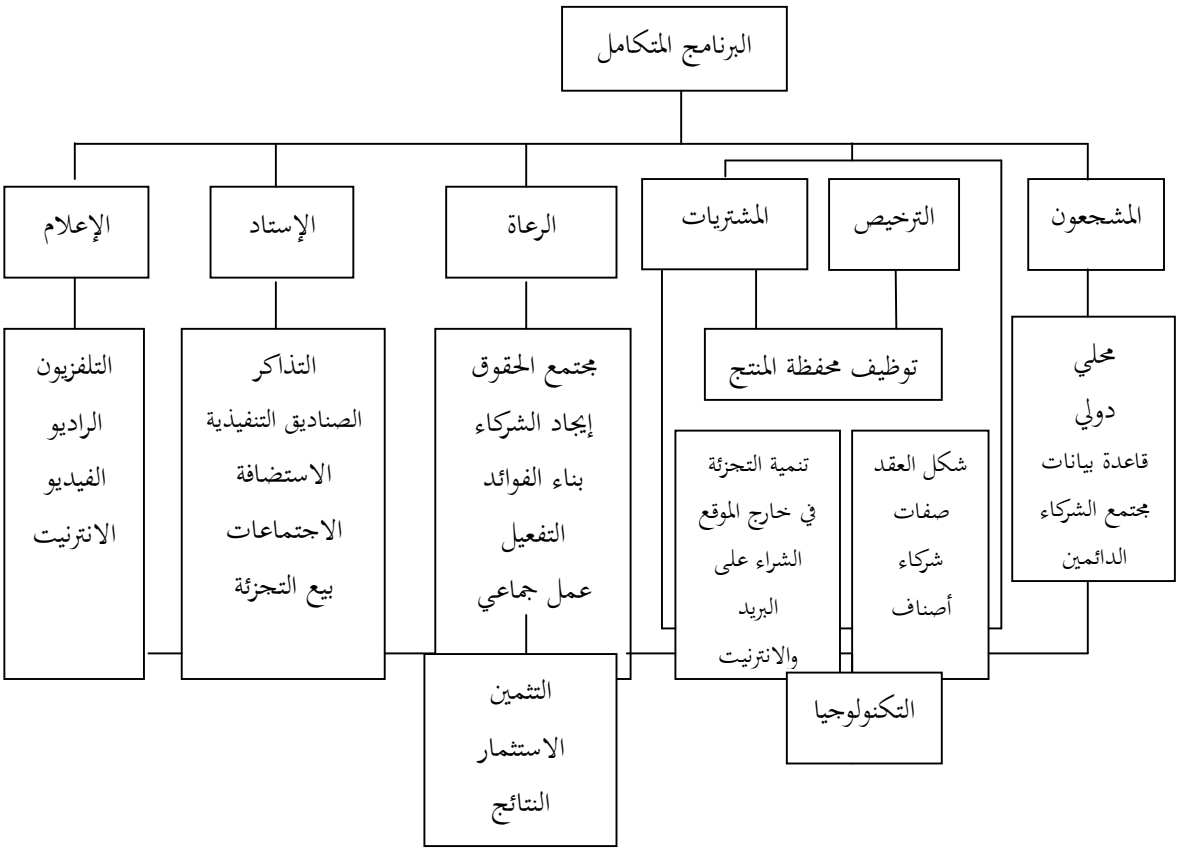

المصدر:"كيفية تنفيذ إستراتيجية تسويق متكاملة (تجربة نادي مانشستر يونايتد)"، مؤتمر دبي الدولي الخامس تحت شعار: كرة القدم الواقع والمأمول، 2010، مرجع سابق، ص.31

3-2. الاستثمار في المجال الرياضي:

3-2-1. مفهوم الاستثمار الرياضي:

الاستثمار هو عمل هدفه زيادة رأس مال الفرد أو زيادة موارده عن طريق تشغيل ماله أو استغلاله[1]، في أحد المجالات المسموح بها في اقليم متعاقد بقصد تحقيق عائد مجزي أو تحويله إليه لذلك الغرض[2]. أي أن وظيفة الاستثمار تشغيل الأصول عن طريق البرامج والخطط والمشروعات في التربية البدنية والرياضة[3]. ويعتبر الاستثمار نهجا اقتصاديا حديث النشأة يتضمن غالبا التضحية بمجموعة من النفقات الاستثمارية المخططة بهدف الحصول على مجموعة متوقعة اكبر من التدفقات النقدية والتي تتميز بوجه عام بأنها غير مؤكدة خلال فترات زمنية مختلفة[4].

وإذا كان هذا هو مفهوم الاستثمار بشكل عام، فإن الاستثمار في المؤسسات الرياضية يهدف إلى زيادة رأسمالها عن طريق توظيف رأس المال، في مجال الأنشطة الرياضية المختلفة، مما يتيح تبادل المنفعة بين المستثمرين، وبين المؤسسات الرياضية المختلفة، فالمستثمر يستثمر أمواله وتستثمر المؤسسات الرياضية إمكاناتها المادية والبشرية اللازمة للأنشطة الرياضية (**اللاعب، الإداري، الجمهور**)[5]. وهناك وسائل وآليات لجذب المستثمرين وحفزهم للاستثمار في المؤسسات الرياضية منها تحديد مجالات الأنشطة الرياضية والأسواق والمشاريع المستقبلية والبحث المستمر عن المستثمرين وتحديد وسائل الإقناع المختلفة للاستثمار في المجال، ويستوجب ذلك توفير أنشطة الدعم المستمرة لجذب هذه الفئة من خلال توفير معلومات عن تدفقات الاستثمار في المؤسسات الرياضية وتوضيح الصورة الإيجابية للدولة في السوق المستهدفة وتقديم مشروعات لتحسين بيئة الأعمال مع إظهار المزايا والفوائد للخدمات ما قبل تأسس عملية الاستثمار، وتقديم الدعم المتواصل للمستثمر ومواصلته إلى ما بعد تأسيس الاستثمار[6].

3-2-2.تعريف الاستثمار: يختلف تعريف الاستثمار حسب النظرة الموجهة إليه:

لغة: مصدر استثمر يستثمر وهو الطلب بمعنى طلب الاستثمار، وهو له عدة معان منها ما يحمله الشجر وما ينتجه، ومنها الولد، ومنها أنواع المال.

أما الاستثمار في الاصطلاح فيقصد به استخدام الأموال في الانتاج إما مباشرة بشراء المكائن والآلات والمواد الأولية، وإما بطريقة غير مباشرة كشراء الأسهم والسندات.

ويقصد بالاستثمار في معناه الاقتصادي: توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية[7]، من

---

[1] علية عبد المنعم حجازي،.حسن أحمد الشافعي:"إستراتيجية للتسويق الرياضي والاستثمار بالمؤسسات الرياضية المختلفة "،مرجع سابق،ص71.

[2] هشام محمود الإقداحي:"العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة"، مؤسسة شباب الجامعة، دط، الإسكندرية، 2009، ص187.

[3] حسن أحمد الشافعي:"تطبيقات ميدانية معاصرة في الاستثمار والتمويل في التربية البدنية والرياضة"، مرجع سابق، ص424.

[4] الحناوي محمد الصالح:" أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية "، الدار الجامعية، ط2 ، مصر، 1997، ص 02.

[5] حسن أحمد الشافعي:" الاستثمار والتسويق في التربية البدنية والرياضة "، مرجع سابق ، ص 17.

[6] علية عبد المنعم حجازي، حسن أحمد الشافعي:"إستراتيجية للتسويق الرياضي والاستثمار بالمؤسسات الرياضية المختلفة "، مرجع سابق،73.

[7] قاسم نايف علوان:"إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق"، مرجع سابق، ص 29.

أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي أكبر[1]، حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار[2]. أو هو:إحلال قيمة مالية أكيدة ومتاحة حاضرا، مقابل توقع الحصول على مداخيل مالية مستقبلا، أو بمعنى آخر تفضيل الاستهلاك المستقبلي عن الاستهلاك الآني أو الحاضر الذي يتم التخلي عنه[3].

والاستثمار أيضا هو: عملية الإنفاق الرأسمالي في مشروع ما بغرض تحقيق نمو(أرباح)أو زيادة في المبلغ المستثمر، وهو ذلك النشاط الذي تنتظر المؤسسة من وراءه زيادة لقوتها و قدرتها، من حيث يقوم متخذ القرار بتوظيف رأسمال حالي، مقابل مداخيل و عوائد يأمل الحصول عليها مستقبلا[4].

ومن ثم فإن الاستثمارات تبنى على أربعة دعائم هي:

– الموارد المتاحة: وهي كل الأموال التي يمكن توفيرها من مدخرات المستثمر، أو ما يمكن اقتراضه من السوق، أو الأموال الموجودة في شكل احتياطات أو أرباح غير موزعة في المؤسسة، أو مخصصات نقدية لاهتلاكات الأصول الثابتة أو غيرها.

– المستثمر: و هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقبل قدرا من المخاطرة لتوظيف موارده الخاصة، و ذلك من أجل تحقيق أغراضه المادية و غير المادية.

– الأصول: و هي الاستثمارات التي يوظف فيها المستثمر أمواله متمثلة في شتى الأصول كالعقارات والمشروعات الاستثمارية في الزراعة والصناعة والخدمات الاستثمارية، ومحافظ الأوراق المالية كالأسهم والسندات، وغيرها.

–غرض المستثمر: هو ما يتوقعه المستثمر من استثماراته، و التي تحمل قدرا من المخاطرة من أجلها، و قد يكون العائد ماديا أو مصلحة عامة، و قد تنمو الاستثمارات و قد تتقلص وفقا للظروف التي تمر بها في مراحلها المختلفة بدءا من المرحلة السابقة للاستثمار، و التي تشمل دراسة الفرص البديلة ،دراسة الجدوى المبدئية، دراسة الجدوى التفصيلية، تقييم الاستثمار، و مرحلة الاستثمار التي يتم خلالها إنفاق قدر هائل من الموارد، و مرحلة التشغيل و هي المرحلة التي يتم خلالها تنسيق مكونات المشروع الاستثماري و تشغيلها لتحقيق أغراضه[5].

3-2-3.طرق الاستثمار الحديثة في المجال الرياضي:

يشير محمد رفعت إلى أن نظام B.O.T من أحدث الأساليب المستخدمة حاليا والتي تعمل على تخفيف العبء عن كاهل الموازنات العامة للدولة بشكل عام وعن العبء الواقع على ميزانيات الأندية والهيئات الرياضية بشكل خاص، حيث توكل مسؤولية تمويل مشروعات البنية الأساسية إلى القطاع الخاص سواء التي

[1] موفق عدنان عبد الجبار الحميري:"أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة"، مرجع سابق، ص 115.

[2] Abdellah . Boughaba : Analyse et évaluation de projets, Berti edition, imprimé en France, Paris, 1999 , P :7.

3Gvedj Norbert, «finance d'enterprise, les régles du jeu», les éditions d'organisations, France, France, 1997,p 273

[4] عبد المطلب عبد الحميد :"دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية"، الدار الجامعية، الجزائر، 2000، ص 19.

[5] حامد العربي الحضيري:" تقييم الاستثمارات"، دار الكتب العلمية، القاهرة، 2000، ص 19.

تحتاجها الدولة أو يحتاجها النادي أو الهيئة الرياضية الأهلية أو الخاصة، وبالتالي يمكن للحكومة والهيئة الرياضية التخلص من الأعباء التمويلية الخاصة بالمشروعات التي تحتاجها كما يمكن للحكومة أو الهيئة الرياضية الأهلية التخلص من عبء إعداد تصميمات وإنشاء المشروعات بأعلى مستويات التكنولوجيا من خلال قيام القطاع الخاص بتصميم وإنشاء هذه المشروعات وقد ساعد المناخ العالمي على ظهور هذا الأسلوب وتشجيع الاعتماد عليه.

وظهرت العديد من الدراسات التي تناولت هذا الأسلوب بالتعريف وكان من أول هذه الدراسات دراسة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، حيث عرفت أسلوب B.O.T بأنه "أحد أشكال تمويل المشاريع، تمنح بمقتضاه حكومة ما–لفترة محددة من الزمان أحد الاتحادات المالية الخاصة ويدعى شركة المشروع امتيازا لتنفيذ مشروع معين، حيث تقوم شركة المشروع ببنائه وتشغيله وإدارته لعدد من السنوات بهدف استرداد تكاليف البناء، وتحقيق أرباح من تشغيله واستغلاله تجاريا، وفي نهاية فترة الامتياز تنقل ملكية المشروع للجهة مانحة الامتياز.

كما يرى عبد القادر أن تعريف مشروعات البوت B.O.T هي نوع من الاستثمار الذي يتولى فيه القطاع الخاص إقامة Build وتشغيل Operate مشروع بنية تحتية كان من المعتاد أن يتولى بناءه وإدارته القطاع العام الحكومي على أن يتم تحويله Transfer مرة أخرى للحكومة بعد فترة كافية يتم فيها استرداد رأس المال المستثمر وتحقيق معدل عائد معقول.

كما قامت منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة(اليونيدو)(1996م) بإعداد دراسة عن أسلوب البناء –التشغيل–نقل الملكية B.O.T حيث عرفت هذا الأسلوب بأنه اتفاق تعاقدي يتولى بمقتضاه أحد أشخاص القطاع الخاص إنشاء أحد مشروعات البنية الأساسية بما في ذلك عملية التصميم والتمويل، والقيام بأعمال تشغيل وصيانة المشروع وتقوم هذه الشخصية بإدارة وتشغيل المشروع خلال فترة محددة من الزمن تسمى فترة الامتياز، حيث يسمح لها خلال هذه الفترة بفرض رسوم مناسبة على المنتفعين من هذا المشروع، وأية رسوم أخرى بشرط ألا تزيد عما هو مقترح في العطاء، وما هو منصوص عليه في صلب اتفاق المشروع لتمكين هذه الشخصية من استرجاع الأموال التي استثمرتها ومصاريف التشغيل والصيانة بالإضافة إلى تحقيق عائد مناسب على الاستثمار وفي نهاية فترة الامتياز المحدد تلتزم الشخصية الخاصة بإعادة المشروع للحكومة أو الهيئة الحكومية التي ترغب في تنفيذ المشروعات عليها بنظام B.O.T أو إلى شخصية خاصة جديدة، يتم اختيارها عن طريق الممارسة العامة[1].

3-2-4. أهداف الاستثمار الرياضي:

من بين أهم الأهداف التي يسعى الاستثمار الرياضي لتحقيقها ما يلي:

– تحقيق العائد أو الربح المادي: إن هدف أي مستثمر هو تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يساعدانه على

[1] كمال درويش وآخرون:"اقتصاديات الرياضة"، مرجع سابق، ص46-48.

استمرار مشروعه. ومن هنا فإن الشغل الشاغل لأي شخص يرغب في توظيف أمواله هو تحقيق الأرباح المناسبة بعيدا عن الخسارة[1].

– المحافظة على قيمة الأصول أو المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي للمستثمر في المشروعات المختلفة في مجالات التربية البدنية والرياضية.إن المستثمر في مجال التربية البدنية والرياضية يسعى دائما إلى تحقيق الربح، وإذا لم يتحقق الربح من هذا المشروع فإن المستثمر يسعى في هذه الحالة إلى المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي للمشروع.

– استمرارية الدخل وزيادته: يهدف المستثمر في مجال التربية البدنية والرياضية إلى تحقيق دخل مستمر والعمل على زيادته وتنميته باستمرار[2].

4– ضمان السيولة النقدية اللازمة من الأهداف الأخرى للمستثمر لتغطية العمل وعملية الإنتاج وتغطية حالات الطوارئ[3].

3–2–5.أهداف الاستثمار في الأندية الرياضية المحترفة:

يوضح حسام حسن أن أهداف الاستثمار في الأندية الرياضية تتمثل في:

–رفع الكفاءة الاقتصادية(التكنولوجية، التخصيصية) للأندية كمؤسسات أعمال رياضية.

–تحقيق أقصى عائد استثماري متزايد ومستمر مع الحفاظ على قيمة أصول الأندية(الحقيقية، المالية).

–توفير مصادر التمويل(الهيكل التمويلي) المتنوعة واللازمة للأندية الرياضية.

–الإصلاح الإداري(التنظيمي) للأندية الرياضية المرشحة للاستثمار.

–تحقيق التنمية البشرية والتكيف التكنولوجي بالأندية الرياضية الاستثمارية.

–استحداث وظائف جديدة للعمالة الرياضية.

–تشجيع المنافسة في الأسواق(المحلية والخارجية) الاستثمارية والرياضية.

–زيادة الوعي والثقافة بالأندية والثقافة بالأندية الرياضية لتوسيع قاعدة الملكية الرياضية.

–تدعيم البنية الأساسية والقواعد المعلوماتية للاستثمار في المجال الرياضي عامة والأندية خاصة.

–تخفيف العبء عن كاهل الدولة وتخفيض الضياع(الفقد) الاقتصادي[4].

3–2–6. طرق الاستثمار الرياضي:

من بين أهم مجالات الاستثمار في الأندية الرياضية ما يلي:

–إصدار صحف و مجلات أسبوعية باسم الأندية الرياضية

[1] أحمد زكريا صيام،"مبادئ الاستثمار"، دار المناهج للنشر و التوزيع، ط2 ، عمان، 2003، ص 20.

[2] كاظم جاسم العيساوي:"دراسات الجدوى الاقتصادية و تقويم المشروعات"، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1 ، عمان، 2001 ، ص 52.

[3] الطاهر حيدر حردان :"مبادئ الاستثمار"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، دط ، عمان، 1997، ص 5.

[4] محمد أحمد عبده رزق:"إستراتيجية تفعيل الاستثمار الرياضي"، مرجع سابق، ص 24، 25.

-إقامة المطاعم الحديثة والبوفيهات داخل الأندية تقدم وجبات مختلفة و بأسعار مناسبة، فمثلا نجد أن أندية العالم المتقدم تتوفر على مقصورات خاصة برجال المال و الأعمال من محبي الرياضة، تحجز طيلة الموسم الرياضي بأثمان باهظة[1].

-الاستفادة من أسوار الأندية في الدعايات والإعلانات المضاءة والمتحركة، لبعض الشركات من أجل ترويج منتجاتها، وإقامة محلات تجارية و أنشطة تجارية أخرى متنوعة حول السور[2].

-تسويق شعارات الأندية واستثمارها على المنتجات الرياضية للنادي

-رسوم الاشتراك التي تبلغ قيما مرتفعة، وهي مصدر رئيسي للتمويل الذاتي[3].

3-2-7.استثمار العلامات التجارية في تسويق الأنشطة الرياضية:

لقد أصبح موضوع استثمار العلامة التجارية المميزة من أهم الموضوعات التي تجد اهتماما خلال الفترة الحالية، وبالتحديد منذ بداية الثمانينات مع ظهور مفهوم مساهمة العلامة التجارية[4].

وتعني العلامة التجارية في المفهوم التسويقي: كل اسم أو مصطلح أو رمز أو إشارة أو تصميم أو كل من هذه الأمور مجتمعة، يكون الهدف منها تمييز سلع أو خدمات منتج أو مجموعة من المنتجين أو الموزعين عن غيرها من السلع أو الخدمات المشابهة التي يعرفها المنافسون الآخرون.

كما تعرف على أنها عبارة عن اسم أو رسم أو توقيع أو رمز أو مزيج من كل ذلك يمكن من خلالها تمييز المنتج عن المنتجات المنافسة[5].

والعلامة التجارية في مجال الإعلان هي:"رمز يستخدم للتعبير عن المنظمة ويشترط فيه تحقيق الهوية الشخصية المميزة سواء للمنتج أو للخدمات التي تقدمها المنظمة بواسطة الكتابات أو التصميم الجرافيكي، وتلجأ معظم المنظمات إلى تسجيل علامتها لحماية حقوقهم ضد التزييف أو التزوير أو الاقتباس"[6].

واستثمار العلامة التجارية المخصصة للمنظمات الرياضية هو أحد طرق الاستثمار الرياضي، من خلال تصميم علامة تجارية للبطولات المحلية، وتصميم علامات تجارية للأنشطة المختلفة داخل المنظمات الرياضية كل نشاط على حده، وذلك في خطوة جديدة تهدف إلى زيادة الدخل للاتحادات من جهة وللأندية المشاركة من جهة أخرى، والخروج ببنود ونقاط بارزة تعطي المنافسة التي تطرح خلال الفترات المقبلة أبعادا استثمارية، وتزيد من درجة التنافس بين المنظمات للفوز بأخذ حقوق العلامة التجارية للدوري أو للبطولة الذي يعد أقوى مسابقة

---

[1] صالح بن عبد الله المالك،" الاستثمار في الرياضة، خصخصة الأندية الرياضية السعودية: دراسة استطلاعية ميدانية مقارنة بين الأندية السعودية و المصرية والانجليزية "، ط1، السعودية ،2004،ص28 .

[2] فراس التركي:" طرق الاستثمار الرياضي.. تجربة حية "، من صحيفة المدينة السعودية، الصادرة بتاريخ: 2007/12/01، *http://www.miheet.com*

[3] عارف العضيلة:"ملفات الاستثمار القديمة لأندية حفظت بـ :"سري للغاية"، صحيفة عكاظ، العدد 1770 السعودية، الصادرة بتاريخ: 2006/04/22 .

[4] Aaker ,D.A :Building Strong Brand, New Yourk, the free press,1996,p:53.

[5] دعاء محمد عابدين محمد:"استثمار العلامات التجارية في تسويق الأنشطة الرياضية"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2012، ص40.

[6] Oh,J. & Fiorito,S.S : Korean womens clothing brand loyalty, Journal of Fashion Marketing and Management,Vol.6,No,3,2002,p:93.

محلية، والتوجه إلى إلزام جميع المنظمات المشاركة في المسابقة بوضع العلامة التجارية الجديدة للمسابقة على قمصان اللاعبين المشاركين.

ونجد أن هناك عمليات سطو تتعرض لها العلامات التجارية للمنظمات الشهيرة، سواء بالسرقة أو بالتقليد قد لا يتنبه البعض إلى أن لها بعدا اقتصاديا وتجاريا مهما، حيث تستغل هذه العلامات في جلب موارد مالية لدعم الميزانية للمنظمات الرياضية والإنفاق على نشاطها من خلال التصريح لمنظمات الأعمال الاستثمارية في المجالات المختلفة بوضع هذه العلامات على تشكيلة كبيرة من المنتجات المتنوعة[1].

3-2-8.مجالات الاستثمار في الأندية الرياضية الخاصة:

يرى محمد أمين(2008) أنه توجد مجالات تناسب الأندية الخاصة لتنمية مواردها بدون تشويه لأهداف النادي الرئيسية ومنها:

-إنشاء محطة فضائية باسم النادي.

-إنشاء منافذ بيع للتوكيلات التجارية العالمية داخل النادي.

-إنشاء فندق على أحدث المستويات داخل النادي لإقامة الفرق الرياضية وذويهم وأعضاء النادي.

-تسويق العلامة التجارية للنادي بأفضل الطرق.

-إنشاء قاعات عرض سينمائي لأعضاء النادي.

-الاهتمام بقطاع الناشئين بأفضل الطرق العلمية لتخريج لاعبين مميزين يمكن بيعهم للأندية الأخرى بأعلى الأثمان.

-إنشاء إدارة تسويقية محترفة بالنادي مهمتها التسويق لأنشطة النادي بأحدث الوسائل.

-إنشاء ملاعب النادي بأفضل الطرق الحديثة، والتسويق لها عالميا لجذب المعسكرات والبطولات إلى النادي.

-عمل موقع خاص بالنادي على شبكة المعلومات الدولية.

-إمكانية عمل توأمة للنادي مع الأندية الأخرى والاستفادة من انتشار اسم النادي عالميا.

-التعامل مع المؤسسات الخيرية كنوع من زيادة الدعاية للنادي.

-استغلال أسفل النادي بعمل جراش حديث للعربات يدر دخلا على النادي.

-عمل أسهم للنادي والمضاربة بها في البورصة.

-كلما زاد المستوى الفني للفرق الرياضية وبالأخص فريق كرة القدم كلما زاد عدد الرعاة الذين يجني النادي من ورائهم أرباحا طائلة[2]

[1] دعاء محمد عابدين محمد:"استثمار العلامات التجارية في تسويق الأنشطة الرياضية"، مرجع سابق، ص17.

[2] محمد أحمد عبده رزق:"إستراتيجية تفعيل الاستثمار الرياضي"،مرجع سابق، ص36، 37.

3-5.المنشآت الرياضية كمصدر للتمويل في الرياضة:

يمكن تعريف المنشأة الرياضية على أنها ذلك المكان المجهز بالوسائل والإمكانات الرياضية والمخصص لممارسة الأنشطة الرياضية وتقديم الخدمات اللازمة لتحقيق الأهداف الرياضية حاضرا ومستقبلا[1].

والمنشأ الرياضي يتكون من عدة عناصر وخدمات مختلفة تقوم بخدمة الجمهور واللاعبين والمشرفون والحكام وكبار الزوار والصحفيين وتوزيع العناصر والخدمات وعلاقتها بأرض الملعب تنقسم إلى:

- عناصر وخدمات للجمهور: انتظار سيارات، قطع التذاكر، مداخل ومخارج المدرجات، دورات المياه للجنسين.
- عناصر وخدمات اللاعبين: حجرات تبديل الملابس، دورات المياه وأدشاش حجرات لحمام الساونا، صالة للتدريب والتسخين قبل اللعب، قاعات صغيرة لإلقاء الدروس ولشرح خطة اللعب.
- عناصر وخدمات الحكام: وهي حجرات تبديل الملابس، دورات المياه وأدشاش وتكون منفصلة عن حجرات الرياضيين لعدم الاحتكاك بهم.

-عناصر وخدمات كبار الزوار وضيوف الشرف: وهي عبارة عن استراحات خاصة ومتصلة بمكان خاص بالمدرج يقع في منتصف المدرج ويكون مفصولا عن مدرجات الجمهور سواء في الدخول والخروج ومتصل اتصالا مباشرا بأرض الملعب من أجل سهولة وصول الرياضيين إليه عند توزيع الجوائز.

-عناصر وخدمات متصلة مباشرة بأرض الملعب كالمخازن والإسعاف على أن تكون على اتصال بغرف الرياضيين ومتصلة بخارج المنشأ الرياضي.

-عناصر وخدمات الصحفيين ودائما تكون لهم حجرات خاصة بهم مغلقة تعلو المدرجات وذلك لعدم تأثرهم بضوضاء الجمهور.

-الإدارة وهي عنصر هام ومتصل بكل عناصر وخدمات الإستاد للإشراف الكامل عليه[2].

تغير الحال كثيرا عما قبل فقد تغيرت أحوال كثيرة في الرياضة وبالأخص كرة القدم فها نحن جميعا نعيش عصر الاحتراف؛ وإن كان احترافا منقوصا إلا أنه ولابد أن نواكبه ونتطور معه ونطوره وفق متطلبات مجتمعاتنا العربية.

ولما كان الاحتراف طغى على كل شيء بالرياضة أصبح لزاما على إداراتنا الرياضية ببلداننا العربية العمل بمنظومة الاحتراف في جميع صورها..ألا وأولها هي طريقة التعامل مع المنشآت الرياضية وإدارتها بصورة احترافية تتوافق مع ظروف بيئة الاحتراف الحديثة، ومنه يظهر لنا جليا مدى الارتباط الوثيق بين المنشآت الرياضية ومنظومة الاحتراف العربي المنشودة والتي تعتبر المنشآت الرياضية أهم تلك العوامل[3].

[1] محمد حسن الوشاح، محمد عبد الله الشقارين:"المنشآت والملاعب الرياضية"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1،عمان، 2012، ص14.

[2] إبراهيم عبد المقصود، حسن الشافعي:"الموسوعة العلمية للإدارة الرياضية-الإمكانات والمنشآت في المجال الرياضي"، مرجع سابق، 29، 30.

[3] محمد حسن الوشاح، محمد عبد الله الشقارين:"المنشآت والملاعب الرياضية"، مرجع سابق، ص145.

4-. المؤسسة الرياضية:

4-1. تعريف المؤسسة الرياضية:

المؤسسة الرياضية هي الإطار المكاني والقانوني الذي يحيط بممارسة النشاط البدني الرياضي الهادف، باعتبار أن هذا النشاط أصبح يشغل مكانة اجتماعية هامة نظرا لثقافة العولمة السائدة في أيامنا، فأصبح يوجد ما يعرف بأقسام صناعة الرياضة المتمثلة في التجمعات الآتية:رياضة الفرق المحترفة، الرياضة الجامعية والمدرسية، المنشآت الرياضية، الأندية الرياضية، مضمارات السباق، المعسكرات الرياضية.هذه كلها تمثل قولب مؤسساتي يتوفر على أنظمة معينة لسياق العلاقات والشؤون بين مجموعة من الأفراد ،كما تضم أدوات وتجهيزات مختلفة، ذات صفة اعتبارية مستقلة ومركز معين كل هذا ينجز ضمن إطار قانوني، وتهدف إلى الاستمرارية والرقي بالمنتوج المادي والخدماتي وهذا يعطيها طابع مؤسسة رياضة اقتصادية[1].

4-2. تحقيق الأهداف والأغراض في المؤسسة الرياضية:

يجب أن يكون لكل مؤسسة خطة موحدة يمكن استخدامها في تنفيذ القرارات اليومية وتتضمن مثل هذه الخطة الفئات التالية:السياسات، الإجراءات، الطرق، القواعد.

تحدد أي مساحة في العادة حدود تصرف الأفراد، كما تضمن سياسات إثبات عملية اتخاذ القرارات في جميع إدارات المؤسسة، ويمكن إعداد السياسات للمؤسسة كلها أو قد يتم تطبيقها على إدارة واحدة فقط، وتقوم أعلى المستويات في الإدارة في العادة بوضع سياسات في جميع إدارات المؤسسة.

يجب أن تسهم جميع السياسات في تحقيق الهدف الرئيسي والأهداف المساعدة للمؤسسة، ويتعين استعراض السياسات بصفة دورية لمعرفة ما إذا كانت تساهم بالفعل في تدعيم أهدافها.

يراعى أن تكون كافة السياسات أجزاء من إحدى الكتيبات الإدارية الموجودة، ولهذا فإن كلا من المشرف والموظف يستطيع الحصول على السياسات المكتوبة بسهولة للمساعدة في القرارات[2].

4-3 . المصادر الخارجية لتغذية المؤسسة الرياضية بالأموال:

ظهرت في الآونة الأخيرة في أسواق رأس المال العديد من الوسائل المالية الحديثة التي تجمع بين خصائص الديون والملكية معا، مثل السندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية أو التي يرتبط بها حق شراء الأسهم العادية بأسعار محددة وكذلك حقوق الشراء للأسهم العادية التي تمنح للمديرين كمكافآت تشجيعية لهم، وكذلك الأسهم الممتازة القابلة للاسترداد وغيرها من وسائل التمويل الحديثة التي ابتكرها المتعاملون في أسواق رأس المال، وقد اختلفت نظريات التمويل في مدى أهمية وملاءمة تصنيف مصادر التمويل إلى ديون وملكية، إلا أن كل

[1] شريفي سلمى:" أساسيات التمويل والإدارة الإستراتيجية للأموال في المؤسسة الرياضية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2012،ص 28.

[2] حسن أحمد الشافعي:"الإدارة الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي في التربية البدنية الرياضية" ، مرجع سابق ، ص 176.

البحوث الحديثة تقريبا تجمع على أهمية وفائدة هذا التصنيف لما له من دلالات بالنسبة للعائد على الأوراق المالية وتحديد درجة المخاطرة للأسهم وكلها مؤشرات كبيرة للمستثمرين[1].

4-4. أنواع الموارد المالية في المؤسسة الرياضية:

موارد المؤسسة الرياضية هي الدخل أو الإجراء الناتج عن عمل يتسم بخاصية النشاط الرياضي، ويمكن تصنيف مصادر التمويل لهاته الهيئات على ضوء ذلك إلى ثلاثة أنواع: موارد مباشرة، موارد مدعمة، موارد غير مباشرة.

4-4-1 . الإيراد المباشر:

هذا النوع من الإيرادات تعتمده المؤسسات ذات التقنية المتطورة، كون الهيئات والمؤسسات الرياضية تتبنى سياسة تطوير نوعية الأحداث التي تؤديها ضمن أعمالها وبالتالي تحصل على هذا النوع من الدخل الذي يعتبر إيراد مباشر للمؤسسة، ومن هذه المداخيل نجد مقابل بيع الأحداث الرياضية ومقابل الإعلانات والإشهار في نفس الأهداف، والمعيار هنا أن الهيئة تبيع التذاكر أو حقوق البث، ونظرا لأن بعض الهيئات تقع تحت ضغط قلة الإيرادات فإن الإيراد الأكثر أهمية هو مقابل الإعلان للمؤسسة الاقتصادية، حيث يعتبر هذا الأخير أمثل وسائل زيادة الدخل وأهمها[2].

4-4-2 . الإيراد المدعم:

يتعلق هذا النوع من الإيراد بإدارة أعمال الرياضة، سواء كان ذلك من شركات التأمين المعتمدة من طرف الأندية الرياضية ويرتبط ذلك بوجود الأحداث الرياضية كما يتعلق الأمر باستقطاب ممولين رسميين أو غير رسميين، يقومون بتمويل الهيئة الرياضية مباشرة أو تمويل الأحداث الرياضية، هذا ما يعرف بـ "السبونسورينيغ"، ويتوفر هذا النوع من الإيراد على السياسيات المتخذة في الاستثمار من طرف المؤسسات الاقتصادية الممولة ودعمها للأندية الرياضية والمنافسات مقابل عدة امتيازات كالدعاية وغير ذلك من الاستفادات لهذه المؤسسات.

4-4-3 .الإيراد غير المباشر:

هو أسلوب لإنتاج الدخل تعتمده الهيئات الرياضية إضافة إلى الأسلوب المباشر والمدعم، وضمن هذا النوع من الإيراد يتطلب أن تتوفر الرياضة الممارسة في الهيئة على شعبية كبيرة فلا يتوقف جلب الإيراد على العمل الممارس في حد ذاته، وإنما لتحصيل الدخل، ويعتمد في ذلك على المبيعات الرياضية والتجهيزات عامة، هذا يمثل القيمة المضافة عن عمليات التسويق للأحداث الرياضية والمنافسات، لهذا يجعل العمل يركز على شعبية اللعبة والبروز القوي للأندية ما أصبح يعد مهما في صناعة الرياضة فالهيئة الرياضية ولترقية مكانتها وجب عليها البدء بتسيير مركزها المالي، اتخاذ سياسيات عقلانية لتسيير مواردها المالية ورسكلتها في دورات استثمارية مستمرة بغية الزيادة من قيمتها المضافة، يتم ذلك بالاعتماد على نماذج النجاح في العمل الإداري لقطاع المالية كالتغيير وتحديد

[1] كمال الدين الدهراوي:" منهجية البحث العلمي في المحاسبة والإدارة "، المكتب الجامعي الحديث، ط1، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 362.

[2] كمال درويش، أشرف عبد المعز:"المنظمات الرياضية الأهلية-المفهوم، التاريخ، التطور التنظيم"، كلية التربية للسن، جامعة حلوان، القاهرة، 2000، ص 91.

الاهتمامات ، وتوفير المعلومات وترشية القرارات وتنظيم المصاريف والنفقات ثم تقييمها ومراقبتها بشكل جدي، وهي المفاتيح الأساسية لنجاح العمل الإداري عامة والتسيير المالي خاصة[1].

4-5 . أسباب اختيار المؤسسات للتمويل الرياضي:

-يسمح التمويل الرياضي بزيادة إمكانية رؤية المؤسسة وعلامتها. وتفضل المؤسسات هذه الوسيلة الاتصالية نظرا لاستحالة الاستثمار في الإعلان بسبب الأسعار المطبقة.لهذا يمكن تمويل فريق أو رياضي أثناء منافسة رياضية بأسعار مقبولة من جهة، وإمكانية مشاهدة شعار المؤسسة لمدة أطول من جهة أخرى.

-عند إشراك العلامة بالأحاسيس و القيم المنقولة من طرف الرياضة، تستطيع المؤسسة الممولة للحدث الرياضي من تعديل اتجاهات المستهلك نحو المنتج أو الخدمة.

-يقدم التمويل الرياضي للمؤسسات ميزة تنافسية مما يتيح لها الفرصة بالتميز عن منافسيها في السوق .

-يسمح التمويل الرياضي كذلك بتنويع الزبائن،ويعطى للمؤسسة الفرصة لتوطيد العلاقات التجارية بطريقة

غير رسمية وذلك في ظروف فريدة وجميلة.

-يسمح التمويل الرياضي بدفع وتنشيط المبيعات .

-لا يمكن أن نطبق التمويل الرياضي بمفرده، فمن الصعب إيصال رسالة إعلانية واضحة عن طريق التمويل الرياضي فقط، فالتمويل الرياضي يسمح بإظهار الشعارات، التداعيات، و لكن بدون التدليل أو تقديم المنتج.

-إن المؤسسة لا تستطيع الاتصال بزبائنها بالاعتماد فقط على التمويل الرياضي، فهذا الأخير يعمل على تقوية النشاط الإعلاني، وتقوية التعاطف مع العلامة بتوزيع مراكز اهتمام المستهلك و الأحاسيس الايجابية المرتبطة بالرياضة التي تقوم وسائل الإعلام بالترويج عنها ،وهذا يسمح للمؤسسة بالوصول إلى أكبر عدد من الجماهير.

إن التمويل الرياضي المطبق في العالم يمكن أن يقدر ب:30مليار من الدولارات سنويا، و هذا ما جعل البعض يعتبرونه كسوق هام ،بحيث نجد أن المتعاملين الرئيسيين هما المؤسسات الممولة و الممولين العموميين من جهة، والنوادي الرياضية و الفيدراليات من جهة أخرى. ومنه فإن التبادل بين الممول و الهيأة الرياضية الحاصلة على التمويل تشكل سوقا خاصا ومعقدا يشترك فيه عدة متعاملين.فالمؤسسة يجب عليها أن تحرص على تنظيم الآثار الايجابية في سوقها الخاص،إلى جانب الشهرة التي تتحصل عليها المؤسسة الممولة.

[1] عيسى الهادي، كمال رعاش:"الاحتراف في كرة القدم"، دار الكتاب الحديث، دط، الجزائر، 2012، ص 46.

4-6.الأهداف التي تقف وراء دعم القطاع الخاص للأندية الرياضية المحترفة:

لاشك أن بناء الرياضة عملية اجتماعية حضارية متشعبة ومتشابكة العوامل والتأثيرات وهي تحتاج إلى زمن ليس قصيرا إنما تستغرق أزمانا طويلة وتقوم الرياضة على ثلاث مرتكزات رئيسية هي الإنسان والمرافق والدعم المادي.

وينبغي القول أن الدعم المادي هو عصب النشاط الرياضي بكامله وهو المحرك للإنسان داخل المرافق الرياضية.

ولا شك أن الشركات والمؤسسات التي ترعى الأنشطة الرياضية تقوم بهذا العمل لإيمانها بأن الرياضة بأنشطتها المتعددة إنما تنال اهتمام أكبر عدد من الناس على مختلف البقاع، وأن المباراة الواحدة التي يشاهدها مئات الآلاف من المتفرجين في الملعب، فإنها في نفس الوقت تذاع على قنوات التليفزيون ويشاهدها الملايين وأن ذلك يعد أعلى معدل انتشار لأسماء هذه الشركات مما يعمل على زيادة شهرتها وزيادة إنتاجها، وبالتالي تحقيق أرباح لا تقارن بما يتم صرفه على رعاية هذه الأنشطة.

إضافة لذلك، فإن هناك كثير من الشركات والمؤسسات ورجال الأعمال لديهم الرغبة الأكيدة في الإسهام لتحقيق نهضة رياضية لبلادهم بصرف النظر عن المكاسب الأخرى، إلا أن قياس مدى مساهمة الرعاية في زيادة حجم المبيعات أمر صعب للغاية ولا يمكن التأكد منه، فرعاية الأنشطة الرياضية ما هو إلا واحد من الأدوات التسويقية والإعلامية والترويجية، شأنها شأن الإعلام المباشر في وسائط الإعلان المتاحة.

وبكل تأكيد فإن بروز منتجات الشركة الراعية للحدث الرياضي يقوي وعي المستهلكين لها لتكرر ظهور هذه المنتجات وبالتالي رسوخ اسم المنتج لدى المستهلك والتعود عليه[1].

5. التمويل الرياضي في الجزائر:

5-1 . التمويل الرياضي ومصادره في الجزائر:

بقيت الدولة تضمن أو تساهم في تمويل النشاطات البدنية والرياضية عن طريق الجماعات المحلية ، المؤسسات ، المنشآت، الهيئات العمومية وهذا حسب القانون 13-05 المؤرخ في 14 رمضان عام 1434 هـ الموافق لـ 23 يوليو 2013 المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتنظيمها، وقد تطرق القانون 13-05 في الباب الثامن إلى التمويل من خلال المواد التالية:

المادة 162: تتولى الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية والخاصة، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تمويل أو المساهمة في تمويل الأنشطة التالية:

- تعليم التربية البدنية والرياضية – الرياضة المدرسية – الرياضة الجامعية – رياضة النخبة والمستوى العالي.
- رياضة المنافسة – تربية وتكوين المواهب الرياضية الشابة– تكوين الرياضيين ومستخدمي التأطير.

[1] "مجلد الدراسات العلمية المحكمة للملتقى الدولي الثالث: رؤية مستقبلية حول الاحتراف الرياضي في الجزائر، مخبر علوم وتقنيات النشاط البدني الرياضي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، ISSN:2170-1202، ص22

- عمليات الوقاية والحماية الطبية الرياضية –إنجاز هياكل ومؤسسات التكوين والمنشآت الرياضية وهياكل الدعم التابعة للدولة والجماعات المحلية وسيرها وتجهيزها وكذا تثمينها وظيفيا.
- تطبيق مخططات وبرامج البحث في ميدان تطور الرياضة وتكنولوجياتها.
- الرياضة الهاوية –الرياضة الاحترافية –رياضة الأشخاص المعوقين – الرياضة للجميع .
- الرياضة في عالم الشغل –ترقية الرياضة النسوية وتطويرها –الألعاب والرياضات التقليدية
- كشف تعاطي المنشطات – مكافحة تعاطي المنشطات ومراقبته – التمثيل الدولي.
- الوقاية من العنف في المنشآت الرياضية ومكافحته.

المادة 163: يتم تمويل الأنشطة المنصوص عليها في المادة 162 أعلاه، أخذا في الحسبان المقاييس الآتية:

- وضع آليات ترمي للتخفيف من الفوارق الجهوية، لا سيما عن طريق الصندوق الوطني والصناديق الولائية لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية.
- معايير تصنيف الاختصاصات الرياضية بالاستناد إلى السياسة الوطنية للرياضة وإستراتيجية تنفيذها.
- أولويات القطاع والأهداف المسطرة وديمومة الأداءات بالاستناد إلى السياسة الوطنية للرياضة وإستراتيجية تنفيذها.
- التوزيع العادل للموارد بين مختلف الاختصاصات الرياضية لكل هيكل ولكل صندوق مؤسس بموجب هذا القانون.
- معايير التمويل حسب مؤشرات التطوير الرياضي الوطني.
- آليات المراقبة والتقييم.
- كيفيات تمويل الهياكل الجمعوية وتسييرها ومراقبتها.
- تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 164: يسند حسب طبيعة المنافسات إلى اللجنة الوطنية الأولمبية، واللجنة الوطنية شبه الأولمبية، والاتحادات الرياضية الوطنية والرابطات والنوادي الرياضية، تسويق الإشهار المختوم به لباس الرياضيين الجزائريين، وملكية كل الحقوق الأخرى الناجمة عن العروض والمنافسات الرياضية، لا سيما تلك التي يتم بثها عن طريق السمعي البصري أو الإلكتروني، وتجري على التراب الوطني أو تعبره، وكذا على كل المنافسات الدولية التي يشارك فيها رياضيون جزائريون.

- تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 165: يمكن للمتعاملين العموميين أو الخواص التدخل في مجال تمويل أعمال الدعم والترقية والتمويل والرعاية لفائدة الرياضيين والنوادي الرياضية والرابطات والاتحاديات الرياضية الوطنية، وكذا اللجنة الوطنية الأولمبية، واللجنة الوطنية شبه الأولمبية.

يمكن أن تأخذ عمليات الدعم على الخصوص شكل مساهمات مالية أو تكوين للرياضيين أو تعزيز وسائل النوادي والرابطات الرياضية، والاتحاديات الرياضية الوطنية، واللجنة الوطنية الأولمبية، واللجنة الوطنية شبه الأولمبية.

يحدد الحد الأقصى للمبالغ المخصصة للتمويل والرعاية التي يقبل خصمها لتحديد الضريبة على أرباح الشركات طبقا للتشريع المعمول به.

المادة 166: تكون مبالغ أقساط الأرباح الناتجة عن عقود التمويل أو الرعاية أو تجهيز أو تسويق صورة الرياضي أو مجموعة الرياضيين العائدة إلى الاتحادية الرياضية الوطنية والنادي الرياضي المعني، محل اتفاقات تبرم بين الرياضي أو مجموعة الرياضيين وبين الاتحادية الرياضية الوطنية والنادي الرياضي المعنيين.

المادة 167: كل دفع لمبلغ نقدي يكرس لتسديد أجرة أو منحة أو تعويض لرياضي أو مدرب أو مستخدم تأطير رياضي، من طرف ناد رياضي أو رابطة رياضية أو اتحادية رياضية وطنية أو اللجنة الوطنية الأولمبية، واللجنة الوطنية شبه الأولمبية يجب أن يتم بواسطة وسائل الدفع عن طريق القنوات البنكية والمالية، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 168: يسند تسويق فضاءات الإشهار الموجودة داخل المنشآت الرياضية إلى الاتحاديات الرياضية الوطنية والرابطات الرياضية والنوادي حسب كيفيات تعاقدية بين الأطراف المعنية.

المادة 169: توزع الأرباح الناتجة عن الإيرادات المرتبطة مباشرة بتسويق التظاهرات والعروض الرياضية بين النوادي الرياضية المعنية والرابطة الرياضية والاتحادية الرياضية الوطنية وعند الاقتضاء، الصندوق الوطني لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية والهيكل أو الهيئة المسيرة للمنشأة الرياضية التي تحتضن التظاهرة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 170: يهدف الصندوق الوطني والصناديق الولائية لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية خصوصا، إلى تعزيز عمل الدولة في مجال الشباب والرياضة ودعم التكوين الرياضي والهيئات الرياضية وتحفيز النتائج.

المادة171: يمول الصندوق الوطني لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية، على الخصوص، بالموارد الآتية:

- قسط عن حاصل الأنشطة المنظمة من الهيئة أو الهيئات أو المؤسسات المكلفة بتنظيم الرهان الرياضي والألعاب المماثلة والرهان المشترك.
- مساهمة الدولة –مساهمة الجماعات المحلية –مساهمة المؤسسات والهيئات العمومية والخاصة.
- الحاصل المحقق بمناسبة أنشطة الترقية المرتبطة بموضوعه –الهبات والوصايا.
- المداخيل المحققة من طرف الصندوق مقابل خدماته أو كل عملية تجارية مرتبطة بموضوعه.

- المداخيل المحققة من طرف الصندوق في إطار ترقية الأنشطة الرياضية والإشهار.
- المداخيل المحققة والمرتبطة باستغلال المحلات والمنشآت الرياضية.
- قسط عن حاصل الإشهار المحقق في المساحات والملاعب والقاعات والمنشآت الرياضية، يحدد عن طريق التنظيم، مع إعفاء إيرادات النوادي والجمعيات الرياضية من هذا الاقتطاع.
- قسط عن كل مبالغ عقود التمويل والرعاية والإشهار للهياكل الرياضية والرياضيين، يحدد عن طريق التنظيم، مع إعفاء إيرادات النوادي والجمعيات الرياضية من هذا الاقتطاع.
- قسط عن حاصل كل ألعاب الربح والتسلية المنظمة من طرف كل متعامل أو هيئة خاضع للقانون العام
- أو الخاص، يحدد عن طريق التنظيم.
- إعانة الدولة لتغطية أعباء الخدمة العمومية.
- كل الموارد الأخرى المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المعمول بها والمرتبطة بموضوعه.

المادة 172: تحدد الطبيعة القانونية للصندوق الوطني لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية، وأنماط تنظيمه وسيره وتسييره وكذا نفقاته وموارده الأخرى عند الاقتضاء، عن طريق التنظيم.

المادة173: يمول الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية عن طريق مساهمة مقتطعة من ميزانيات الولايات والبلديات تحدد طبيعتها ومبلغها عن طريق التنظيم.

يسير الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية في شكل ميزانية ملحقة للولاية[1].

5-2.مشاركة السلطات العمومية.

-قرض مالي للأندية التي ترغب في الاحتراف بفائدة مخفضة بنسبة 1% لمدة 10 سنوات.

-تزويد النوادي باحتياطي عقاري يقدر بـ 2 هكتار لغرض إنشاء مركز تدريب والتحضير التقني بالتراضي وبسعر رمزي قدره 1دج للمتر المربع.

-مساعدة الدولة، بنسبة 80% من التكلفة المخصصة لإنشاء هذه المرافق من ملاعب، حجرة لتغيير الثياب وملاحق أخرى.

-التكفل بالفرق الصغرى للأندية المحترفة في ما يخص الإسكان والتنقل للمباراة.

-تخفيض قدره 50% من تذاكر الطائرة لنقل الفرق المحترفة في الجزائر.

-التكفل بـ 50% من تكاليف تنقل النادي المحترف لكل مباراة يقوم بها الوطني في إطار منافسة رسمية إفريقية أو عربية.

-وضع حافلة تحت تصرف النادي للتنقل.

-التكفل بأجور مدربي الفرق الصغرى للنادي.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 39 ، المطبعة الرسمية ، حي البساتين، بئر مراد رايس، ص.ب 376 – الجزائر-محطة ،2013 ، ص 22-24.

-التفكير في تدابير أخرى للتقليل من التكاليف الجزافية للنادي وللاعب المحترف.

ومن التدابير الخاصة بترقية النشاط الرياضي:

-الإعفاء الضريبي لمدة 5 سنوات من الضريبة على الدفع الإجمالي والضريبة على الشركات لصالح الأندية المحترفة لكرة القدم المؤسسة في شكل شركة، وكذلك قانون التسجيل في إطار زيادة قيمة نقل الأسهم.

-إعفاء لمدة 3 سنوات من حقوق الضرائب على التجهيزات والأجهزة التي تقتنيها الأندية المحترفة لكرة القدم.

-إنشاء حساب خزينة (صندوق دعم عمومي لأندية كرة القدم لمحترفة)[1].

[1] عبد اليمين بوداود:"متطلبات الاحتراف الرياضي"، دار الوطنية للكتاب، ط1، الجزائر، 2014، ص 19، 20.

خلاصـة:

من كل ما سبق يمكننا استخلاص أن الرياضة أصبحت ذات شكل اقتصادي، وبهذا نجد أن الهيئة الرياضية تنشأ على رأسمال خاص بها، حيث تختلف وتتعدد مصادر التمويل مما يتطلب آليات لجذب وتسيير رؤوس الأموال واستثمارها في أنفع الاستخدامات، ومن أجل تحقيق الأندية لرياضة كرة القدم لأهدافها والارتقاء بمستواها وجب البحث عن مصادر للموارد المالية من خلال المصادر المختلفة للتمويل سواء تعلق الأمر بالاستثمار والتسويق من أجل تحقيق التمويل الذاتي ، خاصة بعد توجه الدولة من الانصراف في الاستثمار في المجال الرياضي .

ولا يزال الاستثمار في المجال الرياضي في بلادنا ضعيفا نظرا للمعوقات الإدارية وغياب إستراتيجية واضحة المعالم ترشد عملية الاستثمار والزيادة من الموارد المالية للأندية والهيئات الرياضية، ولا يتم تفعيل من زيادة مصادر التمويل وتشجيع الاستثمار في المجال الرياضي إلا عندما تتوفر إرادة سياسية قوية وفعالة.

الجانب التطبيقي

الطرق المنهجية للبحث

تمهيـد

جاء هذا الفصل تنسيقًا بين الجانب النظري للبحث والجانب التطبيقي منه، وتناولنا فيه منهجية البحث والإجراءات الميدانية المختلفة، التي ساعدتنا على الوصول إلى نتائج البحث من خلال الدراسة الاستطلاعية ثم الدراسة الأساسية التي إحتوت على المنهج المستخدم، أدوات البحث وأداة القياس، حدود البحث وأخيرًا طرق المعالجة الإحصائية.

1- الدراسة الاستطلاعية:

تعتبر الدراسة الاستطلاعية بمثابة الخطوة الأولى في أي دراسة ميدانية بقصد الإلمام بموضوع البحث حتى نتمكن من معرفة مختلف الجوانب المراد دراستها ، وتهدف الدراسة الاستطلاعية التي قمنا بها إلى الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب المشكلة المعالجة لبحثنا، فالبحوث الاستطلاعية هي تلك البحوث التي تتناول موضوعات جديدة، لم يتطرق إليها أي باحث من قبل ولا تتوفر عنها بيانات أو معلومات أو حتى يجهل الباحث كثيرا من أبعادها وجوانبها [1].

وقد تم إجراء الدراسة الاستطلاعية في الفترة الممتدة من 18 نوفمبر2015 إلى 30من نفس الشهر على عينة قوامها 06 أعضاء لمجلس إدارة ناديين ينشطان بالرابطتين المحترفتين الأولى الثانية وهما: شباب قسنطينة اتحاد بسكرة.

. وكان الهدف من الدراسة:

- التعرف على الإجراءات الإدارية والتنظيمية لتطبيق استمارة الاستبيان.
- إمكانية جمع البيانات بطريقة موضوعية تخدم البحث.
- التعرف على مدى فهم واستيعاب عينة البحث لعبارات الاستبيان.
- تقنين الاستبيان وحساب المعاملات العلمية.

1-2- مجالات الدراسة:

تمثلت مجالات الدراسة في ما يلي:

أ- المجال المكاني: اقتصرت الدراسة على الأندية الرياضية المحترفة بالرابطتين الأولى والثانية في الجزائر.

ب- المجال الزماني: أجريت الدراسة خلال الفترة الزمنية من جانفي 2015 إلى نهاية ماي2017 .

1-3- الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة:

هناك شروط معيارية يجب مراعاتها خلال انجاز الاختبارات وفقا للأسس العلمية الصحيحة والمتمثلة في:

1-3-1- معامل الصدق:

تعتبر درجة الصدق هي العامل الأكثر أهمية بالنسبة للمقاييس والاختبارات وهو يتعلق أساسا بنتائج الاختبار[2]، كما يشير "تايلر" أن الصدق يعتبر أهم معيار يجب توفره في الاختبار[3].

[1] ناصر ثابت:" أضواء على الدراسة الميدانية "، مكتبة الفلاح، ط1، الكويت،1984، ص 47.

[2] محمد حسن علاوي ،محمد نصر الدين رضوان:"القياس في التربية الرياضية وعلم النفس الرياضي"، دار الفكر العربي ، ط3، القاهرة ، مصر، 1996، ص321 .

[3] محمد صبحي:" القياس والتقويم في التربية البدنية والرياضية"، دار الفكر العربي ، ط3 ، القاهرة، مصر، 1996، ص183 .

أ–الصدق الظاهري:

لقد رأى الباحث أن الصدق الظاهري هو أحسن طريقة لاستخراج درجة صدق القياس، حيث يتم هذا النوع من الصدق على أساس ملاحظة القياس ومحتوياته.

ويعني الصدق الظاهري أن الاختبار صادق في صورته الظاهرة، بمعنى آخر ليس صادقا علميا وإحصائيا، ويدل المظهر العام لعباراته على أنه مناسب للمختبرين، وذلك بوضوح تعليمات وعباراته ومستويات الصعوبة في الاختبار[1].

وباستخدام طريقة استطلاع أراء المحكمين فقد قمنا بعد إعدادنا لاستمارة الاستبيان مرفقة بالفرضيات والإشكالية بعرضها على سبعة دكاترة مشهود لهم بالخبرة في ميدان البحث العلمي ، وقد أجمعوا على صدق الاستبيان في هذه الدراسة ويحقق الغرض الذي وضع من أجله، وقد تم اعتماد الأسئلة التي وافق عليها الأساتذة المحكمين.

1–3–2– معامل الثبات:

الثبات يمثل أهمية كبيرة في عملية بناء وتقنين الاختبارات، وهو يعني أن يكون الاختبار على درجة عالية من الدقة والإتقان فيما وضع لقياسه وتعتبر درجة الثبات عالية كلما اقتربت إلى القيمة الصحيحة إلى الواحد. ووفقا لمتطلبات الدراسة فقد تم استعمال طريقة (ألفا كرونباخ – alpha cronbach) للتأكد من الثبات.

جدول رقم (01): يبين قيمة معامل Cronbach's Alpha لمحاور الاستبيان

أبعاد المتغيرات الاستبيان	معامل ألفا كرونباخ		النتيجة
المحور الثاني: المتطلبات القانونية تساهم في نجاح الاحتراف الرياضي من وجهة نظر مسيري النوادي المحترفة.	657,0	15	ثابت
المحور الثالث: المتطلبات المادية تساهم في نجاح الاحتراف الرياضي من وجهة نظر مسيري النوادي المحترفة	357,0	13	ثابت
جميع فقرات الاستبيان	785,0	28	ثابت

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبيان مخرجات برنامج25 V. SPSS

تظهر نتائج الجدول أعلاه انه :

- **أما بالنسبة** للقيمة إجمالية لجميع فقرات الاستبيان للمعامل ثبات بلغت0.785 مما يدل على ثبات أداة الدراسة وتجدر الإشارة أنه معامل ألفا كرومباخ كلما اقتربت قيمته من 01 دل على أن قيمة الثبات مرتفعة. كما انه عدد فقرات الاستبيان.

[1] ليلى السيد فرحات: "القياس و الإختبار في التربية الرياضية"، مركز الكتاب للنشر، عمان، ط1 ، 2001 ، ص122 .

طريقة التجزئة النصفية : تعتمد هذه الطريقة في حساب الثبات الاستبيان على تقسيم عبارات الاستبيان إلى قسمين جزء الأول أرقام عبارات فردية وجزء الثاني أرقام عبارات زوجية ثم حساب معامل الارتباط بينهما وتعديله باستخدام معادلة سبيرمان بروان كما هو مبين في الجدول

- جدول رقم(02) : يبين ثبات بطريقة التجزئة النصفية لعبارات الاستبيان

		معامل الارتباط	عدد الفقرات	تعديل باستخدام معامل سبيرمان بروان Spearman-Brown Coefficient
	Part 1	607,0	14	
	Part 2	267,0	14	
	Correlation Between Forms	,7580	28	,8630

من خلال الجدول نجد أن معامل الارتباط بين الجزأين بلغ وجرى تعديله فبلغ 0.863 وهو معال مرتفع مما يدل أن جميع عبارات المقياس ثابتة.ومنه نستنتج أن أداة الدراسة التي أعددناه لمعالجة المشكلة المطروحة هي صادقة وثابتة في جميع فقراتها وهي جاهزة للتطبيق على عينة الدراسة.

01- صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول المتطلبات القانونية تساهم في نجاح الاحتراف الرياضي من وجهة نظر مسيري النوادي المحترفة.

الجدول رقم (03) يوضح الاتساق الداخلي لفقرات المحور الاول

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	(مستوى المعنوية)sig	النتيجة
.1	الفقرة رقم 01	0,689**	0,001	يوجد ارتباط دال إحصائي
.2	الفقرة رقم 02	0,771**	0,000	يوجد ارتباط دال إحصائي
.3	الفقرة رقم 03	0,785**	0,000	يوجد ارتباط دال إحصائي
.4	الفقرة رقم 04	0,504*	0,028	يوجد ارتباط دال إحصائي
.5	الفقرة رقم 05	0,576**	0,010	يوجد ارتباط دال إحصائي
.6	الفقرة رقم 06	0,781**	0,000	يوجد ارتباط دال إحصائي
.7	الفقرة رقم 07	0,576**	0,010	لا يوجد ارتباط دال إحصائيا
.8	الفقرة رقم 08	0,676**	0,001	يوجد ارتباط دال إحصائي
.9	الفقرة رقم 09	0,767**	0,000	يوجد ارتباط دال إحصائي
.10	الفقرة رقم 10	0,689**	0,001	يوجد ارتباط دال إحصائي
.11	الفقرة رقم11	0,664****	0,001	يوجد ارتباط دال إحصائي

.12	الفقرة رقم12	0,583**	0,00	يوجد ارتباط دال إحصائي
.13	الفقرة رقم13	0,572**	0,001	يوجد ارتباط دال إحصائي
.14	الفقرة رقم14	0,677**	0,014	يوجد ارتباط دال إحصائي
.15	الفقرة رقم15	0, 545**	000,0	يوجد ارتباط دال إحصائي

قيمةr الجدولية : 0.444 عند مستوى الدلالة0.05 درجة حرية 18 // درجة الحرية = عدد العينة الاستطلاعية -1= 19-1=18

** تعني مقارنة قيمة((مستوى المعنوية)sig أو قيمة الاحتمال الخطأ (P-value)) بمستوى دلالة 0.01

* تعني مقارنة قيمة((مستوى المعنوية)sig أو قيمة الاحتمال الخطأ (P-value)) بمستوى دلالة 0.05

✓ قاعدة : إذا كانت r المحسوبة أكبر من r الجدولية ، فانه يوجد ارتباط معنوي

أو قاعدة أخرى : إذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ (Sig. or P-value) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة،0.05 فانه يوجد ارتباط معنوي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبيان ، مخرجات برنامج SPSS .V25

من خلال الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني: لمتطلبات القانونية تساهم في نجاح الاحتراف الرياضي من وجهة نظر اداريي النوادي المحترفة والمعدل الكلي لعباراته دالة إحصائيا، حيث قيمة rالمحسوبة وهي اكبر من قيمة r الجدولية كما أن قيمة SIG (مستوى المعنوية) أقل من بمستوى دلالة 0.05 ومنه تعتبر فقرات المحور 02 صادقة ومتسقة داخليا، لما وضعت لقياسه.

02-صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني : المتطلبات المادية تساهم في نجاح الاحتراف الرياضي من وجهة نظر مسيري النوادي المحترفة.

الجدول رقم 04 يوضح الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	(مستوى المعنوية)sig	النتيجة
.1	الفقرة رقم 16	0,754**	0,000	يوجد ارتباط دال إحصائي
.2	الفقرة رقم 17	0,748**	0,000	يوجد ارتباط دال إحصائي
.3	الفقرة رقم 18	0,764**	0,000	يوجد ارتباط دال إحصائي
.4	الفقرة رقم 19	0,772**	0,000	يوجد ارتباط دال إحصائي
.5	الفقرة رقم 20	0,762**	0,000	يوجد ارتباط دال إحصائي
.6	الفقرة رقم 21	0,698**	0,001	يوجد ارتباط دال إحصائي
.7	الفقرة رقم 22	0,698**	0,001	لا يوجد ارتباط دال إحصائيا
.8	الفقرة رقم 23	0,504*	0,028	يوجد ارتباط دال إحصائي
.9	الفقرة رقم 24	0,626**	0,004	يوجد ارتباط دال إحصائي
.10	الفقرة رقم 25	0,738**	0,000	يوجد ارتباط دال إحصائي
.11	الفقرة رقم 26	0,717**	0,001	يوجد ارتباط دال إحصائي

.12	الفقرة رقم 27	0,662**	0,002	يوجد ارتباط دال إحصائي
13	الفقرة رقم 28	0,762**	0,000	يوجد ارتباط دال إحصائي

قيمةr الجدولية : 0.444 عند مستوى الدلالة0.05 درجة حرية 18 // درجة الحرية = عدد العينة الاستطلاعية -1= 19-1=18

** تعني مقارنة قيمة((مستوى المعنوية)sig أو قيمة الاحتمال الخطأ (P-value)) بمستوى دلالة 0.01

* تعني مقارنة قيمة((مستوى المعنوية)sig أو قيمة الاحتمال الخطأ (P-value)) بمستوى دلالة 0.05

✓ قاعدة : إذا كانت r المحسوبة أكبر من r الجدولية ، فانه يوجد ارتباط معنوي

أو قاعدة أخرى : إذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ (Sig. or P-value) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة،0.05 فانه يوجد ارتباط معنوي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ألاستبيان مخرجات برنامج SPSS .V25

من خلال الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث : المتطلبات المادية تساهم في نجاح الاحتراف الرياضي من وجهة نظر مسيري النوادي المحترفة والمعدل الكلي لعباراته دالة إحصائيا، حيث قيمة r المحسوبة (تتراوح بين 0.781 و 0.504) وهي اكبر من قيمة r الجدولية كما أن قيمة SIG (مستوى المعنوية) أقل من بمستوى دلالة 0.05 ومنه تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة ومتسقة داخليا، لما وضعت لقياسه.

صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة:

يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة، حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول إليها، ويبين صدق الاتساق البنائي مدى ارتباط كل محور من محاور أداة الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان مجتمعة، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (05): يوضح صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة

محاور الاستبيان					النتيجة
محاور الاستبيان	1	المحور الاول: المتطلبات القانونية تساهم في نجاح الاحتراف الرياضي من وجهة نظر مسيري النوادي المحترفة.	0,783**	0,000	دال
	2	المحور الثاني: المتطلبات المادية تساهم في نجاح الاحتراف الرياضي من وجهة نظر مسيري النوادي المحترفة	0,738**	0,000	دال

قيمةr الجدولية : 0.444 عند مستوى الدلالة0.05 درجة حرية 18 // درجة الحرية = عدد العينة -1= 19-1=18

** تعني مقارنة قيمة((مستوى المعنوية)sig أو قيمة الاحتمال الخطأ (P-value)) بمستوى دلالة 0.01

* تعني مقارنة قيمة((مستوى المعنوية)sig أو قيمة الاحتمال الخطأ (P-value)) بمستوى دلالة 0.05

✓ قاعدة : إذا كانت r المحسوبة أكبر من r الجدولية ، فانه يوجد ارتباط معنوي

أو قاعدة أخرى : إذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ (Sig. or P-value) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة،0.05 فانه يوجد ارتباط معنوي.

ألمصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ألاستبيان مخرجات برنامج SPSS .V 25

من خلال الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط بين كل المحور والمعدل الكلي لفقرات الاستبيان دالة إحصائيا، حيث قيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية ومنه تعتبر محاور صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه

1-4- مجتمع الدراسة:

هو جميع الأفراد أو الأحداث أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة البحث[1]، وضمن الموضوع المعالج يتجسد مجتمع بحثنا في الأندية الرياضية المحترفة بالرابطتين الأولى والثانية والمقدر عددها 32 نادي 16 نادي محترف في كل رابطة.

جدول رقم (06) يوضح أندية الرابطة المحترفة الأولى والثانية للموسم 2017/2016

الرقم	أندية الرابطة المحترفة الأولى	أندية الرابطة المحترفة الثانية
01	اتحاد العاصمة	نادي بارادو
02	مولودية الجزائر	اتحاد البليدة
03	وفاق سطيف	اتحاد بسكرة
04	شبيبة القبائل	شبيبة بجاية
05	اتحاد الحراش	شبيبة سكيكدة
06	شباب بلوزداد	امل بوسعادة
07	مولودية وهران	جمعية الشلف
08	اتحاد بلعباس	مولودية سعيدة
09	شباب قسنطينة	مولودية العلمة
10	نصر حسين داي	جمعية وهران
11	مولودية بجاية	شباب اهلي برج بوعريريج
12	شباب اوراس باتنة	شباب عين الفكرون
13	دفاع تاجنانت	غالي معسكر
14	شبيبة الساورة	وداد بوفاريك
15	اولمبي المدية	امل الاربعاء
16	سريع غليزان	جمعية الخروب

1-5- عينة البحث وكيفية اختيارها:

إن اختيار عينة البحث يعتبر من الخطوات والمراحل الهامة للبحث واختيارا يتم بناء على مشكلة البحث وأهدافه، لأن طبيعة البحث وفروضه تتحكم في خطوات تنفيذه واختيار أدواته[2].

[1] حسن احمد الشافعي، سوزان احمد علي مرسي:"ميدان البحث العلمي"، منشأة المعارف، د.ط، الإسكندرية، 1999، ص45 .

[2] عبد اليمين بوداود: مناهج البحث العلمي في علوم وتقنيات النشاط البدني الرياضي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر،2010، ص50.

وفي هذه الدراسة تم اختيار العينة بطريقة عشوائية بسيطة بالنسبة للأندية وتمثلت في 10 نوادي ينشطون بالرابطتين الأولى والثانية المحترفة وهي على التوالي (نصر حسين داي، شبيبة الساورة، ،شباب بلوزداد، اتحاد الحراش، أولمبي المدية).

بالنسبة لأندية الرابطة الثانية المحترفة والنوادي هي (أمل بوسعادة ، مولودية العلمة، شباب أهلي برج بوعريريج، وداد بوفاريك ، أمل الاربعاء).

وقد تم توزيع استمارات الاستبيان على خمسة أعضاء من كل نادي يمثلون مسيري الإدارة النادي الرياضي.

وهي تمثل 10 اندية من 32 أي ما يعادل نسبة 33.33%وهي نسبة قابلة للمعالجة الإحصائية.

وتم اختيار العينة العمدية في توجيه استمارات الاستبيان إلى خمسة أعضاء لكل نادي محترف يتمثلون في:

– المدير العام المسير، رئيس الهيئة المديرة، رئيس مجلس المراقبة، عضو من الهيئة ، متصرف

المنهج المستخدم:

انطلاقا من طبيعة الموضوع المعالج في بحثنا هذا، والذي نقوم من خلاله بوصف الظواهر التي تتمحور عموما على اهم المتطلبات القانونية والمادية لنجاح منظومة الاحتراف الرياضي في كرة القدم الجزائرية ، فإن المنهج هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد التي تبحث عن سير العقل وتحديد عملياته.

المنهج الوصفي التحليلي:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لتحقيق متطلبات هذا البحث بأسلوب التقارير السردية، وهو أسلوب يعتمد على استقراء الدراسات السابقة في مجال الظاهرة الاجتماعية قيد البحث، وفي مجال فلسفة المنهج العلمي أن مفهوم المنهج العلمي عبارة عن تقنية ابتكرها العلماء للتحكم في مجرى الأشياء وهو بذلك مكون من مكونات البحث العلمي وعلى العلماء أن يجددوا من تقنياتهم دون تكرار أو تجميد فاصطناع المنهج يؤدي إلى زيادة المعرفة العلمية ضمن شروط منضبطة ومختارة بعناية، فالانتقال من الحقائق إلى المبادئ أو العكس سمة واضحة للعلم في الوعي العلمي المعاصر والمزج بينهما أمرا في غاية الأهمية فهي الخصائص التي تميز المنهج العلمي أو المنهجية المعاصرة[1].

[1] محمد شاهين:فلسفة المنهج العلمي–رؤية نقدية–، مطبعة العقيد، دط، مصر، ص 75.

. أدوات الدراسة:

أولا: الاستبيان:

استعملنا كوسيلة للبحث العلمي الاستبيان الموجه لأعضاء مجلس الإدارة للنوادي الرياضية المحترفة بالرابطتين الأولى والثانية، تم عرض النتائج من وراء ذلك ودراستها عن طريق المعالجة الإحصائية باستعمال اختيار رسمي وإعطاء دلالته الإحصائية بمقابلته بالفرضيات بعد ذلك، وبعد كل هذه الخطوات نقدم تفسير النتائج واستخراج خلاصات نقابلها مع فرضيات البحث السابقة.

يعرف الاستبيان بأنه مجموعة من الأسئلة والاستفسارات المتنوعة والمرتبطة بعضها بالبعض الآخر بشكل يحقق الهدف، أو الأهداف التي يسعى إليها الباحث بضوء موضوعه والمشكلة التي اختارها لبحثه[1].

يعتبر إحدى أدوات المسح الهامة لتجميع البيانات المرتبطة بموضوع معين من خلال إعداد مجموعة من الأسئلة المكتوبة يقوم المبحوث بالإجابة عليها بنفسه[2]، وهو وسيلة من وسائل جمع البيانات، تعتمد أساسا على استمارة تتكون من مجموعة من الأسئلة، ترسل بواسطة البريد أو تسلم إلى الأشخاص الذين تم اختيارهم لموضوع الدراسة ليقوموا بتسجيل إجاباتهم على الأسئلة الواردة به، وإعادته ثانية، ويتم كل ذلك بدون مساعدة الباحث للأفراد في فهم الأسئلة أو تسجيل الإجابات عليها[3].

وقد قام الباحث باستخدام هذه الأداة الملائمة لطبيعة الدراسة والتي تشمل استمارة موجهة إلى مسيريالأندية الرياضية المحترفة لكرة القدم.

وقد تم تجميع مختلف جوانب هذه الدراسة باستخدام الوسائل التالية:

أ- المادة الخبرية: هي البيانات الأساسية والثانوية التي تمثل الخلفية النظرية التي بنيت عليها هذه الدراسة بالاعتماد على المرافق التالية:

- البحوث والدراسات العلمية التي دارت مواضيعها حول موضوع الدراسة.
- الدراسات السابقة والمشابهة والمتعلقة بموضوع الدراسة الحالية.
- الوثائق الرسمية واللوائح التنفيذية المتعلقة بموضوع الدراسة.

ب- البيانات الميدانية: وتم جمعها عن طريق الاستبيان لخدمة أغراض الدراسة، وقد صمم الباحث الأداة وفق ما تطلبته الدراسة.

4- متغيرات الدراسة:

استنادا إلى فرضيات البحث تبين لنا جليا أن هناك "متغيرين اثنين أحدهما مستقلا، والآخر تابعا"[4].

---

[1] عامر إبراهيم قنديلجي:"البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات"، دار البازوري العلمية، ط1، عمان الأردن، 1999، ص 157.

[2] محمد حسن علاوي، أسامة راتب:" البحث العلمي"، دار الفكر العربي، ط2 ،القاهرة، ص 94 .

[3] رشيد زرواتي:" تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر،2002، ص 123.

[4] أحمد مصطفى، محمد خاطر: استخدام المنهج العلمي في بحوث الخدمة الاجتماعية، المكتبة الجامعية، ط1، الإسكندرية، 2004، ص67.

تعريف المتغير المستقل: وهو عبارة عن تلك العوامل أو الظواهر التي يسعى الباحث لقياسها وهي تتأثر تبعا لمتغير مستقل[1].

تحديد المتغير المستقل: يحدد المتغير المستقل بالنسبة لموضوع الدراسة في المتطلبات القانونية والمادية.

تعريف المتغير التابع: وهو الذي تتوقف قيمته على مفعول تأثير قيم متغيرات أخرى، حيث أنه كلما حدثت تعديلات على مستوى قيم المتغير المستقل ستظهر النتائج على قيم المتغير التابع.

تحديد المتغير التابع: يحدد المتغير التابع في المؤشر التالي:نجاح منظومة الاحتراف الرياضي.

5- إجراءات التطبيــق الميداني:

بعد الصياغة النهائية لاستمارات الاستبيان انطلقنا في توزيعها، حيث بدأنا في توزيع الاستمارات بدءا من جانفي2017، وتم استرجاعها في أفريل 2017،ثم بدأنا بعملية التفريغ وإخضاع البيانات المتحصل عليها من استمارات الاستبيان الموزعة على المعالجة الإحصائية.

6 -الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

استعملنا في تحليل البيانات بعض المفاهيم المرتبطة بالإحصاء الوصفي والاستدلالي وتم باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS:.V 25) لتسهيل الحساب والحصول على نتائج دقيقة وتم الاعتماد على بعض الاختبارات ، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية كذلك الأشكال البيانية نلخصها فيما يلي :

01- **التكرارات والنسب المئوية** لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة والتعرف على اتجاهاتهم نحو أسئلة وعبارات أداة الدراسة.

02- **اختبار كاي تربيع** لدلالة الإحصائية على وجود فروق في إجابات العينة على أسئلة أداة الدراسة

$$x^2 = \sum \frac{(fo - fe)^2}{fe}$$

fo: التكرارات المشاهدة

fe: التكرارات النظرية وهي ناتج قسمة مجموع التكرارات المشاهدة على عدد فئات المتغير النوعي وهي نفسها بالنسبة لكل الخانات.

✓ والقاعدة العامة في تحليل إجابة أفراد العينة الدراسة أي في دلالة الإحصائية لإجابات على العبارات الاستبيان في وجود فروق بين الإجابات.

دالة إذا كان كا2 المحسوبة اكبر من كا2 المجدولة أو قيمة وأيضا قيمة SIG أقل من مستوى الدلالة 0.05

غير دالة إذا كانت كا2 المحسوبة اقل من المجدولة

[1]Maurice Angers :initiation pratique a la méthodologie des science humaines , 2éme édition, cesmc,quebec,1999, p :118.

03- **المتوسط الحسابي**: وهو متوسط مجموعة من القيم، أو مجموع القيم المدروسة مقسوم على عددها، وذلك بغية التعرف على متوسط إجابات المبحوثين حول الاستبيان ولأن التنقيط يتراوح من(01) إلى (03)، كما يلي :(موافق =3، موافق الى حد ما =2 ، غير موافق =1)

04- **الانحراف المعياري**: ذلك من أجل التعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة اتجاه كل فقرة أو بعد، والتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضيات، ويوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة فكلما اقتربت قيمته من الصفر فهذا يعني تركز الإجابات وعدم تشتتها، وبالتالي تكون النتائج أكثر مصداقية وجودة، كما أنه يفيد في ترتيب العبارات أو العبارات لصالح الأقل تشتتا عند تساوي المتوسط الحسابي بينها.

05- **اختبار ألفا كرونباخ** لمعرفة ثبات فقرات استمارة الاستبيان.

تحليل ومناقشة وتفسير النتائج

01-أولا : عرض وتحليل إجابات أفراد العينة لعبارات المحور الاول: المتطلبات القانونية تساهم في نجاح الاحتراف الرياضي من وجهة نظرمسيري النوادي المحترفة.

العبارة رقم 01 : القوانين المنظمة للاحتراف الرياضي واضحة في عباراتها و لا تحتمل أكثر من معنى.

الغرض من العبارة:معرفة رأي مسيري الاندية الرياضية حول ما اذا كانت القوانين المنظمة للاحتراف الرياضي واضحة في عباراتها و لا تحتمل أكثر من معنى.

الجدول رقم(07): يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (01) المحور 01

الإجابات	التكرارات	%	كا^2 "كاي تربيع" Chi-Squre		sig	درجة الحرية	الاستنتاج الإحصائي
			المحسوبة	المجدولة			
غير واضحة	-	-	45,067	3.84	0,000	01	دال
واضحة بشكل متوسط	4	6,7					
واضحة بشكل كبير	56	93,3					
المجموع	60	100.00					
قيمة Chi-Squre الجدولية : 3.84 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 02 // درجة الحرية = عدد البدائل المجاب عليها-1= 2-1=01							

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد إجابات العينة ومخرجات برنامج SPSS إصدار 25

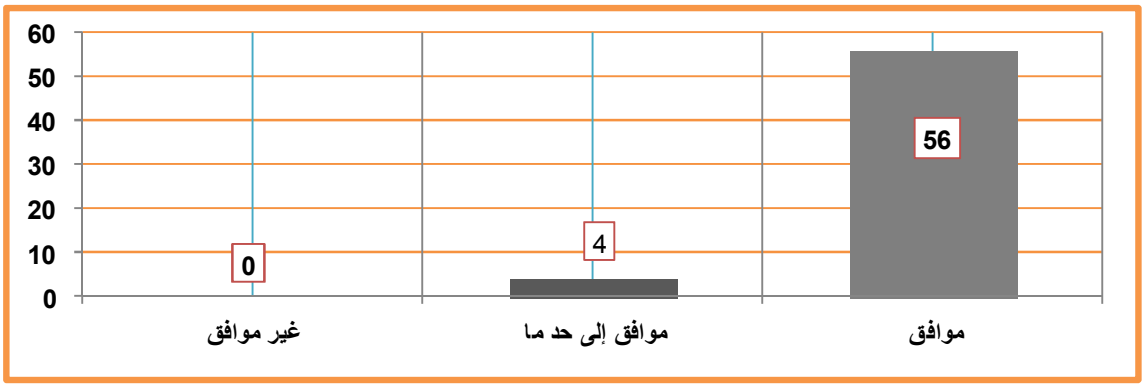

الشكل رقم09 رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على الفقرة رقم 01

عرض و تحليل البيانات :

من خلال الجدول أعلاه نجد أن إجابات أفراد العينة حول العبارة : القوانين المنظمة للاحتراف الرياضي واضحة في عباراتها و لا تحتمل أكثر من معنى.كانت لصالح واضحة بشكل كبير بقيم مشاهدة 56 وبنسبة 93.30 % بينما بقية أفراد العينة كانت إجابتهم لصالح واضحة بشكل متوسط بقيم مشاهدة : 04 أي بنسبة 6.70 % وللتأكد أكثر من النتيجة أعلاه ودلالة الاحصائية لاتجاهات أفراد العينة لصالح القيمة الأكثر تكرارا ، قمنا باستخدام اختبار كاي تربيع (كا^2) حيث بلغت(كا^2) المحسوبة بلغت 45.067 وهي اكبر من

كا^2 المجدولة 3.84 عند مستوى الدلالة 0.05 وبدرجة حرية 01 ، وأيضا قيمة sig=0,000 أقل من مستوى الدلالة 0.05 أي توجد دلالة إحصائية لصالح القيمة أكثر تكرار : موافق

العبارة رقم02: توجد لدى المسيرين ثقافة احترافية تساعد على تطبيق مختلف القوانين المنظمة للاحتراف.

الغرض من ألعبارة: معرفة رأي مسيري الاندية الرياضية حول ما اذا كانت توجد لدى المسيرين ثقافة احترافية تساعد على تطبيق مختلف القوانين المنظمة للاحتراف.

الجدول رقم : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (02) المحور 01

الإجابات	التكرارات	%	كا^2 "كاي تربيع" Chi-Squre		sig	درجة الحرية	الاستنتاج الإحصائي
			المحسوبة	المجدولة			
غير موافق	6	10,0	37.20	5.991	0,000	02	دال
موافق إلى حد ما	12	20,0					
موافق	42	70,0					
المجموع	60	100.00					
قيمة Chi-Squre الجدولية : 5.99 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 02 // درجة الحرية = عدد البدائل المجاب عليها-1= 03-1=02							

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد إجابات العينة ومخرجات برنامج SPSS إصدار 25

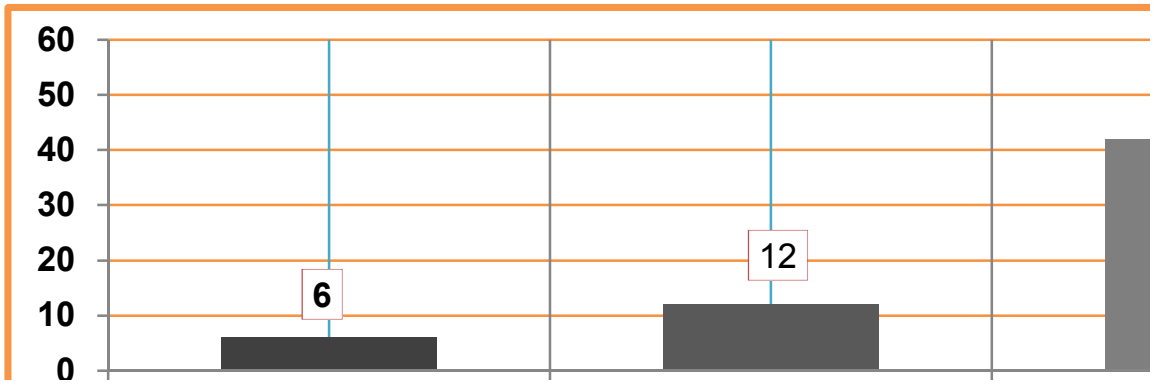

الشكل رقم 10: رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على الفقرة رقم02

عرض و تحليل البيانات :

من خلال الجدول أعلاه نجد أن إجابات أفراد العينة حول العبارة " تعمل النصوص القانونية المنظمة للاحتراف في الارتقاء في العمل الإداري الكفء للنادي الرياضي. "كانت لصالح موافق بقيم مشاهدة 43 وبنسبة 70.00% بينما بقية أفراد العينة كانت إجابتهم لصالح موافق إلى حد ما بقيم مشاهدة : 12 أي بنسبة 20.00 % لصالح غير موافق بقيم مشاهدة : 06 أي بنسبة 10.00 % وللتأكد أكثر من النتيجة أعلاه ودلالة الاحصائية لاتجاهات أفراد العينة لصالح القيمة الأكثر تكرارا ، قمنا باستخدام اختبار كاي تربيع (كا^2) حيث بلغت(كا^2) المحسوبة بلغت 37.200 وهي اكبر من كا^2 المجدولة 5.991 عند مستوى الدلالة

0.05 وبدرجة حرية 02 ، وأيضا قيمة sig=0,000 أقل من مستوى الدلالة 0.05 أي توجد دلالة إحصائية لصالح القيمة أكثر تكرار : موافق وبنسبة 70.00 %

العبارة رقم03 : قوانين التنظيم المتبعة في النادي المحترف تساعد على تطبيق الاحتراف الرياضي.

الغرض من ألعبارة: معرفة رأي مسيري الاندية الرياضية حول ما اذا كانت قوانين التنظيم المتبعة في النادي المحترف تساعد على تطبيق الاحتراف الرياضي.

الجدول رقم 09 : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (03) المحور 01

الإجابات	التكرارات	%	كا^2 "كاي تربيع" Chi-Squre		sig	درجة الحرية	الاستنتاج الإحصائي
			المحسوبة	المجدولة			
غير موافق	2	3,3	43.90	5.991	0,000	02	دال
موافق إلى حد ما	15	25,0					
موافق	43	71,7					
المجموع	60	100.00					
قيمة Chi-Squre الجدولية : 5.99 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 02 // درجة الحرية = عدد البدائل المجاب عليها-1= 03-1=02							

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد إجابات العينة ومخرجات برنامج SPSS إصدار 25

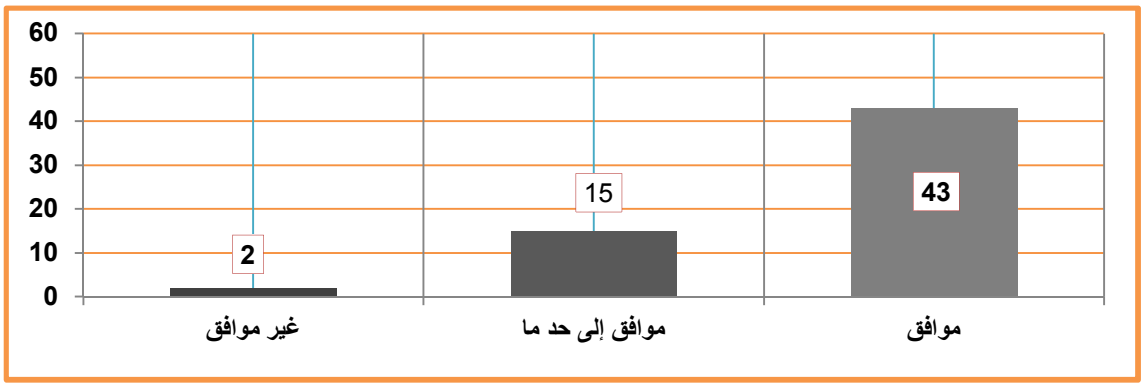

الشكل رقم 11:رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على العبارة رقم 03

عرض و تحليل البيانات :

من خلال الجدول أعلاه نجد أن إجابات أفراد العينة حول العبارة " قوانين التنظيم المتبعة في النادي المحترف تساعد على تطبيق الإحتراف الرياضي "كانت لصالح موافق بقيم مشاهدة 43 وبنسبة 70.00 % بينما بقية أفراد العينة كانت إجابتهم لصالح موافق إلى حد ما بقيم مشاهدة : 15 أي بنسبة 25.00 % لصالح غير موافق بقيم مشاهدة : 02 أي بنسبة 3.30 % وللتأكد أكثر من النتيجة أعلاه ودلالة الاحصائية لاتجاهات أفراد العينة لصالح القيمة الأكثر تكرارا ، قمنا باستخدام اختبار كاي تربيع (كا^2) حيث بلغت(كا^2) المحسوبة بلغت 43.900 وهي اكبر من كا^2 المجدولة 5.991 عند مستوى الدلالة 0.05 وبدرجة حرية 02 ، وأيضا

قيمة 0,000= sig أقل من مستوى الدلالة 0.05 أي توجد دلالة إحصائية لصالح القيمة أكثر تكرار : موافق وبنسبة 70.00 %.

العبارة رقم 04 : يتماشى الهيكل التنظيمي للنادي الرياضي مع النصوص القانونية المنظمة للاحتراف.

الغرض من ألعبارة: معرفة رأي مسيري الاندية الرياضية حول ما اذا كان الهيكل التنظيمي يتماشى للنادي الرياضي مع النصوص القانونية المنظمة للاحتراف

الجدول رقم (10) : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (04) المحور 01

الإجابات	التكرارات	%	كا^2 "كاي تربيع" Chi-Squre		sig	درجة الحرية	الاستنتاج الإحصائي
			المحسوبة	المجدولة			
غير موافق	–	–	45,067	3.84	0,000	01	دال
موافق إلى حد ما	4	6,7					
موافق	56	93,3					
المجموع	60	100.00					
قيمة Chi-Squre الجدولية : 3.84 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 02 // درجة الحرية = عدد البدائل المجاب عليها-1= 01=1-2							

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد إجابات العينة ومخرجات برنامج SPSS إصدار 25

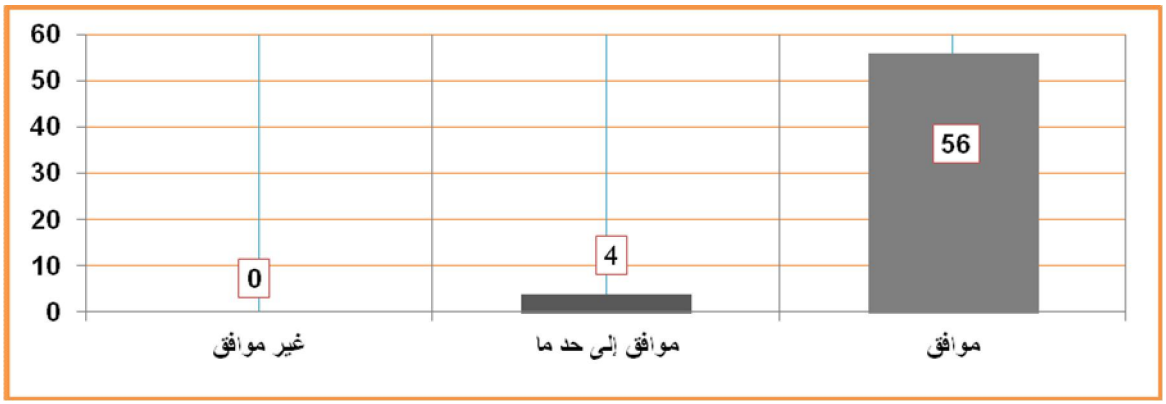

الشكل رقم 12: رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على العبارة رقم04

عرض و تحليل البيانات :

من خلال الجدول أعلاه نجد أن إجابات أفراد العينة حول العبارة " يتماشى الهيكل التنظيمي للنادي الرياضي مع النصوص القانونية المنظمة للاحتراف. "كانت لصالح موافق بقيم مشاهدة 56 وبنسبة 93.30 % بينما بقية أفراد العينة كانت إجابتهم لصالح موافق إلى حد ما بقيم مشاهدة : 04 أي بنسبة 6.70 % وللتأكد أكثر من النتيجة أعلاه ودلالة الاحصائية لاتجاهات أفراد العينة لصالح القيمة الأكثر تكرارا ، قمنا باستخدام اختبار كاي تربيع (كا^2) حيث بلغت(كا^2) المحسوبة بلغت 45.067 وهي اكبر من كا^2 المجدولة

3.84 عند مستوى الدلالة 0.05 وبدرجة حرية 01 ، وأيضا قيمة sig =0,000 أقل من مستوى الدلالة 0.05 أي توجد دلالة إحصائية لصالح القيمة أكثر تكرار : موافق.

العبارة رقم 05 : تعمل النصوص القانونية المنظمة للاحتراف في الارتقاء في العمل الإداري الكفء للنادي الرياضي.

الغرض من ألعبارة: معرفة رأي مسيري الاندية الرياضية حول ما اذا كانت تعمل النصوص القانونية المنظمة للاحتراف في الارتقاء في العمل الإداري الكفء للنادي الرياضي.

الجدول رقم (11) : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (05) المحور 01

الإجابات	التكرارات	%	كا^2 "كاي تربيع"-Chi Squre		sig	درجة الحرية	الاستنتاج الإحصائي
			المحسوبة	المجدولة			
غير موافق	6	10,0	37.20	5.991	0,000	02	دال
موافق إلى حد ما	12	20,0					
موافق	42	70,0					
المجموع	60	100.00					

قيمة Chi-Squre الجدولية : 5.99 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 02 // درجة الحرية = عدد البدائل المجاب عليها-1= 03-1=02

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد إجابات العينة ومخرجات برنامج SPSS إصدار 25

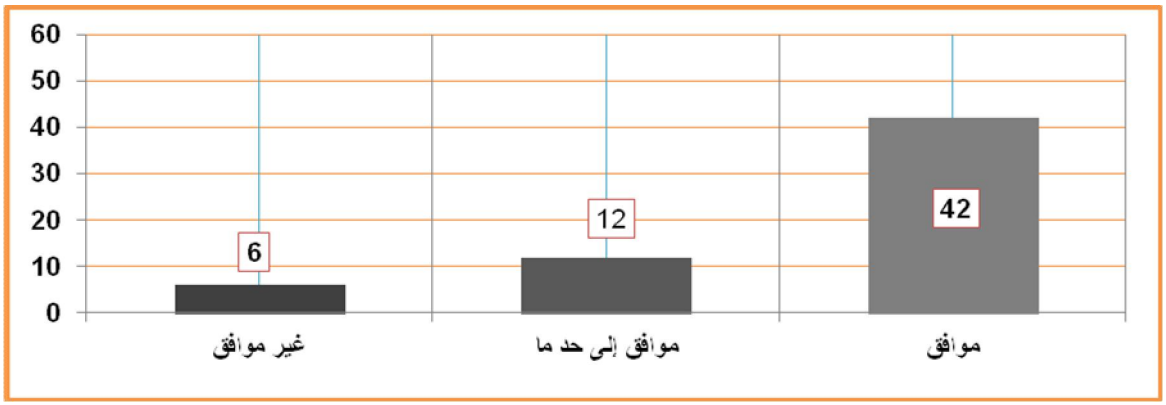

الشكل رقم13: رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على العبارة رقم05

عرض و تحليل البيانات :

من خلال الجدول أعلاه نجد أن إجابات أفراد العينة حول العبارة " تعمل النصوص القانونية المنظمة للاحتراف في الارتقاء في العمل الإداري الكفء للنادي الرياضي. "كانت لصالح موافق بقيم مشاهدة 43 وبنسبة 70.00 % بينما بقية أفراد العينة كانت إجابتهم لصالح موافق إلى حد ما بقيم مشاهدة : 12 أي بنسبة 20.00 % لصالح غير موافق بقيم مشاهدة : 06 أي بنسبة 10.00 % وللتأكد أكثر من النتيجة أعلاه ودلالة الاحصائية لاتجاهات أفراد العينة لصالح القيمة الأكثر تكرارا ، قمنا باستخدام اختبار كاي تربيع (كا^2) حيث بلغت(كا^2)

المحسوبة بلغت 37.200 وهي اكبر من كا^2 المجدولة 5.991 عند مستوى الدلالة 0.05 وبدرجة حرية 02 ، وأيضا قيمة SIG =0,000 أقل من مستوى الدلالة 0.05 أي توجد دلالة إحصائية لصالح القيمة أكثر تكرار : موافق وبنسبة 70.00 %.

العبارة رقم06 : تسهم النصوص القانونية المنظمة للاحتراف في التسيير الجيد للنادي الرياضي.

الغرض من العبارة: معرفة رأي مسيري الاندية الرياضية حول ما اذا كانت تسهم النصوص القانونية المنظمة للاحتراف في التسيير الجيد للنادي الرياضي.

الجدول رقم (12) : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (06) المحور 01

الإجابات	التكرارات	%	كا^2 "كاي تربيع"-Chi Squre		sig	درجة الحرية	الاستنتاج الإحصائي
			المحسوبة	المجدولة			
غير موافق	2	3,3	43.90	5.991	0,000	02	دال
موافق إلى حد ما	15	25,0					
موافق	43	71,7					
المجموع	60	100.00					
قيمة Chi-Squre الجدولية : 5.99 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 02 // درجة الحرية = عدد البدائل المجاب عليها-1= 03-1=02							

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد إجابات العينة ومخرجات برنامج SPSS إصدار 25

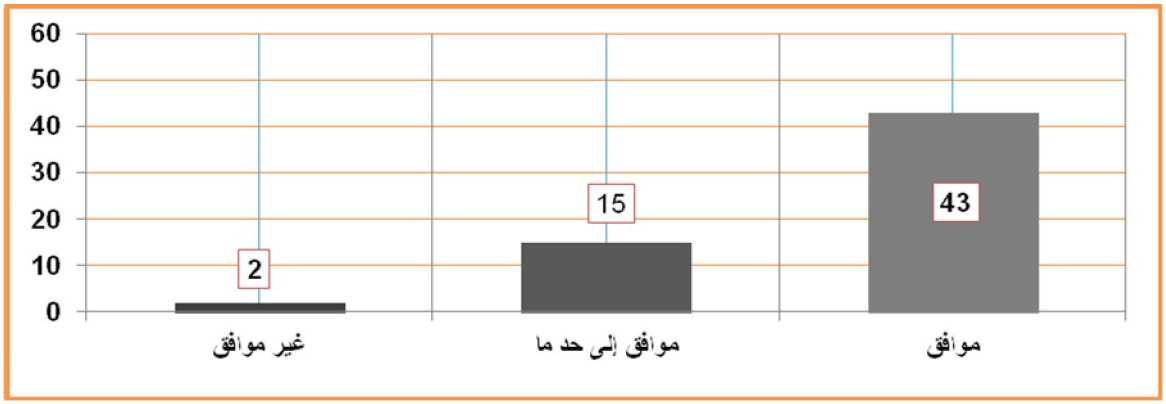

الشكل رقم 14: رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على العبارة رقم06

عرض و تحليل البيانات :

من خلال الجدول أعلاه نجد أن إجابات أفراد العينة حول العبارة " تسهم النصوص القانونية المنظمة للاحتراف في التسيير الجيد للنادي الرياضي.. "كانت لصالح موافق بقيم مشاهدة 43 وبنسبة 70.00 % بينما بقية أفراد العينة كانت إجابتهم لصالح موافق إلى حد ما بقيم مشاهدة : 15 أي بنسبة 25.00 % لصالح غير موافق بقيم مشاهدة : 02 أي بنسبة 3.30 % وللتأكد أكثر من النتيجة أعلاه ودلالة الاحصائية لاتجاهات أفراد العينة لصالح القيمة الأكثر تكرارا ، قمنا باستخدام اختبار كاي تربيع (كا^2) حيث بلغت(كا^2) المحسوبة بلغت

43.900 وهي اكبر من كا^2 المجدولة 5.991 عند مستوى الدلالة 0.05 وبدرجة حرية 02 ، وأيضا قيمة SIG =0,000 أقل من مستوى الدلالة 0.05 أي توجد دلالة إحصائية لصالح القيمة أكثر تكرار : موافق وبنسبة 70.00 %.

العبارة رقم 07 : يواكب دفتر الشروط و الالتزامات للنادي المحترف مع التطورات الحاصلة في الاحتراف.

الغرض من ألعبارة: معرفة رأي مسيري الاندية الرياضية حول ما اذا كان دفتر الشروط و الالتزامات يواكب للنادي المحترف مع التطورات الحاصلة في الاحتراف.

الجدول رقم (13) : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (07) المحور 01

الإجابات	التكرارات	%	كا^2 "كاي تربيع"-Chi Squre		sig	درجة الحرية	الاستنتاج الإحصائي
			المحسوبة	المجدولة			
غير موافق	8	13,3	14.400	5.991	10,00	02	دال
موافق إلى حد ما	20	33,3					
موافق	32	53,3					
المجموع	60	100.00					

قيمة Chi-Squre الجدولية : 5.99 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 02 // درجة الحرية = عدد البدائل المجاب عليها-1= 03-1=02

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد إجابات العينة ومخرجات برنامج SPSS إصدار 25

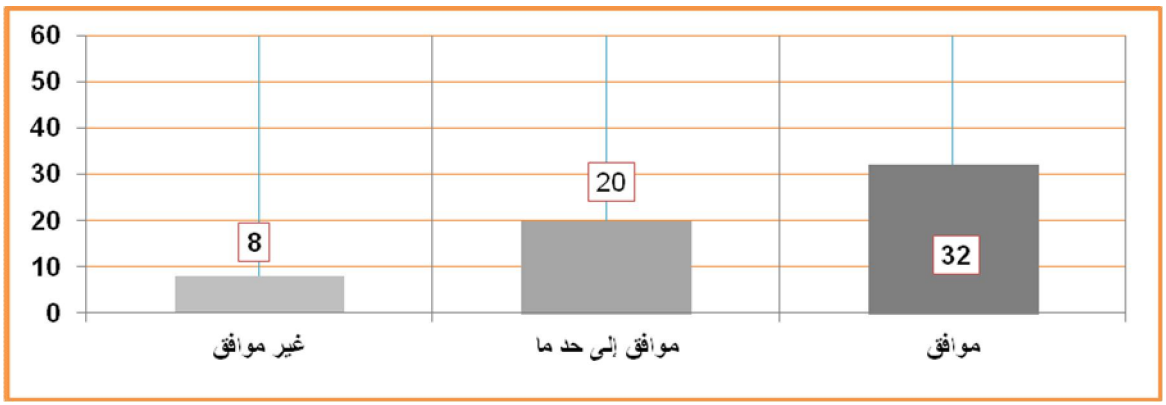

الشكل رقم 15: رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على العبارة رقم07

عرض و تحليل البيانات : من خلال الجدول أعلاه نجد أن إجابات أفراد العينة حول العبارة " يواكب دفتر الشروط و الالتزامات للنادي المحترف مع التطورات الحاصلة في الاحتراف." كانت لصالح موافق بقيم مشاهدة 32 وبنسبة 53.30 % بينما بقية أفراد العينة كانت إجابتهم لصالح موافق إلى حد ما بقيم مشاهدة : 20 أي بنسبة 33.30 % لصالح غير موافق بقيم مشاهدة: 08 أي بنسبة 13.30 % وللتأكد أكثر من النتيجة أعلاه ودلالة الاحصائية لاتجاهات أفراد العينة لصالح القيمة الأكثر تكرارا ، قمنا باستخدام اختبار كاي تربيع (كا^2) حيث بلغت(كا^2) المحسوبة بلغت 14.400 وهي اكبر من كا^2 المجدولة 5.991 عند مستوى الدلالة

0.05 وبدرجة حرية 02 ، وأيضا قيمة sig=0.001 أقل من مستوى الدلالة 0.05 أي توجد دلالة إحصائية لصالح القيمة أكثر تكرار : موافق وبنسبة 53.30 %

العبارة رقم 08: يتم تطبيق القواعد القانونية المحددة لعقود اللاعبين وفقا لمعايير محددة.

الغرض من العبارة:معرفة رأي مسيري الاندية الرياضية حول ما اذا كان يتم تطبيق القواعد القانونية المحددة لعقود اللاعبين وفقا لمعايير محددة

الجدول رقم (14) : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (08) المحور 01

الإجابات	التكرارات	%	كا^2 "كاي تربيع"-Chi Squre		sig	درجة الحرية	الاستنتاج الإحصائي
			المحسوبة	المجدولة			
غير موافق	5	8,3	31.100	5.991	10,00	02	دال
موافق إلى حد ما	16	26,7					
موافق	39	65,0					
المجموع	60	100.00					
قيمة Chi-Squre الجدولية : 5.99 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 02 // درجة الحرية = عدد البدائل المجاب عليها-1= 03-1=02							

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد إجابات العينة ومخرجات برنامج SPSS إصدار 25

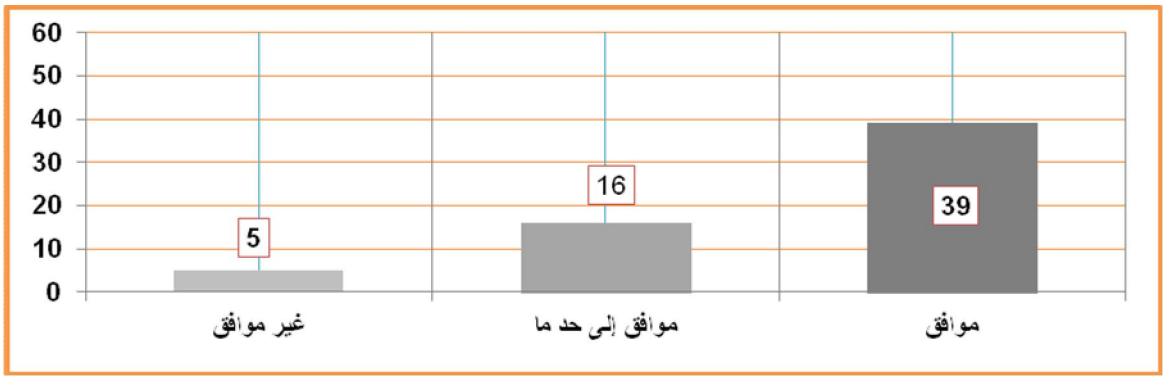

الشكل رقم 16: رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على العبارة رقم08

عرض و تحليل البيانات :

من خلال الجدول أعلاه نجد أن إجابات أفراد العينة حول العبارة " يتم تطبيق القواعد القانونية المحددة لعقود اللاعبين وفقا لمعايير محددة.."كانت لصالح موافق بقيم مشاهدة 39 وبنسبة 65.00 % بينما بقية أفراد العينة كانت إجابتهم لصالح موافق إلى حد ما بقيم مشاهدة : 16 أي بنسبة 26.70 % لصالح غير موافق بقيم مشاهدة: 05 أي بنسبة 8.30 % وللتأكد أكثر من النتيجة أعلاه ودلالة الاحصائية لاتجاهات أفراد العينة لصالح القيمة الأكثر تكرارا ، قمنا باستخدام اختبار كاي تربيع (كا^2) حيث بلغت(كا^2) المحسوبة بلغت 31.100 وهي اكبر من كا^2 المجدولة 5.991 عند مستوى الدلالة 0.05 وبدرجة حرية 02 ، وأيضا قيمة sig=0.001 أقل من مستوى الدلالة 0.05 أي توجد دلالة إحصائية لصالح القيمة أكثر تكرار : موافق

العبارةرقم 09: يتم تطبيق القواعد القانونية المحددة لعقود المدربين.

الغرض من العبارة: معرفة رأي مسيري الاندية الرياضية حول ما اذا كان يتم تطبيق القواعد القانونية المحددة لعقود المدربين.

الجدول رقم (15) : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (09) المحور 01

الإجابات	التكرارات	%	كا^2 "كاي تربيع" Chi-Squre		sig	درجة الحرية	الاستنتاج الإحصائي
			المحسوبة	المجدولة			
غير موافق	8	13,3	14.400	5.991	10,00	02	دال
موافق إلى حد ما	20	33,3					
موافق	32	53,3					
المجموع	60	100.00					

قيمة Chi-Squre الجدولية : 5.99 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 02 // درجة الحرية = عدد البدائل المجاب عليها-1= 02=1-03

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد إجابات العينة ومخرجات برنامج SPSS إصدار 25

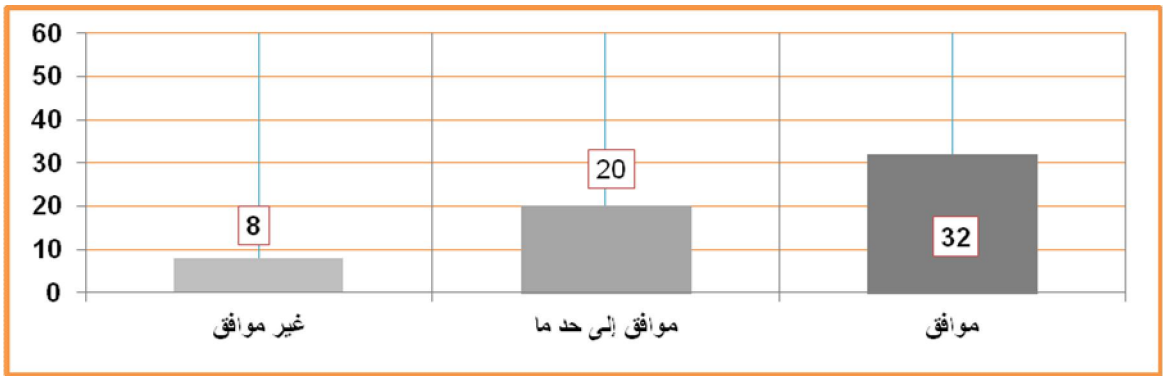

الشكل رقم 17: رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على العبارة رقم09

عرض و تحليل البيانات :

من خلال الجدول أعلاه نجد أن إجابات أفراد العينة حول العبارة " يتم تطبيق القواعد القانونية المحددة لعقود المدربين.."كانت لصالح موافق بقيم مشاهدة 32 وبنسبة 53.30 % بينما بقية أفراد العينة كانت إجابتهم لصالح موافق إلى حد ما بقيم مشاهدة : 20 أي بنسبة 33.30 % لصالح غير موافق بقيم مشاهدة: 08 أي بنسبة 13.30 % وللتأكد أكثر من النتيجة أعلاه ودلالة الاحصائية لاتجاهات أفراد العينة لصالح القيمة الأكثر تكرارا ، قمنا باستخدام اختبار كاي تربيع (كا^2) حيث بلغت(كا^2) المحسوبة بلغت 14.400 وهي اكبر من كا^2 المجدولة 5.991 عند مستوى الدلالة 0.05 وبدرجة حرية 02 ، وأيضا قيمة sig=0.001 أقل من مستوى الدلالة 0.05 أي توجد دلالة إحصائية لصالح القيمة أكثر تكرار : موافق وبنسبة 53.30 %

نستنتج مما سبق أن الاتجاه أفراد العينة المستجوبين يؤكدون وبنسبة 53.30 % في انه يتم تطبيق القواعد القانونية المحددة لعقود المدربين. وهذا ما يتوافق مع ما توصلت اليه دراسة افروحن غنية التكلم الكثير من المدربين

العبارة رقم 10 : يساهم قانون الإعلام قي ضمان الحقوق الإعلامية للأندية الرياضية المحترفة.

الغرض من العبارة: معرفة رأي مسيري الاندية الرياضية حول ما اذا كان قانون الإعلام يساهم في ضمان الحقوق الإعلامية للأندية الرياضية المحترفة.

الجدول رقم (16) : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (10) المحور 01

الإجابات	التكرارات	%	كا^2 "كاي تربيع" Chi-Squre		sig	درجة الحرية	الاستنتاج الإحصائي
			المحسوبة	المجدولة			
غير موافق	12	20,0	19.200	5.991	0.000	02	دال
موافق إلى حد ما	12	20,0					
موافق	36	60,0					
المجموع	60	100.00					
قيمة Chi-Squre الجدولية : 5.99 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 02 // درجة الحرية = عدد البدائل المجاب عليها-1= 03-1=02							

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد إجابات العينة ومخرجات برنامج SPSS إصدار 25

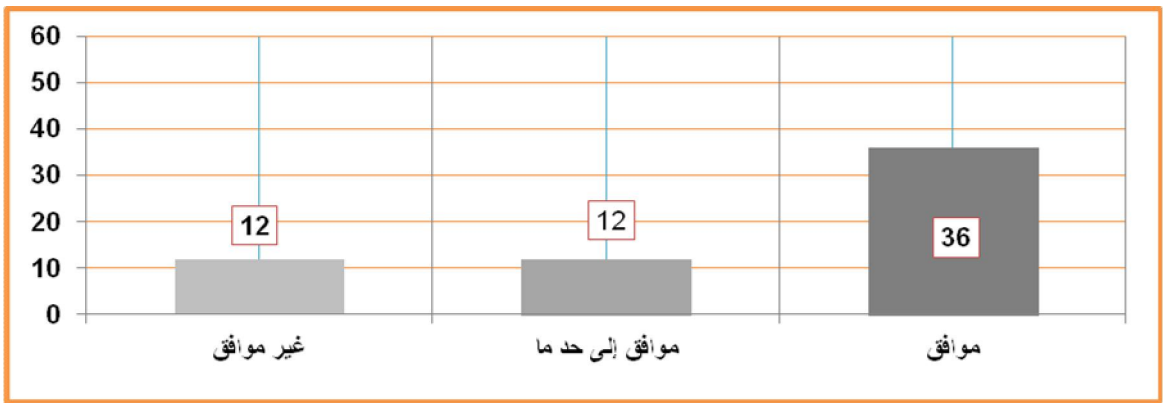

الشكل رقم 18: رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على العبارة رقم10

عرض و تحليل البيانات :

من خلال الجدول أعلاه نجد أن إجابات أفراد العينة حول العبارة " يساهم قانون الإعلام قي ضمان الحقوق الإعلامية للأندية الرياضية المحترفة.."كانت لصالح موافق بقيم مشاهدة 36 وبنسبة 60.00 % بينما بقية أفراد العينة كانت إجابتهم لصالح موافق إلى حد ما بقيم مشاهدة : 12 أي بنسبة 20.00 % لصالح غير موافق بقيم مشاهدة: 12 أي بنسبة 20.00 % وللتأكد أكثر من النتيجة أعلاه ودلالة الاحصائية لاتجاهات أفراد العينة لصالح القيمة الأكثر تكرارا ، قمنا باستخدام اختبار كاي تربيع (كا^2) حيث بلغت(كا^2) المحسوبة بلغت 19.200 وهي اكبر من كا^2 المجدولة 5.991 عند مستوى الدلالة 0.05 وبدرجة حرية 02 ، وأيضا قيمة sig=0.000 أقل من مستوى الدلالة 0.05 أي توجد دلالة إحصائية لصالح القيمة أكثر تكرار : موافق

العبارة رقم 11 : يوفر القانون التجاري للأندية المحترفة تسهيلات لإبرام مختلف الهيئات الاقتصادية.

الغرض من العبارة: معرفة رأي مسيري الاندية الرياضية حول ما اذا كان القانون التجاري يوفر للأندية المحترفة تسهيلات لإبرام مختلف الهيئات الاقتصادية.

الجدول رقم (17) : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (11) المحور 01

الإجابات	التكرارات	%	كا^2 "كاي تربيع"-Chi Squre		sig	درجة الحرية	الاستنتاج الإحصائي
			المحسوبة	المجدولة			
بشكل منخفض	10	16,7	17.500	5.991	0.000	02	دال
بشكل متوسط	15	25,0					
بشكل كبير	35	58,3					
المجموع	60	100.00					

قيمة Chi-Squre الجدولية : 5.99 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 02 // درجة الحرية = عدد البدائل المجاب عليها-1 =03-1=02

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد إجابات العينة ومخرجات برنامج SPSS إصدار 25

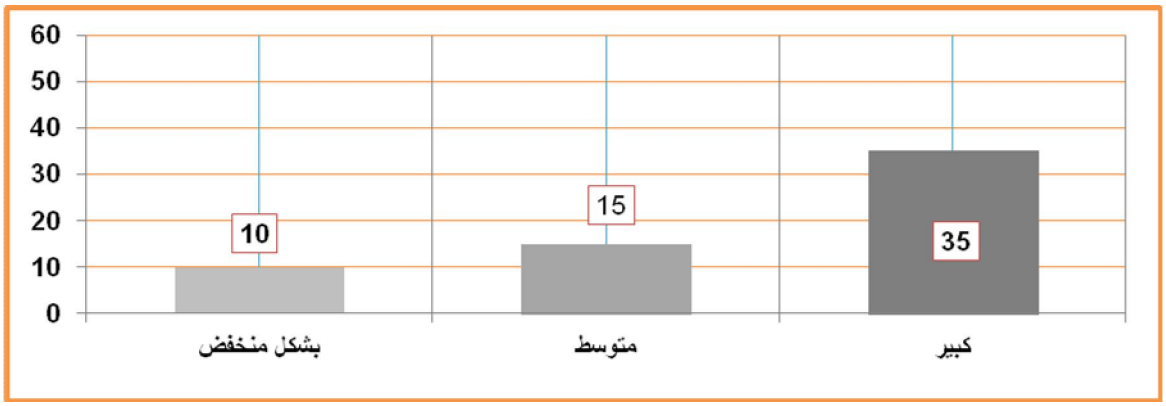

الشكل رقم 19: رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على العبارة رقم11

عرض و تحليل البيانات :

من خلال الجدول أعلاه نجد أن إجابات أفراد العينة حول العبارة " يوفر القانون التجاري للأندية المحترفة تسهيلات لإبرام مختلف الهيئات الاقتصادية.."كانت لصالح بشكل كبير بقيم مشاهدة 35 وبنسبة 58.30 % بينما بقية أفراد العينة كانت إجابتهم لصالح بشكل متوسط بقيم مشاهدة : 15 أي بنسبة 25.00 % لصالح منخفض بقيم مشاهدة: 10 أي بنسبة 16.70 % وللتأكد أكثر من النتيجة أعلاه ودلالة الإحصائية لاتجاهات أفراد العينة لصالح القيمة الأكثر تكرارا ، قمنا باستخدام اختبار كاي تربيع (كا^2) حيث بلغت(كا^2) المحسوبة بلغت 17.500 وهي اكبر من كا^2 المجدولة 5.991 عند مستوى الدلالة 0.05 وبدرجة حرية 02 ، وأيضا قيمة sig=0.000 أقل من مستوى الدلالة 0.05 أي توجد دلالة إحصائية لصالح القيمة أكثر تكرار : بشكل كبير.

العبارة رقم 12 : تستقطب اللوائح المنظمة للاحتراف الحالية الشركات والرعاة(الاقتصاديين)للنادي الرياضي المحترف.

الغرض من العبارة: معرفة رأي مسيري الاندية الرياضية حول ما اذا كانت اللوائح المنظمة للاحتراف الحالية تستقطب الشركات والرعاة(الاقتصاديين)للنادي الرياضي المحترف.

الجدول رقم (18) : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (12) المحور 01

الإجابات	التكرارات	%	كا^2 "كاي تربيع"-Chi Squre		sig	درجة الحرية	الاستنتاج الإحصائي
			المحسوبة	المجدولة			
غير موافق	29	48,3	9.100	5.991	0.011	02	دال
موافق إلى حد ما	21	35,0					
موافق	10	16,7					
المجموع	60	100.00					

قيمة Chi-Squre الجدولية : 5.99 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 02 // درجة الحرية = عدد البدائل المجاب عليها-1= 03-1=02

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد إجابات العينة ومخرجات برنامج SPSS إصدار 25

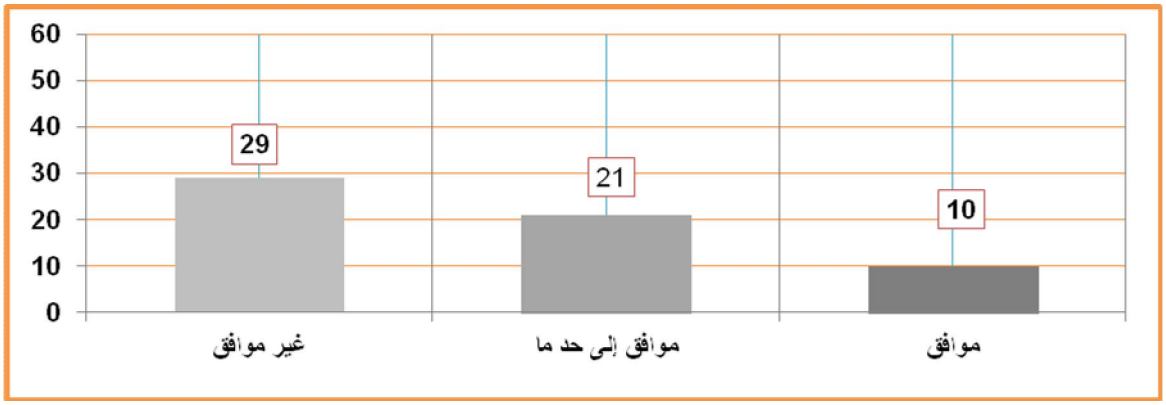

الشكل رقم 20: رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على العبارة رقم12

عرض و تحليل البيانات :

من خلال الجدول أعلاه نجد أن إجابات أفراد العينة حول العبارة " تستقطب اللوائح المنظمة للاحتراف الحالية الشركات والرعاة(الاقتصاديين)للنادي الرياضي. المحترف "كانت لصالح غير موافق بقيم مشاهدة 29 وبنسبة 48.300 % بينما بقية أفراد العينة كانت إجابتهم لصالح موافق إلى حد ما بقيم مشاهدة : 21 أي بنسبة 35.00 % لصالح موافق بقيم مشاهدة: 10 أي بنسبة 16.70 % وللتأكد أكثر من النتيجة أعلاه ودلالة الإحصائية لاتجاهات أفراد العينة لصالح القيمة الأكثر تكرارا ، قمنا باستخدام اختبار كاي تربيع (كا^2) حيث بلغت(كا^2) المحسوبة بلغت 9.100 وهي اكبر من كا^2 المجدولة 5.991 عند مستوى الدلالة 0.05

وبدرجة حرية 02 ، وأيضا قيمة sig=0.011 أقل من مستوى الدلالة 0.05 أي توجد دلالة إحصائية لصالح القيمة أكثر تكرار : موافق

العبارة رقم 13 : تدعم النصوص القانونية المنظمة للاحتراف في مجال التمويل إلى زيادة المداخيل المالية للنادي الرياضي.

الغرض من ألعبارة: معرفة رأي مسيري الاندية الرياضية حول ما اذا كانت النصوص القانونية المنظمة للاحتراف في مجال التمويل تدعم إلى زيادة المداخيل المالية للنادي الرياضي.

الجدول رقم (19) : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (13) المحور 01

الإجابات	التكرارات	%	كا^2 "كاي تربيع"-Chi Squre		sig	درجة الحرية	الاستنتاج الإحصائي
			المحسوبة	المجدولة			
بشكل منخفض	5	8,3	21.100	5.991	0.000	02	دال
بشكل متوسط	34	56,7					
بشكل كبير	21	35,0					
المجموع	60	100.00					

قيمة Chi-Squre الجدولية : 5.99 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 02 // درجة الحرية = عدد البدائل المجاب عليها-1= 03-1=02

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد إجابات العينة ومخرجات برنامج SPSS إصدار 25

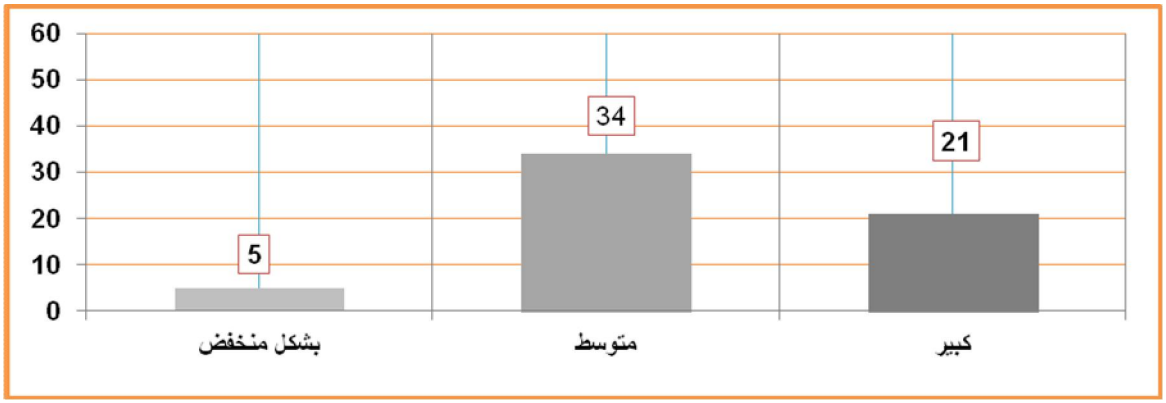

الشكل رقم 21: رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على العبارة رقم13

عرض و تحليل البيانات :

من خلال الجدول أعلاه نجد أن إجابات أفراد العينة حول العبارة " تدعم النصوص القانونية المنظمة للاحتراف في مجال التمويل إلى زيادة المداخيل المالية للنادي الرياضي. "كانت لصالح بشكل متوسط بقيم مشاهدة 34 وبنسبة 56.70 % بينما بقية أفراد العينة كانت إجابتهم لصالح منخفض بقيم مشاهدة : 05 أي بنسبة 8.30 % لصالح كبير بقيم مشاهدة: 21 أي بنسبة 35.00 % وللتأكد أكثر من النتيجة أعلاه ودلالة الإحصائية لاتجاهات أفراد العينة لصالح القيمة الأكثر تكرارا ، قمنا باستخدام اختبار كاي تربيع (كا^2)

حيث بلغت(كا^2) المحسوبة بلغت 21.100 وهي اكبر من كا^2 المجدولة 5.991 عند مستوى الدلالة 0.05 وبدرجة حرية 02 ، وأيضا قيمة sig=0.011 أقل من مستوى الدلالة 0.05 أي توجد دلالة إحصائية لصالح القيمة أكثر تكرار : بشكل متوسط.

العبارة رقم 14: يستفيد المسيرون من دورات التكوينية التي تخدم الاحتراف الرياضي.

الغرض من العبارة: معرفة رأي مسيري الاندية الرياضية حول ما اذا كان يستفيد المسيرون من دورات التكوينية التي تخدم الاحتراف الرياضي.

الجدول رقم (.20) : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (14) المحور 01

الإجابات	التكرارات	%	كا^2 "كاي تربيع"-Chi Squre		sig	درجة الحرية	الاستنتاج الإحصائي
			المحسوبة	المجدولة			
ابدا	33	055,	12.700	5.991	0.011	02	دال
احيانا	14	23,3					
دائما	13	21,7					
المجموع	60	100.00					

قيمة Chi-Squre الجدولية : 5.99 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 02 // درجة الحرية = عدد البدائل المجاب عليها-1= 03-1=02

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد إجابات العينة ومخرجات برنامج SPSS إصدار 25

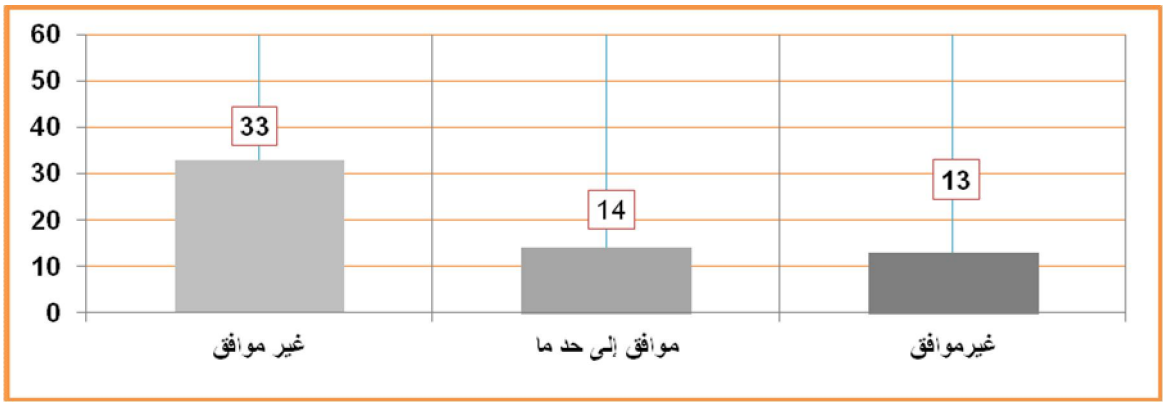

الشكل رقم 22: رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على العبارة رقم14

عرض و تحليل البيانات :

من خلال الجدول أعلاه نجد أن إجابات أفراد العينة حول العبارة " يستفيد المسيرون من دورات التكوينية التي تخدم الاحتراف الرياضي كانت لصالح غير موافق بقيم مشاهدة 33 وبنسبة 55.00 % بينما بقية أفراد العينة كانت إجابتهم لصالح موافق إلى حد ما بقيم مشاهدة : 14 أي بنسبة 23.30 % لصالح موافق بقيم مشاهدة: 13 أي بنسبة 21.70 % وللتأكد أكثر من النتيجة أعلاه ودلالة الإحصائية لاتجاهات أفراد العينة لصالح القيمة الأكثر تكرارا ، قمنا باستخدام اختبار كاي تربيع (كا^2) حيث بلغت(كا^2) المحسوبة بلغت

12.70 وهي اكبر من كا^2 المجدولة 5.991 عند مستوى الدلالة 0.05 وبدرجة حرية 02 ، وأيضا قيمة sig =0.011 أقل من مستوى الدلالة 0.05 أي توجد دلالة إحصائية لصالح القيمة أكثر تكرار : موافق

العبارة رقم15 : تسهم القوانين بشكل كبير في خوصصة الأندية الرياضية المحترفة.

الغرض من العبارة: معرفة رأي مسيري الاندية الرياضية حول ما اذا كانت القوانين تسهم بشكل كبير في خوصصة الأندية الرياضية المحترفة.

الجدول رقم (21) : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (15) المحور 01

الإجابات	التكرارات	%	كا^2 "كاي تربيع" Chi-Squre		sig	درجة الحرية	الاستنتاج الإحصائي
			المحسوبة	المجدولة			
غير موافق	13	21,7	12.700	5.991	0.011	02	دال
موافق إلى حد ما	14	23,3					
موافق	33	55,0					
المجموع	60	100.00					
قيمة Chi-Squre الجدولية : 5.99 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 02 // درجة الحرية = عدد البدائل المجاب عليها-1 =03-1=02							

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد إجابات العينة ومخرجات برنامج SPSS إصدار 25

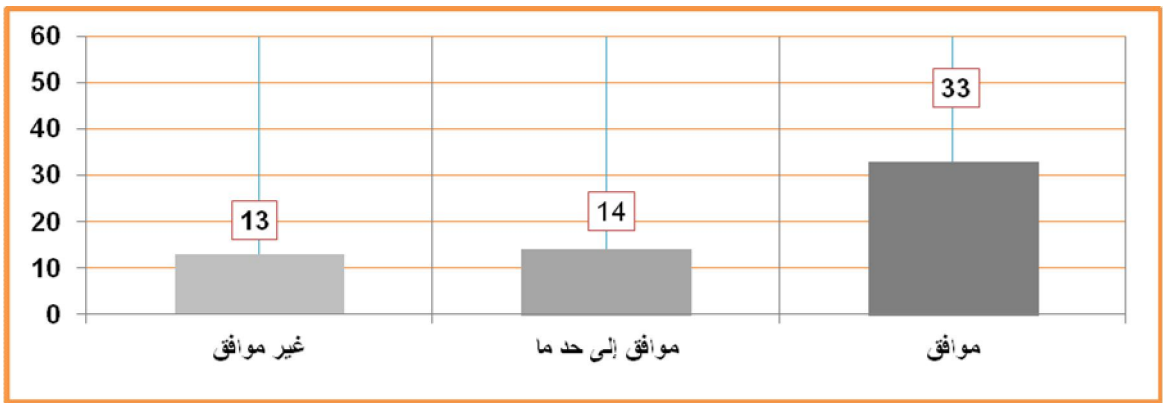

الشكل رقم 23: رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على العبارة رقم15

عرض و تحليل البيانات :

من خلال الجدول أعلاه نجد أن إجابات أفراد العينة حول العبارة " تسهم القوانين بشكل كبير في خصخصة الأندية الرياضية المحترفة."كانت لصالح غير موافق بقيم مشاهدة 33 وبنسبة 55.00 % بينما بقية أفراد العينة كانت إجابتهم لصالح موافق إلى حد ما بقيم مشاهدة : 14 أي بنسبة 23.30 % لصالح موافق بقيم مشاهدة: 13 أي بنسبة 21.70 % وللتأكد أكثر من النتيجة أعلاه ودلالة الإحصائية لاتجاهات أفراد العينة لصالح القيمة الأكثر تكرارا ، قمنا باستخدام اختبار كاي تربيع (كا^2) حيث بلغت(كا^2) المحسوبة بلغت

12.700 وهي اكبر من كا^2 المجدولة 5.991 عند مستوى الدلالة 0.05 وبدرجة حرية 02 ، وأيضا قيمة sig =0.011 أقل من مستوى الدلالة 0.05 أي توجد دلالة إحصائية لصالح القيمة أكثر تكرار : موافق

ثانيا : عرض وتحليل إجابات أفراد العينة لعبارات المحور الثاني المتطلبات المادية تساهم في نجاح الاحتراف الرياضي من وجهة نظر إداريي النوادي المحترفة.

العبارة رقم 16: : مصادر التمويل المختلفة للأندية الرياضية المحترفة

الغرض من العبارة: معرفة رأي مسيري الاندية الرياضية حول مصادر التمويل المختلفة للأندية الرياضية المحترفة

الجدول رقم 22 : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (16) المحور 02

الإجابات	التكرارات	%	كا^2 "كاي تربيع"-Chi Squre		sig	درجة الحرية	الاستنتاج الإحصائي
			المحسوبة	المجدولة			
إعانات الدولة والجماعات المحلية	47	78,3	19.267	3.84	0,000	01	دال
عقود التمويل	13	21,7					
الاعتماد على اشتراكات ومساهمات الأعضاء	-	-					
المجموع	60	100.00					
قيمة Chi-Squre الجدولية : 3.84 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 02 // درجة الحرية = عدد البدائل المجاب عليها-1 =2-1=01							

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد إجابات العينة ومخرجات برنامج SPSS إصدار 25

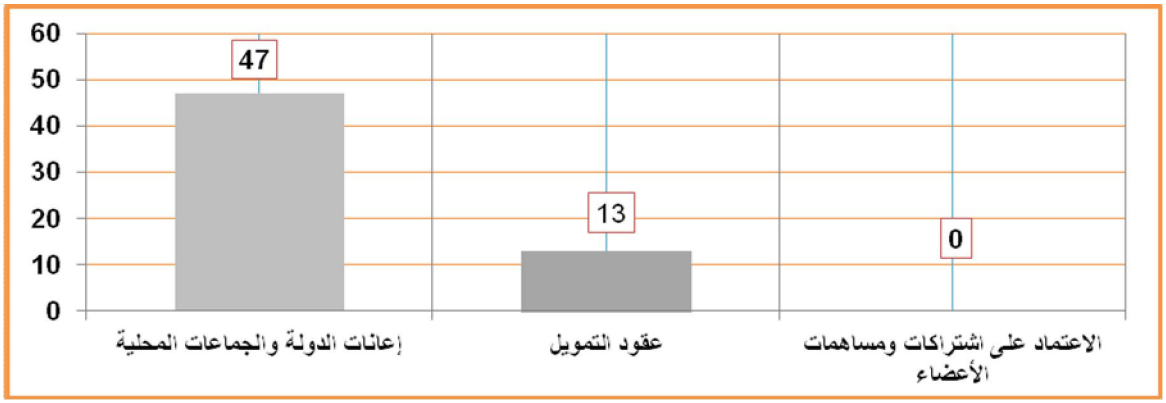

الشكل رقم 24: رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على العبارة رقم16

عرض و تحليل البيانات :

من خلال الجدول أعلاه نجد أن إجابات أفراد العينة حول العبارة " مصادر التمويل المختلفة للاندية الرياضية المحترفة. "كانت لصالح غير موافق بقيم مشاهدة 47 وبنسبة 78.30 % بينما بقية أفراد العينة كانت

إجابتهم لصالح عقود التمويل بقيم مشاهدة : 13 أي بنسبة 21.7% وللتأكد أكثر من النتيجة أعلاه ودلالة الاحصائية لاتجاهات أفراد العينة لصالح القيمة الأكثر تكرارا ، قمنا باستخدام اختبار كاي تربيع (كا^2) حيث بلغت(كا^2) المحسوبة بلغت 19.267 وهي اكبر من كا^2 المجدولة 3.84 عند مستوى الدلالة 0.05 وبدرجة حرية 01 ، وأيضا قيمة sig=0,000 أقل من مستوى الدلالة 0.05 أي توجد دلالة إحصائية لصالح القيمة أكثر تكرار : اعانات الدولة والجماعات المحلية.

العبارة رقم 17 : يملك النادي الرياضي المحترف موارد مالية كافية لمقتضيات المنافسة.

الغرض من العبارة: معرفة رأي مسيري الاندية الرياضية حول ما اذا كان النادي الرياضي المحترف يملك موارد مالية كافية لمقتضيات المنافسة

الجدول رقم (23) : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (17) المحور 02

الإجابات	التكرارات	%	كا^2 "كاي تربيع"-Chi Squre		sig	درجة الحرية	الاستنتاج الإحصائي
			المحسوبة	المجدولة			
غير موافق	47	78,3	19.267	3.84	0,000	01	دال
موافق إلى حد ما	13	21,7					
موافق	-	-					
المجموع	60	100.00					

قيمة Chi-Squre الجدولية : 3.84 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 02 // درجة الحرية = عدد البدائل المجاب عليها-1= 2-1=01

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد إجابات العينة ومخرجات برنامج SPSS إصدار 25

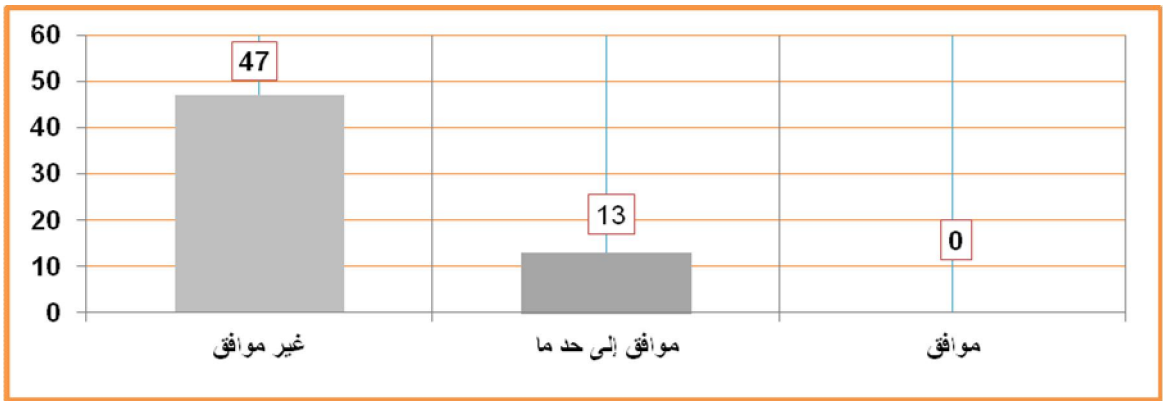

الشكل رقم 25: رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على العبارة رقم17

عرض و تحليل البيانات :

من خلال الجدول أعلاه نجد أن إجابات أفراد العينة حول العبارة " يملك النادي الرياضي المحترف موارد مالية كافية لمقتضيات المنافسة.. "كانت لصالح غير موافق بقيم مشاهدة 56 وبنسبة 93.30 % بينما بقية أفراد العينة كانت إجابتهم لصالح موافق إلى حد ما بقيم مشاهدة : 04 أي بنسبة 6.70 % وللتأكد أكثر من

النتيجة أعلاه ودلالة الاحصائية لاتجاهات أفراد العينة لصالح القيمة الأكثر تكرارا ، قمنا باستخدام اختبار كاي تربيع (كا^2) حيث بلغت(كا^2) المحسوبة بلغت 19.267 وهي اكبر من كا^2 المجدولة 3.84 عند مستوى الدلالة 0.05 وبدرجة حرية 01 ، وأيضا قيمة sig =0,000 أقل من مستوى الدلالة 0.05 أي توجد دلالة إحصائية لصالح القيمة أكثر تكرار : موافق

العبارة رقم 18 : تستطيع الأندية المحترفة الاستغناء عن التمويل الحكومي والاعتماد على مداخيلها لوحدها.

الغرض من العبارة: معرفة رأي مسيري الاندية الرياضية حول: ما اذا كانت الأندية المحترفة تستطيع الاستغناء عن التمويل الحكومي والاعتماد على مداخيلها لوحدها.

الجدول رقم (24) : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (18) المحور 02

الإجابات	التكرارات	%	الاستنتاج
غير موافق	60	100.00	اتجاه كلي نحو اختيارهم البديل غير موافق
موافق إلى حد ما	0	0	
موافق	0	100	
المجموع	60	100.00	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد إجابات العينة ومخرجات برنامج SPSS إصدار 25

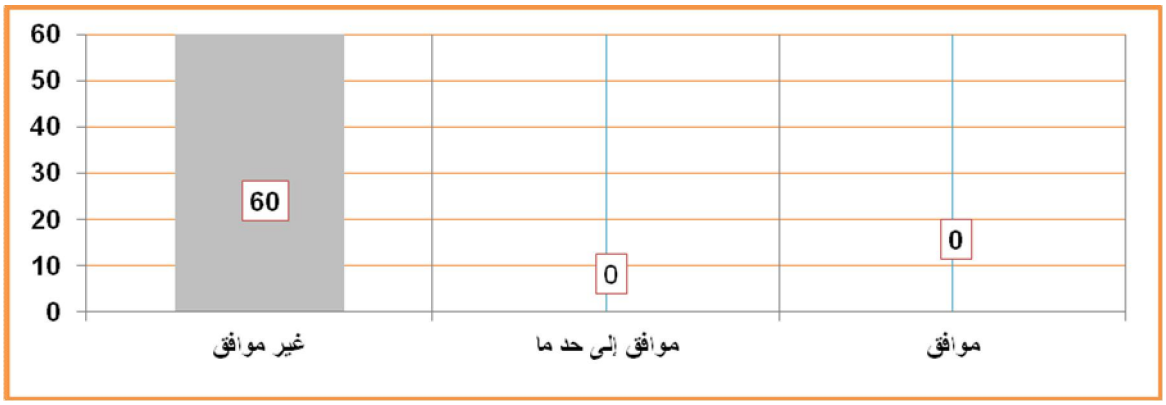

الشكل رقم 26: رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على العبارة رقم18

عرض و تحليل البيانات :

من خلال الجدول أعلاه نجد أن إجابات أفراد العينة حول العبارة : تستطيع الأندية المحترفة الاستغناء عن التمويل الحكومي والاعتماد على مداخيلها لوحدها. كانت كلها في اتجاه واحد ، غير موافق بقيم مشاهدة 60 وبنسبة 100.00 %

العبارة رقم 19 : توجد استراتيجية تسويقية معتمدة من طرف النادي الرياضي المحترف.

الغرض من العبارة: معرفة رأي مسيري الاندية الرياضية حول ما اذا كانت توجد استراتيجية تسويقية معتمدة من طرف النادي الرياضي المحترف.

الجدول رقم (25) : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (19) المحور 02

الإجابات	التكرارات	%	الاستنتاج
غير موافق	60	0	اتجاه كلي نحو اختيارهم البديل غير موافق
موافق إلى حد ما	0	0	
موافق	00	100	
المجموع	60	100.00	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد إجابات العينة ومخرجات برنامج SPSS إصدار 25

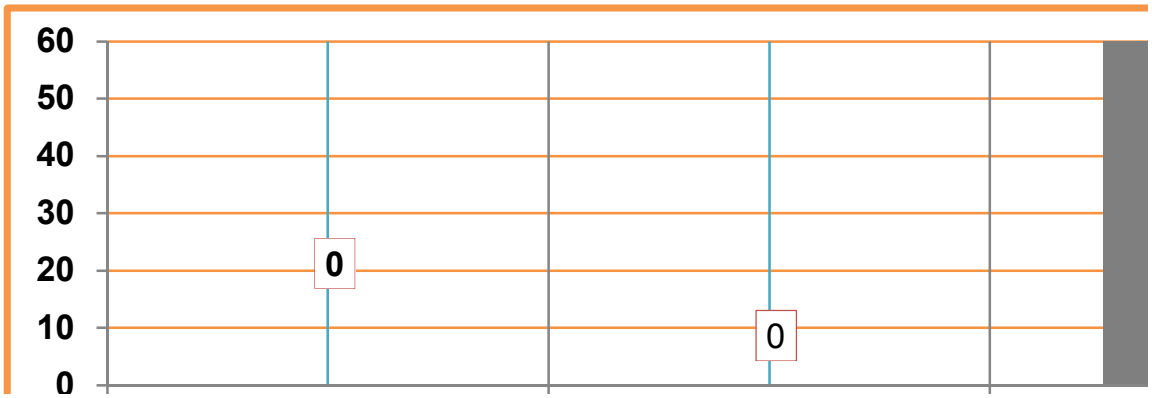

الشكل رقم 27: رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على العبار رقم19

عرض و تحليل البيانات :

من خلال الجدول أعلاه نجد أن إجابات أفراد العينة حول العبارة: توجد استراتيجية تسويقية معتمدة من طرف النادي الرياضي المحترف كانت كلها في اتجاه واحد ، غير موافق بقيم مشاهدة 60 وبنسبة 100.00 %

العبارة رقم 20 : يتوفر النادي المحترف لثقافة اقتصادية من خلال جلب المستثمرين كمصدر من مصادر التمويل.

الغرض من العبارة: معرفة رأي مسيري الاندية الرياضية حول اذا ما كان النادي المحترف لثقافة يتوفر اقتصادية من خلال جلب المستثمرين كمصدر من مصادر التمويل.

الجدول رقم (26) : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (20) المحور 02

الإجابات	التكرارات	%	كا^2 "كاي تربيع" Chi-Squre		Sig	درجة الحرية	الاستنتاج الإحصائي
			المحسوبة	المجدولة			
غير موافق	40	66,7	30.400	5.991	0.000	02	دال
موافق إلى حد ما	12	20,0					
موافق	8	13,3					
المجموع	60	100.00					
قيمة Chi-Squre الجدولية : 5.99 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 02 // درجة الحرية = عدد البدائل المجاب عليها-1 =03-1=02							

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد إجابات العينة ومخرجات برنامج SPSS إصدار 25

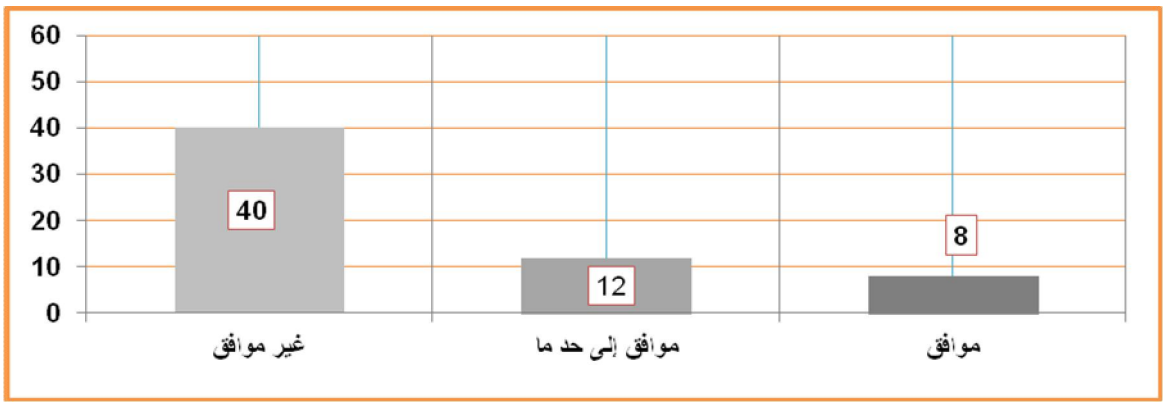

الشكل رقم 28: رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على العبارة رقم20

عرض و تحليل البيانات :

من خلال الجدول أعلاه نجد أن إجابات أفراد العينة حول العبارة " يتوفر النادي المحترف لثقافة اقتصادية من خلال جلب المستثمرين كمصدر من مصادر التمويل."كانت لصالح غير موافق بقيم مشاهدة 40 وبنسبة 66.70 % بينما بقية أفراد العينة كانت إجابتهم لصالح موافق إلى حد ما بقيم مشاهدة : 12 أي بنسبة 20.00 % لصالح موافق بقيم مشاهدة: 08 أي بنسبة13.30 %وللتأكد أكثر من النتيجة أعلاه ودلالة الإحصائية لاتجاهات أفراد العينة لصالح القيمة الأكثر تكرارا ، قمنا باستخدام اختبار كاي تربيع (كا^2) حيث بلغت(كا^2) المحسوبة بلغت 30.400 وهي اكبر من كا^2 المجدولة 5.991 عند مستوى الدلالة 0.05 وبدرجة

حرية 02 ، وأيضا قيمة sig=0.000 أقل من مستوى الدلالة 0.05 أي توجد دلالة إحصائية لصالح القيمة أكثر تكرار : غير موافق

العبارة رقم 21 : يستفيد النادي الرياضي المحترف من حقوق البث التلفزي والإذاعي للمباريات كأحد مصادر التمويل.

الغرض من العبارة: معرفة رأي مسيري الاندية الرياضية حول ما اذا كان النادي الرياضي المحترف يستفيد من حقوق البث التلفزي والإذاعي للمباريات كأحد مصادر التمويل.

الجدول رقم (27) : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (21) المحور 02

الإجابات	التكرارات	%	كا^2 "كاي تربيع" Chi-Squre		Sig	درجة الحرية	الاستنتاج الإحصائي
			المحسوبة	المجدولة			
بشكل منخفض	16	26,7	7.600	5.991	0.022	02	دال
بشكل متوسط	14	23,3					
بشكل كبير	30	50,0					
المجموع	60	100.00					

قيمة Chi-Squre الجدولية : 5.99 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 02 // درجة الحرية = عدد البدائل المجاب عليها-1 =03-1=02

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد إجابات العينة ومخرجات برنامج SPSS إصدار 25

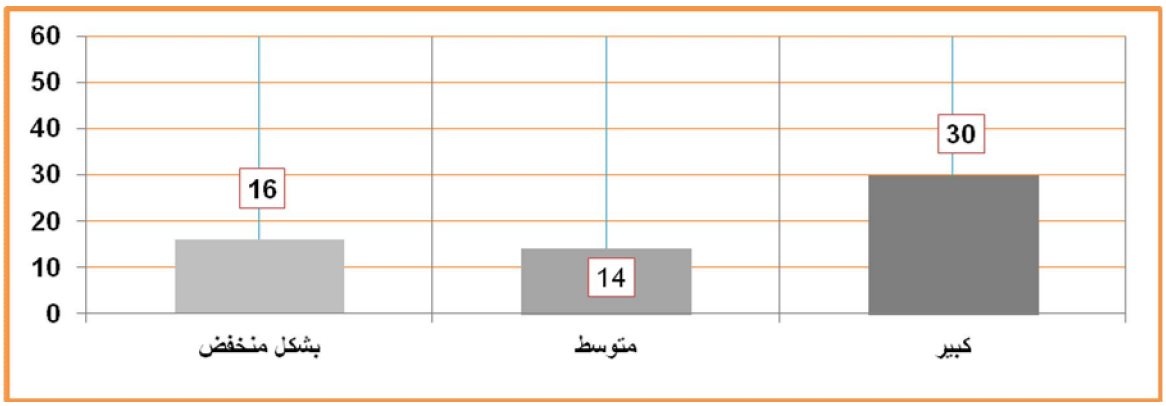

الشكل رقم 29: رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على العبارة رقم21

عرض و تحليل البيانات :

من خلال الجدول أعلاه نجد أن إجابات أفراد العينة حول العبارة " يستفيد النادي الرياضي المحترف من حقوق البث التلفزي والإذاعي للمباريات كأحد مصادر التمويل " كانت لصالح بشكل كبير بقيم مشاهدة 30 وبنسبة 50.00 % بينما بقية أفراد العينة كانت إجابتهم لصالح متوسط بقيم مشاهدة : 14 أي بنسبة 23.30 % لصالح بشكل منخفض بقيم مشاهدة: 16 أي بنسبة 26.70 % وللتأكد أكثر من النتيجة أعلاه ودلالة الإحصائية لاتجاهات أفراد العينة لصالح القيمة الأكثر تكرارا ، قمنا باستخدام اختبار كاي تربيع

(كا^2) حيث بلغت(كا^2) المحسوبة بلغت 7.600 وهي اكبر من كا^2 المجدولة 5.991 عند مستوى الدلالة 0.05 وبدرجة حرية 02 ، وأيضا قيمة sig=0.022 أقل من مستوى الدلالة 0.05 أي توجد دلالة إحصائية لصالح القيمة أكثر تكرار : كبير .

العبارةرقم 22 :- يوفر النادي الرياضي المحترف خطة استثمارية لعقود اللاعبين لزيادة المداخيل.

الغرض من ألعبارة: معرفة رأي مسيري الاندية الرياضية حول ما اذا كان ي النادي وفر الرياضي المحترف خطة استثمارية لعقود اللاعبين لزيادة المداخيل.

الجدول رقم (28) : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (22) المحور 02

الإجابات	التكرارات	%	كا^2 "كاي تربيع"-Chi Squre		sig	درجة الحرية	الاستنتاج الإحصائي
			المحسوبة	المجدولة			
غير موافق	54	90,0	86.800	5.991	0.000	02	دال
موافق إلى حد ما	4	6,7					
موافق	2	3,3					
المجموع	60	100.00					
قيمة Chi-Squre الجدولية : 5.99 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 02 // درجة الحرية = عدد البدائل المجاب عليها-1= 03-02=1							

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد إجابات العينة ومخرجات برنامج SPSS إصدار 25

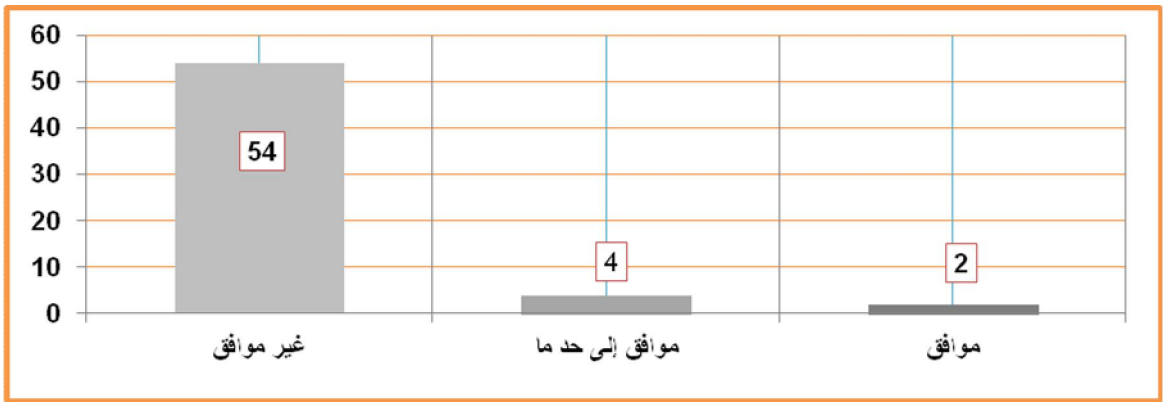

الشكل رقم 30: رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على العبارة رقم22

عرض و تحليل البيانات :

من خلال الجدول أعلاه نجد أن إجابات أفراد العينة حول العبارة " يوفر النادي الرياضي المحترف خطة استثمارية لعقود اللاعبين لزيادة المداخيل. "كانت لصالح غير موافق بقيم مشاهدة 54 وبنسبة 90.00 % بينما بقية أفراد العينة كانت إجابتهم لصالح موافق إلى حد ما بقيم مشاهدة : 04 أي بنسبة 6.70 % لصالح موافق بقيم مشاهدة: 02 أي بنسبة 3.30% وللتأكد أكثر من النتيجة أعلاه ودلالة الإحصائية لاتجاهات أفراد العينة لصالح القيمة الأكثر تكرارا ، قمنا باستخدام اختبار كاي تربيع (كا^2) حيث بلغت(كا^2)

المحسوبة بلغت 86.800 وهي اكبر من كا^2 المجدولة 5.991 عند مستوى الدلالة 0.05 وبدرجة حرية 02، وأيضا قيمة sig=0.000 أقل من مستوى الدلالة 0.05 أي توجد دلالة إحصائية لصالح القيمة أكثر تكرار : غير موافق.

العبارة رقم 23: – تساهم المنشات الرياضية للنادي الرياضي المحترف في زيادة مداخيل النادي من خلال الاستغلال الامثل لها.

الغرض من العبارة: معرفة رأي مسيري الاندية الرياضية حول مساهمة المنشات الرياضية للنادي الرياضي المحترف في زيادة مداخيل النادي من خلال الاستغلال الامثل لها.

الجدول رقم (29) : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (23) المحور 02

الإجابات	التكرارات	%	كا^2 "كاي تربيع" Chi-Squre		sig	درجة الحرية	الاستنتاج الإحصائي
			المحسوبة	المجدولة			
بشكل منخفض	37	61,7	22.900	5.991	0.022	02	دال
بشكل متوسط	15	25,0					
بشكل كبير	8	13,3					
المجموع	60	100.00					

قيمة Chi-Squre الجدولية : 5.99 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 02 // درجة الحرية = عدد البدائل المجاب عليها-1= 03-1=02

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد إجابات العينة ومخرجات برنامج SPSS إصدار 25

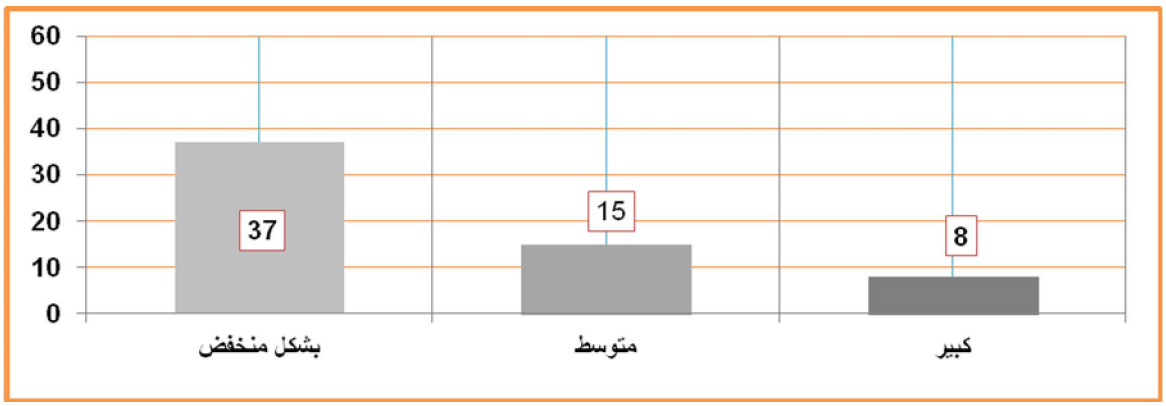

الشكل رقم 31: رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على العبارة رقم2302

عرض و تحليل البيانات :

من خلال الجدول أعلاه نجد أن إجابات أفراد العينة حول العبارة " تساهم المنشات الرياضية للنادي الرياضي المحترف في زيادة مداخيل النادي من خلال الاستغلال الأمثل لها "كانت لصالح بقيم مشاهدة 37 وبنسبة 61.70 % بينما بقية أفراد العينة كانت إجابتهم لصالح متوسط بقيم مشاهدة : 15 أي بنسبة 25.0 % لصالح بشكل كبير بقيم مشاهدة: 08 أي بنسبة 13.30 % وللتأكد أكثر من النتيجة أعلاه ودلالة

الإحصائية لاتجاهات أفراد العينة لصالح القيمة الأكثر تكرارا ، قمنا باستخدام اختبار كاي تربيع (كا^2) حيث بلغت(كا^2) المحسوبة بلغت 22.900 وهي اكبر من كا^2 المجدولة 5.991 عند مستوى الدلالة 0.05 وبدرجة حرية 02 ، وأيضا قيمة sig=0.022 أقل من مستوى الدلالة 0.05 أي توجد دلالة إحصائية لصالح القيمة أكثر تكرار : بشكل منخفض

العبارة رقم 24: –توجد استراتيجية واضحة للتكوين الفئات الشابة والاستثمار في اللاعبين في النادي الرياضي

الغرض من العبارة: معرفة رأي مسيري الاندية الرياضية حول ما اذا كانت توجد استراتيجية واضحة للتكوين الفئات الشابة والاستثمار في اللاعبين في النادي الرياضي.

الجدول رقم (30) : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (24) المحور 02

الإجابات	التكرارات	%	كا^2 "كاي تربيع"-Chi Squre		sig	درجة الحرية	الاستنتاج الإحصائي
			المحسوبة	المجدولة			
احيانا	10	16,7	24.400	5.991	0.022	02	دال
أبدا	38	63,3					
دائما	12	20,0					
المجموع	60	100.00					
قيمة Chi-Squre الجدولية : 5.99 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 02 // درجة الحرية = عدد البدائل المجاب عليها– 1= 03-1=02							

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد إجابات العينة ومخرجات برنامج SPSS إصدار 25

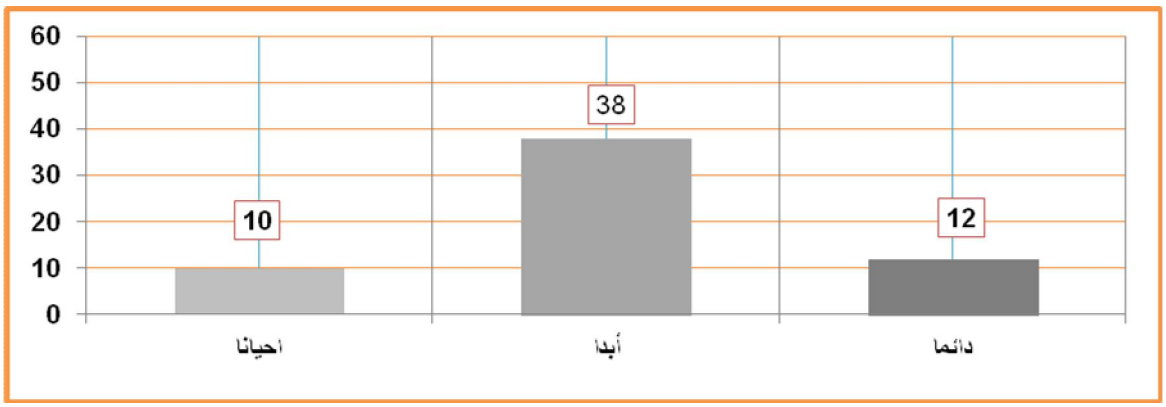

الشكل رقم 32: رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على العبارة رقم24

عرض و تحليل البيانات :

من خلال الجدول أعلاه نجد أن إجابات أفراد العينة حول العبارة " –توجد استراتيجية واضحة للتكوين الفئات الشابة والاستثمار في اللاعبين في النادي الرياضي "كانت لصالح أبدا بقيم مشاهدة 38 وبنسبة 63.30 % بينما بقية أفراد العينة كانت إجابتهم لصالح أحيانا بقيم مشاهدة : 10 أي بنسبة 16.70 % لصالح دائما بقيم مشاهدة: 12 أي بنسبة 20.00 % وللتأكد أكثر من النتيجة أعلاه ودلالة الإحصائية لاتجاهات أفراد العينة لصالح القيمة الأكثر تكرارا ، قمنا باستخدام اختبار كاي تربيع (كا^2) حيث بلغت(كا^2)

المحسوبة بلغت 24.400وهي اكبر من كا^2 المجدولة 5.991 عند مستوى الدلالة 0.05 وبدرجة حرية 02 ، وأيضا قيمة sig=0.022 أقل من مستوى الدلالة 0.05 أي توجد دلالة إحصائية لصالح القيمة أكثر تكرار : أبدا

25- يعتبر التأجير التمويلي للمنشاة الرياضية كأحد اهم مصادر التمويل بالنادي الرياضي

الغرض من العبارة: معرفة رأي مسيري الاندية الرياضية حول ما اذا كان التأجير يعتبر التمويلي للمنشاة الرياضية كأحد اهم مصادر التمويل بالنادي الرياضي.

الجدول رقم (31) : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (25) المحور 02

الإجابات	التكرارات	%	كا^2 "كاي تربيع" Chi-Squre		sig	درجة الحرية	الاستنتاج الإحصائي
			المحسوبة	المجدولة			
غير موافق	53	88,3	82.300	5.991	0.000	02	دال
موافق إلى حد ما	6	10,0					
موافق	1	1,7					
المجموع	60	100.00					

قيمة Chi-Squre الجدولية : 5.99 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 02 // درجة الحرية = عدد البدائل المجاب عليها-1 =03-1=02

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد إجابات العينة ومخرجات برنامج SPSS إصدار 25

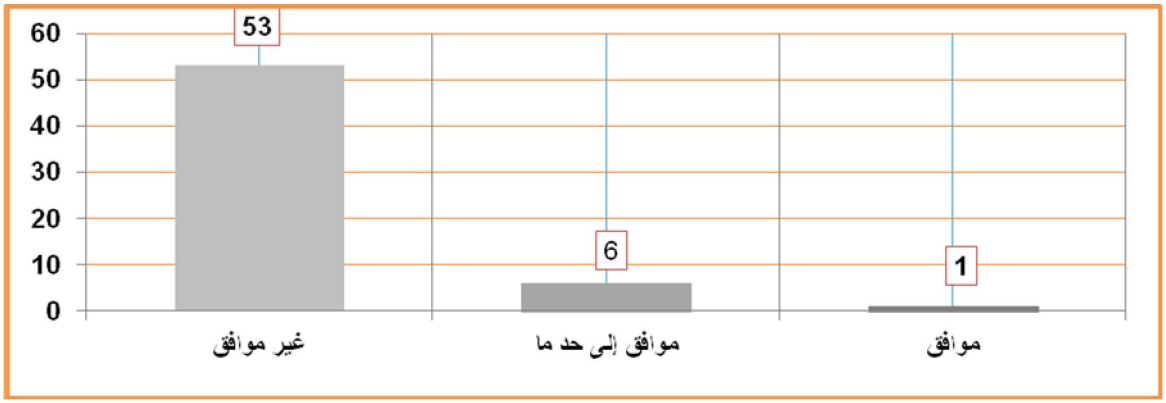

الشكل رقم 33: رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على العبارة رقم25

عرض و تحليل البيانات :

من خلال الجدول أعلاه نجد أن إجابات أفراد العينة حول العبارة " يعتبر التأجير التمويلي للمنشاة الرياضية كأحد اهم مصادر التمويل بالنادي الرياضي "كانت لصالح غير موافق بقيم مشاهدة 53 وبنسبة 88.30 % بينما بقية أفراد العينة كانت إجابتهم لصالح موافق إلى حد ما بقيم مشاهدة : 04 أي بنسبة 10.00 % لصالح موافق بقيم مشاهدة: 01 أي بنسبة1.70%وللتأكد أكثر من النتيجة أعلاه ودلالة الإحصائية لاتجاهات أفراد العينة لصالح القيمة الأكثر تكرارا ، قمنا باستخدام اختبار كاي تربيع (كا^2) حيث بلغت(كا^2) المحسوبة

بلغت 82.300 وهي اكبر من كا^2 المجدولة 5.991 عند مستوى الدلالة 0.05 وبدرجة حرية 02 ، وأيضا قيمة sig=0.000 أقل من مستوى الدلالة 0.05 أي توجد دلالة إحصائية لصالح القيمة أكثر تكرار : غير موافق

العبارة رقم 26: –تحدد قيمة تسعير التذاكر حسب أهمية المباريات في النادي الرياضي المحترف.

الغرض من العبارة: معرفة رأي مسيري الاندية الرياضية حول تحدد قيمة تسعير التذاكر حسب أهمية المباريات في النادي الرياضي المحترف.

الجدول رقم (32) : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (26) المحور 02

الإجابات	التكرارات	%	كا^2 "كاي تربيع"-Chi Squre		sig	درجة الحرية	الاستنتاج الإحصائي
			المحسوبة	المجدولة			
غير موافق	44	73,3	13.067	3.84	0,000	01	دال
موافق إلى حد ما	16	26,7					
موافق	–	–					
المجموع	60	100.00					
قيمة Chi-Squre الجدولية : 3.84 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 02 // درجة الحرية = عدد البدائل المجاب عليها-1= 2-1=01							

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد إجابات العينة ومخرجات برنامج SPSS إصدار 25

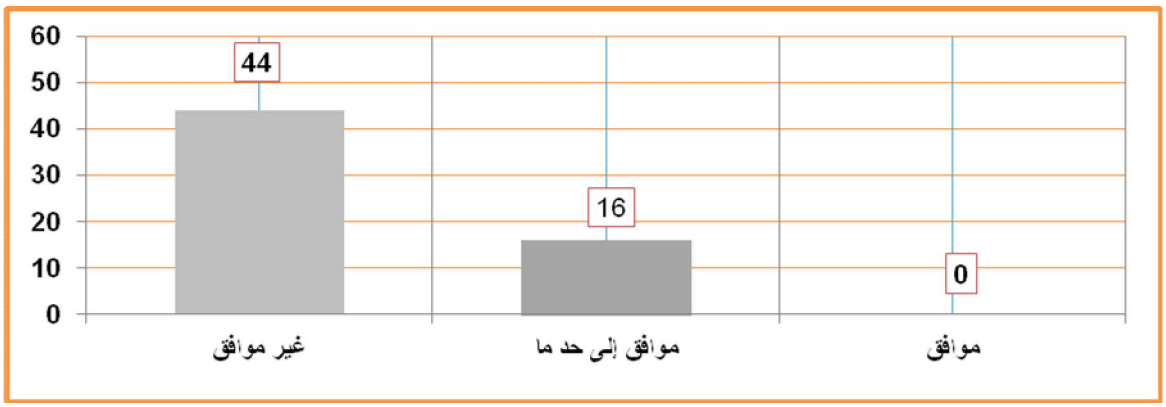

الشكل رقم 34: رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على العبارة رقم26

عرض و تحليل البيانات :

من خلال الجدول أعلاه نجد أن إجابات أفراد العينة حول العبارة: " تحدد قيمة تسعير التذاكر حسب أهمية المباريات في النادي الرياضي المحترف. "كانت لصالح غير موافق بقيم مشاهدة 44 وبنسبة 73.30 % بينما بقية أفراد العينة كانت إجابتهم لصالح موافق إلى حد ما بقيم مشاهدة : 16 أي بنسبة 26.70 % وللتأكد أكثر من النتيجة أعلاه ودلالة الاحصائية لاتجاهات أفراد العينة لصالح القيمة الأكثر تكرارا ، قمنا باستخدام اختبار كاي تربيع (كا^2) حيث بلغت(كا^2) المحسوبة بلغت 13.067 وهي اكبر من كا^2 المجدولة 3.84 عند

مستوى الدلالة 0.05 وبدرجة حرية 01 ، وأيضا قيمة 0,000= sig أقل من مستوى الدلالة 0.05 أي توجد دلالة إحصائية لصالح القيمة أكثر تكرار : غير موافق

العبارة رقم 27 :- المساعدات المالية الممنوحة من المؤسسات الممولة للنادي الرياضي كافية ومقتضيات المنافسة

الغرض من العبارة: معرفة رأي مسيري الاندية الرياضية حول ما اذا كانت المساعدات المالية الممنوحة من المؤسسات الممولة للنادي الرياضي كافية ومقتضيات المنافسة

الجدول رقم (33) : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (27) المحور 02

الإجابات	التكرارات	%	Chi-"كاي تربيع" كا^2 Squre		sig	درجة الحرية	الاستنتاج الإحصائي
			المحسوبة	المجدولة			
غير موافق	46	76,7	50.800	5.991	0.000	02	دال
موافق إلى حد ما	8	13,3					
موافق	6	10,0					
المجموع	60	100.00					
قيمة Chi-Squre الجدولية : 5.99 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 02 // درجة الحرية = عدد البدائل المجاب عليها-1= 03-1=02							

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد إجابات العينة ومخرجات برنامج SPSS إصدار 25

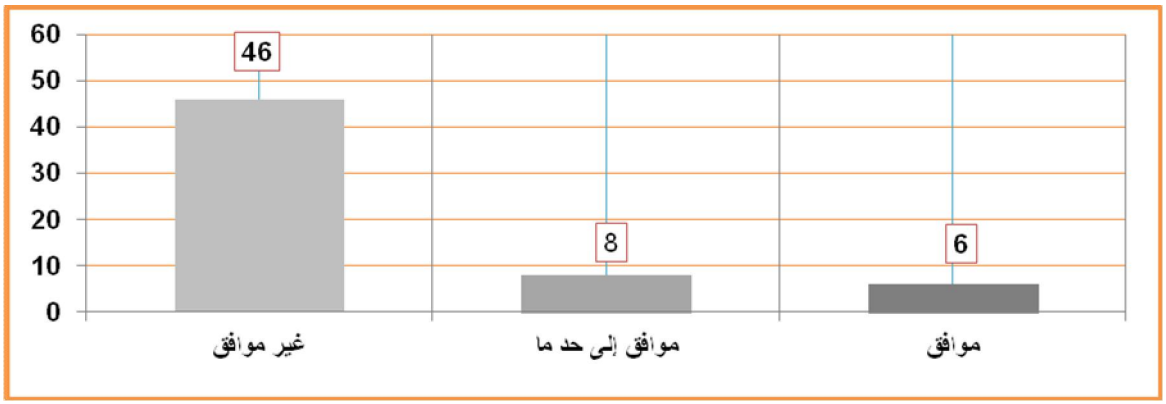

الشكل رقم 35: رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على العبارة رقم27

عرض و تحليل البيانات :

من خلال الجدول أعلاه نجد أن إجابات أفراد العينة حول العبارة " المساعدات المالية الممنوحة من المؤسسات الممولة للنادي الرياضي كافية ومقتضيات المنافسة "كانت لصالح غير موافق بقيم مشاهدة 46 وبنسبة 76.70 % بينما بقية أفراد العينة كانت إجابتهم لصالح موافق إلى حد ما بقيم مشاهدة : 08 أي بنسبة 13.30 % لصالح موافق بقيم مشاهدة: 06 أي بنسبة10.00%وللتأكد أكثر من النتيجة أعلاه ودلالة الإحصائية لاتجاهات أفراد العينة لصالح القيمة الأكثر تكرارا ، قمنا باستخدام اختبار كاي تربيع (كا^2) حيث بلغت(كا^2) المحسوبة بلغت 50.800 وهي اكبر من كا^2 المجدولة 5.991 عند مستوى الدلالة 0.05 وبدرجة

حرية 02 ، وأيضا قيمة sig=0.000 أقل من مستوى الدلالة 0.05 أي توجد دلالة إحصائية لصالح القيمة أكثر تكرار : غير موافق.

العبارة رقم 28 – يوظف النادي الرياضي للمختصين في مختلف المجالات (تسويق دعاية إشهار جباية) لزيادة مصادر التمويل

الغرض من العبارة: معرفة راي مسيري الاندية الرياضية حول ما اذا كان النادي يوظف الرياضي للمختصين في مختلف المجالات (تسويق دعاية إشهار جباية) لزيادة مصادر التمويل.

الجدول رقم (34) : يمثل نتائج إجابة أفراد العينة على العبارة رقم (28) المحور 02

الإجابات	التكرارات	%	كا^2 "كاي تربيع"-Chi Squre		sig	درجة الحرية	الاستنتاج الإحصائي
			المحسوبة	المجدولة			
غير موافق	37	61,7	22.900	5.991	0.000	02	دال
موافق إلى حد ما	15	25,0					
موافق	8	13,3					
المجموع	60	100.00					

قيمة Chi-Squre الجدولية : 5.99 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 02 // درجة الحرية = عدد البدائل المجاب عليها-1 =03-1=02

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد إجابات العينة ومخرجات برنامج SPSS إصدار 25

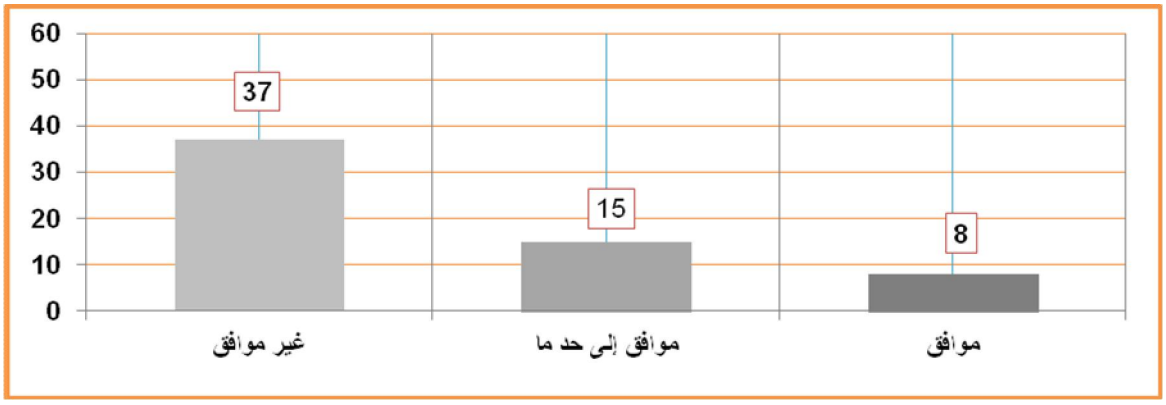

الشكل رقم 36: رسم بياني يوضح النسب المئوية الخاصة إجابات العينة على الفق العبارة رة رقم28

عرض و تحليل البيانات :

من خلال الجدول أعلاه نجد أن إجابات أفراد العينة حول العبارة " يوظف النادي الرياضي للمختصين في مختلف المجالات (تسويق دعاية إشهار جباية) لزيادة مصادر التمويل "كانت لصالح غير موافق بقيم مشاهدة 37 وبنسبة 61.70% بينما بقية أفراد العينة كانت إجابتهم لصالح موافق إلى حد ما بقيم مشاهدة : 15 أي بنسبة 25.00 % لصالح موافق بقيم مشاهدة: 08 أي بنسبة13.30%وللتأكد أكثر من النتيجة أعلاه ودلالة الإحصائية لاتجاهات أفراد العينة لصالح القيمة الأكثر تكرارا ، قمنا باستخدام اختبار كاي تربيع (كا^2)

حيث بلغت(كا^2) المحسوبة بلغت 22.900 وهي اكبر من كا^2 المجدولة 5.991 عند مستوى الدلالة 0.05 وبدرجة حرية 02 ، وأيضا قيمة sig=0.000 أقل من مستوى الدلالة 0.05 أي توجد دلالة إحصائية لصالح القيمة أكثر تكرار : غير موافق

نستنتج مما سبق أن الاتجاه أفراد العينة المستجوبين يؤكدون انهم غير موافقون انه يوظف النادي الرياضي للمختصين في مختلف المجالات (تسويق دعاية إشهار جباية) لزيادة مصادر التمويل حسب وجهة نظرهم.

1. تفسير ومناقشة نتائج الدراسة:

بعد عرض النتائج من خلال تفريغ نتائج الإستبيان وإخضاعها للوسائل الإحصائية المناسبة حيث قمنا بالتحليل الإحصائي لكل البيانات من خلال جداول وتمثيلات بيانية جاء هذا الفصل لأعطاء معنى نظري للقيم الكمية ومحاولة تفسير ومناقشة النتائج بالنظر إلى الفرضيات والدراسات السابقة التي تم عرضها في الفصل التمهيدي وإنطلاقا من نتائج الدراسة يمكننا رفض أو قبول الفرضيات المطروحة .

تفسير ومناقشة نتائج في ضوء الفرضية الأولى:

فمن خلال تفحص جداول المحور الأول للاستبيان وبعد التحليل الإحصائي لتلك النتائج وبعد قراءتنا للجدول رقم (08) تبين لنا أن القوانين والتشريعات المنظمة للاحتراف الرياضي واضحة في عباراتها و لا تحتمل أكثر من معنى وهذا ما يساعد على فهم القوانين فهما صحيحا وعدم تداخل مختلف اللوائح والقوانين التي تنظم الاحتراف الرياضي هذا من خلال الاجابة المقدرة بـ93.30% وهذا ما لا يتوافق بعض الدراسات ما يلي «السبب يرجع إلى عدم وضوح القوانين لدى المسيرين مما يفسر وجود خلل في القوانين التي تسير بها كرة القدم الجزائرية مما لا يتماشى مع متطلباته الذي يدفعنا إلى النظر في قوانين التسيير وتكييفها وفق قانون الإحتراف الرياضي وإعادة ضبطها لأن الجانب القانوني يعتبر عامل أساسي في تنظيم وتسيير المنظومة الكاملة لكرة القدم لمسايرة التطور الذي شهدته إقليميا وعالميا [1].

كما أن نتائج الجدول رقم (09) تظهر أن اتجاه أفراد العينة المستجوبين وبنسبة 70.00 %على انه تعمل النصوص القانونية المنظمة للاحتراف في الارتقاء في العمل الإداري الكفء للنادي الرياضي حسب وجهة نظرهم مما يؤثر بشكل اجابي على الفريق ككل من الناحية التنظيمية وجميع النواحي الاخرى الفنية والاستقرار الذي يضمن تحقيق افضل النتائج.كما أن نتائج الجدول رقم (10) تظهر أن اتجاه أفراد يؤكدون وبنسبة 70.00 % في انه قوانين التنظيم المتبعة في النادي المحترف تساعد على تطبيق الاحتراف الرياضي. وهذا ما لا يتوافق مع دراسة فوكراش زوبيدة مذكرة دكتوراه جامعة الشلف 2017 أن قوانين التسيير والتنظيم المتبعة في النادي لا تساعد على

[1] رعاش كمال، الإحتراف الرياضي ومدى فاعليته في الإرتقاء بمستوى كرة القدم ،مرجع سبق ذكره ،ص 133

تطبيق الاحتراف الرياضي بالشكل المطلوب وهذا لا يتماشى مع متطلبات الاحتراف أي أن القوانين المسيرة لكرة القدم في ظل الاحتراف غير ملائمة وهذا ما ينعكس على تسيير الأندية بشكل سلبي .

اما من خلال الجدول رقم (11) فإن أفراد العينة يؤكدون وبنسبة 94.70 % في انه يتماشى الهيكل التنظيمي للنادي الرياضي مع النصوص القانونية المنظمة للاحتراف. حيث خصص هدا الجانب لمعرفة مكانة الاحتراف الرياضي في العمل الاداري كأحد أهم محددات الرئيسية التي يبني عليها ثقافة التسيير في الهيئات الرياضية. نتائج هذا الجانب تعتبر مؤشر طيب للعمل الاداري في الهيئات الرياضية لمسايرة نظام الاحتراف. ، على اعتبار أن تطوير الادارة الرياضية يعتبر أحد أهم البرامج التي ينبغي الاهتمام بها وهذا ما جاء في المادة 34 من دفتر الشروط والالتزامات في مجال التنظيم ألهيكلي يتعين على النادي الرياضي المحترف ان يتوفر على تنظيم هيكلي يسمح له بممارسة وتسيير فعال وناجع لنشاطاته[1]

كما تبين لنا ايضا الجدول رقم (13) فإن أفراد العينة يؤكدون وبنسبة 70.00 % في انه تسهم النصوص القانونية المنظمة للاحتراف في التسيير الجيد للنادي الرياضي حسب وجهة نظرهم . وهذا ما لا يتوافق مع دراسة أن قوانين التسيير والتنظيم المتبعة في النادي لا تساعد على تطبيق الاحتراف الرياضي بالشكل المطلوب وهذا لا يتماشى مع متطلبات الاحتراف أي أن القوانين المسيرة لكرة القدم في ظل الاحتراف غير ملائمة وهذا ما ينعكس على تسيير الأندية بشكل سلبي .[2] ويوضح الجدول رقم (16) أن اتجاه أفراد العينة المستجوبين يؤكدون وبنسبة 65.00 % في انه يتم تطبيق القواعد القانونية المحددة لعقود اللاعبين وفقا لمعايير محددة وهذا ما جاء في المادة 119 من التقنين المدني الجزائري حيث يقسم العقد بصورة عامة من حيث أثره إلى قسمين :الأول عقد ملزم لجانب واحد، يكون فيه أحد المتعاقدين مدينا للآخر، وهذا الأخير دائنا للأول، أما النوع الثاني فهو العقد الملزم للجانبيين إذا أبرمه شخصان، يرتب على عاتق المتعاقدين التزامات متقابلة ومرتبطة ببعضها البعض .

فعقد الاحتراف يلقي على عاتق الطرفين التزامات متقابلة، إذ يلتزم الرياضي أو اللاعب المحترف تقديم العمل الرياضي وفق ما يقضي به عقد الاحتراف، بالمقابل على عاتق النادي الرياضي الالتزام بدفع مقابل الأداء . لذا يعد عقد احتراف لاعب كرة القدم عقدا ملزما لجانبيين.

ولقد نصت المادة 119 من التقنين المدني الجزائري على أنه ":في العقود الملزمة لجانبيين إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للمتعاقد الآخر بعد أعذاره للمدريين أن يطالب بتنفيذ العقد أو فسخه مع التعويض في الحالتين إذا اقتضى الحال ذلك تتوفر القوانين الحالية على المرونة في إبرام عقود عناصر الاحتراف الرياضي.

ومن خلال تحليل الجدول رقم (17) فإن اتجاه أفراد العينة يؤكدون وبنسبة 53.30 % في انه يتم تطبيق القواعد القانونية المحددة لعقود المدربين. وهذا ما يتوافق مع ما توصلت اليه دراسة افروحن غنية التكلم الكثير من المدربين عن السماح لبعض المدربين بإبرام عقود كثيرة في موسم واحد دون الآخرين رغم أن العقود للمدربين لموسمين. ذكر

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية: قرار مؤرخ في 18 رجب الموافق ل 21 جويلية 2010 العدد 44 ،ص 19.

[2] فوكراش زوبيدة : التحول من النشاط الهاوي الى الاحتراف الرياضي وانعكاسه على مجال التسيير الاداري مذكرة دكتوراة جامعة الشلف 2017 ص150.

أحد المدربين أيضا قضية تزوير بصمة إمضائه وتلاعب بمدة التوقيع حتى يتم تسريحه دون دفع له تعويضات ما أدى بتدخل لجنة المنازعات بدون الإنصاف في حقه.هناك من المدربين من قال: قوانين على ورق بطولة احترافية على ورق والواقع كارثي المنشأة، التحكيم، التكوين والتسيير. عدم اشراك المدربين في سن القوانين، عدم تزامن القوانين أي عدم الخروج من نظام الهواة إلى الإحتراف و النقص حسب بعض الأراء يكمن في عدم الإعتماد على أهل الاختصاص وهناك أيضا من شدد لهجته في الإجابة على كون القانون يوضع بطريقة ارتجالية.

ويظهر الجدول رقم (18) أن الاتجاه أفراد العينة المستجوبين يؤكدون وبنسبة 60.00 % في انه يساهم قانون الإعلام في ضمان الحقوق الإعلامية للأندية الرياضية المحترفة.حسب وجهة نظرهم ، وهذا ما يتوافق مع دراسة الطالب جلال صلاح الدين حيث يرى بان التشريعات الاعلامية الحالية تضمن الحقوق الاعلامية للأندية الرياضية واللاعبين أمحترفين وتعتبر الحقوق الاعلامية من بين اهم مصادر التمويل سواء للأندية او اللاعبين المحترفين.

ومن خلال الجدول(21) أن الاتجاه أفراد العينة المستجوبين يؤكدون في انه بشكل متوسط تدعم النصوص القانونية المنظمة للاحتراف في مجال التمويل إلى زيادة المداخيل المالية للنادي الرياضي.حسب وجهة نظرهم، وهذا ما يتفق مع دراسة بوصلاح النذير حيث يرى ان التشريعات والقوانين في الرياضة تشجع رؤساء الأندية الرياضية للبحث عن مصادر تمويل جديدة فكلما كانت صياغتها مرنة وملموسة فإنها تنعكس على مواكبة التغيرات الحديثة في نظم الاحتراف العالمية ، وهو ما أكده الدكتور حسن أحمد الشافعي في كتابه " إستراتيجية الاحتراف الرياضي بالمؤسسات ألرياضية وكذلك أن الرياضة في الأندية في ظل الاحتراف تتحول إلى صناعة ، وهو ما أكده كلا من الدكتور إبراهيم عبد المقصود والدكتور حسن احمد الشافعي في كتابهما "الموسوعة العلمية للإدارة الرياضية" [1].

كما يتبين من خلال الجدول(23) أن المستجوبين يؤكدون وبنسبة 55.00 % في انه تسهم القوانين بشكل كبير في خوصصة الأندية الرياضية المحترفة.حسب وجهة نظرهم . وهذا ما تراه دراسة الطالب حرواش لمين حيث يرى ان تطبيق استراتيجية لخوصصة الاندية الرياضية قد يتيح لها التطور في الارتقاء في جميع الجوانب الادارية والفنية والمالية وذلك بمقارنة بالدول الرأسمالية التي حققت تطورا كبيرا في ادارة الاندية الرياضية وكذلك يرى الباحث ضرورة تحديد الاطار القانوني الذي يساعد على خوصصة الاندية والذي يساعد على معرفة حقوق وواجبات المستثمر لحل كل المشاكل والعراقيل المتوقعة وبين الهيئات الحكومية وتسهيل عملية تطبيق استراتيجية الخوصصة.

وبالنسبة للجدول (24) أن أفراد العينة يؤكدون وبنسبة 78.30% على ان مصادر التمويل المختلفة للأندية الرياضية أمحترفة مختلفة حيث يرون أن إعانات الدولة والجماعات المحلية هي الممول الرئيسي لأنديتهم اما باقي الإجابات فقد جاءت الهبات المختلفة تعتبر من بين مصادر ألتمويل وكذلك بنسبة أخرى الاعتماد على

[1] د. إبراهيم عبد المقصود ، د. حسن الشافعي : الموسوعة العلمية للإدارة الرياضية " ، مرجع سابق ، ص45 .

مساهمات ألأعضاء فنظام الاحتراف يعتمد بصورة أساسية في تطبيقه على مصادر دائمة للتمويل حيث تعتبر هي جوهر عملية الاحتراف وبدونها لا تستطيع تطبيق نظام الاحتراف بصورة كاملة[1]

ثانيا : عرض وتحليل إجابات أفراد العينة لعبارات المحور الثاني:

كما ان الجدول(26) أفراد العينة المستجوبين يؤكدون كلهم على أنه غير موافقون وبنسبة 100% في إجابتهم على الفقرة رقم 12 أي أنه لا تستطيع الأندية المحترفة الاستغناء عن التمويل الحكومي والاعتماد على مداخليها لوحدها،وهذا ما يتوافق مع دراسة بوصلاح النذير 2011 الذي يرى فيما يخص الإعانات المالية المقدمة من الدولة تعتبر كأحد المصادر في تمويل الأندية الرياضية المحترفة لكرة القدم نجد أن هذه الإعانات تتماشى مع مقتضيات ومتطلبات قانون الاحتراف، وهذا ما ينعكس على الأندية بشكل ايجابي لدخول مرحلة الاحتراف بقوة، فالتمويل من طرف الدولة عامل هام وأساسي في دعم و تطوير كرة القدم في بلادنا ، وتختلف قيمة الإعانات المقدمة من الدولة للأندية الرياضية باختلاف الجماعات المحلية التابعة لها من الولاية أو البلدية، ويبقى تمويل الدولة من أهم المصادر في عملية التمويل بالنظر إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة وذلك بدعم الأندية بقروض مالية وإعانتها في انجاز منشآت رياضية تابعة لها لإنجاح أول بطولة محترفة والارتقاء بمستوى هذه الرياضة، ويعتبر التمويل عاملا أساسيا في تنظيم وتسيير المنظومة الكاملة لكرة القدم لمسايرة التطور الذي شهدته إقليميا وعالميا [2]

ومن خلال الجدول(27) أفراد العينة يؤكدون كلهم على أنه غير موافقون وبنسبة 100% في إجابتهم على الفقرة رقم 13 أي أنه لا توجد إستراتيجية تسويقية معتمدة من طرف النادي الرياضي المحترف. وهذا راجع إلى غياب ثقافة تسويقية لان هاته العملية تضمن عائد كبير للنادي مع وضع ضوابط مناسبة لذلك . وأن معظم الأندية لا تملك أخصائي في مجال التسويق الرياضي وهو المجال الأمثل للاستثمار الجيد لإمكانات مؤسسة حيث يتميز البيع الشخصي بقدرة رجال البيع على التنويع والتغيير في المؤثرات المستخدمة خاصة مع الزبائن الرياضيين.[3] ويمكن تفسير ذلك إلى غياب التكوين للإطارات المتخصصة في هذا المجال ، لذلك فعلى الفرق الرياضية الاهتمام بتدريب الكوادر المتخصصة في وضع الخطط التسويقية بالأندية.[4]

ويوضح ذلك الجدول (28) أفراد العينة يؤكدون انه لا يتوفر النادي المحترف لثقافة اقتصادية من خلال جلب المستثمرين كمصدر من مصادر التمويل،حسب وجهة نظرهم:حيث يرى انه لتحفيز الاستثمار في المجال الرياضي يجب تهيئة الظروف و إتباع الخطوات ألتالية وذلك بمراجعة و تحديث كافة التشريعات ذات الأثر على الاستثمار ألرياضي وذلك من خلال تكوين فريق عمل من القطاع العام[(2)] ، والقطاع الخاص لمراجعة التشريعات القادرة

[1]كمال درويش اسماعيل حامد : مرجع سابق ص25)

(2)بوصلاح النذير : مرجع سابق:2011 ص106

(3)موساوي امال2011 ص148

(1)حسن احمد الشافعي:2006، ص171

[(2)]حازم بدر الخطيب، أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، جوان 2006، ص 116

على جلب المستثمرين إلى المجال ألرياضي كتقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية وتخفيض معدلات الفائدة عليها، بالإضافة إلى تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشاريع والتوسعات في مجال التربية البدنية والرياضي[3]

واشارت نتائج الجدول(31) أفراد العينة المستجوبين يؤكدون على انه تساهم المنشات الرياضية للنادي الرياضي المحترف بشكل منخفض على مداخيل النادي من خلال الاستغلال الأمثل لها.حسب وجهة نظرهم ، فالنوادي الرياضية مجبرة على إنجاز وتشييد منشآت ومرافق خاصة بها لاستغلالها سواء لعملياتها وأنشطتها أو لاستغلالها في عمليات الإشهار والتسويق، وهذا ما لا يتوافق مع دراسة بوصلاح النذير أن هناك طرق وأساليب لإستراتيجية تفعيل مصادر التمويل فبالنسبة للتمويل الذاتي وجب استخدام مصادر التمويل طويل وقصير الأجل وكذلك عن طريق الاستثمار بكل أشكاله وأساليبه وكذلك التسويق سواء فى الرياضة أو مع الرياضة وكذلك استغلال المنشات الرياضية بشتى الطرق إضافة إلى مراكز التكوين.

فيما اشارت نتائج الجدول (32) أن أفراد العينة يؤكدون انه لا توجد استراتيجية واضحة للتكوين الفئات الشابة والاستثمار في اللاعبين في النادي الرياضي.حسب وجهة نظرهم إذ أن تسويق اللاعبين أصبح من أهم مصادر التمويل باعتباره سوق لاحتراف اللاعبين بملايين الدولارات[4]، حيث أن الانتقالات تلعب دورا كبيرا في مداخيل الأندية الرياضية والتي تساهم في عملية التمويل إذ أنها تشكل ما قيمته 25% من مداخيل الأندية الأوربية.[5]

ولقد اظهرت نتائج الجدول(34) أن أفراد العينة يؤكدون انه لا تحدد قيمة تسعير التذاكر حسب أهمية المباريات في النادي الرياضي المحترف، إذ أن ناتج بيع تذاكر المباريات يلعب دورا هاما في زيادة مداخيل الأندية ، وهذا ما أشار إليه كلا من الدكتور علية عبد المنعم حجازي والدكتور حسن أحمد الشافعي في كتابهما "إستراتيجية التسويق الرياضي والاستثمار بالمؤسسات الرياضية المختلفة " [6]

ويشير الجدول (35) أن أفراد العينة يؤكدون انه المساعدات المالية الممنوحة من المؤسسات الممولة للنادي الرياضي غير كافية ومقتضيات المنافسة حسب وجهة نظرهم، وهذا ما توصلت اليه دراسة جعفر بوعروري في دراسته: بان العقود التمويلية المبرمة مع المؤسسات غير كافية لأن تمويل الأندية من طرف هذه المؤسسات الاقتصادية يعطي نتائج على مستوى المردود الرياضي من إشهار وتسويق منتجات المؤسسات المعنية بالتمويل.[1]

من فيما يتعلق بتمويل المؤسسات الاقتصادية للنوادي الرياضية المحترفة فيعتبر أحد المصادر الرئيسية التي تعتمد عليها النوادي الرياضية لتمويل أنشطتها والذي يعود بالفائدة على كلا الطرفين. وحتى قوانين الدولة تشجع المؤسسات الاقتصادية في التكفل والرعاية وتمويل النوادي الرياضي. وكمثال على ذلك قيام شركة سوناطراك

---

[3] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، ط 2، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991، ص 22.

[4] علية عبد المنعم حجازي ، د. حسن أحمد الشافعي:" إستراتيجية التسويق الرياضي والاستثمار بالمؤسسات الرياضية المختلفة " ، مرجع سابق، ص93 .

[5] اوشن بوزيد، بوجليدة حسان :" مجلد المؤتمر العلمي الدولي الأول ، تسيير الإدارة الرياضية في ظل اقتصاد السوق"، مرجع سابق، ص17.

[6] علية عبد المنعم حجازي ، د. حسن أحمد الشافعي :" إستراتيجية التسويق الرياضي والاستثمار بالمؤسسات الرياضية المختلفة" ، مرجع سابق ، ص93 .

[1] بوعروري جعفر: أهمية المؤسسات الاقتصادية في دعم وتمويل الأندية الجزائرية في كرة القدم.

للمحروقات بشراء أسهم نادي مولودية الجزائر، وشركة الطاسيلي التابعة لسوناطراك قامت بالتكفل بنادي شباب قسنطينة، وشركة إينافور للمحروقات بالتكفل وتمويل نادي شبيبة الساورة، وشركة نافطال التابعة كذلك لسوناطراك بالتكفل وتمويل نادي مولودية وهران. وهذا كله بفضل سياسة الدولة وتشجيعها للمؤسسات الاقتصادية على الاستثمار والمساهمة في نجاح نظام الاحتراف بالجزائر[1].

[1] بوصلاح النذير: اقتراح استراتيجية لتفعيل مصادر التمويل في الاندية الرياضية المحترفة،2015.

الإستنتاج العام :

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها وبالوقوف عند تحليل النتائج المتوصل إليها على ضوء الفرضيات المطروحة يمكن بلورة جملة من الإستنتاجات نبينها في التالي :

* الاندية تقوم بتطبيق القواعد القانونية المحددة لمختلف العقود سواء للمدربين او اللاعبين.

* اللوائح المنظمة للاحتراف الحالية لا تستقطب الشركات للاستثمار بالنادي الرياضي المحترف.

* الاندية المحترفة لا تستطيع الاستغناء عن التمويل الحكومي والاعتماد على مداخيلها لوحدها

* الاندية لا تعتمد على استراتيجية تسويقية واضحة..

*الاندية الرياضية لا تتبنى استراتيجية واضحة للتكوين الفئات الشابة والاستثمار في اللاعبين.

* المساعدات المالية الممنوحة من المؤسسات الممولة للأندية الرياضية غير كافية وغير منصفة في التوزيع بالخصوص المؤسسات العمومية التي تقوم بتمويل الفرق الكبرى فقط مما يساعدها على المنافسة دون الفرق الصغرى التي لا تستطيع تحمل اعباء كبيرة.

* الاندية الرياضية المحترفة لاتملك خطط استثمارية لزيادة المداخيل النادي الرياضي.

* الاندية لا تقوم برسكلة تكوين الإداريين وتكييفهم مع النمط الجديد وخاصة من الناحية القانونية.

*وفيما يخص المنشآت ومراكز التكوين المتوفرة حاليا والتي لا تسمح بتطبيق الإحتراف إستنتجنا أن معظم الأندية المحترفة لا تملك مدارس تكوينية للمواهب ولا مراكز خاصة لتكوين التأطير الرياضي.

*مصادر التمويل الحالية لا تكفى الفرق للانتقال من النشاط الهاوي إلى الاحتراف الرياضي لأن السياسة التمويلية المنتهجة من طرف الأندية المحترفة لا ترقى إلى المستوى المطلوب أي التمويل الحالي لا يفي بمتطلباته واحتياجاته لأنها مازالت تعتمد على السياسة القديمة وهذا لا يساعد على تطبيقه بكل متطلباته ومعاييره لذا وجب على الأندية إتباع سياسة واضحة ومدروسة ومخطط لها من طرف مختصين في المجال

*عدم الاعتماد على التمويل الذاتي عن طريق تشجيع الاستثمار والتسويق في المجال الرياضي عن طريق وسائله المختلفة للقضاء على العجز المالي الذي تعانيه معظم الأندية.

*الأندية تعتمد فقط على إعانات الدولة وهذا لا يكفي لإدارة شؤون الأنشطة الرياضية بالنادي لأن هاته المصادر تتطلب دراسة معاييرها وأرضيات للوصول إليها وتطبيقها وتفعيلها وهذا بالاستعانة بمختصين وليس بمسيرين لديهم الخبرة فقط.

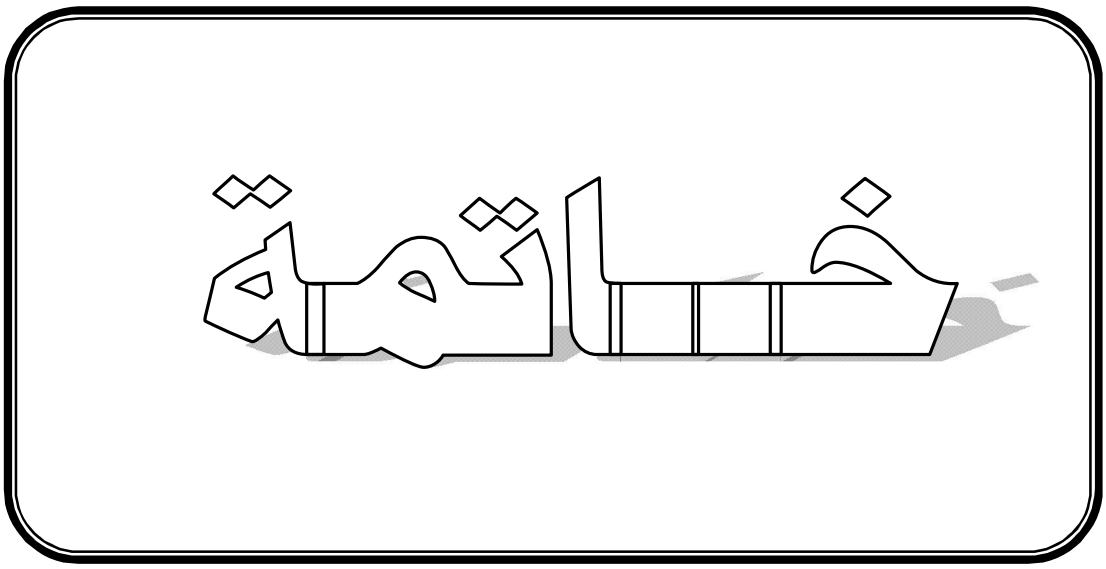
خاتمة

الخاتمــة:

أصبحت الرياضة أحد المجالات الأكثر جاذبية لرؤوس الأموال واهتمام القوى ألاقتصادية حيث تحولت من مجرد نشاط يمارسه الهواة وتستمتع به جماهير المتفرجين إلى صناعة تقوم على أسس علمية متخصصة في الترويج الإعلامي والاحتراف الرياضي الذي يدر مئات المليارات من الدولارات على الأندية المحترفة ، بل انه كأسلوب يمثل قوة دفع لتطوير مهارات اللاعبين وتحسين وضعية الأندية واللاعبين.

لقد شهد العصر الحديث عدة تحولات ومتغيرات في النظام العالمي والمجتمعي والمجال الرياضي أحد أهم المجالات التي تأثر بهذه ألمتغيرات ومن أهم الظواهر المستحدثة والتي استطاعت أن تفرض نفسها كأسلوب وكقواعد ومبادئ أساسية نجد نظام الاحتراف الذي دخل في المجال الرياضي كنتيجة طبيعية لمتغيرات السوق والعرض والطلب وترسيخ مبادئ اقتصاد السوق الحر ، حيث يعتبر فلسفة الرأسمالية من خلال الرؤية الاقتصادية والجانب المالي والتجاري للرياضة ، فالاحتراف هو عملية الهدف منها هو الرقي بالفرد أو الرياضي في مجال تخصصه وتطوير مستواه من خلال الوصول إلى قمة الإتقان والإنجاز الرياضي .

وأصبح فهم ظاهرة الاحتراف في العصر الحديث وخاصة اذا ما كان الكلام على الاحتراف في المجال الرياضي لرياضة كرة القدم لا بد من وضع استراتيجية فعلية وفعالة تساير الجانب المالي لوضعية الأندية وبتمويلها والجانب الإعلامي للترويج لصناعة الرياضة والاحتراف في ظل الإستراتيجية ألإعلامية وفي ظل المجال الإداري مسايرة آليات التدريب الإداري وتطوير الكفاءات الإدارية لتتماشى ومتطلبات الإدارة الإستراتيجية في المنظومة الإدارية ككل وفي التسيير الإداري الرياضي ألاستراتيجي وهذا كله يخضع لآليات تشريعية تدعم حظوظ كل المجالات لكي ترتقى بمستوى الاحتراف في الجزائر في ظل التوجه نحو سياسات الإستراتيجية في شتى أشكالها وأثوابها.

لا يتوقف نجاح بحث ما في اهمية النتائج المتوقعة و المستخلصة من البحث بقدر ما ترتبط هذه النتائج بإمكانية التطبيق .فالبحوث التي تناولت و ستتناول الاحتراف و علاقته بمختلف المتطلبات القانونية او المادية والإدارية الحديثة لن تتوقف اضف الى ذلك ان امكانية اعتماد الادارة الاستراتيجية في الممارسات الادارية و على كافة المستويات لم يكن ولن يكون مربوط بوجود اشخاص . فنحن حاولنا من خلال بحثنا هذا استدراك ولو جزء يسير من ما يجب ان تكون عليه المنظومة الاحترافية لكرة القدم الجزائرية .

وانطلاقا من بحثنا هذا والذي قمنا من خلاله بدراسة المتطلبات القانونية والمادية لنجاح منظومة الاحتراف الرياضي في كرة القدم الجزائرية من خلال معرفة أهم مدى نجاعة القوانين المنظمة للاحتراف الرياضي ومدى نجاعة المتطلبات المادية والمتمثلة في التمويل واهم مصادر التمويل لتطوير المنظومة الاحترافية، فاتضح لنا أن القوانين الموجودة تساهم بشكل فعال في انجاح الاحتراف الرياضي والمشكل والعائق يبقى في الجانب المادي حيث نجد ان كل الاندية تعاني في الجانب المادي وهذا بسبب عدم التنويع في المصادر الأساسية لعملية التمويل

وعدم وضع إستراتيجية واضحة للتمويل في المجال الرياضي كالتسويق الرياضي والاستثمار في العنصر البشري والاستثمار في المنشات والهياكل بسبب انعدامها كليا وعدم الاهتمام بالتكوين من لتحقيق نتائج مرضية ومواكبة التطور الحاصل في ألعالم والتي نتمنى أن يجسد الاحتراف بطريقة علمية سليمة و ذلك بالاستفادة من التجارب الاحترافية العالمية حتى في بعض الدول العربية من أجل تحسين مستوى كرة القدم الرياضة الأكثر شعبية في الجزائر.

الاقتراحات:

-تكييف دفتر الأعباء الحالي مع متغيرات الاحتراف الرياضي حسب قدرات وإمكانيات الأندية الرياضية.

- تشجيع المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة للاستثمار في الاندية الرياضية المحترفة.

-فتح راس مال الاندية الرياضية من اجل الاستثمار وخصخصة الأندية المحترفة.

-القانون التجاري مختلف تسهيل مختلف المعاملات التجارية للأندية الرياضية المحترفة.

-الاسراع في انجاز المنشات والهياكل و الرياضية مما يضمن توافر الإمكانات المادية.

-ضرورة التسيير الجيد للإمكانات المادية في الأندية مما يساهم في إنجاح الاحتراف الرياضي

-الإسراع في انجاز وإنشاء مراكز للتكوين الفئات الشبانية والاستثمار في اللاعبين

- ضرورة وجود نظام رقابة قانوني موحد لإبرام مختلف العقود.

- تطبيق كل أساليب الإدارة الحديثة بالنادي الرياضي في تسيير الإمكانيات المادية.

-وضع خطط إستراتيجية لاستغلال الإمكانات المادية في الأندية المحترفة.

-تنويع النادي الرياضي مصادر التمويل إنجاح الاحتراف.

-تفعيل التسويق الرياضي تسويق اللاعبين الالبسة الرياضية.

-تبني التأجير التمويلي في إنجاح الاحتراف الرياضي.

-التعجيل بالاستثمارات الرياضية وضمان أحسنها.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المراجع:

المعاجم والقواميس

- قاموس المنجد العربي في اللغة و الإعلام ، دار المشرق، بيروت، لبنان، الطبعة،الثانية، 1984.

الكتب:

1) - إبراهيم عبد المقصود وحسن أحمد الشافعي، الموسوعة العلمية للإدارة الرياضية، التنظيم في المجال الرياضي ط1 ، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003م. .

2) –إ براهيم عبد المقصود، حسن الشافعي:"الموسوعة العلمية للإدارة الرياضية–الإمكانات والمنشآت في المجال الرياضي"، دار الوفاء للطباعة والنشر،ط1 ، الإسكندرية،2004.

3) –أحسن أنور الخولي: أصول التربية البدنية والرياضية (المدخل،التاريخ، الفلسفة)، دار الفكر العربي، ط3، القاهرة،2001،

4) –أحمد بوراس:"تمويل المنشآت الاقتصادية"، دار العلوم للنشر والتوزيع، دط، عنابة–لجزائر، 2008،.

5) –أحمد زكريا صيام،"مبادئ الاستثمار"، دار المناهج للنشر و التوزيع، ط2 ، عمان،2003.

6) - أحمد الجماعيني، وائل عبد ربه:"موسوعة كرة القدم "، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع ، ط1، الأردن، 2010.

7) –إسماعيل حامد عثمان: التحديات التي تواجه الدورات الأولمبية في القرن الحادي والعشرين، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996.

8) ¯ادوار أبو نصري، متقن الطالب، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان، لبنان،2004.

9) –الحناوي محمد الصالح:" أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية "، الدار الجامعية، ط2 ، مصر، 1997،

10) –السعدني خليل السعدي ، كمال درويش:" الاحتراف في كرة القدم"، ط1 القاهرة،2006.

11) –الطاهر حيدر حردان :"مبادئ الاستثمار"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، دط ، عمان، 1997،.

12) –أمين أنور خولي: أصول التربية البدنية والرياضية (المدخل، التاريخ، الفلسفة)، دار الفكر العربي، ط3، القاهرة، 2001.

13) –أمين ساعاتي:الدورات الأولمبية (ماضي، حاضر، مستقبل)، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001.

14) - أيمن محمد محروس و آخرون، الاحتراف الرياضي بين الواقع و التطبيق، مؤتمر القاهرة، 2009.

15) - تشارلز بيوتشر، أسس التربية البدنية، ترجمة حسن عوض، كمال صالح عيدو، مكتبة الأنجلومصرية، 1964،

16) –جون كرونتو، دونيس أوارد ترجمة يوسف بن عطية الثبيتي:"تمويل الرياضة"، جامعة أم القرى، 2010،.

17) - جمال الدين محمد بن منظور الإفريقي: "قاموس لسان العرب"، ج11، دار صادر ، د.ط ، بيروت – لبنان، 1968.

15)حازم بدر الخطيب: أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، جوان 2006.
16 -حامد العربي الحضيري:" تقييم الاستثمارات"، دار الكتب العلمية، القاهرة، 2000،.
17 -حسن أحمد الشافعي : التنظيم الدولي للعلاقات الرياضية، منشأة المعارف، مصر،1985 ،.
18)حسن احمد الشافعي : سوزان احمد علي مرسي: ميدان البحث العلمي ، منشأة المعارف، د.ط ، الإسكندرية،.1999 ،
19)-حسن أحمد الشافعي: التشريعات في التربية البدنية والرياضية، دار الوفاء، الطبعة الأولى، مصر، 2004،
20)-حسن أحمد الشافعي: المسؤولية في المنافسات الرياضية (المحلية والدولية)، منشأة المعارف، مصر، 1998،
21)-حسن أحمد الشافعي:"الإدارة الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي في التربية البدنية الرياضية" ،دار الوفاء لدنيا الطبع والنشر،ط1، الاسكندرية ،2008.
22)-حسن أحمد الشافعي:"الاستثمار والتسويق في التربية البدنية والرياضية"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1 الإسكندرية، مصر، 2006.
23)-حسن أحمد الشافعي:"التمويل والتمويل التأجيري في التربية البدنية والرياضية"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2006،.
24)- حسن أحمد الشافعي:"تطبيقات معاصرة في الإدارة في التربية البدنية والرياضة"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الإسكندرية، 2010،
25)-حسن أحمد الشافعي:"تطبيقات ميدانية معاصرة في الاستثمار والتمويل في التربية البدنية والرياضة"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الاسكندرية، 2011.
26)-حسن أحمد الشافعي: عبد الرحمان أحمد سيار:"إستراتيجية للاحتراف الرياضي بالمؤسسات الرياضية"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2009.
27)- حسن أحمد الشافعي،إستراتيجية للاحتراف الرياضي بالمؤسسات الرياضية،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،الطبعة الأولى،الإسكندرية،مصر،2009.
28)-حسين أنور الخولي، أسامة رتب، جمال الشافعي، إبراهيم الخليفة: مرجع سابق، ص.
29)-دعاء محمد عابدين محمد:"استثمار العلامات التجارية في تسويق الأنشطة الرياضية"،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2012.

30)-دعاء محمد عابدين محمد:"استثمار العلامات التجارية في تسويق الأنشطة الرياضية"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2012.

31)رشيد زرواتي : تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر ،2002 .

32)- رشيد فرحات وآخرون:"موسوعة كنوز المعرفة الرياضية"، دار النظير – عبور، ط2، بيروت، لبنان، 1999.

33)-سعد أحمد شلبي:"أسس إدارة التسويق الرياضي"، المكتبة العصرية بالمنصورة، ط1، المنصورة، 2002،

34)-سعيد جبير: المسؤولية الرياضية، دار النهضة العربية، 1992،.

35)-سمير عبد الحميد علي: "إدارة الهيئات الرياضية، النظريات الحديثة وتطبيقاتها "، منشأة المعارف ، ط 1 ، الإسكندرية ، 1999.

36)-طارق الحاج:"مبادئ التمويل"، صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2002.

37)- طلحة حسام الدين وعدلة عيسى ممطر، مقدمة في الإدارة الرياضية،1996

38)- عادل شريف : قصة كرة القدم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988،.

39) - عامر ابراهيم قنديلجي: البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات ، دار البازوري العلمية ،ط1، عمان الأردن ، 1999.

40)- عبد الحميد عثمان الحنفي ، عقد احتراف كرة القدم، كلية الحقوق، الكويت، 1995،.

41)- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، ط 2، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991.

42)- علي بلهادية:" القاموس الجديد للطلاب- معجم عربي مدرس- ألف بائي"، ط1 ، تونس، 1976.

43)-عبد المطلب عبد الحميد :"دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية"، الدار الجامعية، الجزائر، 2000.

44)- عبد المقصود معوض سلامة:"أسلوب تطوير نظم الإدارة كمدخل لعمل الأندية الرياضية"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية،2013.

45)- عبد الودود يحي : الموجز في الطريقة العامة للالتزامات، دار النهضة، القاهرة، 1979،

46)-عبد اليمين بوداود:"متطلبات الاحتراف الرياضي"، دار الوطنية للكتاب، ط1، الجزائر، 2014،.

47)-عزت الكاشف:" اقتصاديات التربية البدنية والرياضية"، مكتبة النهضة العربية ، دط ، القاهرة ، 1996،.

48)-علاء الدين حمدي أحمد:"إستراتيجية تسويق خدمات النشاط الرياضي"،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،ط1،الاسكندرية، 2011 ،

49).علاء صادق: الرياضة والاحتراف، دار المعارف، القاهرة، مصر، دون سنة،.

50)-علي محمد الحاج أحمد، سمير حسين عودة:"إدارة التسويق"، مكتبة المجمع العربي، ط1، عمان، 2010.

51)-علية عبد المنعم حجازي، حسن أحمد الشافعي:"إستراتيجية للتسويق الرياضي والاستثمار بالمؤسسات الرياضية المختلفة"، 2009،.

52)-عيسى الهادي، كمال رعاش:"الاحتراف في كرة القدم"، دار الكتاب الحديث، دط، الجزائر، 2012،.

53)- صالح بن عبد الله المالك،" الاستثمار في الرياضة، خصخصة الأندية الرياضية السعودية: دراسة استطلاعية ميدانية مقارنة بين الأندية السعودية و المصرية والانجليزية "، ط1، السعودية ،2004، .

54)-قاسم نايف علوان:"إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009،.

55)-قاسم نايف علوان:"إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق" .

56)-كاظم جاسم العيساوي:"دراسات الجدوى الاقتصادية و تقويم المشروعات"، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1 ، عمان، 2001.

57)-كمال الدين الدهراوي:" منهجية البحث العلمي في المحاسبة والإدارة "، المكتب الجامعي الحديث، ط1، الإسكندرية، مصر، 2006.

58)-كمال الدين عبد الرحمن درويش:"التسويق والاتصالات الحديثة وديناميكية الأداء البشري في إدارة الرياضة"، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 2004

59)-كمال الدين عبد الرحمن درويش، محمد صبحي حسانين:"التسويق والاتصالات الحديثة وديناميكية الأداء البشري في الإدارة الرياضية، موسوعة متجهات إدارة الرياضة في مطلع القرن الجديد، المجلد3، دار الفكر العربي، -القاهرة، 2004.

60) كمال درويش، سعداني خليل السعداني: الاحتراف في كرة القدم، مركز الكتاب للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة ، 2006.

61)-كمال درويش وآخرون:"اقتصاديات الرياضة"، مكتبة الأنجلو مصرية، ط1، القاهرة، 2013،.

62)-كمال درويش، إسماعيل حامد: التنظيمات في المجال الرياضي، ط2 ، كلية التربية الرياضية للبنين، حلوان، القاهرة، 2003،.

63)-كمال درويش، أشرف عبد المعز:"المنظمات الرياضية الأهلية-المفهوم، التاريخ، التطور التنظيم"، كلية التربية للسن، جامعة حلوان، القاهرة، 2000،.
64)كمال درويش، نبية العلقامي، محمد فضل الله: التشريعات والقوانين نظرة تكاملية، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 2004،.
65)-كمال درويش، محمد صبحي حسنين : موسوعة متجهات إدارة في مطلع القرن الجديد، المجلد الثالث، دار الفكر العربي،د ط، القاهرة.
66)-مبروك حسين،القانون التجاري،دار هومة،الجزائر،الطبعة الثالثة،2004،
67)-محمد أحمد عبده رزق:"إستراتيجية تفعيل الاستثمار الرياضيدار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،ط1، الاسكندرية،2012.
68)-محمد أحمد محمد كمال رمادي:"لجنة تسويق مقترحة بالاتحادات الرياضية الأولمبية"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2012،.
69)-محمد أحمد محمد كمال رمادي:"لجنة تسويق مقترحة بالاتحادات الرياضية الأولمبية"،.
70)-محمد الناشد: "التخطيط المالي والنقدي الإدارة المالية"، مديرية الكتب والمطبوعات، دط، حلب، 1998.
71)-محمد حسن الوشاح، محمد عبد الله الشقارين:"المنشآت والملاعب الرياضية"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1،عمان، 2012،.
72)-محمد سليمان الأحمد، وديع ياسين التكريتي، لؤي غانم الصميدعي:"الثقافة بين القانون والرياضة، دار وائل، ط1، عمان، 2005.
73)-محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان:"الإدارة المالية والتمويل"، الدار الجامعية ،دط، الإسكندرية ، 1999، .
74)-محمد عبد العظيم : طريق الاحتراف في كرة القدم، دار الفاروق، مصر، 2005،.
75)-محمد عثمان إسماعيل حميد:"التمويل والإدارة المالية في منظمات الأعمال"، دار النهضة العربية، دط، القاهرة، 1995.
76)- محمد الصغير بعلي:مدخل للعلوم القانونية،دار العلوم،عنابة،الجزائر،2006.
77)-محمد علي إبراهيم:"الإدارة المالية المتقدمة"، دار إثراء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010،.
78)-محمود صادق بازرعة :"إدارة التسويق"، دار الفكر العربي ،دط ، القاهرة ، 1998، .

79)محيي محمد مسعد :" كيفية كتابة الأبحاث والإعداد للمحاضرات"، المكتب العربي الحديث ،الإسكندرية(مصر)، 2003م ،.
80)- مختار سالم:"كرة القدم لعبة الملايين"، مكتبة المعارف، ط2 ، بيروت ، 1996.

81)-منير إبراهيم هندي:" الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل"، منشأة المعارف ،دط ، الإسكندرية ،1998،.
82)-موفق عدنان عبد الجبار الحميري:"أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة"، الوراق للنشر والتوزيع، -ط1، عمان، 2010، .
83)- ناصر ثابت :" أضواء على الدراسة الميدانية "، مكتبة الفلاح ، ط1 ، الكويت ، 1984 ،
84)-ناصر دادي عدون:"الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 ،الجزائر، 2007 .
85)-ناصر دادي عدون:"تقنيات مراقبة التسيير"، دار المحمدية، دط، الجزائر، 2000، .

86)-نبيه عبد الحميد العلقامي: لوائح احتراف كرة القدم الدولية وتفسيراتها القانونية،مركز الكتاب للنشر،الطبعة الأولى،القاهرة،مصر،2009.
87)نبيه العلقامي ، محمد فضل الله : التشريعات والقوانين،
88)- نبية العلقامي وآخرون:"اقتصاديات الرياضة وقومية الدولة"، مركز الكتاب للنشر، ط1، القاهرة، 2012.
89)-هشام محمود الإقداحي:"العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة"، مؤسسة شباب الجامعة، دط، الإسكندرية، 2009،.
90) أمر رقم 95-09 المؤرخ في 25 رمضان 1415 الموافق لـ 25فبراير 1995، يتعلق بتوجيه المنظومة للتربية البدنية و الرياضية وتنظيمها وتطويرها.
91)- وزارة الشباب والرياضة:القانون رقم 89- 03،المتعلق بتنظيم وتطوير المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية،الصادر بتاريخ 15 فيفري 1989.
92)-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشباب و الرياضة، وزارة الداخلية، قرار وزاري مؤرخ في 06 نوفمبر 1996، نموذج الأساسي للنادي الرياضي للهواة.

93)-الفدرالية الجزائرية لكرة القدم، القانون الأساسي، المادة01، مارس 2000، .

94) – قانون 4-10 يتعلق بالتربية البدنية و الرياضية، المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1425 الموافق لـ 14 غشت سنة 2004 يتعلق بالتربية البدنية و الرياضية ، الجزائر، 2004.
95)-قانون التنظيم الرياضي للتربية البدنية والرياضية لعام 1989 والأمر رقم 95- 09 لسنة 1995.
96)-المادة 12 من المرسوم التنفيذي 05|405 المؤرخ في 17 أكتوبر 2005 المحدد لكيفيات تنظيم الاتحاديات الرياضية الوطنية وسيرها وكذا شروط الاعتراف لها بالمنفعة العمومية والصالح العام.
97)-المرسوم التنفيذي 22/11، المؤرخ في 26 جاني 2011، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي 405/05 المؤرخ في 17 اكتوبر 2005 يحدد كيفيات تنظيم الإتحادية الرياضية الوطنية و سيرها وكذا شروط الإعتراف لها بالمنفعة العامة، الجريدة الرسمية عدد 6 الصادرة في 30 جانفي 2011، .
98)-المرسوم التنفيذي رقم 2000-278 المتعلق بالقانون الأساسي لرياضي النخبة وذات المستوى العالي المؤرخ في 5 أكتوبر 2000.
99)-مرسوم تنفيذي رقم 264/06 مؤرخ في 8 أوت 2006، يضبط الأحكام المطبقة على النادي الرياضي المحترف و يحدد القوانين الأساسية النموذجية للشركات الرياضية التجارية، جريدة رسمية عدد 50 الصادرة في 9 أوت 2006 .
100) مرسوم تنفيذي166/96 مؤرخ في8 مايو1996 بالجريدة الرسمية العدد 29يحدد كيفيات تنظيم الرابطات الرياضية، و كيفية سيرها.
101) وزارة السباب والرياضة:الأمر رقم 76-81،المتضمن تقنين التربية البدنية والرياضية،الصادر بتاريخ 10 نوفمبر1976.
102) -وزارة الشباب والرياضة:القرار رقم 10- 48،المتعلق بدفتر الأعباء الواجب اكتتابه من طرف الشركات والنوادي الرياضية المحترفة،الصادر بتاريخ 01 يوليو 2010 .
103) -وزارة الشباب والرياضة:المرسوم التنفيذي رقم 06-264 المؤرخ في 13 رجب 1427 الموافق ل08 أوت 2006،يضبط الأحكام المطبقة على النادي الرياضي المحترف
104) -وزارة الشباب والرياضة،النشرة الرسمية،السداسي الثاني،سنة 2006،
105) - وزارة الشباب والرياضة،النشرة الرسمية،السداسي الثاني،سنة2010،.
106) ordonnance 95-09 du 25-02-1995, article 20

المذكرات والاطروحات:

107) – إفروجن غنية، التسيير الإداري و علاقته بالأداء الرياضي النخبوي (دراسة متمحورة مرسوم تنفيذي رقم 264/06 مؤرخ في 8 أوت 2006، يضبط الأحكام المطبقة على النادي الرياضي المحترف و يحدد القوانين الأساسية النموذجية للشركات الرياضية التجارية، جريدة رسمية عدد 50 الصادرة في 9 أوت 2006.

108) – بوسنة رحيمة، دراسة" المرسوم التنفيذي رقم 05-405 المؤرخ في 14 رمضان 1426 الموافق 17 أكتوبر 2005 المحدد لكيفيات تنظيم الاتحاديات الرياضية الوطنية وسيرها وكذا شروط الاعتراف لها بالمنفعة العمومية والصالح العام "و مدى تعارضه مع التشريعات الدولية، مذكرة ماجستير، معهد التربية البدنية و الرياضية ،الجزائر، 2008.

109) – بوصلاح النذير: مصادر التمويل في الأندية الرياضية المحترفة لكرة القدم بالجزائر،مذكرة ماجستير، معهد العلوم الطبيعية،قسم التربية البدنية،المركز الجامعي سوق اهراس،**2011.**

110) –بوصلاح النذير "اقتراح إستراتيجية لتفعيل مصادر التمويل في الأندية الرياضية المحترفة لكرة القدم بالجزائر")،اطروحة دكتوراة، معهد التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر2015

111) –يعقوبي آدما : دراسة تشخيصية لوضعية الاحتراف في الجزائر (حالة كرة القدم) رسالة ماجستير، معهد التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر، 2004-2005،.

112) –زعبار سليم: الطقوس كوسيلة للتحضير النفسي الرياضي عند لاعبي كرة القدم الاحترافية الجزائرية، رسالة ماجستير، معهد التربية البدنية و الرياضية، جامعة الجزائر، 2001- 2002،.

113) –طوبال وسيم :أسباب ضعف الرعاية الرياضية في الجزائر (حالة الإتحاديات الرياضية الوطنية)مذكرة ماجستير معهد التربية البدنية و الرياضية، الجزائر، 2009.

114) – جلال صلاح الدين : بعنوان اهمية التشريعات الاعلامية في تطوير منظومة الاحتراف الرياضي في الجزائر. "رسالة ماجستير في نظرية ومنهجية التربية البدنية والرياضية، معهد التربية البدنية والرياضية- سيدي عبد الله – جامعة الجزائر، سنة 2011،

115) –حجيج مولود: معوقات الاحتراف في كرة القدم الجزائرية، رسالة ماجستير، معهد التربية البدنية و الرياضية، جامعة الجزائر، 2006-2007 .

116) –حرواش لمين:"إستراتيجية خوصصة الأندية الرياضية في الجزائر دراسة وصفية متمحورة حول البعد الاقتصادي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، معهد التربية البدنية والرياضية، 2012.

117) – خضار خالد:مدى مساهمة الشركات التجارية الرياضية في انجاح الاحتراف في كرة القدم الجزائرية،رسالة ماجستير ، معهد التربية البدنية والرياضية سيدي عبد الله ، جامعة الجزائر2012

118) –عمرون فاتح:"دور وسائل الإعلام في تشجيع الاستثمار الرياضي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3 ، معهد التربية البدنية والرياضية، 2013.

119) – موساوي امال: النوادي الرياضية المؤهلة للاحتراف ودور التسويق الرياضي في إنجاح المشروع،مذكرة–ماجستير، معهد التربية البدنية والرياضية سيدي عبد الله ، جامعة الجزائر ،

الملتقيات والمؤتمرات:

120) اوشن بوزيد، بوجليدة حسان :" مجلد المؤتمر العلمي الدولي الأول ، تسيير الإدارة الرياضية في ظل اقتصاد السوق"،.

121) –ميمون جمال الدين"عقود اللاعبين والمدربين في ظل اقتصاد السوق"،المؤتمر العلمي الدولي الأول،تسيير الإدارة الرياضية في ظل اقتصاد السوق،جامعة محمد بوضياف،المسيلة،أيام 2008.

122) –تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، الدورة الدولية المنعقدة في 25–28 ماي 2003، دار الهدى، سطيف، الجزائر، 2004،

123) – التمويل الرياضي في الجزائر، واقع وآفاق" واقع و آفاق"، الملتقى الدولي الثالث، رؤية مستقبلية حول الاحتراف الرياضي في الجزائر، مخبر علوم وتقنيات النشاط البدني الرياضي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، يومي 25–26 جانفي2009.

124) –"كيفية تنفيذ إستراتيجية تسويق متكاملة (تجربة نادي مانشستر يونايتد)"، مؤتمر دبي الدولي الخامس تحت شعار: كرة القدم الواقع والمأمول، 2010،.

125) –مجلد المؤتمر العلمي الدولي الأول، تسيير الإدارة الرياضية في ظل اقتصاد السوق"،

126) – مجلد الدراسات العلمية المحكمة للملتقى الدولي الثالث: رؤية مستقبلية حول الاحتراف الرياضي في الجزائر، مخبر علوم وتقنيات النشاط البدني الرياضي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، ISSN:2170-1202،

127) – حازم بدر الخطيب، أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، جوان 2006.فراس التركي:" طرق الاستثمار الرياضي.. تجربة حية "، من صحيفة المدينة السعودية، الصادرة بتاريخ: 2007/12/01، *http://www.miheet.com*

128) –عارف العضيلة:"ملفات الاستثمار القديمة لأندية حفظت بـ :"سري للغاية"، صحيفة عكاظ، العدد 1770 السعودية، الصادرة بتاريخ: 2006/04/22 .

اللوائح الدولية:

129) -لائحة الاتحاد الدولي لكرة القدم المعدلة والخاصة بشؤون اللاعبين، سويسرا، 2005/07/01.

130) لائحة الاتحاد الفرنسي لكرة القدم FFF للاعبي كرة القدم المحترفين، فرنسا، 2000.

131) -لائحة احتراف لاعبي كرة القدم بالمملكة السعودية (1999-2000).

المراجع باللغة الاجنبية:

132) Mcdanieljr & Gates Roger :Marketing Research,john wily,sons Ins 6xed,2005.

133) Abdellah . Boughaba : Analyse et évaluation de projets, Berti edition, imprimé en France, Paris, 1999 ,.

134) Gvedj Norbert, «finance d'enterprise, les régles du jeu», les éditions d'organisations, France, 1997,

135) Aaker ,D.A :Building Strong Brand, New Yourk, the free press,1996,.

136) Oh,J. & Fiorito,S.S : Korean womens clothing brand loyalty, Journal of Fashion Marketing and Management,Vol.6,No,3,2002,. ،

137) Circulaire ministérielle N006/ sp du 22 janvier 1978 port on attribution de la fédération sportive spécialisée.

138) Decret n 79-57 du 08 mars 1979 portant composition du gouvernement institute, pour la premiere fois en Algerie UN ministere des sports.

139) -Maurice Angers :initiation pratique a la méthodologie des science humaines , 2éme édition, cesmc,quebec,1999.

140) Richard Mandel: ibid,

141) - Le Robbert, dictionnaire de français, imprime en France, 2001,.

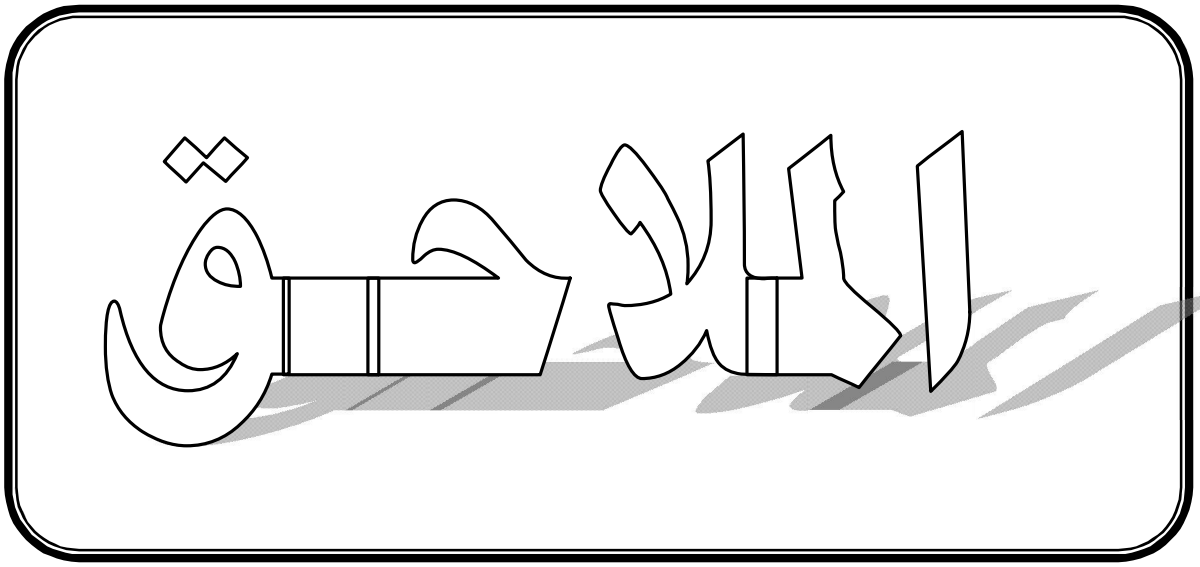
الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم01قائمة المحكمين

	اسم الخبير	اللقب العلمي	المعهد الجامعة
1	د. يعقوبي فاتح	أستاذ محاضر أ	معهد العلوم وتقنيات النشطات البدنية والرياضية - جامعة المسيلة -
2	د. جوادي خالد	أستاذ محاضر أ	معهد العلوم وتقنيات النشطات البدنية والرياضية – جامعة المسيلة -
3	د.جلال صلاح الدين	أستاذمحاضر أ	معهد العلوم وتقنيات النشطات البدنية والرياضية – جامعة المسيلة
4	د. بوصلاح النذير	أستاذمحاضر أ	معهد العلوم وتقنيات النشطات البدنية والرياضية – جامعة المسيلة.
5	د.بوساق فتيحة	أستاذمحاضر أ	معهد العلوم وتقنيات النشطات البدنية والرياضية – جامعة المسيلة.

الملحق رقم02 استمارة الاستبيان

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية

استمارة استبيان موجهة إلى أعضاء وإداريي الأندية الرياضية بالرابطة الأولى والثانية المحترفة لكرة القدم موبيليس.

سيدي الفاضل...

تحية طيبة وبعد...

في إطار التحضير لإنجاز أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في نظرية ومنهجية التربية البدنية والرياضية

تحت عنوان:

المتطلبات القانونية و المادية لنجاح منظومة الاحتراف الرياضي في كرة القدم الجزائرية

دراسة ميدانية لأندية الرابطة الأولى والثانية المحترفة موبيليس

نتقدم إليكم بمجموعة من الأسئلة التي تدور حول المتطلبات القانونية المادية لنجاح منظومة الاحتراف الرياضي في كرة القدم الجزائرية، وتأكدوا بأنها لا توجد إجابات صحيحة وأخرى خاطئة، بقدر ما يهمنا رأيكم الشخصي، علما بأن هذه المعلومات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

ملاحظة: يرجى وضع إشارة (X) أمام درجة الموافقة التي تتناسب مع رأيكم حول كل فقرة من فقرات الاستبيان.

معلومات عامة

-النادي لرياضي:.....

-الدرجة التي ينشط بها النادي:.....

- المحور الاول:

01-القوانين المنظمة للاحتراف الرياضي واضحة في عباراتها و لا تحتمل أكثر من معنى.

واضحة بشكل كبير ☐ واضحة بشكل متوسط ☐ غير واضحة ☐

02- توجد لدى المسيرين ثقافة احترافية تساعد على تطبيق مختلف القوانين المنظمة للاحتراف.

موافق ☐ موافق الى حد ما ☐ غير موافق ☐

03- قوانين التنظيم المتبعة في النادي المحترف تساعد على تطبيق الإحتراف الرياضي.

موافق ☐ موافق الى حد ما ☐ غير موافق ☐

04-يتماشى الهيكل التنظيمي للنادي الرياضي مع النصوص القانونية المنظمة للاحتراف.

موافق ☐ موافق الى حد ما ☐ غير موافق ☐

05-تعمل النصوص القانونية المنظمة للاحتراف افي الارتقاء في العمل الاداري الكفؤ للنادي الرياضي.

موافق ☐ موافق الى حد ما ☐ غير موافق ☐

06- تسهم النصوص القانونية المنظمة للاحتراف في التسيير الجيد للنادي الرياضي.

موافق ☐ موافق الى حد ما ☐ غير موافق ☐

07- يواكب دفتر الشروط و الالتزامات للنادي المحترف مع التطورات الحاصلة في الاحتراف.

موافق ☐ موافق الى حد ما ☐ غير موافق ☐

08- يتم تطبيق القواعد القانونية المحددة لعقود اللاعبين وفقا لمعايير محددة.

موافق ☐ موافق الى حد ما ☐ غير موافق ☐

09- يتم تطبيق القواعد القانونية المحددة لعقود المدربين.

موافق ☐ موافق الى حد ما ☐ غير موافق ☐

10- يساهم قانون الاعلام قي ضمان الحقوق الاعلامية للأندية الرياضية المحترفة.

☐

موافق موافق الى حد ما غير موافق

11-يوفر القانون التجاري للأندية المحترفة تسهيلات لإبرام مختلف عقود التمويل للمؤسسات الاقتصادية.

بشكل كبير بشكل متوسط بشكل منخفض

12-تستقطب اللوائح المنظمة للاحتراف الحالية الشركات للاستثمار بالنادي الرياضي المحترف.

موافق موافق الى حد ما غير موافق

13- تدعم النصوص القانونية المنظمة للتمويل الى زيادة المداخيل المالية للنادي الرياضي.

بشكل كبير بشكل متوسط بشكل منخفض

14-يستفيد المسيرون من دورات التكوينية التي تخدم الاحتراف الرياضي.

دائما احيانا ابدا

15- تسهم القوانين بشكل كبير في خصخصة الاندية الرياضية المحترفة.

موافق موافق الى حد ما غير موافق

-المحور الثاني:

16- مصادر التمويل المختلفة للاندية الرياضية المحترفة.

- إعانات الدولة والجماعات المحلية ☐

- عقود التمويل ☐

- الاعتماد على اشتراكات ومساهمات الأعضاء ☐

17- يملك النادي الرياضي المحترف موارد مالية كافية لتغطية متطلبات الاحتراف ومقتضيات المنافسة.

موافق ☐ **موافق الى حد ما** ☐ **غير موافق** ☐

18-تستطيع الاندية المحترفة الاستغناء عن التمويل الحكومي والاعتماد على مداخيلها لوحدها.

موافق ☐ **موافق الى حد ما** ☐ **غير موافق** ☐

19- توجد استراتيجية تسويقية معتمدة من طرف النادي الرياضي المحترف.

موافق ☐ **موافق الى حد ما** ☐ **غير موافق** ☐

20- يتوفر النادي المحترف لثقافة اقتصادية من خلال جلب المستثمرين كمصدر من مصادر التمويل.

موافق ☐ **موافق الى حد ما** ☐ **غير موافق** ☐

21- يستفيد النادي الرياضي المحترف من حقوق البث التلفزي والإذاعي للمباريات كأحد مصادر التمويل.

بشكل كبير ☐ **بشكل متوسط** ☐ **بشكل منخفض** ☐

22- يوفر النادي الرياضي المحترف خطة استثمارية لعقود اللاعبين لزيادة المداخيل.

موافق ☐ **موافق الى حد ما** ☐ **غير موافق** ☐

23- تساهم المنشات الرياضية للنادي الرياضي المحترف في زيادة مداخيل النادي من خلال الاستغلال الامثل لها.

بشكل كبير ☐ **بشكل متوسط** ☐ **بشكل منخفض** ☐

24–توجد استراتيجية واضحة للتكوين الفئات الشابة والاستثمار في اللاعبين في النادي الرياضي.

دائما ☐ **أبدا** ☐ **أحيانا** ☐

25– يعتبر التأجير التمويلي للمنشاة الرياضية كأحد اهم مصادر التمويل بالنادي الرياضي.

موافق ☐ **موافق الى حد ما** ☐ **غير موافق** ☐

26–تحدد قيمة تسعير التذاكر حسب اهمية المباريات في النادي الرياضي المحترف.

موافق ☐ **موافق الى حد ما** ☐ **غير موافق** ☐

27– المساعدات المالية الممنوحة من المؤسسات الممولة للنادي الرياضي كافية ومقتضيات المنافسة.

موافق ☐ **موافق الى حد ما** ☐ **غير موافق** ☐

28– يوظف النادي الرياضي للمختصين في مختلف المجالات (تسويق دعاية إشهار جباية) لزيادة مصادر التمويل.

موافق ☐ **موافق لحد ما** ☐ **غير موافق** ☐

ملحق رقم 03 يتضمن مخرجات برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss. 25

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=a1 a2 a3 a4 a5 a6 a7 a8 a9 a10 b11 b12 b13 b14 b15
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	19	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	19	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,765	15

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=b16 b17 b18 b19 b20 b21 b22 b23 b24 b25 b26 b27 b28
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	60	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	60	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,735	13

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=a1 a2 a3 a4 a5 a6 a7 a8 a9 a10 b11 b12 b13 b14 b15 b16 b17 b18
b19 b20 b21 b22 b23 b24
    b25 b26 b27 b28
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	19	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	19	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,785	28

العبارة01

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ما حد الى موافق	4	6,7	6,7	6,7
	موافق	56	93,3	93,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة02

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	6	10,0	10,0	10,0
	2	12	20,0	20,0	30,0
	3	42	70,0	70,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة03

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	2	3,3	3,3	3,3
	2	15	25,0	25,0	28,3
	3	43	71,7	71,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة04

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2	4	6,7	6,7	6,7
	3	56	93,3	93,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة05

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	6	10,0	10,0	10,0
	2	12	20,0	20,0	30,0
	3	42	70,0	70,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة06

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	2	3,3	3,3	3,3
	2	15	25,0	25,0	28,3
	3	43	71,7	71,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة07

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	8	13,3	13,3	13,3
	2	20	33,3	33,3	46,7
	3	32	53,3	53,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة08

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	5	8,3	8,3	8,3
	2	16	26,7	26,7	35,0
	3	39	65,0	65,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة09

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	8	13,3	13,3	13,3
	2	20	33,3	33,3	46,7
	3	32	53,3	53,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة10

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	12	20,0	20,0	20,0
	2	12	20,0	20,0	40,0
	3	36	60,0	60,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة11

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	10	16,7	16,7	16,7
	2	15	25,0	25,0	41,7
	3	35	58,3	58,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة12

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	29	48,3	48,3	48,3
	2	21	35,0	35,0	83,3
	3	10	16,7	16,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة13

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	5	8,3	8,3	8,3
	2	34	56,7	56,7	65,0
	3	21	35,0	35,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة14

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	33	55,0	55,0	55,0
	2	14	23,3	23,3	100,0
	3	13	21,7	21,7	76,7
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة15

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	14	23,3	23,3	23,3
	2	13	21,7	21,7	45,0
	3	33	55,0	55,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة16

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	47	78,3	78,3	78,3
	2	13	21,7	21,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة17

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	47	78,3	78,3	78,3
	2	13	21,7	21,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة18

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	60	100,0	100,0	100,0

العبارة19

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	3	60	100,0	100,0	100,0

العبارة20

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	40	66,7	66,7	66,7
	2	12	20,0	20,0	86,7
	3	8	13,3	13,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة21

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	16	26,7	26,7	26,7
	2	14	23,3	23,3	50,0
	3	30	50,0	50,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة22

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	54	90,0	90,0	90,0
	2	4	6,7	6,7	96,7
	3	2	3,3	3,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة23

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	37	61,7	61,7	61,7
	2	15	25,0	25,0	86,7
	3	8	13,3	13,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة24

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	10	16,7	16,7	16,7
	2	38	63,3	63,3	80,0
	3	12	20,0	20,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة25

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	53	88,3	88,3	88,3
	2	6	10,0	10,0	98,3
	3	1	1,7	1,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة26

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	44	73,3	73,3	73,3
	2,00	16	26,7	26,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة27

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	46	76,7	76,7	76,7
	2,00	8	13,3	13,3	100,0
	3,00	6	10,0	10,0	86,7
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة28

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	37	61,7	61,7	61,7
	2,00	15	25,0	25,0	86,7
	3,00	8	13,3	13,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

		Sig. asymptotique	ddl	Khi-carré		
b. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 20,0.	a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 30,0.	0,000	1	45,067[a]	العبارة01	**Tests statistiques**
		0,000	2	37,200[b]	العبارة02	
		0,000	2	43,900[b]	العبارة03	
		0,000	1	45,067[a]	العبارة04	
		0,000	2	37,200[b]	العبارة05	
		0,000	2	43,900[b]	العبارة06	
		0,001	2	14,400[b]	العبارة07	
		0,000	2	30,100[b]	العبارة08	
		0,001	2	14,400[b]	العبارة09	
		0,000	2	19,200[b]	العبارة10	
		0,000	2	17,500[b]	العبارة11	
		0,011	2	9,100[b]	العبارة12	
		0,000	2	21,100[b]	العبارة13	
		0,002	2	12,700[b]	العبارة14	
		0,002	2	12,700[b]	العبارة15	
		0,000	1	19,267[a]	العبارة16	
		0,000	1	19,267[a]	العبارة17	
		0,000	2	30,400[b]	العبارة20	
		0,022	2	7,600[b]	العبارة21	
		0,000	2	86,800[b]	العبارة22	
		0,000	2	22,900[b]	العبارة23	
		0,000	2	24,400[b]	العبارة24	
		0,000	2	82,300[b]	العبارة25	
		0,000	1	13,067[a]	العبارة26	
		0,000	2	50,800[b]	العبارة 27	
		0,000	2	22,900[b]	العبارة28	

ملخص الدراسة:

في موضوع بحثنا هذا جاء عنوان الدراسة حول المتطلبات القانونية والمادية لنجاح منظومة الاحتراف الرياضي في كرة القدم الجزائرية و لقد تم تحديد إشكالية الموضوع من خلال طرح الإشكال في السؤال الجوهري : هل تساهم المتطلبات القانونية والمادية في نجاح منظومة الاحتراف الرياضي في كرة القدم ألجزائرية ؟ حيث تكمن أهمية الدراسة في التعرف على مساهمة المتطلبات القانونية والمادية في نجاح منظومة الاحتراف الرياضي في كرة القدم الجزائرية والوصول إلى تحديد اهم المتطلبات التي تساهم في انجاح منظومة الاحتراف الرياضي ، وقد استندت هذه الدراسة في جانبها النظري على مختلف الدراسات والمفاهيم التي عالجت الاحتراف الرياضي من خلال عدة جوانب هامة ، والتنظيم الرياضي في كرة القدم الجزائرية وأيضا الجوانب المادية او المالية كالاستثمار والتسويق الرياضي التي من شانها ان تصل بالأندية الرياضية الى التطبيق الفعلي للاحتراف الرياضي ، وتمثلت عينة الدراسة في مسيري الأندية الرياضية وقد أجريت الدراسة خلال الفترة الزمنية الممتدة من جانفي 2015 إلى نهاية ماي 2017 على الأندية الناشطة بالرابطة الجزائرية المحترفة الاولى والثانية لكرة القدم موبيليس، واستخدم المنهج الوصفي ، مستعملا استمارة استبيان موجهة إلى مسيري الأندية الرياضية المحترفة. وجاءت نتائج الدراسة ان المتطلبات القانونية تساهم في نجاح الاحتراف الرياضي في كرة القدم الجزائرية

-المتطلبات المادية لا تساهم في نجاح الاحتراف الرياضي في كرة القدم الجزائرية

الكلمات المفتاحية: التشريعات الرياضية-الاحتراف الرياضي – التمويل الرياضي –كرة القدم.

Study Summary

The subject of this research is the title of the study on the legal and material requirements for the success of the system of sports professionalism in Algerian football. The problem was determined by asking the question in the fundamental question: Do legal and material requirements contribute to the success of the sport professional system in Algerian football? Where the importance of the study is to identify the contribution of legal and material requirements to the success of the system of sports professionalism in Algerian football and to identify the most important requirements that contribute to the success of the system of sports professionalism. This study was based on theoretical aspects of various studies and concepts that dealt with sports professionalism through In addition to the physical and financial aspects such as investment and sports marketing that would reach the sports clubs to the actual application of sports professionalism. The sample of the study was in the clubs' clubs. The study was conducted during the period from the end of May 2015 until the end of May 2017 to clubs active in the Algerian Association of professional first and second football Mobilis, and used the descriptive method, using a questionnaire questionnaire addressed to the professional sports clubs. The results of the study that the legal requirements contribute to the success of sports professionalism in Algerian football

Physical requirements do not contribute to the success of sports professionalism in Algerian - football

Keywords: Sports Législation - Sports Professionnalisme - Sports Finance - Football